المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبية، تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية دراسة حالة المؤسسات الإقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية (صيدال، الأوراسي، رويبة) للفترة الممتدة بين 2006-2020

إعداد الطالبة: زيدية بوزيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/06/22

أمام الجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
عبد الله بن الضب	أستاذ	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ	المركز الجامعي إيليزي	مشرفاً ومقررا
علي مسعودي	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا
خالد بعاشي	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا
زكرياء دمدوم	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا
وليد مرغني	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبية، تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية دراسة حالة المؤسسات الإقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية (صيدال، الأوراسي، رويبة) للفترة الممتدة بين 2006-2020

إعداد الطالبة: زيدية بوزيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/06/22

أمام الجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
عبد الله بن الضب	أستاذ	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ	المركز الجامعي إيليزي	مشرفاً ومقررا
علي مسعودي	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا
خالد بعاشي	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا
زكرياء دمدوم	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا
وليد مرغني	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد...

إلى من لا ترقى لوصف عطفهما و عطائهما

قواميس الفكر وزخرفة الكلمات...

"الوالدين الكريمين "حفظهما الله و أطال في عمرهما

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي، ويسر لي الصعاب، إلى زوجي العزيز الذي تحمل الكثير وعانى، ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعه المستمر.

إلى إبنتي الغالية التي حرمت مني طيلة الفترة التي قضيتها في إعداد هذا العمل.

إلى عائلة معطاالله وبشنب بإيليزي وعائلة بوزيد

إلى كل زملائي في العمل خاصة العاملين معي بوكالة موبيليس متليلي

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين لم يبخلوا عليا بالنصيحة والتوجيه والإرشاد.

شكر وعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله، ومن أعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نكن نعلم، ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير الأنام، من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتقدم بخالص الشكر إلى من جعلهم الله لي سندا وعونا:

بداية لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الإمتنان والتقدير للدكتور: "صلوح محمد العيد" المشرف على هذا العمل وتفضله قبول الإشراف عليه، فقد لمست من الرعاية وحسن التوجيه وما قدمه لي من علم غزير وخلق كريم سائلة المولى العلي القدير أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يبارك له في وقته وجهده.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذا العمل كل بإسمه ومقامه، كما أشكر أعضاء لجنة التكوين في مشروع الدكتوراه، وكل الطاقم الإداري العاملين بالمركز الجامعي إيليزي حفظهم الله ورعاهم، وأخص بالشكر الدكتور "علي مسعودي" على حرصه ومتابعة إنجاز هذا العمل، وإلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد.

الطالبة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، مع التركيز على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2006-2020، تم الاعتماد على ثلاث نماذج "جونز(1991)، جونز المعدل (1995)، ونموذج كوثاري (2005)"، لقياس جودة الأرباح المحاسبية.

أظهرت النتائج أن الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ساهم في تقليل مستوى المستحقات الاختيارية، مما أدى إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية، وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لمعظم العوامل الاقتصادية (الربحية، الحجم، التحفظ المحاسبي وخطر الاستغلال) على جودة الأرباح المحاسبية، في حين تبين أن لعامل "خطر الاستغلال" تأثير جوهري، حيث أن ارتفاع مخاطر الاستغلال ترتبط بزيادة استخدام المستحقات الاختيارية، مما يخفض من جودة أرباح المؤسسات عينة الدراسة، من جهة أخرى، لم تظهر النتائج وجود أي تأثير معنوي لباقي العوامل في جودة الأرباح للمؤسسات عينة الدراسة.

الكلمات الدالة: جودة الأرباح المحاسبية، إدارة الأرباح، نظام محاسبي مالي، مستحقات اختيارية، عوامل اقتصادية.

Summary

The objective of this study is to examine the effect of implementing the Algerian Financial Accounting System (SCF) on earnings quality for listed companies on the Algiers Stock Exchange from 2006-2020, specifically it examines earnings management via discretionary accruals, using the Jones (1991), Modified Jones (1995), and Kothari (2005) models to measure earnings quality, The results suggest that adopting the SCF, aligned with international standards (IAS), reduced discretionary accruals and improved earnings quality.

The findings also revealed that most economic factors: profitability, size, accounting conservatism, and exploitation risk, exerted an influence on earnings quality.

Notably, exploitation risk emerged as a significant factor, where higher exploitation risk was associated with increased use of discretionary accruals, thus diminishing earnings quality among the sampled firms.

In contrast, the analysis revealed that other examined factors did not exhibit a statistically significant effect on the earnings quality of the sampled companies.

Key words: Accounting Earnings Quality, Earnings management, financial accounting system, Discretionary accruals, financial accounting, Economic Factors.

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XIV
قائمة الاختصارات والرموز	XV
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: الإطار النظري لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بتطبيق النظام المحاسبي المالي	
المبحث الأول: جودة الأرباح المحاسبية	03
المبحث الثاني: إدارة الأرباح المحاسبية	26
المبحث الثالث: جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي	59
خلاصة الفصل الأول	85
الفصل الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة	
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	88
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	101
المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	112
خلاصة الفصل الثاني	116
الفصل الثالث: عرض منهجية وأدوات الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	119
المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وطرق قياسها	127
المبحث الثالث: أدوات الدراسة التطبيقية	134
خلاصة الفصل الثالث	139
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية – تحليل البيانات واختبار الفرضيات–	
المبحث الأول: قياس جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	142
المبحث الثاني: قياس تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي	175
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسة التطبيقية	213
خلاصة الفصل الرابع	232

الخاتمة	234
قائمة المراجع	246
قائمة الملاحق	255
الفهرس	246

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين مكونات الربح حسب سلوان Sloan	05
(2-1)	مسمات إدارة الأرباح	32
(3-1)	أساليب ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ونوعية التقارير	44
(4-1)	أساليب إدارة الأرباح المحاسبية ضمن CAAP ونوعية التقارير حسب (Ronen and Yaari)	45
(5-1)	أساليب إدارة الأرباح المحاسبية خارج CAAP ونوعية التقارير حسب (Ronen and Yaari)	46
(6-1)	أساليب ممارسا إدارة الأرباح	48
(7-1)	المقارنة بين أساليب ممارسات إدارة الأرباح	49
(8-1)	معادلة حساب المستحقات الاختيارية	62
(9-1)	معادلة حساب المستحقات الكلية باستخدام الطريقة غير المباشرة لقائمة التدفقات النقدية	63
(10-1)	معادلة حساب المستحقات الكلية باستخدام طريقة الميزانية المحاسبية	63
(11-1)	مقارنة نماذج القياس إدارة الأرباح: تحليل نقدي للنماذج الأكاديمية	68
(1-3)	تنظيم وسطاء عمليات البورصة الجزائر	122
(2-3)	المؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية خلال (2000-2020)	124
(3-3)	المؤسسات عينة الدراسة	125
(4-3)	متغيرات الدراسة وكيفية قياسها	133
(1-4)	الإحصائيات الوصفية للمستحقات الكلية	142
(2-4)	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المكونة لنماذج تقدير المستحقات غير الاختيارية	143
(3-4)	معاملات الانحدار الخطي المتعدد لثلاثة نماذج لتقدير المستحقات غير الاختيارية	144
(4-4)	نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير المستحقات غير الاختيارية	144
(5-4)	الإحصائيات الوصفية للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	145
(6-4)	التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح "كوثاري"	146
(7-4)	التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات وغير الممارسة لإدارة الأرباح "جونز المعدل"	147
(8-4)	التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات وغير الممارسة لإدارة الأرباح "جونز "	148
(9-4)	نتائج اختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام المؤسسات عينة الدراسة بممارسات إدارة الأرباح	149
(10-4)	الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية "كوثاري"	150
(11-4)	الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية "جونز المعدل"	151
(12-4)	الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية "جونز"	152
(13-4)	نتائج تحليل التباين (ANOVA)	153
(14-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية حسب (Modèle de S.P. Kouthari et al 2005)	155

(15-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية حسب نموذج جواز المعدل	156
(16-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية حسب نموذج جونز	157
(17-4)	نتائج اختبار ليفين للتجانس	157
(18-4)	نتائج اختبار كروسكال–والس (H de kruskal wallis) لتقييم الفروق في جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية	158
(19-4)	نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	159
(20-4)	نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل	160
(21-4)	نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز	161
(22-4)	نتائج تحليل التباين (ANOVA)	163
(23-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	164
(24-4)	نتائج اختبار ليفين للتجانس	165
(25-4)	نتائج المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane) حسب نموذج كوثاري	166
(26-4)	نتائج المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane) حسب نموذج جونز المعدل	167
(27-4)	نتائج المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane) حسب نموذج جونز	168
(28-4)	نتائج الإحصاءات الوصفية لاختبار الفرضية الرابعة	170
(29-4)	نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لمستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	172
(30-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	173
(31-4)	نتائج اختبار مان وتني (U de Man Whitney) لمستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	174
(32-4)	تصميم مصفوفة تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	176
(33-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري.	176

(34-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF)	178
(35-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في حجم المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	179
(36-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق حجم المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	180
(37-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في مديونية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	181
(38-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختيار الفروق مديونية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF)	183
(39-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في معدل نمو المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	184
(40-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في معدل نمو المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	186
(41-4)	نتائج الإحصاء الوصفي خطر الاستغلال نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيقي النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	187
(42-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق خطر الاستغلال نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	189
(43-4)	نتائج الإحصاء الوصفي لمستوى السيولة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	190
(44-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق مستوى السيولة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	191
(45-4)	نتائج الإحصاء الوصفي المدفوعات الضريبية نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	192
(46-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق المدفوعات الضريبية نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	194
(47-4)	نتائج الإحصاء الوصفي التحفظ المحاسبي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	195
(48-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق التخطيط المحاسبي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	197
(49-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	198

(50-4)	نتائج اختبار التداخل الخطي	**203**
(51-4)	نتائج تحليل علاقة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	**204**
(52-4)	نتائج جودة توفيق النموذج المقدر	**206**
(53-4)	نتائج تحليل التباين (ANOVA)	**207**
(54-4)	نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد	**208**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأبعاد المختلفة لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية	19
(2-1)	تعريف لإدارة الأرباح	29
(3-1)	مفهوم إدارة الأرباح مع المسميات المرادفة	31
(4-1)	نموذج افتراضي لعلاقة ممارسات إدارة الأرباح بخطط الحوافز الإدارية	36
(5-1)	تعريف إدارة الأرباح الحقيقية	43
(6-1)	طرق تمهيد الدخل	52
(1-3)	مكونات بورصة الجزائر	123
(2-3)	الإطار التصوري لنموذج الدراسة	126
(1-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية "كوثاري"	151
(2-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية "جونز المعدل"	152
(3-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة عينة الدراسة "جونز"	153
(4-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	160
(5-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل	161
(6-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب جونز	162
(7-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفقا لنماذج القياس المختلفة	162
(8-4)	ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	167
(9-4)	ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب جونز المعدل	168
(10-4)	ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب جونز	169
(11-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وحسب نموذج كوثاري	170
(12-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل	171
(13-4)	المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز	171
(14-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	177

(15-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في حجم المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	180
(16-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في مديونية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	183
(17-4)	نتائج الإحصاء الوصفي في معدل نمو المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	185
(18-4)	نتائج الإحصاء الوصفي خطر الاستغلال نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	188
(19-4)	نتائج الإحصاء الوصفي مستوى السيولة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	191
(20-4)	نتائج الإحصاء الوصفي المدفوعات الضريبية نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	193
(21-4)	نتائج الإحصاء الوصفي التحفظ المحاسبي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري	196
(22-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب نموذج كوثاري	198
(23-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب نموذج جونز المعدل	198
(24-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب نموذج جونز	199
(25-4)	اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج كوثاري	199
(26-4)	اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج جونز العدل	200
(27-4)	اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج جونز	200
(28-4)	اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (اختبار تجانس البواقي) حسب نموذج كوثاري	201
(29-4)	اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (اختبار تجانس البواقي) حسب نموذج جونز المعدل	201
(30-4)	اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (اختبار تجانس البواقي) حسب نموذج جونز	202
(31-4)	أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الاستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج كوثاري	211
(32-4)	أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الاستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل	211
(33-4)	أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الاستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز	212

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج الميزانية المحاسبية	255
02	حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	256
03	تقدير المستحقات غير الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	257
04	تقدير المستحقات غير الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	258
05	تقدير معاملات نماذج قياس المستحقات غير الاختيارية	259
06	تقدير المستحقات الاختيارية	260
07	مصفوفة المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية بدلالة المتغيرات المستقلة	261
08	تحليل نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق نماذج القياس	262

الرقم	الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
01	**FASB**	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
02	**GAAP**	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة عموما
03	**IASB**	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
04	**IASs**	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
05	**IASC**	International Accounting Standards Commissions	لجنة معايير المحاسبة الدولية
06	**IFRSs**	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
07	**IOSCO**	The International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية
08	**SEC**	Securities and Exchange Commission	أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية
09	**OPCVM**	Organisme de placement collectif en valeurs mobiliéres	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
10	**PCN**	Plan Comptable National	المخطط الوطني المحاسبي
11	**SCF**	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
12	**OMC**	Organisation Mondiale du Commerce	المنظمة العالمية للتجارة
13	**COSOB**	Commission Dorganisation et de Surveillance des Opération de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة
14	**IOB**	Intermédiaire en Opération de Bourse	الوسطاء في عمليات البورصة
15	**SGVB**	Société de Gestion la Bourse des Valeurs	مؤسسة إدارة بورصة القيم المنقولة
16	**TCC**	Treasury and Cash Control	ماسكو الحسابات حافظو السندات
17	**FIFO**	First In, First Out	الوارد أولا يصرف أولا
18	**LIFO**	Last In, First Out	الوارد أخيرا يصرف أولا
19	**CMP**	Cout Moyen Pondéré	التكلفة الوسطية المرجحة
20	**DA**	Discretionary Accruals	المستحقات الاختيارية
21	**NDA**	Non- Discretionary Accruals	المستحقات غير الاختيارية
22	**TAC**	Total Accruals	المستحقات الكلية
23	**ROA**	Return on Assets	معدل العائد على الأصول
24	**VIF**	Variance Inflation Factor	معامل تباين التضخم
25	**OLS**	Ordinary Least Squares	طريقة المربعات الصغرى العادية

مقدمة

1. توطئة

في عصر تتسارع فيه وتيرة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، تبرز جودة الأرباح المحاسبية كمعيار مهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، هذا المعيار يعتبر البوصلة التي توجه المستثمرين والمحللين في سوق الأوراق المالية والذي يتميز بتقلب في البيانات المالية، حيث تعكس مدى قدرة الأرباح المعلنة على تمثيل الواقع الاقتصادي للمؤسسة بدقة وأمانة.

حيث شهد العالم المالي في مطلع الألفية الثالثة سلسلة من الزلازل المحاسبية التي زعزعت أركان الثقة في الأسواق العالمية، لعل أبرز هذه الفضائح انهيار مؤسسة إنرون (Enron) للطاقة في عام 2001، والذي كشف عن ممارسات محاسبية احتيالية معقدة أدت إلى تضخيم الأرباح وإخفاء الديون الحقيقية، وكشفت عن هشاشة أنظمة الرقابة المالية، تبع ذلك فضيحة مؤسسة وورلد كوم (WorldCom) للاتصالات في 2002، التي قامت بتسجيل نفقات تشغيلية بمليارات الدولارات كاستثمارات رأسمالية لتجميل صورة أرباحها، والتي أظهرت مدى تعقيد وتشابك الممارسات المحاسبية الاحتيالية. وفي أوروبا، هزت فضيحة مؤسسة بارمالات (Parmalat) الإيطالية للصناعات الغذائية الأسواق في 2003، بعد الكشف عن تزوير واسع النطاق في حساباتها وإخفاء خسائر هائلة.

هذه الأحداث المتتالية لم تكن مجرد أخطاء عابرة، بل كانت بمثابة صرخة إنذار دوت في أروقة المؤسسات المالية والتنظيمية حول العالم، حيث برزت الحاجة الملحة إلى إعادة تعريف مفهوم "الربح" في سياق أكثر شمولية وعمقاً، حيث لم يعد كافياً النظر إلى الأرقام المجردة، فبعد هذه الفضائح أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم "جودة الأرباح" وأهميته في تقييم الأداء المالي الحقيقي للمؤسسات، بل أصبح لابد من تحليل جودة هذه الأرباح وقدرتها على الاستمرار والتكرار، هذا التحول الجذري في النظرة إلى الأداء المالي يمثل نقطة تحول محورية في تاريخ المحاسبة والتمويل.

فالعلاقة بين جودة الأرباح وممارسات إدارتها تشبه معادلة دقيقة، حيث يؤدي أي خلل في أحد طرفيها إلى اختلال في المنظومة المالية بأكملها، فكلما ازدادت ممارسات التلاعب بالأرباح، تراجعت جودتها وموثوقيتها، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في الأسواق المالية وزيادة تكلفة رأس المال على المؤسسات.

في هذا السياق، يبرز دور الباحثين والمهنيين في تطوير أدوات وآليات مبتكرة لتقييم جودة الأرباح بدقة أكبر، فهذا المسعى العلمي والعملي يهدف إلى بناء جسور من الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصالح، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية في تخصيص الموارد.

في خضم التحولات الاقتصادية العالمية، سارعت الجزائر، كغيرها من دول العالم إلى تبني إصلاحات محاسبية جوهرية تجسدت هذه الجهود في إصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الذي مهد الطريق لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، هذا النظام الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي 2010، يمثل نقلة نوعية في الممارسات المحاسبية الجزائرية، ساعياً إلى التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، هذه الخطوة الجريئة تعكس إدراك الجزائر لضرورة مواكبة التطورات العالمية في مجال الإبلاغ المالي، هادفة إلى تعزيز الشفافية وتقليص الفجوة بين الأداء المالي المعلن والواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

إن الرفع من جودة الأرباح المحاسبية يمثل أهمية بالغة في تحقيق الشفافية والمصداقية في عالم الأعمال، فهذه العملية ليست مجرد مسألة تقنية بل هي في جوهرها قضية أخلاقية ترتبط بمدى التزام المؤسسات بمبادئ النزاهة والمساءلة، فمن خلال تعزيز جودة الإفصاح المالي يمكننا فتح الباب أمام عصر جديد من الثقة والنمو المستدام في الأسواق المالية العالمية، ذلك أن تحسين جودة الأرباح المحاسبية ليس فقط ضرورياً لتحقيق دقة وموثوقية القوائم المالية، ولكنه أيضاً يعزز من قدرة المؤسسات على جذب الاستثمارات وتخفيض تكلفة رأس المال، مما يسهم في استقرار الأسواق المالية وزيادة كفاءتها.

2. إشكالية الدراسة

يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر تحولاً جوهرياً في الممارسات المحاسبية، مما يثير تساؤلات حول تأثيره على جودة المعلومات المالية، وفي ظل الدور الحيوي الذي تلعبه الأرباح المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تطبيق هذا النظام وجودة الأرباح المعلنة، حيث تشكل قدرة الإدارة على التأثير في الأرقام المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح تحدياً لموثوقية القوائم المالية، خاصة في ظل محدودية أدوات المستثمرين للكشف عن هذه الممارسات.

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقييم مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية، مع التركيز على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية في السوق المالي الجزائري.

بناء على الطرح السابق تتبلور معالم الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية؟

وتتفرع مشكلة الدراسة إلى الأسئلة التالية:

- هل تقوم إدارة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية بممارسة إدارة الأرباح في قوائمها المالية خلال الفترة (2006-2020)؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في (الربحية، الحجم، المديونية، معدل النمو، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة 2006-2020"؟

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل الاقتصادية (النظام المحاسبي المالي، الربحية، الحجم، المديونية، معدل نمو المؤسسة، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات ادارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة 2006–2020؟

3. فرضيات الدراسة

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة صيغت مجموعة الإجابات الاحتمالية في الصورة العدمية على النحو التالي:

- لا تقوم إدارة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية بممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين 2006-2020.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2020).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في (الربحية، الحجم، المديونية، معدل النمو، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة 2006-2020"؟
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل الاقتصادية (النظام المحاسبي المالي، الربحية، الحجم، المديونية، معدل نمو المؤسسة، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) على جودة الارباح من منظور ممارسات ادارة الارباح محاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة 2006–2020.

4. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تقييم تأثير الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية على جودة الأرباح المحاسبية مع التركيز في هذا الجانب على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- استعراض المفاهيم النظرية لموضوع جودة الأرباح المحاسبية، والتطرق إلى مؤشرات قياسها.
- دراسة إدارة الأرباح من خلال التطرق إلى مفاهيمها، دوافعها، العوامل المؤثرة فيها، أساليبها وأهم النماذج المستخدمة في قياسها.
- استعراض وتحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المتغيرات المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية في ظل الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

- تحليل وإبراز العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح.
- محاولة قياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية من خلال سلوك إدارة الأرباح باستخدام ثلاث نماذج للقياس: كوثاري، جونز، جونز معدل.
- التعرف على تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة خلال الفترة 2006-2020، وتحديد أثر كل من (الربحية، الحجم، المديونية، معدل نمو المؤسسة، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) على ذلك.
- الخروج بنتائج من شأنها أن تساهم في الرفع من جودة التقارير المالية كهدف أساسي من تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إبراز أهم الإجراءات والطرق التي يجب أن تعتمد من أجل التقليص من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية.
- فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسة تأثير نظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية وذلك باستخدام مؤشرات أخرى كالاستمرارية في الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح.

5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التحولات التي يشهدها المشهد المحاسبي الجزائري، حيث تستمد أهميتها من المكانة المحورية للأرباح المحاسبية، إذ يعتبر الربح المحقق خلال الفترة السابقة والحالية من أهم المؤشرات التي يستند عليها للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة، والتي يعتمد عليها مختلف الأطراف المعنية من مستثمرين ومساهمين وهيئات تنظيمية ودائنين، في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

كما تتجلى أهميتها في سعيها لتسليط الضوء على أحد المواضيع الحيوية في المحاسبة المعاصرة، والمتمثل في جودة الأرباح المحاسبية في ظل ممارسات إدارة الأرباح، خاصة في بيئة اقتصادية نامية كحالة الجزائر، وكذلك في ظل الجهود المبذولة من طرف بورصة الجزائر لاستقطاب المؤسسات الجزائرية، لذا فإن دراسة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية والعوامل المحددة لها في ظل ممارسة إدارة الأرباح يعتبر بمثابة تقييم عملي لمدى ممارسة المؤسسات الجزائرية المدرجة لأساليب إدارة الأرباح، مما يسمح بتقدير مستوى التدخل في توجيه الربح وتأثيره على جودة الأرباح المعلنة، بما يتيح إمكانية تقديم مقترحات عملية للرقابة والحد من هذه الظاهرة، وبالتالي المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة في السوق المالي الجزائري.

6. دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع جعلتنا نختار موضوع تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نذكر منها:

- توافق مجال الدراسة مع الميول البحثية للطالبة.
- يمثل هذا الموضوع نقطة التقاء بين التطورات التنظيمية في المجال المحاسبي والممارسات الإدارية المؤثرة على جودة المعلومات المالية، فتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يشكل تحولاً جوهرياً في البيئة المحاسبية، مما يستدعي دراسة عميقة لآثاره على الممارسات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

- تكتسب دراسة جودة الأرباح أهمية متزايدة في ظل تنامي ظاهرة إدارة الأرباح، والتي تمثل تحدياً كبيراً لموثوقية المعلومات المالية وفعالية الأسواق المالية، فتدخل الإدارة في توجيه الأرباح يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الأطر المحاسبية في الحد من هذه الممارسات.
- يساهم هذا البحث في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالسياق الجزائري، فبالرغم من وجود دراسات حول تطبيق النظام المحاسبي المالي، إلا أن تأثيره على جودة الأرباح في ضوء ممارسات إدارة الأرباح لا يزال مجالاً خصباً للبحث.

7. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية والزمانية**: اقتصرت الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، أما الحدود الزمانية فتغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2006 إلى غاية 2020، وتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل: مرحلة المخطط الوطني المحاسبي (PCN) أي قبل النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2010)، ومرحلة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2015)، ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2016-2020).
- **الحدود الموضوعية**: تتمحور الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسية :

✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF): يتم التركيز على مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بتطبيق متطلبات النظام.

✓ جودة الأرباح المحاسبية: يتم قياسها باستخدام مجموعة من المؤشرات المعتمدة في الأدبيات المحاسبية، بحيث في دراستنا تم استخدام مؤشر خلوها من ممارسات إدارة الأرباح.

✓ ممارسات إدارة الأرباح: يتم تحليلها من خلال دراسة الاستحقاقات الاختيارية وباستخدام ثلاث نماذج لقياسها بغية معرفة التأثير على جودة الأرباح المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

8. منهج وأدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد منهجية بحثية متكاملة تجمع بين الأساليب النوعية والكمية، وذلك على النحو التالي :

✓ **منهج الدراسة**

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك لملائمتهما لطبيعة الموضوع، حيث يتيح المنهج الوصفي استعراض الأدبيات المتعلقة بجودة الأرباح المحاسبية، ويقدم وصفًا دقيقًا لظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، والمنهج التحليلي يفيد في تحليل العوامل المؤثرة على جودة الأرباح وتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة، كما تم توظيف أسلوب دراسة الحالة للتعمق في فهم الممارسات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتماد على تحليل الدراسات السابقة لبناء إطار نظري متين وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة لسدها، بحيث أن هذا التحليل المنهجي للأدبيات المحاسبية ساهم في تطوير فرضيات الدراسة وتحديد المتغيرات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار.

✓ **أدوات الدراسة التطبيقية**

في الشق التطبيقي، تم اعتماد منهج تحليلي كمي يستند إلى الأساليب الإحصائية المتقدمة، حيث تم جمع البيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة المحددة (2006-2020)، وتحليلها باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، تشمل:

- الإحصاءات الوصفية: لتقديم صورة شاملة عن خصائص عينة الدراسة، باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت.
- التحليل الإحصائي: لفحص الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات، بما في ذلك اختبارات الفروق واختبارات الارتباط.
- نماذج الانحدار المتعدد: لتحليل تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة .

تم استخدام برامج التحليل الإحصائي المتخصصة مثل SPSS 29, SPSS MODELER 18.5 et EVIEWS 8 لإجراء هذه الاختبارات مما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها، هذا المزيج المنهجي بين التحليل النوعي والكمي يتيح فهمًا شاملاً وعميقًا لتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح.

9. هيكل الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى (04) أربعة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

والتي كانت مقسمة كالاتي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح.**
- **الفصل الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة.**
- **الفصل الثالث: منهجية و أدوات الدراسة التطبيقية.**
- **الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية –تحليل البيانات واختبار الفرضيات–.**

الفصل الأول

الإطار النظري لجودة الأرباح المحاسبية

من منظور ممارسات إدارة الأرباح

تمهيد:

تعد جودة الأرباح المحاسبية من المفاهيم الأساسية في مجال المحاسبة والتمويل، حيث تشير إلى مدى دقة وموثوقية الأرباح المعلنة في القوائم المالية للمؤسسات، وتكمن أهمية جودة الأرباح المحاسبية في كونها تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة وقدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، مما يعزز من قدرة المستثمرين والمحللين الماليين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، في المقابل تشير ممارسات إدارة الأرباح إلى الأساليب التي تستخدمها إدارة المؤسسة للتأثير على الأرباح المعلنة في القوائم المالية لتحقيق أهداف محددة مثل تلبية توقعات المحللين الماليين والمستثمرين، تحقيق مكافآت وحوافز مرتبطة بالأداء المالي، تجنب انتهاك شروط عقود الديون، والتأثير على أسعار الأسهم في السوق المالي، ورغم أن هذه الممارسات قد تكون قانونية أحياناً، إلا أنها تؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية وتقلل من موثوقية القوائم المالية.

في ضوء الإصلاحات المحاسبية التي تبنتها الجزائر، والتي تهدف إلى التوافق مع معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نلاحظ سعياً حثيثاً نحو تحقيق التوافق الدولي وجذب الاستثمار الأجنبي، هذه الخطوات تعكس إدراك الجزائر لأهمية مواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي، كما أن تبني نظام محاسبي يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) يلعب دوراً محورياً في تحديد إطار إعداد التقارير المالية و يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة، بما في ذلك جودة الأرباح المحاسبية، ويرتبط ارتباطا وثيقاً بالجهود المبذولة للحد من ممارسات إدارة الأرباح فمن خلال تطبيق معايير أكثر صرامة وشفافية، يُتوقع أن تزداد موثوقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة على المستوى الدولي، و تنخفض فرص التلاعب بالأرباح وتزداد جودتها، مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين و الأجانب في السوق الجزائري.

إن العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح هي علاقة عكسية، مما يستدعي وضع آليات رقابية فعالة وتطوير النظم المحاسبية بشكل مستمر لضمان تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات بصدق وأمانة.

نسعى في هذا الفصل إلى تقديم فهم عميق لكيفية تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية، وكيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يلعب دوراً محورياً في تحسين هذه الجودة، مما يعزز الثقة في المعلومات المالية ويحقق استقراراً أكبر في الأسواق المالية، وهذا ما سيتم طرحه من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: جودة الأرباح المحاسبية.**
- **المبحث الثاني: إدارة الأرباح المحاسبية.**
- **المبحث الثالث: جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي.**

المبحث الأول: جودة الأرباح المحاسبية

إن التركيز على مفهوم "جودة الأرباح" كمؤشر أكثر دقة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات أصبح حتمية لابد منها فبدلاً من الاعتماد فقط على الأرقام المطلقة للأرباح المعلنة، بات المحللون والمستثمرون يولون اهتماما أكبر لجودة هذه الأرباح ومدى استدامتها وارتباطها بالتدفقات النقدية الفعلية للمؤسسة، هذا التحول في التركيز يهدف إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية، كما أنه يسعى إلى الحد من الممارسات الإدارية التي قد تستغل المرونة في المعايير المحاسبية لتجميل صورة الأداء المالي على حساب الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة.

حيث أصبح موضوع جودة الأرباح محور اهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية والمهنية، وتسعى هذه الأبحاث إلى تطوير أدوات وآليات لتقييم جودة الأرباح بشكل أكثر دقة، وفهم العوامل المؤثرة عليها، وتحديد أفضل الممارسات لتعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية.

هذا الاهتمام المتزايد بجودة الأرباح يعكس إدراكاً متنامياً لأهمية المعلومات المالية الموثوقة في دعم كفاءة الأسواق المالية وتعزيز الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسات، فمن خلال تحسين جودة الإفصاح المالي، يمكن للمؤسسات أن تساهم في بناء علاقات أقوى مع المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، مما يعزز قدرتها على جذب رأس المال وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

لذا سيتم من خلال هذا المبحث الإلمام بالجانب النظري للأرباح المحاسبة من خلال التطرق إلى ماهية الأرباح المحاسبية من خلال أهم التعاريف التي جاءت بها الدراسات السابقة وأهميتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ، خصائصها، وكذلك التطرق إلى شروط القياس والاعتراف بالإيرادات والمصروفات في المطلب الأول، ثم سوف نتطرق في المطلب الثاني إلى مفاهيم جودة الأرباح المحاسبية من خلال استعراض أبرز التعاريف من الدراسات التي عرجت عليها من مختلف الجوانب (مختلف التسميات لها، أبعادها)، أما بالنسبة للمطلب الثالث فيتم فيه التطرق إلى أهمية جودة الأرباح المحاسبية والمحددات التي تخضع لها.

المطلب الأول: الأرباح المحاسبية

تعد الأرباح المحاسبية حجر الزاوية في التقارير المالية وأحد أهم مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات، فهي تمثل خلاصة النشاط الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وتعكس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ففي ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال وتزايد تعقيد المعاملات التجارية، أصبح فهم وتحليل الأرباح المحاسبية أمراً بالغ الأهمية لمختلف أصحاب المصالح، بدءاً من المستثمرين والمحللين الماليين، وصولاً إلى الدائنين والجهات التنظيمية.

إن دراسة الأرباح المحاسبية بشكل شامل ومعمق يتطلب التطرق إلى عدة جوانب أساسية، تشكل في مجموعها إطاراً متكاملاً لفهم هذا المفهوم المحوري في علم المحاسبة والمالية وعليه سنتناول في هذا المطلب أربعة محاور رئيسية تتعلق بالأرباح المحاسبية: مفهوم الأرباح المحاسبية حيث سنستعرض التعاريف المختلفة للأرباح المحاسبية، أهمية الأرباح المحاسبية، وسنركز هنا على الدور الحيوي الذي تلعبه الأرباح في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، خصائص الأرباح المحاسبية، حيث سنتناول السمات الأساسية التي تميز الأرباح المحاسبية عالية الجودة، مثل الاستمرارية والقابلية للتنبؤ وارتباطها بالتدفقات النقدية، وسنستعرض الأساليب والمعايير المحاسبية المستخدمة في قياس الأرباح والاعتراف بها، مع التركيز على مبدأ الاستحقاق المحاسبي وتأثيره على جودة الأرباح المعلنة.

الفرع الأول: مفهوم الأرباح المحاسبية

يختلف مفهوم الأرباح المحاسبية تبعا لاختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، فهناك تداخل في مفهومه بين الاقتصاديين والمحاسبين، فالبعض يرى أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحاسبية، حيث أن هناك اختلاف بين المفهوم المحاسبي للربح أو ما يعرف "بالدخل" و المفهوم الاقتصادي.

✓ **الربح بالمفهوم المحاسبي (الدخل)**: يعبر عن الفرق بين الإيرادات المحققة والمصروفات الفعلية التي أنفقتها المؤسسة للحصول على تلك الإيرادات، أي القيمة التي تحصل عليها المؤسسة من خلال ممارسة أنشطتها التشغيلية والاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم قياسه من خلال طرح التكاليف والمصروفات من الإيرادات[1]، وعرفه مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) بأنه:" التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية محددة ناتجة عن المعاملات و الأحداث الأخرى من غير تلك المتعلقة والمرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية"[2]، و هنالك مدخلين لمفهوم الربح المحاسبي "الدخل" هما:[3]

يشير مفهوم (Hicks) للدخل على طرح صافي الموجودات في بداية الفترة من نهايتها، وتعديل النتائج بأي استثمارات إضافية أو توزيعات خلال الفترة، وهناك مدخلين لحساب الدخل:

- **مدخل المحافظة على رأس المال**: أو مدخل التغير في حقوق الملكية، بموجبه يعتبر رأس المال مرادفا لصافي الأصول وحقوق الملكية في المؤسسة، والذي يقيس الدخل بالفرق بين قيم رأس المال في نقطتين زمنيتين.
- **مدخل الصفقات**: يعد مدخل الصفقات أفضل من مدخل المحافظة على رأس المال بقياس الدخل، لأنه يوفر معلومات عن عناصر الدخل، والمتمثلة بالإيرادات والمصروفات، والمكاسب والخسائر.

ويتفق الكثير مع هذا الرأي حيث أن منهج الصفقات يعد أكثر فائدة في تحديد الدخل، والذي يعتمد في المحاسبة على أساس الاستحقاق حيث يتم تسجيل الآثار المالية للصفقات المالية والأحداث على المؤسسة عن الفترة التي تحدث فيها، وليس عند استلام النقدية أو دفعها.

وعرف الفريد مارشال "Marshall": الدخل من المنظور المحاسبي بأنه صافي الزيادة في القيمة الدفترية لأصول المؤسسة خلال دورة محاسبية محددة، وذلك بعد طرح كافة المصروفات والتكاليف، بما فيها الإهلاك والاستهلاك. وبتعبير آخر، يمثل الدخل الفائض الناتج عن الفرق بين التدفقات النقدية الواردة (الإيرادات) والتدفقات النقدية الخارجة (النفقات) المرتبطة بعملية توليد هذه الإيرادات خلال الفترة المحاسبية ذاتها. هذا المفهوم يعكس الأداء المالي للمنشأة ويقيس مدى كفاءتها في تحويل مواردها إلى عوائد اقتصادية[4].

✓ **الربح بالمفهوم الاقتصادي**: يتمثل الربح وفق هذا المفهوم بأنه الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للمؤسسة أن تستهلكها خلال فترة معينة مع بقاء ثروتها في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بدايتها، كما عرفه أدم سميث "Smith" بأنه: " ذلك المبلغ الذي يمكن للفرد أن يصرفه خلال فترة زمنية معينة وذلك دون المساس برأس المال "[5]، وعلى المنوال نفسه ينظر الاقتصادي الأمريكي إيفين فيشر،" Ivin Ficher" إلى الدخل على أنه: يُعتبر الدخل تدفقًا للسلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد أو المؤسسات من خلال الاستهلاك خلال فترة زمنية معينة، ويشمل هذا التعريف كلًا من الدخل العيني: الذي

---

[1] مصطفى عقاري، **مفهوم الدخل واستخداماته**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد 06، العدد 13، 2005، ص 130.

[2] جمعة حميدات، حسام خداش، **منهاج محاسب عربي قانوني معتمد**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص 60.

[3] حكيم حمود فليح الساعدي، **تعزيز الإبلاغ المالي للشركات باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين والمستثمرين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، بغداد 2015، ص 388-389 .

[4] John J, Kim, **Financial Statement**, John Wiley and Sons, 2018, p 140.

[5] محمد مطر، موسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008 ، ص 185.

يتمثل في المنافع المستلمة، والدخل النقدي: وهو الأموال المكتسبة من العمل أو الاستثمار، ونظرًا لأن المنافع العينية لا يمكن قياسها بشكل مباشر، تُستخدم أساليب التقدير المحاسبي لتحديد قيمتها، فقد ركز فيشر "Ficher" على مفهوم الدخل باعتباره ليس فقط النقود المكتسبة، بل أيضًا القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يمكن للفرد أو المؤسسة الاستفادة منها خلال فترة محددة[1].

وقد أشار سلوان، Sloan إلى أن الربح يتكون من جزئين: أحدهما نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملائمة، الجزء الآخر من المستحقات يتصف بالملائمة وبمستوى أقل من الموثوقية.[2]

الجدول (1-1): المقارنة بين مكونات الربح

المكون	الموثوقية	الملائمة
الجزء النقدي "الربح التشغيلي"	**عالية**	**منخفضة**
جزء المستحقات "مصروفات الاستهلاك والاطفاء"	**منخفضة**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة

تمثل الأرباح المحاسبية نتاجا لمجموع الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات، والتي تعد عنصرا هاما في التقارير المالية لما تقدمه من معلومات محاسبية لمستخدميها في عملية القرارات، وذلك لتقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات استثمارية مجدية، وتكون الأرباح ذات جودة مرتفعة كلما كانت قادرة على أن تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، وترتبط جودة الأرباح المحاسبية بعدة محددات وهي خلوها من ممارسات إدارة الأرباح وأخرى تتعلق بخصائص المؤسسة، والآخر يتعلق بخصائص الحوكمة الجيدة[3].

حيث تتميز الأرباح بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وهي الملائمة الموثوقية، قابلية الفهم وقابلية المقارنة مما يجعل منها تقابل الأهداف الرئيسية للإبلاغ المالي، من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من اتخاذ القرارات [4].

إن هدف النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة هو ضمان سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والابتعاد عن التحيز، وتحقيق العدالة في العرض والإفصاح، وتعزيز الشفافية. ومع ذلك، فإن التعقيدات الناتجة عن التفاصيل والتفسيرات المتعددة والخيارات وطرق القياس المختلفة التي تحتويها هذه المعايير قد أدت إلى تعقيد العديد من المعاملات المالية، هذا التعقيد منح الإدارة فرصة لاستغلال هذه المعايير وممارسة التلاعب المالي، مما يمكن أن يخفي القيمة الحقيقية للمؤسسة ويظهرها بشكل أفضل مما هي عليه في الواقع، أو يعكس صورة مخالفة للوضع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة لتحقيق أهداف خاصة، مثل زيادة المكافآت أو الحفاظ على المناصب الوظيفية، هذه الممارسات تمثل نوعًا من الانتهازية الإدارية، حيث يمكن أن تلحق الضرر بأصحاب المصالح الآخرين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة تستند إلى معلومات مالية مضللة.

ويعد فهم مفهوم الأرباح المحاسبية بشكل دقيق هو الأساس لفهم أهميتها، حيث تمثل الأرباح المحاسبية الناتج النهائي للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وتعكس قدرتها على تحقيق أهدافها المالية، لذا سيتم التطرق إلى أهمية الأرباح المحاسبية من خلال عرض الاستخدامات التي تقدمها لمختلف أصحاب المصلحة.

---

[1] عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الأرباح عوامل نشوءها وأساليبها وسبل الحد منها**، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد ،بغداد، 2015، ص 144.

[2] حمزة بوسنة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، أطروحة ماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 65.

[3] أحمد عبد الله خليل عبده، **أثر ممارسات المحاسبة البيئية على جودة الأرباح المحاسبية وإنعكاسها على كفاءة الآداء المالي في منشآت الأعمال السعودية**، لعدد الثالث سبتمبر 2023 المجلد ا07، جامعة الاسكندرية، كلية الاعمال2023، ص 215.

[4] سوزي أبو علي الرجعي ومحمد نصار، **أثر الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد : 7، العدد 1، 2011، ص ص67-68 .

الفرع الثاني: أهمية الأرباح المحاسبية

تكتسي الأرباح المحاسبية أهمية بالغة في عالم الأعمال والمال، حيث تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تعكس أداء المؤسسات وكفاءتها التشغيلية، إن هذه الأهمية لا تقتصر على كونها مجرد رقم في القوائم المالية، بل تمتد لتشمل تأثيرها الجوهري على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمالية، حيث تمثل الأرباح المحاسبية خلاصة النشاط الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وتعكس قدرة الإدارة على تحقيق القيمة المضافة من خلال استغلال الموارد المتاحة بكفاءة، هذا الدور المحوري يجعل من الأرباح المحاسبية محور اهتمام العديد من الأطراف ذات العلاقة، بدءاً من المستثمرين والمساهمين، مروراً بالمحللين الماليين والدائنين، وصولاً إلى الجهات التنظيمية وصانعي السياسات الاقتصادية.

لذا سنتناول في هذا العنصر الأبعاد المختلفة لأهمية الأرباح المحاسبية، مستعرضين دورها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتأثيرها على تقييم أداء المؤسسات وتحديد قيمتها السوقية، كما سنسلط الضوء على دور الأرباح المحاسبية في تقييم كفاءة الإدارة وفعالية استراتيجياتها، وكيف تؤثر على ثقة المستثمرين وسلوكهم في الأسواق المالية، حيث تنشأ هذه الأهمية من الأهداف التي يحققها، وتتمثل أهمية الربح المحاسبي في[1]:

- ✓ **قياس الربحية:** يعد الربح المحاسبي مؤشراً أساسياً على ربحية المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من عملياتها، هذا القياس يوفر نظرة شاملة عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، فمن خلال تحليل الربح المحاسبي، يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين تقييم كفاءة المؤسسة في تحويل إيراداتها إلى أرباح، وتحديد اتجاهات الربحية على مدى فترات زمنية متعاقبة، هذا التحليل يساعد في فهم قدرة المؤسسة على توليد القيمة لمساهميها وأصحاب المصالح الآخرين.
- ✓ **الاستثمار واتخاذ القرارات:** يلعب الربح المحاسبي دوراً محورياً في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يعتبر مقياساً رئيسياً يستخدمه المستثمرون لتقييم جاذبية المؤسسة للاستثمار، فعملية الاختيار بين الاستثمارات تعتمد بشكل كبير على توقعات التدفقات النقدية المستقبلية، والتي يلعب فيها الربح الحالي المحقق دوراً مهماً كأساس للتنبؤ، كما يعتمد المستثمرون على رقم الربح المحقق لاتخاذ قرارات حاسمة مثل الاحتفاظ بأسهم المؤسسة، بيعها، أو شراء أسهم جديدة، كما يساعد المحللين الماليين في البورصة على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بناءً على البيانات المتاحة.
- ✓ **تقييم المركز المالي:** يساهم الربح المحاسبي بشكل كبير في تقييم المركز المالي للمؤسسة، وذلك من خلال إظهار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الاستقرار المالي، فالأرباح المستمرة والمتزايدة تشير إلى قوة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية، كما أن تحليل نسب الربحية، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، يوفر رؤية عميقة حول كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية.
- ✓ **تقييم فعالية العمليات التشغيلية:** يساعد الربح المحاسبي في تقييم فعالية العمليات التشغيلية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف، من خلال تحليل مكونات الربح وتطوره عبر الزمن، يمكن للإدارة والمستثمرين تحديد الأنشطة الأكثر ربحية والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، هذا التحليل يساعد في توجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية وتحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة ككل.
- ✓ **تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية:** يعد تحقيق الأرباح على المدى الطويل مؤشراً هاماً على قدرة المؤسسة على الاستمرار في السوق، فاستقرار الأرباح وعدم وجود تقلبات وتذبذبات حادة خلال فترات معينة يعزز الثقة في قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات المستقبلية والحفاظ على مكانتها في السوق، هذا التقييم يعد حيوياً للمستثمرين والدائنين على حد سواء في تقدير المخاطر المرتبطة بالمؤسسة.

[1] رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر : التضخم ، تكلفة الإستبدال القيمة البيعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2003، ص ص 30-34.

✓ **مقياس لكفاءة وفعالية الإدارة:** يتم استخدام الربح المحاسبي كمقياس لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام موارد المؤسسة بشكل فعال لتحقيق أهدافها الأساسية، فهو يعكس مدى نجاح الإدارة في تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهداف المؤسسة، كما يساعد في تقييم الأداء المالي من خلال قياس مدى فعالية العمليات التجارية وقدرة الإدارة على تحويل الموارد المتاحة إلى أرباح.

✓ **أساس للضريبة:** يستخدم الربح المحاسبي من طرف الجهات الحكومية بهدف تحديد قيمة الضرائب الملقاة على عاتق المؤسسة، هذا الدور يجعل من الربح المحاسبي أداة هامة في السياسة المالية والاقتصادية للدولة، كما أنه يؤثر على استراتيجيات إدارة الأرباح التي قد تتبعها المؤسسات لتحسين وضعها الضريبي.

✓ **الاقتراض:** إن الأرباح المستقرة والمتنامية تعزز ثقة المقرضين في قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستقبلية، مما يسهل عملية الحصول على التمويل بشروط أفضل، هذا الجانب يبرز أهمية الربح المحاسبي في تحديد هيكل رأس المال للمؤسسة وتكلفة التمويل، فمقدرة المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية تتعلق بمركزها المالي الحالي وبأرباحها المحققة وبإمكانية استمرارية هذه الأرباح في المستقبل.

من خلال ما سبق يتضح الدور المحوري الذي يلعبه الربح المحاسبي في تقييم أداء المؤسسات وتوجيه القرارات الاستثمارية والتمويلية، فهو يؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين وسلوكهم في الأسواق المالية، ويساهم في تشكيل القيمة السوقية للمؤسسات، لذا فإن فهم وتحليل الربح المحاسبي بشكل دقيق يعد أمراً حيوياً لجميع الأطراف المعنية في بيئة الأعمال.

بعد استعراضنا لمفهوم الأرباح المحاسبية وتطرقنا إلى أهميتها من مختلف الجوانب، سنتطرق إلى عنصر لا يقل أهمية في فهمنا الشامل لهذا المفهوم المحوري، فتحديد مفهوم الأرباح المحاسبية وإدراك أهميتها يقودنا بشكل طبيعي إلى التساؤل عن الخصائص التي تميز هذه الأرباح وتحدد جودتها، حيث تعد خصائص الأرباح المحاسبية بمثابة السمات الجوهرية التي تؤثر على قدرتها في عكس الأداء الحقيقي للمؤسسة وتوفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، هذه الخصائص تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى موثوقية الأرباح المعلنة وقابليتها للاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات.

الفرع الثالث: خصائص الأرباح المحاسبية

تعتبر الأرباح المحاسبية مؤشرا هاما لأداء المؤسسة، حيث تستخدم لتقييم كفاءة الإدارة وربحية المؤسسة ويتميز الربح المحاسبي بالخصائص التالية[1]:

1. **الملائمة:** تعكس الأرباح المحاسبية قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية، وتمكن المصالح ذات المصلحة من مستثمرين ومقرضين إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات الاستثمار:
   - **المستثمرون:** وذلك من خلال تقييم جدوى استثماراتهم الحالية أو المحتملة.
   - **المقرضون:** من خلال تقدير قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.
   - **الإدارة:** تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل شامل، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية استراتيجية وفعالة.
2. **القابلية للتحقق:** حيث يتم قياس الأرباح المحاسبية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) أو المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، هذا الالتزام بالمعايير المحاسبية يضمن:
   - موثوقية المعلومات المالية المقدمة.
   - إمكانية التحقق من صحة الأرقام من قبل المدققين الخارجيين.

[1] بلال كيموش، عز الدين شرون، **خصائص الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية كمحددين لجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 22، 2021، الجزائر، ص ص 318-338.

- توحيد أساليب القياس والإفصاح، مما يعزز الشفافية في التقارير المالية.

3. الموضوعية: يتم تطبيق قواعد موضوعية في قياس الأرباح المحاسبية على جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها، هذه الموضوعية تضمن:

- قابلية المقارنة بين البيانات المالية للمؤسسات المختلفة.
- الحد من التحيز الشخصي في إعداد التقارير المالية.
- توفير أساس موحد لتقييم الأداء المالي عبر القطاعات والصناعات المختلفة.

4. الفورية: تتوفر المعلومات المتعلقة بالأرباح المحاسبية بشكل دوري، عادة على أساس ربع سنوي وسنوي، وتمكن هذه الفورية في توفير المعلومات التي تمكن من:

- تمكن المستخدمون من تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل مستمر.
- تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية في الوقت المناسب.
- توفر صورة واضحة عن أداء المؤسسة خلال فترات زمنية محددة، مما يسمح بتحليل الاتجاهات والتغيرات في الأداء.

5. الاستمرارية: يتم قياس الأرباح المحاسبية على أساس مستمر، مما يوفر سلسلة زمنية من البيانات المالية، هذه الاستمرارية في القياس تسمح:

- تسمح بتتبع أداء المؤسسة على مدار الوقت.
- تساعد في تقييم اتجاهات الأرباح وتحديد أنماط النمو أو التراجع.
- تمكن من تحديد المخاطر والتحديات التي تواجهها المؤسسة من خلال تحليل التغيرات في الأرباح عبر الزمن.

6. القابلية للفهم والتعديل: بحيث تقدم المعلومات المتعلقة بالأرباح لمحاسبية بطريقة واضحة ومفهومة للمستخدمين، وذلك لضمان استخدام هذه المعلومات بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار، وأن تسمح بتعديل هذه الأرباح لتعكس بشكل أفضل الأداء التشغيلي للمؤسسة مثل استبعاد البنود غير المتكررة أو الاستثنائية، وتساعد في تقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها الأساسية، مما يوفر صورة أكثر دقة عن الأداء المستدام للمؤسسة.

7. تحقق الإيراد: يقوم الربح المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد والاعتراف به عند نقطة البيع، هذا المبدأ يضمن الاعتراف بالإيراد فقط عند حدوث عملية تبادلية مع أطراف خارجية، ويوفر أساساً موضوعياً لتسجيل الإيرادات، مع وجود بعض الاستثناءات في حالات معينة، مما يساعد في تجنب المبالغة في تقدير الأرباح من خلال الاعتراف بالإيرادات المحتملة أو غير المؤكدة.

8. الحيطة والحذر: ويتم تطبيق مبدأ الحيطة والحذر في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات حيث أن هذا المبدأ يضمن أولا الاعتراف بالإيراد فقط عند تحقق عملية التبادل بشكل فعلي، ثانيا الاعتراف بالمصروفات عند حدوثها فعلاً، حتى لو لم يتم دفعها بعد، من أجل تقديم صورة متحفظة ومعقولة عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يحمي المستثمرين والدائنين من المخاطر المحتملة.

9. التكلفة التاريخية: يتم قياس المصروفات المستنفذة وفقا لتكلفتها التاريخية، من خلال هذا المبدأ يحافظ على ثبات الأصول بقيمتها الأصلية حتى يتم تحقق الإيراد من بيعها و يوفر أساساً موضوعياً وقابلاً للتحقق لقياس قيمة الأصول والمصروفات ، بحيث يساعد في تجنب التقلبات غير المبررة في قيمة الأصول نتيجة التغيرات في أسعار السوق[1].

[1] خالد جمال ،جعارات محمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، بغداد، 2008، ص 61.

مما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ الأرباح المحاسبية تعد مؤشراً هاماً لأداء المؤسسة، حيث تعكس قدرتها على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية.
- ✓ تتميز الأرباح المحاسبية بعدة خصائص أساسية تشمل الملائمة، القابلية للتحقق، الموضوعية، الفورية، الاستمرارية، والقابلية للفهم والتعديل.
- ✓ يعتمد قياس الأرباح المحاسبية على مبادئ محاسبية متفق عليها، مما يضمن موثوقية المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.
- ✓ مبدأ تحقق الإيراد والاعتراف به عند نقطة البيع يعد أساسياً في تحديد الأرباح المحاسبية، مع مراعاة مبدأ الحيطة والحذر في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات.
- ✓ التكلفة التاريخية تلعب دوراً مهماً في قياس المصروفات والأصول، مما يؤثر على تحديد الأرباح المحاسبية.

وعليه يعد الربح المحاسبي مؤشر مهم لأداء المؤسسة، لكن يجب تفسيره مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر عليه، وخصائص قياسه، وفهم العلاقة بينه وبين الإيرادات التي تعتبر المصدر الرئيسي له من جهة والمصروفات التي تؤثر بشكل مباشر عليه حيث كل زيادة في المصروفات تؤدي إلى انخفاض الربح والعكس صحيح، ومن المهم تحليل الربح المحاسبي على مدار فترات زمنية مختلفة لفهم اتجاه أداء المؤسسة والمقارنة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع والذي يمكن من اتخاذ القرارات بشكل أفضل.

بعد التطرق إلى مفهوم الأرباح المحاسبية والأهمية، كذلك الخصائص، سيتم التركيز على عناصر القياس والاعتراف بالإيرادات والمصروفات لفهم مفهوم الربح المحاسبي بشكل أعمق كعنصر أساسي في هذا المطلب، هذه العناصر تمثل الأساس الذي يقوم عليه حساب الربح المحاسبي والتي تنعكس في كيفية تحديد توقيت تسجيل الإيرادات والمصروفات وبالتالي التأثير على مستويات جودة هذه الأرباح المعلن عنها في الكشوفات المالية.

الفرع الرابع: القياس والاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يتأثر الربح المحاسبي بشكل مباشر بعناصر القياس والاعتراف بالإيرادات والمصروفات، والتي تقوم بتحديد الكيفية التي تسجل بها العمليات المالية في الكشوف المالية، وبما أن الربح المحاسبي يعتمد على توقيت ومبدأ تسجيل الإيرادات والمصروفات لذلك فإن هذه العلاقة تساهم في تقديم كشوف مالية دقيقة وموثوقة، كما أن القيام بمقارنة الربح المحاسبي بين فترات مالية مختلفة يسمح بتقييم أداء المؤسسة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل أفضل وأكثر فعالية.

حيث يعد الربح المحاسبي نتاج تفاعل عنصرين رئيسيين: الإيرادات والمصروفات والتي من خلالها يتحدد الربح، والذي يتأثر بسياسات وطرق الاعتراف بهما وكذا الحاجة إلى المقابلة بينهما، وإبراز القرارات التي تتعلق بطرق القياس وتوقيت الاعتراف بكل منهما وعموما تتكون الأرباح المحاسبية من عناصر الإيرادات والمصروفات، ويتحقق من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات، فإذا كانت النتيجة أكبر من صفر فهي تمثل ربحا، أما إذا كانت أقل من الصفر فمعنى هذا أن النتيجة خسارة تحملتها المؤسسة[1].

النتيجة المحاسبية = الإيرادات – المصروفات[2]

[1] رضوان موجاوي، **آليات الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية ي ظل التشريع الجبائي الجزائري، دراسة حلة مؤسسة ميناء تنس**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد02، ديسمبر2020، ص 374.

[2] سماعين عيسى، الإنتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري (مع دراسة حالة توضيحية)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 100.

1. الإيرادات

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة A.A.A الإيراد في عام 1957 على أنه: هو التعبير النقدي لمجموع المنتجات أو الخدمات التي تنقلها المؤسسة إلى عملائها خلال فترة زمنية محددة.

وعن مفهومه في المعاملات في الفقه الإسلامي يعبر عنه بأنه ناتج ممارسة المؤسسة لنشاطها، ويتمثل في إيرادات التشغيل والمتاجرة الناتجة عن النشاط التجاري، وإيرادات الاقتناء نتيجة الاحتفاظ بمصادر الخدمات طويلة الأجل، فهو يعبر عن القيمة المتبادلة للمؤسسة[1].

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 (IAS 18) المتعلق بالإيرادات، والذي يضمن اتساق الاعتراف بالإيرادات وقياسها في القوائم المالية للكيانات، تُعرف الإيرادات بأنها التدفقات النقدية الداخلة أو الأصول الأخرى التي تتلقاها الجهة من العملاء مقابل تسليم السلع أو تقديم الخدمات، حيث يشير المعيار إلى أنه يجب الاعتراف بالإيرادات عندما تصبح قابلة للتحقق، أي عندما يكون من المحتمل بدرجة عالية أن تحصل الجهة على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بها، ويلزم هذا المعيار الجهات بالكشف عن المعلومات الكافية عن طبيعة ومبالغ الإيرادات، بالإضافة إلى الأساليب المستخدمة لقياسها.[2]

أما وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي15 IFRS : الإيرادات هي التدفقات الاقتصادية الإيجابية التي تنشأ عن الأنشطة الاعتيادية للمؤسسة خلال فترة محددة، وتتمثل هذه التدفقات إما في زيادة الأصول أو انخفاض الالتزامات، مما يؤدي إلى ارتفاع في حقوق الملكية، باستثناء الزيادات الناتجة عن مساهمات المالكين المباشرة[3]. بعبارة أخرى، الإيرادات هي الدخل المتولد من العمليات التشغيلية الرئيسية للمؤسسة، والتي تشكل جوهر نشاطها التجاري المعتاد.

1.1. مبدأ الاعتراف بالإيراد

إن التباين والتنوع في طرق الإنتاج والبيع والسداد يجعل من مبدأ الاعتراف بالإيراد معقد ومشكلة تواجه مهنة المحاسبة، ويتم عادة عندما يتحقق أو يكون قابلا للتحقق، ويكتسب ويتحقق الإيراد عندما يتم مبادلة السلع والخدمات أو الأصول الأخرى بنقدية أو مطالبة بنقدية، ويكون الإيراد قابلا للتحقق عندما تكون الأصول المستلمة جاهزة للتحويل إلى نقدية أو مطالبة بنقدية. وبالإضافة إلى هذا الاختيار، يضاف اختبار آخر لتحديد متى يتم الاعتراف بالإيراد، فالإيراد لا يعترف به إلا عند اكتسابه ويكتسب الإيراد عندما تكون المؤسسة قد أنجزت بشكل جوهري ما يجب عليها فعله لتستحق المنافع الممثلة بالإيرادات، ويمكن ذكر النقاط المعروفة التالية للاعتراف بالإيراد (نقطة البيع، نهاية الإنتاج، معادن ومحاصيل زراعية، خلال الإنتاج – مقاولات استلام النقدية – البيع بالتقسيط).[4]

يتوقف الاعتراف بالإيراد عموما على الأساس المحاسبي المستخدم، الأول الاستحقاق، والثاني الأساس النقدي، حيث كان يستعمل هذا الأخير على نطاق واسع في مجال البيع بالتقسيط إلا أنه يتنافى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

من أهم المجالات التي يشملها مفهوم الاعتراف وتحقق الإيراد ما يلي:

- ✓ الاعتراف بالإيراد مرحليا: مثل عمليات التأجير التمويلي وأنشطة المقاولات والبيع بالتقسيط، يمكن الاعتراف جزئيا قبل انتهاء العملية بالرغم من غياب علاقة قانونية قطعية بين الطرفين تحكم عملية البيع.

---

[1] محمود السيد الناغي، **نظرية المحاسبة– مدخل معاصر**–، المكتبة العصرية، 2017، ص 159.

[2] الاطلاع على مضمون معيار المحاسبية IAS 18: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias18

[3] هبة جمال هاشم، **تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15**، (**الايرادات من العقود مع العملاء**)، **وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ص 11.

[4] عبد الناصر ابراهيم نور، ايهاب نظمي ابراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، ص 34.

- ✓ ربط تحقق الإيرادات بأحداث مرتبطة بعملية البيع: مثل تحويلات الأصول المالية التي يرتبط بها حق إعادة الشراء مرة أخرى، يمكن تأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين انتهاء الأحداث.
- ✓ بعض الخيارات المالية وكذلك عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم عن طريق مؤسسة المعلومات.
- ✓ الاعتراف الجزئي بتحقق الإيرادات على مستوى القطاعات داخل نفس المؤسسة.
- ✓ الاعتراف الجزئي بتحقق الإيرادات على مستوى القطاعات داخل نفس المؤسسة: في بعض الحالات العمليات المتبادلة بين القطاعات والتي تبين من الدراسات الحديثة أهمية الإفصاح عن بياناتها لمستخدمي القوائم المالية يمكن الاعتراف جزئيا بتحقق الإيرادات[1].

من خلال ما سبق وجب إعادة النظر في المفهوم التقليدي لتحقق الإيرادات بحيث يمكن أن يستوعب هذا المفهوم المتغيرات الاقتصادية والقانونية والإدارية.

2.1. قياس الايراد

ويتم قياسه بطريقتين: حسب المعايير الأمريكية يتم قياسه بواسطة القيمة العادلة أو السعر المعادل النقدي للأصول المستلمة للمؤسسة، أما بالنسبة للمعايير الدولية فيتم بالقيمة العادلة لما تم استلامه، هنا لا فرق جوهري بين المعايير الدولية والأمريكية في قياس الإيراد، إنما الاختلاف في المصطلحات فقط، أما في المعنى فهو تطابق بين الاثنين.

حيث تعتبر بعض العمليات غير مولدة للإيراد، مثل مبادلة سلع أو خدمات بسلع أو خدمات أخرى مماثلة، بينما تُعتبر عمليات بيع سلع أو خدمات مقابل سلع أو خدمات غير مماثلة مولدة للإيراد، على عكس بيع سلع أو خدمات مقابل سلع أو خدمات غير مماثلة، فتعتبر مولدة للإيرادات، ويتم قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة مع تعديلها بأية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها، بينما في حال عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات بطريقة موثوقة، فيتم قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للسلع والخدمات التي تتنازل عنها المؤسسة مع تعديلها بأية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها[2].

2. المصروفات

وتكون على شكل تدفقات خارجة أو استنفاذ أصول أو نشوء خصوم، وتعبر عن النقصان في المنافع الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات للمشاركين في حقوق الملكية،[3]وفي تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB اوضح أن المصروفات هي: إجمالي النقصان في الأصول أو الزيادات الإجمالية في الالتزامات (أو مزيج من الاثنين معًا) الناتجة عن تسليم أو إنتاج السلع وتقديم الخدمات والأنشطة الأخرى.

ومن مدخل علاقتها بالإيرادات تعرف المصروفات بأنها التضحية التي تمنحها المؤسسة في سبيل الحصول على الإيرادات.[4]

وتعرف بأنها تكلفة الحصول على الإيرادات بمعنى أنها مقاييس مالية للتعبير عن المجهودات التي بذلت في سبيل تحقيق إيرادات فترة معينة، أي أن هناك علاقة سببية بين المصروفات والإيرادات بحيث يكون الإيراد بحجم ما تم صرفه.[5]

1محمد عبد ربه، **دراسات في النظرية المحاسبية : المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص35.

[2]ظاهر شاهر القشي، محمد منصور العقلة، **أثر الالتزام بمبدأ لاعتراف بالايراد على مشكلة قياس مصادر الدخل في القنوات الفضائية العربية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد01، 2015، ص 62.

[3]قادري عبد القادر، **أثر كوفيد–19– على تصنيف عناصر القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، جوان2022، ص 301.

[4] محمود السيد الناغي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[5] يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة– الفروض– المفاهيم–المبادئ– المعايير**، الطبعة الثانية، 2014، ص 40.

1.2. الاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في الأصل أو زيادة في الخصم، ويكون على أساس الارتباط المباشر بين التكلفة التي تم تحملها وبين اكتساب بنود الدخل، وهذه العملية يطلق عليها عموما مقابلة المصروفات بالإيرادات، ويمكن قياسه بموثوقية[1]، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات والخسائر بشكل عام بمجرد أن يتبين للمحاسب أن هناك منافع اقتصادية قد تم استنفاذها في أداء النشاط خلال فترة معينة، كذلك أن يتبين للمحاسب أن المنافع بمجرد الاقتصادية المتوقعة والتي سبق الاعتراف بها كأصل قد تلاشت كليا أو انخفضت جوهريا عما كانت عليه بصورة غير عادية وغير متوقعة.[2]

2.2. قياس وتحقق المصروفات

تعتبر المصروفات تدفقاً للقيم خارج الوحدة المحاسبية في سبيل اكتساب الإيرادات ويكون باستخدام الموارد الاقتصادية بشكل مباشرة أو غير مباشرة خلال فترة معينة، فليس كل نقص في الأصول أو زيادة في الخصوم يعتبر من قبل المصروفات، فمن ناحية تختلف المصروفات عن المدفوعات إذا أن هذه الاخيرة تقاس على أساس نقدي بالمقارنة مع المصروفات فهي تقاس على أساس الاستحقاق، إذا أن المدفوعات قد تستخدم لسداد الالتزامات أو تصحيح الاخطاء المحاسبية[3].

وتقاس المصروفات إذا ترك الجدل حول طبيعتها إما باستخدام الكلفة التاريخية أو الحالية أو الاستبدال أو المعيارية أو القيم العادلة أو تكاليف الفرص البديلة، ولكل لهذه الطرق مزايا وعيوب في استخدامها، كما حددت الأطر الفكرية أساليب قياس المصروفات بما يلائم كل محيط مهني، فعلى سبيل المثال Safc والمعايير الدولية تعتمد بالدرجة الأولى على استخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس المصروفات.[4]

ويمكن قياس المصروفات من خلال طريقتين [5]:

- **الطريقة المباشرة:** وتقوم على أساس افتراض وجود علاقة بين المصروفات وبين الفترة أو بين أنشطة معينة وإيرادات معينة وعلى هذا الأساس يتم التحديد المباشر لنصيب الفترة أو النشاط لذلك الجزء المستنفذ من موارد المؤسسة في سبيل تحقيق نشاط معين.
- **الطريقة غير المباشرة:** ويتم تحديد المصروفات على أساس المعادلة التالية:

مصروفات الفترة = (أرصدة الأصول أول المدة + الإنفاق خلال الفترة) – أرصدة الأصول أخر المدة.

يعد مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات أحد أهم المبادئ المحاسبية في قياس الربح المحاسبي، حيث يهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات التي تحققها المؤسسة والمصروفات التي تكبدتها خلال نفس الفترة المالية، هذا المبدأ يعكس الفلسفة المحاسبية التي تسعى إلى ربط الجهود بالمنجزات، مما يتيح للمحللين والمستثمرين فهم الأداء الحقيقي للمؤسسة بشكل أكثر دقة وشفافية.

3. مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات "المصروفات"

إن مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات يعد أحد أهم المبادئ المحاسبية في قياس الربح المحاسبي، بحيث يعتمد هذا المبدأ على مبدأ الاستحقاق، وهو الاعتراف بالإيراد والنفقات في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها بغض النظر عن وقت استلام أو دفع الأموال،

[1] Barry Elliott, Jamie Elliott, **Financial Accounting and Reporting. (8, Ed.) United King-dom**: Pearson. (2019), P 496.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة** ، منشورات جامعة دمشق ،سوريا، 2007 ، ص 198

[3] يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة– الفروض– المفاهيم–المبادئ– المعايير** مرجع سبق ذكره، ص 92.

[4] عبد الرحمن بن ابراهيم الحميد، **نظرية المحاسبة**، جامعة الملك سعود، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الاولى، 2009، ص 522.

[5] كهينة شاوشي، **إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

ويكون حسبه قياس نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترات زمنية قصيرة ومنتظمة، ويستخدم مفهوم مقابلة الإيرادات مع النفقات التي أدت إلى تحقيقها لغرض التوصل إلى مقدار الدخل المتحقق، لذلك فالنفقات ترتبط بالغرض من إنفاقها والذي يتمثل في الحصول على الإيرادات، كما أن لكل إيراد مصروف أدى إلى تحققه، فمبدأ المقابلة بين الإيرادات والنفقات يتطلب تحديد النفقات بهدف إجراء هذه المقابلة، والتي من خلالها يمكننا التوصل إلى النتيجة المحققة خلال هذه الفترة[1].

ويقوم مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات على أساسين هما:

✓ **على أساس الاستحقاق**

يقوم هذا الأساس على ضرورة الاعتراف بالأحداث الاقتصادية في الدورة التي حدثت فيها، وكذا تحقق مبدأ الدورية و استقلال الدورات الذي يتطلب إعداد القوائم المالية مرة كل سنة على الأقل، وذلك بهدف ربط جميع العمليات الاقتصادية المتعلقة بنفس الدورة التي حدثت فيها والقيام بمختلف عمليات التسوية وأعمال نهاية السنة، ويعتبر أساس الاستحقاق أحد أسس القياس المحاسبي[2]، وعرفه "Ines Fakhfakh Ben Amar, 2009" في دراستها: "يتشكل الاستحقاق من جميع الإيرادات والتكاليف المسجلة في جدول حساب النتائج التي لم تعبر عن أي تدفق نقدي خلال السنة[3]"، ويشير "Ronen, 2008" المستحقات تتشكل نتيجة وجود اختلاف زمني بين تدفقات النقدية وتسجيل العمليات المحاسبية، أي اختلاف في التوقيت والاعتراف بهذه العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة معينة، وتتكون المستحقات الكلية من نوعين: الاختيارية و غير الاختيارية[4] بحيث:

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات غير الاختيارية[5]

- **المستحقات الاختيارية**

تعتبر المستحقات الاختيارية غير عادية، وتعتبر أفضل وأنجع مقياس لإدارة الأرباح وتنتج عن استغلال المسيرين للمرونة المحاسبية المتاحة، سواء فيما يخص الاختيار أو التقدير، وتعتبر أفضل مقياس للإدارة الأرباح.

- **المستحقات غير الاختيارية**

تعتبر المستحقات غير الاختيارية عادية، وتنتج عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة النشاط وهي طبيعية بالنظر لحجم المؤسسة ومستوى أدائها واستراتيجياتها.[6]

✓ **على أساس المحافظة على رأس المال**

ويعتبر من دعائم مبدأ المقابلة، و وفقا لهذا الأساس وجب التفرقة بين التدفقات المالية التي تحققها المؤسسة والتي يجب الإبقاء عليها للمحافظة على رأس المال باعتبارها استرداد للاستثمار وبين تلك التدفقات التي تحققها المؤسسة والتي يمكن لها توزيعها على أصحاب رأس المال باعتبارها عوائد على الأموال المستثمرة[1].

---

[1] حنان عجيلة، **اصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، دراسة ميدانية**، جامعة غرداية، قسم علوم التسيير، اطروحة دكتوراة ، 2019، ص 20.

[2] كيموش بلال، **ادارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي، حالة النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة قالمة، العدد 26، 2019، ص 62.

[3] Ines Fakhfakh Ben Amar**," Free Cash Flow, Gestion Des Résultats Et Gouvernement Des Entreprises: Etude Comparative Des Entreprises Françaises Et Américaines",** Thèse du Doctorat en Sciences de Gestion (Spécialité: Comptabilité), Université De Reims Champagne-Ardenne, France, 2009,p 66.

[4] اسيا لعروسي، السعيد قاسمي، **قياس ممارسات المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية– دراسة حالة بعض المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد03، العدد02، 2016، ص 141.

[5] Joshua Ronen & Varada Yaari **:Earning managment, emerging inights in theory**, practice & research, Spinger edition, New York, USA, 2008, p 371.

[6] بلال كيموش، **ادارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي، حالة النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

إن الانتقال من دراسة الأرباح المحاسبية إلى تقييم جودتها يمثل خطوة متقدمة في التحليل المالي والمحاسبي، فجودة الأرباح المحاسبية تعكس مدى دقة وصدق هذه الأرباح في تمثيل الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، لذا سيتم التطرق إلى مفهوم جودة الأرباح المحاسبية في العنصر الموالي، مستكشفين أبعادها المختلفة ومختلف تسمياتها، وكيف يمكن لجودة الأرباح أن تكون مؤشراً على سلامة الممارسات المحاسبية للمؤسسة وعلى مصداقية إدارتها في عرض نتائجها المالية.

المطلب الثاني: مفاهيم جودة الأرباح المحاسبية

إن فهم جودة الأرباح المحاسبية يعد أمراً حيوياً لجميع الأطراف المعنية، من مستثمرين ومحللين ماليين ومدققين وصناع القرار، فهي تساعد في تقييم استدامة أداء المؤسسة وقدرتها على خلق قيمة حقيقية على المدى الطويل، متجاوزة بذلك النظرة السطحية التي قد تنتج عن مجرد النظر إلى الأرقام المطلقة للأرباح.

حيث تشهد الساحة المحاسبية تحولاً جوهرياً في التركيز على مفهوم جودة الأرباح المحاسبية، الذي أصبح محور اهتمام متزايد في الأوساط الأكاديمية والمهنية، هذا المفهوم بتعدد أبعاده وتشعب تطبيقاته، يمثل تحدياً فكرياً وعملياً للباحثين والممارسين على حد سواء، ففي خضم هذا التحول برزت إشكالية جوهرية تتمثل في غياب إجماع حول تعريف موحد وشامل لجودة الأرباح المحاسبية، هذا التباين في الرؤى انعكس على مستويات متعددة: التعريف المفاهيمي، حيث تتراوح التعاريف بين من يرى جودة الأرباح كمقياس لاستمرارية الدخل التشغيلي، وبين من يعتبرها انعكاساً لمدى تمثيل الأرباح للواقع الاقتصادي للمؤسسة، وبين من ذهب فيه تعريفه لمدى خلوها من ممارسات إدارة الأرباح.....الخ، وبالنسبة لطبيعة قياسها تتنوع الأساليب المستخدمة لتقدير جودة الأرباح المحاسبية، من نماذج الاستحقاقات المحاسبية إلى تحليل خصائص السلاسل الزمنية.

هذا التنوع في المقاربات يعكس الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية، من جهة يثري هذا التعدد الأدبيات المحاسبية، ومن جهة أخرى فإنه يطرح تحديات أمام مستخدمي القوائم المالية في تفسير وتطبيق هذا المفهوم[2].

في ضوء هذه الإشكالية، تبرز الحاجة الملحة لتطوير إطار مفاهيمي متكامل يجمع بين مختلف وجهات النظر، ويوفر أساساً متيناً لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، هذا الإطار من شأنه أن يعزز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، ويدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية على أسس أكثر وضوحاً.

تُعد جودة الأرباح المحاسبية من السمات الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي تهم مستخدمي القوائم المالية، إذ تعتمد على الشفافية والمصداقية في عرض البيانات المالية، حيث تتجلى أهمية جودة الأرباح في قدرتها التنبؤية، وترتبط هذه القدرة ارتباطاً وثيقاً بالسمات المحاسبية الأساسية، مما يمكن المستخدمين من التنبؤ بأرباح السنوات القادمة بدقة، وتُعرف جودة الأرباح بأنها الوسيلة التي تمكن المستثمرين من التنبؤ بالأرباح التشغيلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات المالية المتاحة، كما تُعبّر جودة الأرباح عن القدرة على تقديم صورة حقيقية للوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل، مما يعزز الثقة في التقارير المالية ويُسهم في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة وصائبة[3].

تعد دراسة Wilson (1987) من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح المحاسبية، حيث أظهرت أن السوق يمنح قيمة أكبر للدولار المتأتي من التدفق النقدي مقارنة بالدولار المتأتي من المستحقات المحاسبية، سواء كانت متكررة أو غير متكررة،

---

[1] كهينة شاوشي، **اطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح في الشركات لجزائرية**، أطروحة دكتوراه، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد، بوقره، بومرداس 2016، ص 82.

[2] عبد العال حسين أحمد علي، **نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الدخل من منظور مدخل نفعية القرارات دراسة تطبيقية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التجارة جامعة عين شمس، 2012، ص 49.

[3] دجلة عبد الحسين عبد، مصطفى مجيد سلوم، **أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الاداء، دراسة تطبيقية**، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 05، العدد 04، 2023، ص 415.

وأوضحت الدراسة أن السوق المالي يميز بين التدفق النقدي من الأنشطة والمستحقات المحاسبية الكلية، مما يعني أن انخفاض جودة الأرباح المحاسبية يشير إلى ارتفاع في مستوى المستحقات المحاسبية[1].

من وجهة نظر واضعي المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فإن القوائم المالية التي تتضمن الأصول والمطلوبات والإيرادات تعكس الوضع المالي الحقيقي لوحدة الأعمال، بحيث يجب أن تكون المعلومات المقدمة في هذه القوائم مفيدة لجميع الأطراف ذات المصالح والعلاقة، مما يتيح لهم تقييم الوحدة الاقتصادية بشكل دقيق، حيث تهدف هذه القوائم إلى دعم اتخاذ قرارات فعالة ودقيقة من قبل المستخدمين، مما يعزز الثقة في البيانات المالية ويضمن توجيه القرارات بناءً على معلومات موثوقة وشفافة[2].

وقد عرف أبو علي وآخرون (2011) جودة الأرباح المحاسبية بأنها الأرباح التي تتصف بالملائمة والموثوقية والمعبر عنها بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، والتي تمكن مستخدمي البيانات المالية، مثل المستثمرين والمقرضين، من اتخاذ قرارات فعالة، بالتالي تسهم جودة الأرباح المحاسبية في تحقيق الأهداف الرئيسية من عملية إعداد القوائم المالية[3].

في نفس السياق توصلت دراسة الصمادي وآخرون (2012) إلى أن مفهوم جودة الأرباح المحاسبية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وهي الملائمة والموثوقية، بحيث تعكس جودة الأرباح المحاسبية الأهداف الرئيسية لإعداد التقارير المالية، والتي تشمل توفير معلومات دقيقة وموثوقة تدعم اتخاذ قرارات مالية فعالة، وذلك من خلال التركيز على الملائمة والموثوقية حيث تبرز أهمية المعلومات المالية في توجيه القرارات وتحقيق الأهداف المرجوة من التقارير المالية. [4]

استخدم بعض الباحثين مؤشر استمرارية الأرباح والقدرة على التنبؤ بها كمحدد لجودة الأرباح المحاسبية، حيث يرى Richardson (2003) أن ارتفاع مستوى استمرارية الأرباح يشير إلى جودة أعلى لهذه الأرباح، وفقاً لهذا الرأي، فإن تحقيق مفهوم جودة الأرباح يتمثل في مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية[5].

وعرّف Bellovary وآخرون (2005) جودة الأرباح المحاسبية بأنها تعكس قدرة الأرباح المعلنة في القوائم المالية على تصوير الأداء الحقيقي للمؤسسة، إضافة إلى قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، أي كلما كانت هذه الأرباح تتميز بالاستمرارية والاستقرار وقلة التقلبات وعدم التذبذب، ارتفع مستوى جودتها[6].

أما Dechow و Schrand (2004) اعتبر أن الأرباح ذات الجودة العالية هي التي تعكس بدقة أداء المؤسسة الحالي، مما يجعلها جزءًا أساسيًا في عملية التحليل المالي، وتُعد هذه الأرباح مؤشراً مهماً للأداء التشغيلي المستقبلي، ويمكن الاعتماد عليها كمقياس موثوق لتقييم المؤسسة[7].

---

[1] علقم، محمد أحمد، **تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات**، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن،2005، ص 92.

[2] عباس حميد يحي التميمي، وحر استقلال جمعة، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح**، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 95 ،العراق 2013، ص 92.

[3] أبوعلى، سوزي و الدبعي، مأمون أبو نصار محمد، **أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2011، ص 434.

[4] الصمادي، محمد نور حسن ؛ وآخرون، **الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية وأثرها علة جودة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان** ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، العدد 13 ، 2012 ، ص 15.

[5] نور عبد الناصر ابراهيم العواوودة حنان، **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختيارية على الشركات لصناعية الأردنية المساهمة العامة**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13 ، العدد 02، 2017، ص ص162-163.

[6] Bellovary Jodi, Giacomino Don, Akers Michael, 2005," **Earnings Quality"**: It's Time to Measure and Report, The CPA Journal, p 32.

[7] Dechow Patricia, Schrand Catherine, 2004, " **Earnings Quality"**, The Research Foundation of CFA Institute, p 5.

وبطريقة مشابهة، أشار Penman (2003) إلى أن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا احتوت على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية، هذا يعني أن الأرباح التي تتمتع بقدرة تنبؤية عالية تعكس جودة عالية، حيث يمكن الاعتماد عليها لتقديم توقعات دقيقة حول الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة[1].

في حين يرى Sloan (1996) أن الأرباح تنقسم إلى مكونين رئيسيين: التدفقات النقدية والمستحقات، وفقًا لهذا المنظور، فإن جودة الأرباح ترتبط بشكل أوثق باستمرارية التدفقات النقدية مقارنة باستمرارية المستحقات[2]، وقدم Sloan تمييزًا واضحًا بين الأرباح ذات الجودة المرتفعة والمنخفضة، حيث عرّف الأرباح مرتفعة الجودة بأنها تلك التي تتكون بشكل أساسي من تدفقات نقدية تشغيلية، في المقابل وصف الأرباح منخفضة الجودة بأنها تلك التي تعتمد بشكل كبير على المستحقات[3].

في سياق مختلف، ارتكزت العديد من الدراسات في تعريفها لجودة الأرباح على ممارسات إدارة الأرباح، أشار Schipper و Vincent (2003) من هذا المنظور إلى أن التلاعب المتعمد في الأرباح عند إعداد القوائم المالية بهدف تحقيق مكاسب خاصة، يقلل من موثوقية وشفافية هذه الأرباح ويخفض من جودتها، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تقديم صورة حقيقية عن الأداء المالي للمؤسسة، ويضعف الثقة في التقارير المالية المقدمة إلى المستثمرين والمقرضين[4].

عرّف Gregory (2014) جودة الأرباح المحاسبية بأنها تلك الأرباح التي تعلن عنها المؤسسة وتعكس الواقع الحقيقي للعمليات المالية فيها، بالإضافة إلى الجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلية، دون أي تدخل من الإدارة[5]

عرّف Hassanzadeh وآخرون (2013) جودة الأرباح المحاسبية بأنها دالة للفرق بين الأرباح المحاسبية المعلنة من قبل المؤسسة والأرباح الاقتصادية التي تعكس القيمة الحقيقية لأرباح المؤسسة، حيث ينشأ هذا الاختلاف نتيجة لعمليات التسجيل والقياس للأحداث المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة، والتي قد تتأثر بالأحكام والتقديرات الإدارية[6].

ويرى Chen وآخرون (2015) أن جودة الأرباح تشير إلى قدرة الأرباح المعلنة في التقارير المالية على عكس الأرباح الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وتعتبر جودة الأرباح المحاسبية مفهوماً مهماً وضرورياً لتقييم القدرة المالية للمؤسسة، حيث تعكس مستوى استقرار الأرباح واستمراريتها وقلة التقلبات فيها، هذا الاستقرار يمكن من تصنيف جودة الأرباح كمرتفعة أو منخفضة[7].

وعرّف Saleh وآخرون (2020) جودة الأرباح تشير إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتميز بتفوق التدفقات النقدية والأرباح المستلمة من المؤسسة على التدفقات النقدية والمستحقات المطلوبة منها، بالإضافة إلى ذلك، تعكس جودة الأرباح قدرة الأرباح المعلنة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة[8].

---

[1] خريس لوجين رزق، **العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة الع"امة الأردنية المتعاملة وفقًا للشريعة الإسلامية والشركات المساهمة الأخرى**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص 29.

[2] حمدان علام محمد موسى، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 ، العدد 01، 2012، ص268.

[3] بحمزة بوسنة ، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة في البورصة**، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 7.

[4] Farinha Jorge, Moreira Jose Antonio, **Dividends and Earnings Quality**: The Missing Link, Working Paper, Faculty of Economics, University of Porto, 2007, p 12.

[5] Gregory V. Waymire, 2014, "**Earnings Quality"**: Measures and Applications, John Wiley and Sons, p 15.

[6] Seyed Abolhassan Hassanzadeh, 2013, " **Earnings Quality: An Empirical Analysis of Determinants**", International Journal of Economics and Management Sciences, Working Paper, p 151-152.

[7] Chen, J., Duh, R., Hsu, A & Pan, C, 2015, "**Can Anglo Saxon audit committee scheme improve earnings quality in non-Anglo-Saxon environments"**. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 11:61-74

[8] Saleh ,l ,Abu Afifa , M, Alsufy. F., 2020, " **Does eamings quality affect companies ' performance , New evidence from the Jordanian market"** .The Journal of Asian France, Economics and Busness, p 34.

تعد جودة الأرباح المصدر الرئيسي للعديد من القرارات الاقتصادية وقضية مهمة جداً لصانعي القرار، حيث يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأرباح وإعداد القوائم المالية للمؤسسة، ويمكنه اعتماد أرباح تتضمن تقديرات وأحكام شخصية قد تكون متحيزة لتعظيم مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين[1].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف جودة الأرباح المحاسبية على أنها مدى قدرة الأرباح المعلنة في القوائم المالية على عكس الأداء التشغيلي والاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، بحيث تتسم هذه الأرباح بالملائمة والموثوقية والاستمرارية، وتعتمد بشكل أكبر على التدفقات النقدية التشغيلية، كما تتميز بقدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي وخلوها من التلاعب والتحريف المتعمد، مما يمكّن مستخدمي المعلومات المالية من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، ونستنتج من هذا التعريف ما يلي :

- ✓ تعكس جودة الأرباح المحاسبية مدى قدرة الأرباح المعلنة على تمثيل الواقع الاقتصادي والتشغيلي الحقيقي للمؤسسة.
- ✓ تتميز الأرباح ذات الجودة العالية بالخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وهي الملائمة والموثوقية.
- ✓ ترتبط جودة الأرباح بشكل وثيق بقدرة هذه الأرباح على الاستمرارية والتنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة.
- ✓ تعتبر الأرباح ذات جودة عالية عندما تعتمد بشكل أكبر على التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالمستحقات المحاسبية.
- ✓ تتأثر جودة الأرباح سلباً بممارسات إدارة الأرباح والتلاعب المتعمد في إعداد القوائم المالية.
- ✓ تعكس جودة الأرباح العالية التقارب بين الأرباح المحاسبية المعلنة والأرباح الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة.
- ✓ تساهم جودة الأرباح في تمكين مستخدمي المعلومات المالية من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

وكذلك يلاحظ من التعاريف السابقة لجودة الأرباح المحاسبية تزايد الاهتمام بمفهوم جودة الأرباح المحاسبية، وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل الأدبيات والدراسات المحاسبية ذات الصلة كشفت عن غياب إجماع حول تعريف موحد لهذا المفهوم، حيث اختلفت وجهات النظر و تباينت التعاريف المقترحة وفقًا لاحتياجات الأطراف المعنية المختلفة وزوايا النظر المتنوعة في هذا المجال، حيث يمكن تصنيف التعاريف القائمة إلى فئتين رئيسيتين:

1) التعاريف التي تربط جودة الأرباح بفائدتها في عمليات صنع القرار وتقييم المؤسسات.
2) التعاريف التي تركز على دقة تمثيل الأداء الفعلي للمؤسسة دون تلاعب في الأرقام المعلنة.

من هذا المنظور يمكن استنتاج تعريف آخر لجودة الأرباح المحاسبية على النحو التالي: هي قدرة البيانات المالية على تمثيل الأرباح الفعلية للمؤسسة بدقة خلال فترة زمنية محددة، مما يسهم في توفير معلومات موثوقة لاتخاذ القرارات المستقبلية، حيث يتطلب تحقيق هذه الجودة توافر مجموعة من الخصائص المتكاملة، تشمل: استمرارية الأرباح، القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي، انخفاض التقلبات في الأرباح المعلنة، الالتزام بمبادئ المحاسبة المتحفظة.

في عالم المحاسبة والتمويل، يعد مفهوم جودة الأرباح المحاسبية من المفاهيم الجوهرية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء، هذا المفهوم رغم أهميته لا يزال يثير جدلاً واسعاً حول تعريفه الدقيق وكيفية قياسه، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من التسميات والمصطلحات البديلة التي تحاول الإحاطة بمختلف جوانب جودة الأرباح المحاسبية.

هذه التسميات المتنوعة تعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد لجودة الأرباح، وتسلط الضوء على مختلف الزوايا التي يمكن من خلالها تقييم مدى جودة الأرباح المعلنة، من التحفظ في التقارير المالية إلى قدرة الأرباح على عكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة، ومن استمرارية الأرباح إلى علاقتها بالتدفقات النقدية، كل هذه الجوانب تساهم في تشكيل فهم شامل لما يمكن اعتباره أرباحاً ذات جودة عالية، لذا سيتم استعراض مجموعة من التسميات البديلة لجودة الأرباح التي تناولها العديد من الباحثين، مسلطين الضوء على كل

[1] شقان احمد احمد و روناك نصر الدين كمال، **أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في جودة الأرباح**، مجلة دهوك، المجلد26، العدد02،2023، ص 1262.

مصطلح وما يعنيه في سياق تقييم جودة الأرباح المحاسبية، حيث ان هذا التنوع في المصطلحات يعكس تعقيد وأهمية هذا المفهوم في الممارسة المحاسبية والتحليل المالي المعاصر وفيما يلي مجموعة من الأبعاد المختلفة لجودة الأرباح المحاسبية:

- **التحفظ (Conservatism)**: يشير التحفظ إلى ميل المحاسبين لتوخي الحذر في تقدير وتسجيل الأرباح ذلك أن الأرباح ذات الجودة العالية تتسم بدرجة معقولة من التحفظ، مما يحمي المستثمرين من المبالغة في تقدير الأداء المالي و يتضمن هذا المفهوم الاعتراف بالخسائر المحتملة بشكل أسرع من الأرباح المحتملة، حيث يساعد التحفظ في تجنب المفاجآت السلبية المستقبلية وبناء الثقة في التقارير المالية.

- **الربح الاقتصادي (Economic Earnings)**: يركز هذا المفهوم على قدرة الأرباح المحاسبية على عكس التغيرات الحقيقية في القيمة الاقتصادية للمؤسسة، فالأرباح ذات الجودة العالية هي تلك التي تتوافق وتعكس بشكل وثيق مع التغيرات في القيمة السوقية للأصول والالتزامات، هذا المفهوم يتطلب نظرة شاملة للأداء المالي تتجاوز المعايير المحاسبية التقليدية، مما يساعد في تقييم مدى فعالية المؤسسة في خلق قيمة اقتصادية حقيقية.

- **الاستمرارية أو الاستدامة (Persistence or Sustainability):** تشير الاستمرارية إلى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في المستقبل، وتعد الأرباح ذات الجودة العالية عندما تتميز بقدرتها على التكرار والاستمرار في الفترات المستقبلية، هذه الخاصية تعتبر مؤشراً قوياً على استقرار أداء المؤسسة وقدرتها على توليد الأرباح بشكل مستدام، كما أنها تساعد المستثمرين في تقدير القيمة الحقيقية للمؤسسة على المدى الطويل[1].

- **الثبات (Stability):** يركز هذا المفهوم على مدى استقرار الأرباح عبر الفترات المالية المختلفة، حيث تظهر الأرباح ذات الجودة العالية تقلبات أقل وتتسم بالاستقرار النسبي، هذا الثبات في الأرباح يعكس قدرة المؤسسة على إدارة مخاطرها وتحقيق نتائج متسقة، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين وتخفيض تكلفة رأس المال.

- **القابلية للتنبؤ (Predictability)**: الأرباح ذات الجودة العالية توفر أساساً موثوقاً للتنبؤات المالية، فهذه الخاصية تساعد المحللين والمستثمرين في بناء نماذج مالية أكثر دقة، وتعزز من قدرة أصحاب المصالح على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ويعبر هذا المفهوم عن قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بدقة.

- **العلاقة بالتدفقات النقدية (Cash Flows):** تركز هذه العلاقة على مدى ارتباط الأرباح المحاسبية بالتدفقات النقدية الفعلية للمؤسسة، فالأرباح ذات الجودة العالية تتميز بعلاقة قوية مع التدفقات النقدية الماضية والحالية والمستقبلية، حيث أن هذا الارتباط يعكس قدرة المؤسسة على تحويل الأرباح المحاسبية إلى تدفقات نقدية حقيقية، ويساعد في تقييم جودة الإيرادات وفعالية إدارة رأس المال العامل.

- **سلوك إدارة الأرباح:** هي استغلال الإدارة المرونة الواسعة المتاحة في المبادئ المحاسبية، وتعتبر من التحديات التي تواجه لجودة الأرباح المحاسبية، فتطبيق الإدارة الى الطرق والتقديرات المحاسبية بأسلوب انتهازي، فإنها تنقص من مصداقية التقارير المالية وتؤدي إلى انخفاض واضح في مستوى جودة الأرباح المعلنة، وتشمل هذه الممارسات التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات، أو المبالغة في تقدير المخصصات، أو التلاعب في تصنيف المصروفات[2].

---

[1] عفيفي هلال عبد الفتاح السيد، **العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختيارية في البيئة المصرية**، مجلة التجارة والتمويل، العدد 02 ، مصر ،2011، ص ص 183-184.

[2] على أيمن صابر سيد، **نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 04 ، مصر ، 2014، ص 100.

الشكل (1-1): الأبعاد المختلفة لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية.

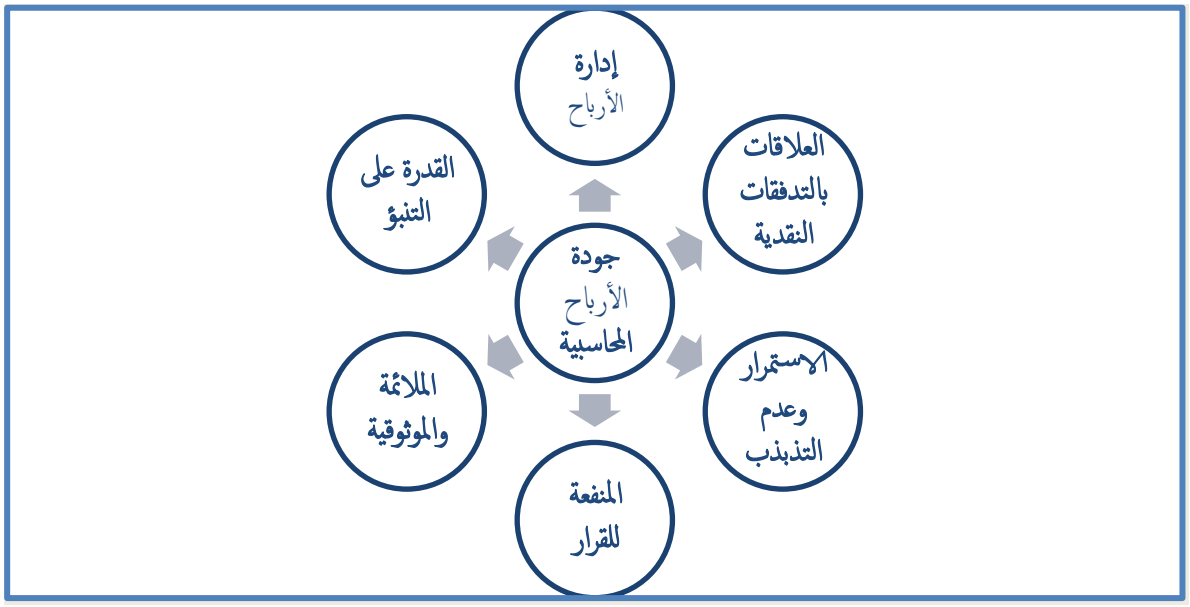

المصدر: المشهداني بشرى نجم عبد الله، حميدا أنمار محسن، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 ، العدد 78، العراق، 2014، ص 369.

يوضح هذا الشكل جودة الأرباح المحاسبية في شكل مفهوم متعدد الأبعاد، يتطلب النظر في مجموعة واسعة من العوامل لتقييمها بشكل شامل، يعد فهم هذه الأبعاد وتفاعلاتها أمر ضروري للمحللين الماليين، المستثمرين، والمدققين لتقييم جودة المعلومات المالية بشكل فعال، حيث أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة، تسهم جميعها في تشكيل مفهوم شامل لجودة الأرباح المحاسبية، فعلى سبيل المثال، الأرباح التي تتميز بالاستمرارية وعدم التذبذب غالبًا ما تكون أكثر قدرة على التنبؤ، اضافة إلى أن العلاقة القوية مع التدفقات النقدية تعزز من موثوقية الأرباح وملاءمتها لاتخاذ القرارات.

بعد استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأرباح المحاسبية، والتطرق لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية وأبعادها المختلفة، سيتم التطرق إلى فهم الدور الحيوي الذي تلعبه جودة الأرباح في النظام المالي والمحاسبي، فدراسة أهمية جودة الأرباح المحاسبية ومحدداتها تشكل خطوة ضرورية لفهم آليات تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز شفافية المعلومات المحاسبية، حيث تكمن أهمية هذا الموضوع في تأثيره المباشر على قرارات المستثمرين وأصحاب المصلحة، وكذلك في دوره في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، كما أن تحديد العوامل المؤثرة على جودة الأرباح يساعد في وضع استراتيجيات فعالة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة في التقارير المالية، لذا سنتناول أهمية جودة الأرباح المحاسبية والعوامل التي تحددها، مع التركيز على العلاقات المتداخلة بين هذه العناصر وتأثيرها على الممارسات المحاسبية والمالية.

المطلب الثالث: أهمية ومحددات جودة الأرباح المحاسبية

تعد أهمية جودة الأرباح المحاسبية من الجوانب الأساسية التي تؤثر على موثوقية التقارير المعلن عنها من قبل المؤسسات في كشوفها المالية، فالأرباح الناتجة عن العمليات التي تقوم بها خلال فترة مالية معينة تعكس صحة واستدامة الأعمال، وتؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين والمساهمين، لذا من المهم تحديد معايير الجودة في الأرباح لضمان التزام هذه المؤسسات بالمعايير المحاسبية بالإضافة إلى تقديم تقارير شفافة وموثوقة تعكس الوضع الفعلي لها.

الفرع الأول: أهمية جودة الأرباح المحاسبية

أصبحت جودة الأرباح أمرًا ذا أهمية بالغة في البيئة الاقتصادية الحالية، حيث تُعتبر عنصرًا رئيسيًا في تقييم أداء المؤسسات واتخاذ القرارات المالية، حيث أشار بحث عبيد (2016) إلى أن المستثمرين يولون اهتمامًا متزايدًا لجودة الأرباح نظرًا لتحديات الانهيارات الاقتصادية العالمية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي للمؤسسات، بحيث تُظهر الأرباح الناتجة عن المؤسسات القدرة على تحقيق التدفقات النقدية بشكل مُستمر ومُستدام، مما يُعتبر مؤشرًا قويًا على أداء المؤسسة على المدى الطويل.[1]

وتوضح دراسة بريك (2020) أن جودة الأرباح تعكس الالتزام بالمبادئ والقواعد المحاسبية، والتي تُعتبر أساسية في إعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية. بالتالي، تُعتبر جودة الأرباح مؤشرًا دقيقًا على قوة واستقرار المؤسسة وقدرتها على تحقيق العوائد المستقرة للمساهمين والمستثمرين.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة التي أجراها حمزة (2018) أن جودة الأرباح تلعب دورًا حاسمًا في تحسين سمعة المؤسسة لدى المستثمرين والمحللين الماليين، وذلك من خلال إظهار قدرتها على تحقيق الأرباح بشكل مُستمر وتوفير توقعات دقيقة للأداء المستقبلي، حيث يهدف المدراء التنفيذيون إلى تحقيق الأرباح التي تتسم بالاستمرارية والقدرة على التنبؤ لدعم الثقة في المؤسسة وجاذبيتها للمستثمرين والمحللين الماليين.[3]

حيث تتجلى أهمية جودة الأرباح المحاسبية في المنفعة التي توفرها المعلومات المتعلقة بالربح المحاسبي ومكوناته التفصيلية، وتُعد هذه المنفعة ذات أهمية كبيرة لمستخدمي التقارير المالية وواضعي المعايير المحاسبية على حدٍّ سواء، وقد ازداد الاهتمام بجودة الأرباح بشكلٍ ملحوظ في العقد الأخير بعد أن أعلنت العديد من المؤسسات العالمية الكبرى عن مكاسب غير دائمة كجزء من تقاريرها الربع السنوية.[4]

وتستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها بحيث تعد مقياسا رئيسيا لأداء المؤسسة فهي تعكس قدرتها على توليد الدخل من خلال عملياتها، فالأرباح بغض النظر عن جودتها كونها خضعت لممارسات إدارة الأرباح أم لا، تعد من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وكذلك فإن الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأعباء المؤسسة الحالية والمستقبلية سواءا من خلال توقع الأرباح المستقبلية أو تقييم المخاطر[5].

تعتبر جودة الأرباح المحاسبية مصدرًا بارزًا للمعلومات الحيوية التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون لتقييم أداء ومخاطر المؤسسات، فهي تعبّر بشكل مباشر عن التطبيق والالتزام بالمعايير المحاسبية، وتقدم إشارات قوية بشأن قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الديون، مما يؤثر بشكل كبير على استمرار العلاقات مع الدائنين والمقرضين في المستقبل، حيث توجد علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين نوعية النظام المحاسبي المطبق ومدى التزامه بالمعايير المحاسبية[6]، ويعد الربح بمثابة مؤشر لأداء المؤسسة وأنه يستخدم في

---

[1] فداء عدنان عبيد ، **جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 48، 2016 ، ص 255.

[2] بريك، دعاء أحمد، **دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم**، دراسة اختبارية على الشركات لمساهمة المصرية المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 2020 ، ص 469.

[3] حمزة، بوسنة، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[4] إيهاب عبد الفتاح محمد إبراهيم، **قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2017، ص5-6.

[5] نضال عمر زلوم، **نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، جامعة عمان، الأردن، المجلد 11 ، العدد 3، 2015، ص 624.

[6] فداء عدنان عبيد، **جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص7.

تسعير الأوراق المالية وتقييم العائد المتوقع، وتوقع الأداء المستقبلي للوحدة من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية[1]، كما تهتم إدارة المؤسسة بتحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وإدارة المؤسسة.[2]
يمكن تلخيص أهمية جودة الأرباح المحاسبية في النقاط التالية:

- **تقييم الأداء الاستثماري** :تُساعد جودة الأرباح المحاسبية المستثمرين في تقييم أداء المؤسسة بدقة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.
- **التنبؤ المالي**: تُمكن المستثمرين من التنبؤ بأرباح المؤسسة المستقبلية وتقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها.
- **تحليل الائتمان**: تُساعد الدائنين في تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها، مما يمكنهم من تحديد شروط القروض المناسبة.
- **تقييم الأداء الإداري**: تُساعد الإدارة في تقييم فعالية استراتيجياتها وأداء مختلف أقسام المؤسسة، مما يمكنها من تحسين الأداء وزيادة الأرباح.
- **الامتثال التنظيمي**: تُساعد الجهات الحكومية في مراقبة أداء المؤسسات، وضمان التزامها بالقوانين والأنظمة، وتُمكنها من فرض الضرائب بدقة على أرباح المؤسسات[3].

تلك النقاط تبرز أهمية جودة الأرباح المحاسبية في تقديم صورة مالية دقيقة وموثوقة للمؤسسة، مما يعزز من ثقة الأطراف ذات المصالح المختلفة في المعلومات المالية المقدمة.

الفرع الثاني: محددات جودة الأرباح المحاسبية

خلصت العديد من الدراسات إلى مجموعة متعددة ومتغيرة من المحددات لجودة الأرباح المحاسبية والتي نذكر منها ما يلي[4]:

المحدد الأول: خصائص المؤسسة

تعد خصائص المؤسسات أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمساهمين وحتى العاملين داخلها، حيث تتضمن عدة عناصر أساسية تساهم في تحديد وتقييم أدائها واستقرارها واستمراريتها في السوق وفيما يلي مجموعة الخصائص التي تتعلق بالمؤسسة:

1. المعايير التي تطبقها المؤسسة

إن ممارسة إدارة الأرباح، التي تستغل المرونة الواسعة المتاحة في المبادئ المحاسبية، تشكل تحدياً كبيراً لجودة الأرباح المحاسبية، فعندما تطبق الإدارة الطرق والتقديرات المحاسبية بأسلوب انتهازي، فإنها تقوض مصداقية التقارير المالية وتؤدي إلى انخفاض ملموس في مستوى جودة الأرباح المعلنة، هذه الممارسات قد تشمل التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات، أو المبالغة في تقدير المخصصات، أو التلاعب في تصنيف المصروفات، على النقيض من ذلك فإن التطبيق الدقيق والمتسق للمعايير المحاسبية، مع الالتزام بسياسة محاسبية ثابتة ومحددة، يعزز بشكل كبير من جودة الأرباح، هذا النهج يضمن الشفافية والموثوقية في البيانات المالية، مما يمكّن المستثمرين وأصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صحيحة ومجدية بناء على معلومات دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة[5].

---

[1] Hassanzadeh, Rasool Baradaran, et.al., (2013), **Studying the Effect of Management Ability on Profit Quality in Stock Exchange in Iran**, Life Science Journal, vol 10.3s, p76.

[2] مأمون حمدان، وائل إبراهيم العقلة، **تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 39، العدد 79، 2017، ص15.

[3] ناهض محمد علي ابو سليم، **العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية**، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بيرزيت، العدد 43،2019، ص 118.

[4] شقان احمد محمد وروناك نصر الدين كمال، **مرجع سبق ذكره**،ص 1271.

[5] عمار محمد رياض أحمد سالم سعيد باعجاجة، **تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والتدوير الإلزامي للمراجعين وأثر ذلك في اختيار المراجع اللاحق، دراسة ميدانية**، مجلة البحوث المالية والتجارية جامعة بورسعيد، مصر، المجلد 10 ، العدد 2، 2014، ص 68.

2. حجم المؤسسة

يتم تصنيف المؤسسات في العالم بالاعتماد على حجم العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات التشغيلية والاستثمارية إلى مؤسسات كبرى، متوسطة وصغيرة، وقد تناولت معظم الدراسات السابقة عامل الحجم وذلك باعتباره ذو أهمية كبيرة في إدارة الأرباح، حيث أجمعت معظمها على أن حجم المؤسسة يعد عاملاً مؤثراً في سياساتها وممارساتها المحاسبية والمالية، فالمؤسسات الكبرى تواجه تحديات وضغوطات مختلفة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما قد يدفعها إلى ممارسات إدارة الأرباح بشكل أكثر تعقيدا، حيث تتميز المؤسسات الكبيرة بمجال أوسع للتلاعب بالمصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، إضافة إلى مرونة أكبر في استخدام التقديرات والتغييرات المحاسبية، وكذلك وجود احتمالية اكبر لتقلب الربح بين سنة وأخرى في المؤسسات الكبيرة الحجم بعكس المؤسسات الصغيرة، هذه المرونة قد تزيد من احتمالية ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق أهداف معينة، كما أن المؤسسات الكبرى تخضع لضغوط اجتماعية وسياسية أكبر فهي مطالبة بتحمل مسؤوليات اجتماعية إضافية اتجاه الدولة والمجتمع، دور اجتماعي بحيث يتم الضغط عليها لتتحمل اعباء اضافية تتعلق بمشاكل المجتمع وافراده كالمساهمة في مشاريع تنموية واجتماعية التي من شأنها مساعدة العائلات الفقيرة والتحسين من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والمساهمة في التخفيف من نسب البطالة عن طريق تشغيل نسبة معينة سنويا ، مما يزيد من تكاليفها السياسية، هذه الضغوط قد تدفع المؤسسات الكبرى إلى إدارة أرباحها لتجنب التقلبات الحادة، سواء الإيجابية التي قد تثير الشكوك حول إدارة المؤسسة بالنسبة للمنافع غير المستحقة، أو السلبية التي قد تثير المخاوف من الإفلاس، إن حساسية المؤسسات الكبرى للمحيط الخارجي تجعلها أكثر عرضة للتدقيق والمساءلة، لذا قد تلجأ هذه المؤسسات إلى تمهيد الدخل وإدارة الأرباح بهدف تقليل التقلبات الحادة وتجنب التكاليف السياسية غير المرغوب فيها، هذا السلوك يعكس التحدي الذي تواجهه المؤسسات الكبرى في الموازنة بين تحقيق أهدافها المالية وتلبية التوقعات الاجتماعية والسياسية المفروضة عليها[1].

حيث يعتبر حجم المؤسسة أحد العوامل الرئيسية التي ينظر إليها عند تقييم جودة الأرباح، وتشير الأبحاث إلى أن المؤسسات الكبيرة تستفيد من مزايا الحجم والاقتصاديات، بينما قد تحقق المؤسسات الصغيرة أرباحا ذات جودة أعلى، يشير حمدان (2011) إلى أن المؤسسات الكبيرة غالبًا ما تتميز بجودة أرباح أعلى، وعلى العكس من ذلك أوضحت دراسة (حمدان وآخرون،2012، القرعان، 2005، حمد 2007، Moses,1987 و دراسة حمزة، 2018) أن المؤسسات الصغيرة قد تحقق أرباحا أكثر جودة وأقل احتمالية لممارسة إدارة الأرباح، ومع ذلك لم تجد دراسات أخرى مثل تلك التي أجراها (حمد وأبو نصار،2013) و(شتيوي ،2010)، (القتامي والخيال، 2010) أي أثر ملموس لحجم المؤسسة على جودة الأرباح.[2]

3. مديونية المؤسسة

تعد نسبة المديونية من أهم العوامل التي تؤثر على اختيار الإدارة للسياسات والطرق والأساليب المحاسبية بغرض إدارة أرباحها، حيث ان المقرضون في اغلب الحالات يلجؤون إلى ابرام عقود بينهم وبين إدارة الوحدة والتي بموجبها يتم وضع قيود تحد من حرية الإدارة من اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة المؤسسة من الايفاء بالتزاماتها، كالحد من إصدار دون جديدة أو تحديد حد اقصى لتوزيع الأرباح أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية، وهذه الالتزامات التعاقدية تكون في الأصل لحماية المقرض وتشكل قيدا للمقترض مما يدفع بالمديرين إلى التلاعب بالأرباح تجنبا للإخلال بهذه الالتزامات وتجنب تكاليف التعاقد، من جهة أخرى، فإن المؤسسات ذات نسب المديونية العالية تخضع لمراقبة دقيقة من قبل المقرضين، مما يقلل من فرص التلاعب بالأرباح ويؤدي إلى تقارير مالية ذات جودة عالية وبالتالي تقرير ذات جودة عالية ينتج عنه أرباح ذات جودة خالية من ممارسات إدارة الأرباح، حيث

[1] رنا علي صقور، **دور الافصاح المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الأرباح**، دراسة ميدانية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجيستير، 214، ص 28.

[2] نضال عمر زلوم، **نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها**، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 11، العدد 03، 2015، ص 624.

توصلت دراسة (Chosh,2007, 2008) أنه ترتبط الديون بجودة الأرباح بشكل إيجابي عندما تكون نسبة الديون منخفضة، ولكن عند ارتفاع نسبة الديون، تنعكس العلاقة لتصبح سلبية [1]، وترى دراسة (Gupta and Fields, 2006) إلى أن ارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل يزيد من احتمالية تلاعب هذه المؤسسات بالأرباح [2].

هذه العلاقة المعقدة بين المديونية وجودة الأرباح تسلط الضوء على أهمية الرقابة الفعالة وآليات الحوكمة القوية لضمان نزاهة التقارير المالية، خاصة في المؤسسات ذات نسب المديونية العالية.

4. الأداء المالي للمؤسسة

توصلت بعض الدراسات إلى أن المؤسسات التي تحقق مستويات منخفضة من الأداء، تجني أرباح منخفضة، ولذلك تكون أكثر رغبة لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح لتحسين قوائمها المالية وبالتالي تحقق انخفاض في جودة الأرباح، أي ان هناك علاقة موجبة بين الأداء المالي وجودة الأرباح المحاسبية.

توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي وجودة الأرباح المحاسبية، فقد أظهرت هذه الدراسات أن المؤسسات التي تحقق مستويات منخفضة من الأداء المالي وتجني أرباحاً متدنية تميل بشكل أكبر إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتحسين صورة كشوفاتها المالية، مما يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح المعلنة، ويتم قياس الأداء المالي باستخدام مقاييس متنوعة، من أبرزها التدفق النقدي التشغيلي وعائد الأسهم والعائد على الأصول، مع كون الأخير الأكثر استخداماً في الأدبيات المحاسبية، وقد أشارت دراسة الصمادي وآخرون (2012) إلى وجود علاقة عكسية وقوية بين جودة الأرباح ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما كانت العلاقة طردية مع معدل العائد على الاستثمار وهامش الربح [3].

هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية فهم العلاقة بين الأداء المالي وجودة الأرباح، حيث أن المؤسسات ذات الأداء المالي الضعيف قد تلجأ إلى ممارسات محاسبية تؤثر سلباً على جودة أرباحها المعلنة، وهذا يؤكد على ضرورة وجود آليات رقابة فعالة وإطار تنظيمي قوي لضمان شفافية ونزاهة التقارير المالية، خاصة في المؤسسات التي تواجه تحديات في أدائها المالي.

5. ربحية المؤسسة

تعكس ربحية الوحدة الاقتصادية كفاءة السياسات الإدارية في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية، مما يعكس مدى قدرتها على استخدام الموارد بالشكل الفعال والأمثل لتحقيق الأرباح، كما توفر هذه الربحية معلومات تساعد على التمييز بين صافي الدخل المستند إلى أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المستند إلى الأساس النقدي فتحقيق تدفق نقدي مرتفع يعزز جودة الأرباح، في حين أن ارتفاع صافي الدخل لا يضمن بالضرورة تدفقاً نقدياً عالياً، ويشير الارتفاع في صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى جودة أعلى للأرباح، بينما قد يكون ارتفاع صافي الدخل دون مرافقة تدفق نقدي مؤشرًا على وجود تلاعبات في الأرباح، حيث تلجأ الإدارة في هذه الحالات إلى ممارسات إدارة الأرباح للحفاظ على القيمة السوقية والتهرب من التكاليف السياسية والضرائب، هذه الممارسات تؤثر سلباً على جودة الأرباح وتقلل من مصداقية التقارير المالية، مما يجعل من الضروري التركيز على التدفقات النقدية كمؤشر رئيسي لجودة الأرباح [4].

---

[1] Ghosh, Saibal, 2007,"**Leverage, managerial monitoring and firm valuation: A simultaneous equation approach,**" research in economics, Vol 61, N 02, P 84-98.

[2] Gupta, Manu, and L. Paige Fields, 2006, **"Debt maturity structure and earnings management."** The Financial Management Associatio, P 1-37.

[3] اريمة محمود شاهد، **أثر هيكلة الملكية وخصاص الشركات على جودة الأرباح، دراسة اختيارية**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد14، العدد 03، 2018، ص 450.

[4] فداء عدنان عبيد، **جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 257.

المحدد الثاني: ممارسات إعداد التقارير المالية

تعد ممارسات إعداد التقارير المالية محددًا رئيسيًا لجودة الأرباح المحاسبية، حيث ترتبط بشكل وثيق بكيفية استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية، فقد تلجأ الإدارة إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب للتأثير على الصورة المالية للمؤسسة، فمن ناحية يمكنها إعادة هيكلة الصفقات وتعديل توقيتها، بالإضافة إلى التلاعب بالتقديرات المحاسبية مثل مخصصات الديون المشكوك فيها، اضافة إلى تطبيق السياسات المحاسبية بشكل انتقائي أو تغييرها بصورة متكررة لتحقيق نتائج مرغوبة، كما يمكن للإدارة استغلال التقارير المرحلية لتقديم صورة مؤقتة مضللة عن الأداء المالي، في حين يتم استخدام الإفصاح الانتقائي للتأثير على تصورات أصحاب المصلحة، كما أن التلاعب بالتصنيفات المحاسبية وإبرام معاملات معقدة يعدان من الأساليب الشائعة في هذا المجال، حيث تؤدي هذه الممارسات إلى تشويه الصورة الحقيقية للأداء المالي، مما يقلل من موثوقية المعلومات المالية وقدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي، وعليه فإن تحسين جودة الأرباح يتطلب تعزيز آليات الرقابة وتطوير معايير محاسبية أكثر صرامة، فضلاً عن زيادة الشفافية في الإفصاح المالي، وذلك بهدف الحد من هذه الممارسات وتحسين جودة التقارير المالية بشكل عام[1].

المحدد الثالث: حوكمة المؤسسات

تعد حماية حقوق أصحاب المصالح وضمان تقسيم المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية والإدارية من أسس حوكمة المؤسسات، حيث تسهم في زيادة ثقة المستثمرين واستقرار وكفاءة السوق، وتخفيض المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة، بحيث تعتمد حوكمة المؤسسات على مجموعة من المعايير والدعائم والمحددات التي تشكل إطاراً شاملاً لضمان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية وعدالة ومصداقية، وفي التوقيت المناسب، هذا الإفصاح يمكن المؤسسة من كشف الممارسات السلبية التي قد يستخدمها المديرون التنفيذيون، والحد منها لما لها من آثار سلبية على قيمة المؤسسة والأطراف ذات المصالح. على سبيل المثال، يمكن للإفصاح الشفاف عن البيانات المالية أن يكشف عن أي محاولات للتلاعب بالأرباح أو استخدام التقديرات المحاسبية بشكل انتهازي، علاوة على ذلك تساهم حوكمة المؤسسات في تعزيز المساءلة والشفافية من خلال وضع آليات رقابية فعالة، تشمل لجان التدقيق الداخلي والخارجي، ومجالس الإدارة المستقلة، وسياسات الإفصاح الصارمة، كل هذه العناصر تعمل معاً لضمان أن تكون المعلومات المحاسبية دقيقة وموثوقة، مما يساعد المستثمرين وأصحاب المصالح على اتخاذ قرارات مستنيرة، كما يساعد تقسيم المسؤوليات بوضوح في تقليل تضارب المصالح ويضمن أن تكون القرارات الإدارية متوافقة مع مصلحة المؤسسة وأصحاب المصالح، هذا التقسيم يعزز من كفاءة العمليات الداخلية ويقلل من فرص الفساد أو سوء الإدارة، ويعد تفعيل حوكمة المؤسسات بشكل فعال ليس فقط لمساهمته في حماية حقوق أصحاب المصالح، بل يعزز من قيمة المؤسسة على المدى الطويل ويضمن قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية، ويعزز من قدرتها على تحقيق النمو المستدام في بيئة الأعمال التنافسية[2].

المحدد الرابع: لجنة المراجعة

وجدت بعض الدراسات أن وجود لجنة مراجعة تتمتع بالاستقلالية والخبرة الكافية يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الأرباح، حيث تلعب هذه اللجان دوراً محورياً في الحد من الأخطاء المتعمدة والمادية وضبطها، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية بشكل عام وجودة الأرباح بشكل خاص، ومن أهم الفوائد الناتجة عن تشكيل لجان المراجعة في المؤسسات هو تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، وتقوية آليات الرقابة الداخلية، ومع ذلك فإن زيادة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم المؤسسة قد تؤدي

[1] عماد محمد علي أبو عجلة، علام محمد موسى حمدان، **أثر الحوكمة المؤسستية على إدارة الأرباح ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 21-20 أكتوبر 2009، ص12.

[2] مجدي وائل الكبيجي، **دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات ادارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، دراسة ميدانية**، المجلة العربية للادارة، مجلد39، العدد 02، يونيو 2019، ص 104.

إلى نتيجة عكسية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن هذا قد يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح، هذا التناقض يسلط الضوء على أهمية الموازنة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ومصالحهم في المؤسسة، لضمان فعالية دورهم الرقابي وتحسين جودة التقارير المالية.

المحدد الخامس: أعضاء مجلس الإدارة

تشير الأبحاث إلى أن هيكل مجلس الإدارة له تأثير كبير على جودة الأرباح وممارسات إدارة الأرباح بحيث أن المؤسسات التي تتميز بعدد أقل من أعضاء مجلس الإدارة، مع نسبة عالية من الأعضاء المستقلين، تنخفض فيها فرص ممارسة إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح، هذه النتيجة تعكس أهمية التوازن بين حجم المجلس وفعاليته، حيث أن المجالس الأصغر حجماً قد تكون أكثر كفاءة في اتخاذ القرارات وتنفيذ مهام الرقابة، في الوقت نفسه فإن وجود نسبة عالية من الأعضاء المستقلين يعزز من موضوعية المجلس وقدرته على مراقبة الإدارة التنفيذية بشكل فعال، و يمكن تفسير هذه العلاقة بأن الأعضاء المستقلين يميلون إلى ممارسة رقابة أكثر صرامة على الإدارة، مما يحد من فرص التلاعب بالأرباح أو اتخاذ قرارات تخدم مصالح فئة معينة على حساب المساهمين الآخرين، كما أن المجالس الأصغر حجماً قد تكون أكثر تماسكاً وقدرة على التواصل الفعال، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات ويقلل من فرص حدوث خلافات داخلية قد تضعف من دور المجلس الرقابي[1].

هذه النتائج تؤكد على أهمية تصميم هياكل حوكمة فعالة تراعي التوازن بين حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، بهدف تعزيز جودة الأرباح وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة في المؤسسة.

المحدد السادس: حوافز المديرين

تشير الأبحاث إلى أن العلاقة بين الحوافز لدى المديرين والتقلبات في الأرباح تعد مؤشراً على مخاطر الاستثمار التي يواجهها المستثمرون عند شراء أسهم المؤسسة، حيث يعكس سلوك إدارة الأرباح المحاسبية مخاطر التشغيل، وقد أشارت إلى أن الآثار المالية المتعلقة بعقود تعويضات المديرين تظهر وجود علاقة طردية بين زيادة مستوى الحوافز ومخاطر التشغيل في المؤسسة، يعود ذلك إلى سعي المديرين لزيادة مكافآتهم السنوية، والتي ترتبط بمستوى المخاطر التشغيلية في المؤسسة والذي يدفع بالمديرين إلى ممارسة الانتهازية الإدارية باستخدام مجموعة من الممارسات لتخفيض مستوى التقلبات في الأرباح بهدف تحقيق منافع شخصية، مما يؤدي إلى تقلبات غير طبيعية في الأرباح، هذا السلوك يمكن أن يزيد من مخاطر التشغيل ويؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية[2].

وعليه فإن العلاقة بين حوافز المديرين والتقلبات في الأرباح تعكس تأثير الحوافز على سلوك الإدارة في إدارة الأرباح، حيث تتطلب هذه العلاقة توازناً دقيقاً بين توفير الحوافز المناسبة للمديرين وضمان وجود رقابة فعالة للحد من الممارسات الانتهازية التي قد تؤدي إلى زيادة مخاطر التشغيل وتقليل جودة الأرباح.

المحدد السابع: حوافز سوق الاسهم

يمثل التغير في سعر السهم من تاريخ الميزانية السابقة إلى تاريخ الميزانية في الفترة الحالية مؤشراً هاماً لتقييم أداء المؤسسة، حيث تتحدد قيمة المؤسسة بناءً على سعر سهمها في السوق، حيث تلعب حوافز سوق الأسهم دوراً محورياً في التأثير على جودة الأرباح من خلال تشجيع ممارسات إدارة الأرباح التي تهدف إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، مما قد ينعكس سلباً على جودة الأرباح المعلنة، هذه الممارسات وإن كانت تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم في الأجل القصير، إلا أنها تؤثر سلباً على جودة

[1] دعاء احمد سعيد فارس بريك، **دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الاسهم، دراسة اختبارية**، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، العدد 03، ص 471.

[2] فريد محرم فريد ابراهيم، **تأثير حوافز المخاطرة لدى المدير التنفيذي على الخصائص المعلومات المحاسبية، دليل تطبيقي من البورصة المصرية**، جامعة عين شمس، ص 14 . اطلع عليه : 2024/03/30: https://atasu.journals.ekb.eg/article_38633_aef0159d1fcc7f64ecd22fd1fc594bef.pdf

المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصالح، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يساهم في زيادة المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية، مما قد يحد من فرص التلاعب بالأرباح[1].

وعليه من الضروري وجود آليات رقابة فعالة وإطار حوكمة قوي للحد من هذه الممارسات وضمان تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، بما يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية ويعزز الثقة في أسواق المال.

المحدد الثامن: العوامل الخارجية

تؤثر التكلفة والمنفعة ومخاطر التقاضي بشكل مباشر على خيارات ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تراجع مصداقية التقارير المالية، حيث يعتبر الربح المحاسبي من أهم عناصر هذه التقارير، وبالتالي فإن التأثير على جودة الأرباح يمكن أن يكون إما إيجابياً أو سلبياً، فعندما تكون التكاليف المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح مرتفعة قد يؤدي ذلك إلى تقليل الثقة في الأرباح المعلنة، مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح ودقتها، كذلك يمكن أن تكون مخاطر التقاضي عاملاً مهماً يؤثر على قرارات الإدارة بشأن ممارسات إدارة الأرباح إذا كانت الإدارة تواجه مخاطر قانونية عالية نتيجة للتلاعب بالأرباح، فقد تكون أقل ميلاً لممارسة هذه الأساليب، مما يعزز من جودة التقارير المالية، وبالرغم من ذلك فإذا كانت المنفعة المتوقعة من التلاعب بالأرباح تفوق التكاليف والمخاطر المحتملة، فقد تستمر الإدارة في هذه الممارسات، مما يؤدي إلى تراجع مصداقية التقارير المالية[2].

ويمكن القول أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على تقييم الأسهم، حيث ينظر المستثمرون إلى مصداقية التقارير المالية كعنصر حاسم في قراراتهم الاستثمارية، وعليه:

- إذا كانت التقارير المالية تعكس بصدق الأداء المالي للمؤسسة، فإن ذلك يعزز من ثقة المستثمرين ويؤدي إلى تقييم أعلى للأسهم.
- إذا كانت التقارير المالية مشكوك في مصداقيتها بسبب ممارسات إدارة الأرباح، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تقييم الأسهم .

المبحث الثاني: إدارة الأرباح المحاسبية

إن دراسة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وآلياتها يعد أمرًا ضروريًا لتقييم جودة الأرباح بشكل أكثر دقة، ولوضع استراتيجيات فعالة لتحسين شفافية التقارير المالية وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لذا سيتم تناول هذا المبحث كامتداد طبيعي لما تم تناوله سابقًا حول مفهوم الأرباح المحاسبية وأهميتها وطرق قياسها والاعتراف بها، بالإضافة إلى دراسة جودة الأرباح المحاسبية ومحدداتها، حيث سيخصص هذا المبحث لدراسة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، سنبدأ بتعريف هذه الممارسات وفهم دوافعها واستراتيجياتها المختلفة، كما سنستعرض الطرق والأساليب المستخدمة للتلاعب بالأرباح، مثل التلاعب بالاستحقاقات وتغيير السياسات المحاسبية، فدراسة إدارة الأرباح تكتسب أهمية متزايدة في ظل تعقد البيئة الاقتصادية وتزايد الضغوط التنافسية، مما يجعل من الضروري دراسة تأثير هذه الممارسات على جودة المعلومات المالية المقدمة، وكذلك تقييم آثارها على قرارات المستثمرين وكفاءة الأسواق المالية.

المطلب الأول: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح

يعد موضوع إدارة الأرباح من أبرز مجالات البحوث المحاسبية الحديثة، حيث يشير إلى الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة في البيانات المالية، و نظرًا لعدم وجود تعريف موحد لمفهوم إدارة الأرباح وتعدد التعاريف المقدمة له، سنقوم باستعراض أهم التعاريف التي قدمتها الأبحاث المحاسبية لهذا المفهوم، بحيث تتضمن هذه التعاريف وجهات نظر متكاملة، مما يساعدنا على فهم سلوكيات إدارة الأرباح بشكل شامل ومن مختلف الزوايا.

---

[1] شتيوي أيمن، **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة عين شمس، مصر، العدد 1، 2009، ص 74.

[2] طارق عبد العال حماد، **المحاسبية الابداعية ،دوافعها ،أساليبها آثارها** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2011، ص45.

- **تعاريف إدارة الأرباح**

من أوائل الباحثين (Davidson et al ,1989) الذي عرف إدارة الأرباح على أنها: تكون بهدف تحقيق مستويات مرغوب فيها من الأرباح المعلن عنها في الكشوف المالية المعلن عنها وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات المدروسة التي تتخذها الإدارة والتي تكون ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عنها والمقبولة عموما بهدف تقليل التقلبات غير الطبيعية في الدخل وتقديم صورة أكثر استقرارا للأداء المالي للمؤسسة عبر الفترات المتتالية[1].

أما " Rosenfield, 2000" فقد عرفها على أنها: أي ممارسة أو سلوك يؤدي في الواقع بهدف تحقيق أهداف قصيرة الأجل على حساب الاستدامة المالية للمؤسسة، ويكون عند قيام الإدارة بعمليات تؤثر على الدخل المفصح عنه في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وعلى الرغم من أن هذه الممارسات تتوافق ظاهريا مع المعايير المحاسبية الا أنها تودي إلى آثار سلبية على الأداء المالي للمؤسسة في المدى الطويل [2].

في حين نجد أن كلا من " "Wahlen & Healy, 1999" قد عرفا إدارة الأرباح: " هي تغيير متعمد في محتوى ومدلول التقارير المالية من خلال توظيف المديرين لتقديراتهم الشخصية في عملية إعداد التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات بهدف تضليل بعض الأطراف ذات المصلحة من خلال تشويه الصورة الفعلية للأداء الاقتصادي للمؤسسة أو التأثير على النتائج التعاقدية المرتبطة بالبيانات المحاسبية الواردة في هذه التقارير[3]".

حسب تعريف "Wahlen & Healy, 1999"، يمكن التمييز بين نوعين من إدارة الأرباح :

1) **إدارة الأرباح المحاسبية :(Accrual Earnings Management)**

- تتضمن استخدام المديرين لأحكامهم الشخصية في عملية التقرير المالي واستغلال المرونة المحاسبية المتاحة من بدائل وخيارات محاسبية.
- تهدف هذه الممارسات إلى تعديل التقارير المالية لتضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو للتأثير على النتائج التعاقدية المرتبطة بالأرقام المحاسبية المعلنة.

2) **إدارة الأرباح الحقيقية (الاقتصادية) :(Real Earnings Management)**

- تشير إلى هيكلة المعاملات بطرق تخرج عن الممارسات التشغيلية العادية.
- تهدف هذه الممارسات إلى التلاعب بقرارات الأعمال الفعلية لتحقيق تضخيم مؤقت للأرباح على المدى القصير، مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأداء الاقتصادي الفعلي للمؤسسة على المدى الطويل[4].

عرفها "Ronen and Yaari, 2008": بأنها مجموعة القرارات الادارية التي تهدف الإدارة من خلالها إلى الافصاح عن أرباح غير حقيقية في المدى القصير، وتنشأ هذه الممارسات من خلال قرارات تتعلق بعملية الإنتاج والاستثمار قبل تحقيق الربح، أو من خلال القيام باختيار سياسات محاسبية تؤثر على أرقام الربح الفعلية بعد تحققه[5].

---

[1] Nedal Al-Fayoumi, Bana Abuzayed, David Alexander, 2010, "**Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan**", International Research Journal of Finance and Economics, Issue. 38, p 29.

[2] كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد الثاني، جويلية 2008، ص 13.

[3] Saleh. Norman Mohd, Iskandar. Takiah Mohd, Mohid Rahmat. Mohd**, 2005," Earnings Management and Board Characteristics, Evidence from Malaysia**", Journal Pengurusan, vol. 24, p 78.

[4] اسماء محمد ابراهيم عبد الرزاق، **دراسة مقارنة لممارسات ادارة الأرباح بين البنوك العاملة في المنطقة العربية**، مجلة الاسكندرية للبحوث الصادرة عن قسم المحاسبة، المجلد08، العدد 01، يناير 2024، ص 244.

[5] Ronen, J. And Yaari, V. , 2008, "**Earnings management: Emerging insights in theory, practice and research**", Springer Science Business Media, LLC, New York, P 27.

حيث صنف (Ronen and Yaari,2008) إدارة الأرباح إلى ثلاث مناطق كالتالي:

- ✓ **المنطقة البيضاء:** تعتبر ممارسات إيجابية وتهدف إلى تحسين شفافية التقارير المالية وذلك من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعالجات المحاسبية للإشارة إلى معلومات خاصة عن التدفق النقدي المستقبلي للمؤسسة.

- ✓ **المنطقة الرمادية:** تقع في منطقة وسطى بين الشفافية والتضليل، حيث يمكن أن تخدم أهداف الإدارة الخاصة على حساب تقديم صورة دقيقة وشفافة للأداء المالي الفعلي للمؤسسة وذلك من خلال اختيار المعالجات المحاسبية بطرق انتهازية أو لإظهار كفاءة المؤسسة الاقتصادية، تشمل هذه الممارسات استخدام المرونة المحاسبية المتاحة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة.

- ✓ **المنطقة السوداء:** بأنها ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية، وتعتبر هذه الأكثر خطورة ضمن أنواع إدارة الأرباح، حيث تتجاوز حدود المرونة المحاسبية المقبولة وتدخل في نطاق الاحتيال المالي من خلال اخفاء المعلومات في الكشوفات المالية والتقليل من موثوقيتها، قد تؤدي هذه الممارسات إلى عواقب قانونية وخيمة على المؤسسة والإدارة[1].

وعرفها (طارق عبد العال 2011) أنها "اختيار واستخدام وتغيير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الخاطئة في التأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية، بما يحقق أهداف ومصلحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى"[2].

وعرفها "التميمي والساعدي 2015" هي مجموع الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة والتي تهدف إلى تعظيم فوائد ومكافأة الإدارة.[3]

وعرفها عصام حمدي مصطفى أمين 2024 " على أنها تدخل متعمد ومقصود من قبل الإدارة وذلك في إطار إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أو استخدام التقدير والحكم الشخصي عند إعداد القوائم المالية وتنظيم العمليات المالية بشكل غير مطابق للحقيقة ، وذلك بهدف التلاعب في صافي الربح أو الدخل لتضليل حملة الأسهم عن الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي عدم تحقيق مزايا اقتصادية حقيقية بل قد تؤدي إلى أضرار طويلة الأجل أو تعظيم قيمة المؤسسة"[4].

ويمكن تعريف إدارة الأرباح أيضا على أنها "سعي الإدارة إلى تقليل حجم التقلبات في الدخل عما هو متوقع أو غير عادي أو مماثل في الوحدات الاقتصادية المماثلة إلى أقل حد ممكن وتسلك الإدارة في سبيل تحقيق ذلك أساليب محاسبية وعمليات حقيقية"، كما يقصد بإدارة الأرباح: "محاولة الإدارة للتلاعب بشكل غير حقيقي في الأرباح لتحقيق أفكار مقدمة عن الأرباح المتوقعة مثل توقعات المحللين الماليين أو تقديرات الإدارة المستقبلية للأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الأرباح" [5].

كما تعد إدارة الأرباح نوع من الإجراءات المتعمدة ذات الهدف الطبيعي المتمثل في إظهار مستوى ربح الوحدة الاقتصادية في وضع مناسب ومقصود، كتدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية لتحقيق المصالح الشخصية.[6]

---

[1] Ronen, J. And Yaari, V., Op.Cit, p 25.

[2] طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الإبداعية (دوافعها–أساليبها–آثارها)**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] عباس حميد يحي التميمي ، حكيم محمود فليح الساعدي، ، **إدارة الأرباح–عوامل نشأتها و أساليبها وسبل الحد منها(الطبعة الأولى)**، بغداد، العراق، الجزيرة لطباعة والنشر،2015، ص 22.

[4] عصام حمدى مصطفى امين، **دراسة واختبار نغمتي الإفصاح الإلكتروني الإيجابية والسلبية على ممارسات إدارة الرباح في المؤسساتالمقيدة بالبورصة المصرية**، جامعة دمنهور، كلية التجارة، مجلة البحوث المحاسبية ، العدد الأول مارس،2024 ، ص 132.

[5] طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الإبداعية (دوافعها–أساليبها–آثارها)**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[6] Ebrahimi, S. K., Bahraminasab, A., & Seyedi, F. S, 2019, **"The impact of CAMEL indexes on profit management in banks listed on Tehran Stock Exchange"**, International Review of Management and Marketing, (2017).P, 422.

وتكون بهدف تضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي والفعلي للمؤسسة أو لأجل التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها، تحدث إدارة الأرباح لاستخدامها للحكم في التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات لتغيير التقارير المالية[1].

وعرفت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إدارة الأرباح بأنها "تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً"، كما عرفت بأنها خروج الإدارة من خلال الأنشطة عن سير الأعمال الحقيقية والهدف من ذلك هو تضليل أصحاب المصالح او بعض الأطراف الأخرى ذات الصلة بنشاط المؤسسة من خلال تقارير تحقق أهدافهم وهذا الخروج ليس من الضروري أن يزيد قيمة المؤسسة[2].

وهي العملية التي يستعمل بها المدراء أحكامهم الشخصية للإبلاغ المالي بهدف تعديل التقارير المالية التي تؤدي إلى تضليل المستثمرين حول الاقتصاد أو التأثير على النتائج التعاقدية والتي تعتمد بالدرجة الأساسية على الأرقام المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية.[3]

فالمرونة المتاحة أمام الإدارة تسمح لها بمواكبة التطورات في مجال الأعمال، بحيث يتم التعبير عن مفهوم إدارة الأرباح: بأنها المنطقة التي تم فيها تحريف المحاسبة بأنها المنطقة الرمادية، وهي قيام المديرون باختزال المعاملات لتعكس التقارير المالية وفق هذا التحريف والتلاعب رغبات المديرين بدلا من الأداء المالي الفعلي للمؤسسة[4].

الشكل (1–2): تعريف إدارة الأرباح

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التعاريف السابقة

حيث يُشير "Parafet, 2000" إلى وجود نوعين من إدارة الأرباح[5]:

✓ **الإدارة الجيدة (Good Earnings Management)** : فتهدف إلى تحسين أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها بطرق مشروعة، مثل تقديم خصومات تجارية لتسريع المبيعات أو بيع بعض الأصول لتعويض التراجع في الإيرادات، وتتمثل بإدارة الأرباح التشغيلية لمحاولة خلق أداء مالي مستقر، تأخذ الإدارة من خلالها إجراءات عن طريق قرارات اقتصادية مقبولة كالانسحاب بنسب

1 Pompili, M., & Tutino, M. Fair value accounting and earning management: **The impact of unobservable inputs on earning quality.** Evidence from the US. Corporate Ownership & Control,. P, 10.

[2] علي، عزيزة رزق محمود، **أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر**، مجلة جامعة عمر المختار، ليبيا، العدد 03، المجلد 10، الجزء 02 ،2019، ص 311.

[3] محمد عثمان عبد الباقي محمد، **دور الإفصاح الاختياري في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2021، ص 47.

[4] Barghathi,Y.S,2014, **Perceptions of Earnings Management in Libyan Commercial Banks An Accountability Perspective,** A Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy , University of Dundee ,PP:1-350.

[5] فواز سفير القثامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، **إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الأول، جانفي 2010، ص247.

خصم خاصة لأجل رفع المبيعات المتراكمة قرب نهاية ربع السنه الأخير عندما لا تحقق الوحدة الاقتصادية الأهداف المطلوبة، أو في حالة الوصول إلى معدل إنجاز حالي يفوق الخطة تقوم الإدارة بإعطاء العمال راحة لعدة ساعات قبل انتهاء أوقات العمل الرسمية.[1]

✓ **الإدارة السيئة (Bad Earnings Management)**: هي استخدام ممارسات غير قانونية وغير مشروعة مثل إنشاء قيود محاسبية مصطنعة وعمليات وهمية، بمعنى إدارة الأرباح غير الصحيحة عن طريق التدخل لإخفاء الأداء التشغيل الحقيقي عن طريق توسيع التقديرات لتكوين مبالغا فيها كإخفاء تأثير الحد الأدنى لهامش ربح ضعيف من قبل المديرون التنفيذي للمؤسسة، عن طريق حجز ايرادات سابقة لوقتها أو إجراء تقليل في مخصصات الديون[2].

وتعتبر إدارة الأرباح عبارة عن تدخل إدارة المؤسسة في عمليات إعداد وعرض التقارير المالية مما ينتج عنه تغيير في القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية، كما يعتبر تحكم في كمية ونوعية المعلومات المعلنة وبالتالي التأثير سلبا على جودة المعلومات المحاسبية وفائدتها لغرض اتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات المصلحة.[3]

إن استعمال مثل هذه الممارسات التي تستعمل من طرف الإدارة بهدف طمس الأداء الفعلي للمؤسسة والتي تكون لعدة دوافع قد تكون لتحقيق أهداف خاصة بها، واما تضليلا لأصحاب المصالح أو التأثير على مختلف النتائج التعاقدية للمؤسسة، فإدارة الأرباح تستهدف التلاعب بالأرقام المالية وبشكل خاص مؤشر الربح ونسب توزيعه.[4]

وهناك مبررات تستخدمها إدارة المؤسسة للاستناد عليها عند استعمال مثل هاته الممارسات نذكر منها:

- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بنشاط المؤسسة.
- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- أنها لا تخالف المعايير المحاسبية الدولية **GAAP** وتدخل ضمنها.
- أنها لا تتجاوز نطاق سلطتها الإدارية.[5]

[1] عماد ابو عجيلة، علام حمدان، **أثر الحوكمة المؤسسية على ادارة الأرباح (دليل من الاردن)**، ملتقى دولي بعنوان : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص 05.

[2] سجى عبد الكريم علي، سطيم صالح حسين، **تأثير التحفظ المحاسبي على ادارة الأرباح، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية**، جامعة تكريت، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد04، العدد02، 2023،ص 217.

[3] Keith A. Houghton, Christine A Jubb, Shireenjit Johl, Audit Quality, 2003," **Earnings Management in the Context of the 1997 Asian Crisis, Illinois International Accounting Summer Conference, College of Business at Illinois, Germany**", p 5, Available from: http://www.business.illinois.edu/accountancy/research/rkzcenter/conferences/gottingen/papers/Johl.pdf, date of access: (25/02/2024).

[4] عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم ،البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية ملتقى دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص9.

[5] د. أسماء محمد إبراهيم عبد الرزاق، **دراسة مقارنة لممارسات ادارة الأرباح بين البنوك العاملة في المنطقة العربية**، مجلة الاسكندلاية، قسم المحاسبة، العدد الأول، يناير 2024، المجلد الثامن، ص 242-243.

الجدول (1–2): مسميات إدارة الأرباح

تمهيد الدخل"**Income Smoothing**" :	
التقارير الاحتيالية "**Fraudulent Reporting**"	المحاسبة غير المتحفظة "**Aggressive Accounting**"
الشعوذة في السجلات المحاسبية "**Accounting Hocus-Pocus**"	الخداع المالية "**Financial Deception**"
اقتراض الدخل من المستقبل "**Borrowing Income from the Future**"	خدع المحاسبة "**Accounting Tricks**"
المحاسبة العدوانية "**Aggressive Accounting**"	المحاسبة الابداعية "**Creative Accounting**"
كمياء المحاسبة "**Accounting Alchemy**"	سحر المحاسبة "**Accounting Magic**"
لعبة الأرقام إدارة القوائم المالية"**Numbers Game**"	تزيين النوافذ "**Window Dressing**"
دخل الخدمات المصرفية للمستقبل "**Future Banking Income**"	

Source: Mulfors, C.E. Comisky, The Financial Numbers Game, John Wilyey & Sons, Inc, 2002, p 03.

في الجدول أعلاه مجموعة من التسميات والتي تعتبر في الحقيقة مجموعة من الأساليب المتبعة من طرف الإدارة في ممارسة ما يسمى بإدارة الأرباح، والتي تتقاطع فيما بينها في نقطة مشتركة ألا وهي تشويه الواقع الاقتصادي وإعطاء صورة مضللة عن أداء المؤسسات، وتشترك في هدفها الأساسي وهو تحسين الصورة المالية للمؤسسة بشكل مصطنع وغير واقعي، هذه الممارسات تؤثر سلبا على جودة الأرباح المحاسبية من خلال تقديم معلومات مضللة وغير دقيقة للمستثمرين والجهات التنظيمية، مما يؤثر سلبا على مصداقية التقارير المالية، وبالتالي تصعب على أصحاب المصلحة اتخاذ قرارات استثمارية سليمة بناءً على هذه المعلومات المحرفة، والشكل التالي يوضح نقطة الاشتراك بين هذه المسميات:

الشكل (1–3): مفهوم إدارة الأرباح مع المسميات المرادفة

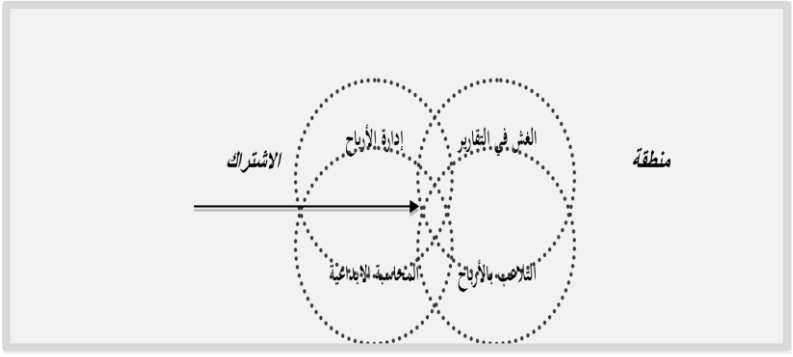

المصدر: عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، ص32

فيما يلي مجموعة من الاستنتاجات من الشكل أعلاه:

- **تنوع الأساليب**: يتضح أن هناك مجموعة واسعة ومتنوعة من الأساليب المستخدمة للتلاعب بالبيانات المالية، تتراوح بين الممارسات القانونية ولكن غير الأخلاقية، إلى الممارسات غير القانونية تمامًا.
- **الهدف المشترك** :رغم اختلاف الأساليب، إلا أنها تشترك في هدف وأحد وهو تحسين الصورة المالية للمؤسسة بشكل مصطنع وغير واقعي.

- **تفاوت الخطورة:** تتفاوت خطورة هذه الأساليب من مجرد عدم الشفافية إلى الاحتيال الصريح، مما يستدعي مستويات مختلفة من الرقابة والعقوبات.
- **التأثير على الثقة:** معظم هذه الأساليب تؤدي إلى تآكل الثقة بين المؤسسات والمستثمرين والجهات التنظيمية، مما قد يكون له عواقب وخيمة على المدى الطويل.

من خلال التعاريف السابقة لإدارة الأرباح يمكن القول أن إدارة الأرباح تعتبر ممارسة متعمدة تتبناها الإدارة أثناء القيام بإعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسة، تقوم الإدارة باستغلال المرونة التي توفرها معايير المحاسبة الدولية، حيث تستخدم السلطة التقديرية لاختيار السياسات المحاسبية والطرق المناسبة، و يتم توظيف هذه السلطة لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بهدف التأثير على ربح المؤسسة في الأجل القصير، مما يؤدي إلى تقديم صورة مغايرة للواقع في التقارير المالية، بحيث تهدف هذه الممارسات إلى تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الفعلي للمؤسسة أو لتحقيق أهداف محددة مسبقًا، مثل تلبية توقعات المحللين الماليين أو تحسين الأداء المالي المعلن للمؤسسة من خلال الاعتماد في ذلك على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها، وجعل النتائج تقترب من النتائج المتوقعة العادية أو المستهدفة، وهذا السلوك يعتبر عمل غير أخلاقي، مما قد يؤدي إلى تقديم معلومات غير دقيقة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

بعد استعراض مفهوم ممارسات إدارة الأرباح وتسليط الضوء على مختلف التسميات التي تطلق عليها في الأدبيات المحاسبية والمالية، سيتم تناول الأسباب الكامنة وراء هذه الممارسات والاستراتيجيات المتبعة لتنفيذها، حيث تعتبر دراسة دوافع واستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح امتدادًا وضرورة لفهمنا الشامل لهذه الظاهرة، يأتي هذا العنصر ليكشف عن الأسباب التي تدفع الإدارات إلى اللجوء لمثل هذه الممارسات، سواء كانت دوافع شخصية أو مؤسسية أو مرتبطة بضغوط السوق، كما سنتناول الاستراتيجيات المختلفة التي يتم توظيفها لتحقيق أهداف إدارة الأرباح، مما يسمح لنا بفهم أعمق لكيفية تنفيذ هذه الممارسات في الواقع العملي، وذلك للتمكن من بناء صورة أكثر شمولية لظاهرة إدارة الأرباح، مما يساعد في تطوير آليات أكثر فعالية للكشف عنها والحد من آثارها السلبية على جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي التأثير على جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

المطلب الثاني: دوافع واستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح

إن تحليل هذه الدوافع و الاستراتيجيات يعد أمرًا حيويًا لفهم أعمق لسلوك الإدارات في التعامل مع المعلومات المالية، سنستكشف في هذا القسم مجموعة متنوعة من الدوافع، كما سنتناول الاستراتيجيات المختلفة التي يتم توظيفها لتحقيق أهداف إدارة الأرباح، مما سيوفر لنا رؤية شاملة لكيفية تنفيذ هذه الممارسات في الواقع العملي.

الفرع الأول: دوافع ممارسات إدارة الأرباح

اختلفت الآراء حول الدوافع، حيث تناولت العديد من الدارسات الدوافع التي تدفع بالمؤسسة إلى ممارسة إدارة الأرباح وذلك لاختلاف الأهداف المنشودة لتلك الممارسات حيث أشار "Beneish,2001" إلى وجود وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح هما[1]: وجهة النظر الانتهازية و وجهة النظر المعلوماتية.

- **بالنسبة لوجهة النظر الانتهازية (Opportunistic Perspective)** يرى "Beneish, 2001 ": أنه تسعى الإدارة من خلال ممارسات إدارة الأرباح إلى تضليل الأطراف المعنية بشأن الأداء المالي الفعلي للمؤسسة، بهدف تحقيق مكاسب شخصية ذاتية، والتأثير على النتائج التعاقدية.
- **أما بالنسبة لوجهة النظر المعلوماتية (Information Perspective):** ترى أن الدافع من وراء قيام الإدارة بإدارة أرباحها هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال تقديم بيانات تتماشى مع توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية

[1] امينة رمضان نمير، **ممارسات ادارة الأرباح بين السلوك الانتهازي وغير الانتهازي للادارة من منظور مراحل دورة حياة الشركة:دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية**، مجلة الاسكندرية للعلوم الادارية، المجلد59، العدد 04، يوليو 2022، ص 05.

المستقبلية للمؤسسة وذلك بهدف تحسين وإظهار كفاءة المؤسسة وزيادة الثقة بين المستخدمين والأطراف الأخرى، ومع ذلك يشير " Beneish " إلى أن تحديد ما اذا كانت ممارسات إدارة الأرباح نابعة من دافع انتهازي او معلوماتي يعد امرا صعبا وبالغ التعقيد، بالرغم من ان مجموع الدراسات السابقة قامت بتبني وافتراض فرضية الدافع الانتهازي وهو ما يتطلب تحليل دقيق للسياق والأدلة لتحديد الدافع الاساسي وراء هذه الممارسات في كل حالة[1].

ويرى (قزال وآخرون 2019) أن الدوافع من وراء ممارسة إدارة الأرباح هي (دوافع ضريبية دوافع توقعات رأسمال، الدوافع التعاقدية وتقسم إلى قسمين وهي عقود المكافآت وعقود الاقتراض)[2].

أما من وجهة نظر أخرى فيرى (علي 2019) أن إدارة المؤسسة تقوم بإدارة أرباحها من خلال أربع نقاط وهي (تعظيم الأرباح، عدم انتهاك الشروط والاتفاقيات، تجنب انخفاض في سعر السهم، توازن الأرباح وتمهيدها نحو اتجاه قابل للتعزيز)[3].

وقد أشارت دراسات أخرى تناولت إدارة الأرباح إلى وجود عدة دوافع تحفز الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح منها: خطط الحوافز والتعويضات، موافقة شروط عقد الدين، اكتساب مزايا عند اتحادات العمال، الدوافع التنظيمية، دوافع سعر الأسهم، الوفاء بتوقعات المحللين الماليين وتوقعات الإدارة بشأن الأرباح المستقبلية، تجنب الإعلان عن الانخفاضات والخسائر الحاصلة في القيمة [4]، أما لأغراض هذه الدراسة الحالية، فقد تم تقسيم دوافع ممارسات إدارة الأرباح إلى الدوافع التعاقدية، الدوافع سوق المال، والدوافع التنظيمية[5]، وهذا حسب ما جاء في دراسة (فودة 2017) [6]، وسيتم شرح هذه الدوافع بشيء من التفصيل كما يلي:

- الدوافع التعاقدية (Contractual Arrangements Motivations).
- دوافع سوق المال (Capital Market Motivations).
- الدوافع التنظيمية (Regulatory Motivations).

أولا: الدوافع التعاقدية

تناولت العديد من الدراسات المحاسبية ظاهرة إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تطبيق ممارسات محاسبية معينة للوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع الأطراف ذات المصلحة، وتتضمن هذه الالتزامات قيودًا على المؤشرات المالية مثل نسبة تغطية الفوائد، مما يشكل دافعًا قويًا لتبني استراتيجيات إدارة الأرباح[7]، وقد أشارت الأبحاث إلى مجموعة متنوعة من الدوافع وراء ممارسات إدارة الأرباح، منها: تعظيم المكافآت الإدارية، الامتثال لشروط اتفاقيات الديون، تحسين الموقف التفاوضي مع النقابات العمالية، الاستجابة للمتطلبات التنظيمية والرقابية، التأثير على أسعار الأسهم في السوق المالي، تلبية توقعات المحللين الماليين والمستثمرين، تجنب الإفصاح عن الانخفاضات الحادة في الأرباح أو الخسائر[8]، في هذا الصدد، صنف "Healy & Wahlen" دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاث فئات رئيسية، يمكن أن تنطوي كل منها على دوافع انتهازية أو معلوماتية (دوافع الكفاءة) أو مزيج منهما، الا أنه وفق نظرية الوكالة، فهي عبارة عن سلسلة العقود بين مختلف الأطراف ذات المصلحة، حيث يسعى إلى تعظيم منفعتها

---

[1] Messod D. Beneish, **Earnings Management: A Perspective**, Working Paper, Indiana University, April 2001, p 3, Available from: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=269625, date of access: (12/03/2024).

[2] قزال، زحاف وقزال، اسماعيل، صونيا واحلام، **قياس اتجاه ممارسات ادارة الأرباح في شركات المساهمة**، مجلة ، 2019، ص 149.

[3] علي، عزيزة رزق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 313.

[4] علي عبد الله احمد الجبري ،**"الإطار الفكري لإدارة الأرباح :دراسة نظرية"** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس،مصر،العدد1 .2013 ،ص 1313.

[5] Messod D. Beneish, Op, Ct, pp 07-09.

[6] فودة، السيد أحمد محمود، **العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح: دراسة إختيارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة البحوث المحاسبية،2017، ص 337.

[7] عبد النور شنين، **المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (للفترة الممتدة بين 2006-2014)**،اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة ورقلة،2019، ص 08.

[8] علي عبد الله احمد الجبري ،**"الإطار الفكري لإدارة الأرباح :دراسة نظرية"** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس،مصر،العدد1، 2013 ،ص 313 .

الخاصة، وقد ساهمت هذه النظرية بشكل كبير في ظهور النظرية المحاسبية الإيجابية التي طورها "Watts & Zimmerman"، والتي بدورها قدمت ثلاث فرضيات أساسية لتفسير سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية وهي[1]:

- فرضية اتفاقية الديون، فرضية التعويضات و الحوافز، فرضية الحجم (التكلفة السياسية).

وهنا يشير " Pitman & Scott, 2001 " إلى أنه تتولد لدى الإدارة دوافع للممارسة إدارة الأرباح بهدف خدمة مصالحها عندما تنشأ علاقة تعاقدية بينها وبين الأطراف الأخرى والتي تكون مبنية على أساس النتائج المحاسبية، وهو ما يطلق عليه الدوافع التعاقدية وتشمل: موافقة شروط عقود الدين، زيادة مكافآت وحوافز الإدارة، اكتساب مزايا عند التفاوض مع نقابات واتحادات العمال، تحقيق الأمن الوظيفي[2] ، سنقوم بشرح هذه الدوافع بشيء من التفصيل كما يلي:[3]

1. التوافق مع شروط عقد الدين

إن العلاقة التعاقدية بين الدائنين والمؤسسة، وفقًا لنظرية الوكالة، تجعل الدائنين يولون اهتمامًا خاصًا لمؤشر الأرباح، خصوصًا تقلباته التي قد تشير إلى مخاطر متزايدة بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ووفقًا لفرضية اتفاقية الدين التي أكدها " Watts & Zimmerman " في عام 1986، فإن المؤسسات ذات النسبة العالية من المديونية تكون أكثر عرضة لعدم الالتزام بشروط عقد الدين، لذا تميل هذه المؤسسات إلى استخدام سياسات محاسبية تهدف إلى تقديم أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية لتضخيم الأرباح الحالية[4].

من دوافع إدارة الأرباح هو تجنب انتهاك شروط عقود الدين، حيث يمكن لهذا النهج أن يساعد المديرين في تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم عبر زيادة توزيعات الأرباح واللجوء إلى اقتراض إضافي، مما يجعل صافي الفروق أقل من الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين، وعادةً ما تُفسر العلاقة الإيجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية واستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل كدليل على أن المديرين يستخدمون هذه الإجراءات لتعزيز الدخل وتجنب انتهاك شروط عقود الدين[5].

و نظرًا لوجود الكثير من النزاعات الناتجة عن تعارض المصالح بين الدائنين والمساهمين، غالبًا ما تحتوي عقود الدين على شروط لتقييد الإدارة للحد من تلك النزاعات، تشمل هذه القيود الحد من قدرة الإدارة على توزيع الأرباح على المساهمين، أو إصدار ديون جديدة، أو طلب الدائنين منحهم الحق في سداد الدين مبكرًا، ففي حالة عدم الامتثال للحد الأدنى من الأرقام المحاسبية، ونتيجة لذلك قد تتكبد الإدارة ما يعرف بتكلفة الوكالة نتيجة للتصرفات المقيدة، أو بسبب تكلفة سداد الدين أو إعادة التفاوض على إصدار الدين، وبالتالي تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح لتقليل احتمالات انتهاك قيود الدين وذلك بهدف زيادة الأرباح[6].

2. دافع مكافآت وحوافز الإدارة

تشير الدراسات السابقة إلى أن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين يشكل دافعًا قويًا لممارسة إدارة الأرباح، حيث تسعى الإدارة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مصلحة المساهمين، مما يؤدي إلى تحويل جزء من الثروة من المساهمين إلى الإدارة،

---

[1] محمد محمود جاسم، أسعد منشد محمد،" **انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح** "، مجلة كلية التربية الأساسية ،جامعة بابل، العراق، العدد 5 ،تموز 2011،ص 451.

[2] Scott B. Jackson, Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, July 2001, Available from: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2001/0700/features/f073801.htm.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، مصر، 2006، ص97- 98.

[4] طارق عبد العال حماد مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

[5] عبد النور شنين، **مرجع سبق ذكره** ، ص 09.

[6] Glautier, M. W. E., Morris, D. & Under- down, B., 2001, "**Accounting theory and prac- tice. Prentice Hall, New Jersey"**, USA, P 329.

ووفقًا لنظرية الوكالة، يتميز جميع الأطراف ذات المصلحة بالرشد الاقتصادي[1]، لذا يحتاط المساهمون لمثل هذا النوع من التعارض في المصالح بوضع أساليب تحد من قدرة الإدارة على تعظيم منفعتها الشخصية، و من بين هذه الأساليب نجد "عقود الحوافز"، التي تعتبر من أهم العقود المالية في المؤسسة، وهذه العقود هي اتفاقيات بين المساهمين والإدارة تتضمن تحقيق مؤشرات أداء معينة مثل صافي الدخل أو معدل العائد على حقوق الملكية مقابل الحصول على حوافز معينة، و يمكن أن تكون هذه الحوافز عبارة عن مكافآت نقدية تُمنح للإدارة سنويًا كنسبة مئوية من الأرباح المحققة وتسمى بالحوافز النقدية، أو يمكن أن تكون عبارة عن أسهم في المؤسسة وتسمى بخطط امتلاك حصة من الأسهم[2].

إن ربط الحوافز بالأداء المالي المحقق للمؤسسة ضرورة ايجاد معايير موضوعية لتقييم اداء الإدارة مما يجعل المساهمين يعتمدون على القوائم المالية في تقييم هذا الأداء، ووفقا لنظرية الحوافز الإيجابية فالمؤسسات التي تطبق نظام عقود الحوافز قد تميل إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح القابلة للتوزيع بهدف زيادة المكافآت التي تمنح للإدارة، وحسب الدراسات التي أجراها " سميث Smith" في عام 1976، يتضح أن هناك تأثير ملحوظ لعقود الحوافز على سلوك الإدارة فيما يتعلق باختيار السياسات المحاسبية، حيث تشير النتائج إلى أن المؤسسات التي تخضع لسيطرة الإدارة تميل بشكل أكبر إلى اختيار سياسات محاسبية تهدف إلى تقليل التقلبات في الدخل وتعظيم الفوائد الشخصية للإدارة، مقارنة بالمؤسسات التي يسيطر عليها المساهمون، و يرجع ذلك إلى أن غالبية خطط الحوافز تستخدم لتحقيق الأرباح قبل الضرائب كأساس او مؤشر لتقييم أداء الإدارة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية اختيار السياسات المحاسبية لا تعتمد فقط على رغبة الإدارة في زيادة الأرباح، بل تتأثر ايضا بمدى تحقيق الأهداف المحددة في خطط الحوافز والمكافآت، يعتمد أيضاً على ما إذا كانت الأرباح المحققة تلبي الأهداف المحددة في خطط الحوافز والمكافآت، فقد تلجأ الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تعزز هذه الأرباح بهدف الحصول على مكافآت أعلى.

حيث يتضح من الأبحاث أن هناك علاقة بين عقود الحوافز وسلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، وتعتبر دراسة سميث في عام 1976 كانت من أوائل الدراسات التي استكشفت هذا التأثير وأظهرت الأدلة التجريبية التي تدعم هذا الاستنتاج[3].

أثبتت الدراسة التي قام بها " Healy" سنة 1985م أن الإدارة قد يكون لديها الحافز لتخفيض الأرباح في بعض الفترات، حيث يتوقف سلوك الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية على ما إذا كان الربح المحقق أقل من الربح المستهدف، أو يقع بين الربح المستهدف والحد الأقصى، أو يزيد عن الحد الأقصى، فإذا كانت الأرباح المحققة تفوق الحد الأقصى (سقف الحوافز) فإن الإدارة سيكون لديها الحافز لتخفيض الأرباح عن طريق تأجيل جزء منها للفترات المستقبلية وبالتالي زيادة المكافأة المتوقعة مستقبلا، وفي حالة تكون فيها الأرباح المحققة بين الأرباح المستهدفة والحد الأقصى فإن الإدارة سيكون لديها الرغبة في تحويل أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية بما لا يزيد عن الحد الأقصى بغية ضمان تحقق المكافآت[4]، أما إذا كانت الأرباح المحققة أقل المستهدفة فإن الإدارة سيكون لديها الحافز لإتباع سلوك يسمى بالحمام الكبير أو غسل القوائم المالية (Big Bath)، حيث تعمد الإدارة إلى تخفيض الأرباح أو حتى تحقيق خسائر عن طريق إدراج أقصى ما يمكن من المصروفات في القوائم المالية للفترة الحالية وذلك بهدف تحقيق

[1] مطر، محمد السيوطي موسى، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس – العرض – الافصاح**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان – الأردن (2012).

[2] ابراهيم احمد محمد النعاس، **ادارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في شركات المساهمة الليبية**: دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجيستير، جامعة بنغازي، 2014، ص 34.

[3] George Iatridis, George Kadorinis, 2009, " **Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of UK listed firms**", International Review of Financial Analysis, 18 , p 165.

[4] Healy, P.M, **The effect of bonus schemes on accounting decisions**, Journal Accounting and Economics, (7), April 1985, pp 90-93.

أرباح كبيرة في الفترة المستقبلية، في هذه الحالة تقوم الإدارة بالعمل على زيادة الأرباح المعلن عنها حتى الوصول إلى مستوى الحد الأعلى المقيد لخطة الحوافز، وبالتالي ضمان الحصول على المكافآت في الفترات المستقبلية[1].

في هذا السياق تنظر دراسة "Mohanvam & Bartov " سنة 2004 م إلى عقود حق شراء الأسهم أنها البند الأكثر أهمية في المكافآت الإدارية وتعد آلية فعالة لتحقيق التوافق بين أهداف الإدارة والمساهمين، وذلك للحد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم، ويتم من خلال إشراك الإدارة في ملكية المؤسسة عن طريق تخصيص جزء من الأسهم لهم[2]، وبالرغم من ذلك فإن الإدارة تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل انتهازي بهدف ضمان الوصول إلى أفضل النتائج التي تحقق مصالحها الذاتية عند ممارسة حق شراء الأسهم، وتتمثل أحد مداخل إدارة الأرباح المستخدمة لهذا الغرض حسب"Baker.,& al"، في التلاعب بالأرباح المعلنة بشكل سلبي، أي أن الإدارة تقوم بتخفيض الأرباح على غير الحقيقة ويكون بشكل مصطنع من خلال ممارسات إدارة الأرباح، والذي ينجم عنه انخفاض مؤقت في سعر السهم في السوق المالي وبالتالي ممارسة حق شراء الأسهم بسعر منخفض[3]، ويمكن ملاحظة حالتين:

- **ممارسة حق شراء الأسهم** :إذا رغبت الإدارة في ممارسة حق شراء الأسهم، فإنها ستسعى إلى تخفيض الأرباح المعلنة مؤقتًا لتخفيض سعر السهم، ومن ثم الشراء بسعر أقل .
- **بيع حقوق الأسهم** :إذا رغبت الإدارة في بيع حقوقها في الأسهم، فإنها ستلجأ إلى زيادة الأرباح المعلنة لرفع سعر السهم، مما يمكنها من تحقيق سعر بيع مرتفع لهذه الحقوق.[4]

الشكل (1–4): نموذج افتراضي لعلاقة ممارسات إدارة الأرباح بخطط الحوافز الإدارية

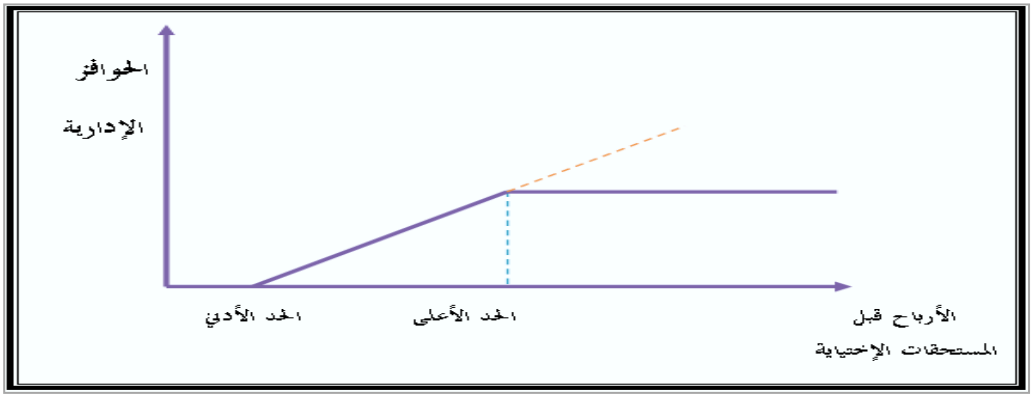

المصدر: شنين عبد النور ، المساهمة في تحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح، 2019، ص09.

3. دافع اكتساب مزايا عند التفاوض مع نقابات واتحادات العمال

تلعب الكشوف المالية وما تحمله من معلومات محاسبية مفصح عنها دورا محوريا في تحديد الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العمال، وتعد ذات أهمية كبيرة سواءا بالنسبة للعمال أو النقابات العمالية، حيث تستخدم هذه النقابات البيانات

[1] آسيا لعروسي، **"تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر: دراسة تحليلية إحصائية "**، أطروحة دكتوراه في علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر،2019 ،ص 103.

[2] حماد، طارق عبد العال، **المحاسبة الابداعية دوافعها – اساليبها – أثارها**، الدار الجامعة الاسكندرية، مصر2011 ، 352.

[3] أيمن أحمد شتيوي، **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد(2) الأول، 2009، ص 11.

[4] الرشيدي، ممدوح صادق محمد ، **مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد الثاني (ديسمبر)، 2010 ،ص 115.

لتقييم مستوى ربحية المؤسسة وتحديد قدرتها على تحمل زيادات في الأجور والمزايا، ففي فترات زمنية معينة تتفاوض الإدارة مع ممثلي العمال بحيث يركز الطرفان على الأرباح المحققة كأساس للمطالبة بتحسين شروط العمل أو الحفاظ على الوضع الراهن، فعادة تسعى النقابات إلى رفع مستويات الأجور والمكافآت والمعاشات استنادًا إلى الأداء المالي للمؤسسة[1]، بينما تحاول الإدارة الحصول على عقود عمل أكثر مرونة وتقليل الزيادات المقترحة في تكاليف العمالة، وعادةً ما تبرم معظم المؤسسات عقودًا مع العمال تشمل أجرًا ثابتًا بالإضافة إلى مكافأة متغيرة مرتبطة بنسبة معينة من الأرباح في حال تحقيق المؤسسة مستويات محددة من الربحية، هذا الهيكل يجعل الأرباح المعلنة عاملا حاسما في تحديد التعويضات الإجمالية للعاملين، وبذلك فإن أي زيادة ملحوظة في الأرباح تدفع العمال إلى المطالبة بزيادة في أجورهم، في ضوء هذه الديناميكية، قد تلجأ الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح بهدف التأثير على نتائج المفاوضات مع النقابات العمالية، بحيث تمثل إحدى الاستراتيجيات الشائعة في تخفيض الربحية المعلنة خلال الفترة التي تسبق المفاوضات مباشرةً، وذلك بهدف تقديم صورة اقل ايجابية عن الوضع المالي للمؤسسة مما قد يضعف موقف النقابات في المطالبة بزيادات كبيرة في الأجور والمزايا[2].

4. دافع تحقيق الأمن الوظيفي

في الكثير من الأحيان تسعى الإدارة من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح ليس فقط بهدف الحصول على الحوافز المالية بل تمتد إلى مجموعة من الحوافز غير المباشرة كما أشار(Xie, Biao,2001) و المتمثلة في الأمن الوظيفي، السمعة المهنية الحسنة، المكانة المرموقة[3]، حيث تؤثر الأرقام المحاسبية بشكل مباشر على مقدار ما تحصل عليه الإدارة من حوافز غير مالية، وهذا ما يجعله دافعا لإدارة أرباحها مستهدفة بذلك الحصول على ثقة الملاك بما يكفل لها الاحتفاظ بمركزها الوظيفي[4]، حيث برهنت دراسة (Dechow & Sloan, 1991) على أن المديرين الماليين غالباً ما يلجؤون إلى زيادة الأرباح المعلنة عن طريق تقليل نفقات البحث والتطوير في السنوات الأخيرة من التعاقد، والدافع من هذا التحسين في الأرباح ليس فقط لزيادة فرص الحصول على المكافآت الإدارية، بل أيضاً لتقليل احتمالية أنهاء خدماتهم تمن المؤسسة، وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها (Graham et al, 2005)حيث توصلت إلى أن المخاوف المتعلقة بالمستقبل المهني و سمعة الإدارة المهنية تدفع المديرين إلى الحفاظ على مركزهم الوظيفي والسعي لكسب ثقة الملاك وتجنب العزل والإقالة من مناصبهم، حيث أظهرت نتائج المسح أن المديرون الماليون ممن شملهم الإستبيان بأن السيرة الذاتية والسمعة الخارجية مهمة جدا وتعتبر دافعا قويا لإدارة الأرباح وأشار هؤلاء المديرون ان عقود المكافآت ذاتها لا تعد دافعا قويا لإدارة الأرباح، حيث يميل المديرون للممارسة إدارة الأرقام بهدف الاستقرار في وظائفهم، حيث جاء دافع تحقيق الأمن الوظيفي والسمعة المهنية الخارجية في المرتبة الثالثة بين دوافع اللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح، في حين إحتل دافع تعظيم الحوافز والمكافآت المرتبة السابعة[5].

جاءت دراسة (DeFond et Park, 1999) ، أن المديرون الذين يقدمون نتائج مالية منخفضة أو متقلبة يكونون اكثر عرضة لخطر الفصل والإستبدال بمديرين آخرين[6]، في نفس السياق ركزت دراسة (Ahmed et al, 2000) على العلاقة بين الأمن الوظيفي وتمهيد الدخل، حيث توصلت الدراسة إلى أن اعتبارات الأمن الوظيفي تكون أكثر أهمية لدى مديري المؤسسات التي تعمل

[1] عباس التميمي، حكيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] Xie, Biao., Davidson, Wallace N. and DaDalt, Peter J.,20001, " **Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee"**, Working Paper, p 5. Available from https://ssrn.com/abstract=304195, date of access: [21/03/2024]

[3] **Ibed**

[4] ابراهيم احمد محمد النعاس، **مرجع سبق ذكرة**، ص 36.

[5] John R. Graham, Campbell R. Harvey, Shiva Rajgopal, 2005, "**The Economic Implications of Corporate Financial Reporting**", Journal of Accounting and Economics, 40, p 27-28.

[6] أيمن أحمد شتيوي، **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 2009، ص 11.

في مجال الصناعات التنافسية، وصناعات السلع المعمرة، حيث يكون لهم دافع أكبر لممارسة أنشطة تمهيد الدخل باعتباره أحد استراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح[1].

ثانيا: الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم سوق المال

وفقًا لدراسة (Jackson and Pitman, 2001) ، تظهر الحوافز المرتبطة بسوق رأس المال نتيجة للعلاقة بين الأرباح المعلنة وقيمة الأسهم في البورصة، حيث تقوم الإدارة بالتلاعب في النتائج المحاسبية بهدف التأثير على أسعار الأسهم، خاصة في الفترات التي تسبق العروض العامة الأولية وزيادة رأس المال المؤسسة، كما يرتبط دافع إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال بتضخيم أرباح المؤسسة لتتوافق مع توقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها، بهدف منع التقلبات المحتملة في أسعار الأسهم على المدى القصير[2]، ووفقًا لدراسة (Dadbeh and Mogharebi,2013) إعتبر عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل التي تدفع الإدارة على التلاعب بالأرباح، نتيجة قدرة الأطراف ذات العلاقة الوصول إلى معلومات المؤسسة بشكل أفضل من الأطراف الأخرى[3].

1. التأثير على أسعار أسهم المؤسسة

ركزت دراسة " Borwn & Ball التي أجريت في عام 1968 " على إشارة العائد بحيث أن هناك تأثير للأرباح المحاسبية غير المتوقعة على أسعار الأسهم، فقد افترضت هذه الدراسة وجود علاقة إحصائية بين إشارة الربح المحاسبي غير المتوقع و إشارة عوائد السوق غير العادي للسهم، أي أنه في حالة كانت إشارة إلى الربح المحاسبي غير المتوقع موجبة، بذلك يكون الربح المحاسبي الفعلي يتجاوز الربح المحاسبي المتوقع فإن إشارة عائد السوق غير العادي للسهم تكون إيجابية أيضا[4] ، حيث تعتبر الإدارة أن الأسعار السوقية وعوائدها من العوامل المؤثرة في تفضيلها بين مختلف السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة للإبلاغ عن رقم الأرباح المحاسبية، وتهدف الإدارة من خلال ممارسات إدارة الأرباح إلى تحسين مظهر القوائم المالية للمؤسسة والتأثير على أسعار الأسهم قبل الاكتتاب العام وكذلك تجنب تدني أسعار الأسهم على المدى القصير، ولقد قدمت العديد من الأبحاث أدلة على أن التغيرات في أسعار الأسهم لفترة معينة ترتبط ارتباطا وثيقا باتجاه الربح المحاسبي غير المتوقع لتلك الفترة، ومن جهة أخرى تؤدي زيادة القدرة الكسبية للمؤسسة إلى تأثير إيجابي على أسعار أسهمها في السوق المالي نظرا لتهافت المستثمرين لشرائها مما يزيد من قيمتها السوقية، والقدرة الكسبية تمثل قدرة المؤسسة على توليد سلسلة مستقرة من الأرباح والتدفقات النقدية سواء كانت هذه الأرباح والتدفقات النقدية للفترة الحالية أو للفترات اللاحقة، كما أن انخفاض التقلبات في أرباح المؤسسة من فترة لأخرى يعني تقليل عدم اليقين حول إتجاه الأرباح بما يعزز الإنطباع بانخفاض المخاطر ويؤدي عمليا إلى ارتفاع أسعار الأسهم[5]، وأكدت دراسة (Pitman et Jackson,2001)، أن المؤسسات التي قامت بالإعلان عن سلسلة متواصلة من زيادات الأرباح تحصل على مكافآت من قبل البورصة، وتحقق عوائد أسهم أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى[6].

بالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة (Barth et al,1995) ،أن المؤسسات التي تعلن عن سلسلة أرباح متزايدة تحظى بمكافأة من طرف السوق المالي، حيث يرتفع نسبة سعر السهم إلى الأرباح (P/E) وأظهرت أيضاً أن استمرار ارتفاع هذه النسبة

---

[1] El Mir Ali, Seboui Souad, La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats , **La Revue des Sciences de Gestion,** 2/2007 (n°224-225), p95.

[2] Mohamed Chabchoub, Mansour Mrabet, "**Gestion du Résultat et Introduction en Bourse**": cas des entreprises tunisiennes, p 3, Available from : http://www.iae.univ-poitiers.fr/afc07/Programme/PDF/p199.pdf, date of access: (15/03/2024).

[3] Dadbeh, Fatemeh and Mogharebi, Narjes.,2013, " **A study on effect of information asymmetry on earning management: Evidence from Tehran Stock Exchange"**, Management Science Letters, Vol 3, Issue 7, p 2163

[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[5] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعرب الجزء الأول**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص427 428.

[6] حماد، طارق عبد العال، **موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعرب الجزء الأول** ، مرجع سبق ذكرة، ص 30.

يرتبط بطول الفترات التي تشهد زيادة في الأرباح ومدى تتابعها، وأظهرت دراسة أخرى من قبل (DeAngelo et al,1996) ، أن هذه النسبة تتناقص بشكل كبير في الحالات التي تكون فيها سلسلة الأرباح المتزايدة غير مستمرة أي تشهد تقطع، و أكدت الدراسة على أن كل تحقيق لنسبة زيادة في الأرباح بنقص يبلغ متوسطة 14% يجعل المؤسسات التي حققت سلسلة أرباح متزايدة بشكل متقطع عرضة لمعاقبة سوق المال[1].

2. التوافق مع توقعات المحللين الماليين أو تنبؤات الإدارة بشأن الأرباح المتوقعة

تسعى الإدارة إلى تحقيق التوافق بين الأرباح المحاسبية المستقبلية وتوقعات المحللين الماليين مما يعزز استراتيجية المؤسسة، حيث تشير الأدلة البحثية إلى أن الإدارة تهدف إلى كسب لعبة توقعات المحللين الماليين والأطراف ذات المصلحة، من خلال رفع القيمة السوقية لأسهم المؤسسة وتعزيز مصداقية الإدارة، وبالتالي تجنيب المؤسسة للعواقب السلبية التي تنجم عن إعلان نتائج متذبذبة أو غير مرغوب فيها أو نتائج سلبية والتي تؤدي للمعاقبة من قبل السوق المالي أو ما يعرف بتكاليف التقاضي (Litigation Costs)[2]، وتعتبر النتائج المالية غير المرضية مؤشرا على وجود مشاكل تسيير داخل المؤسسة وهو ما يؤثر سلبا على أسعار أسهمها، من جهة أخرى، يؤدي الإهتمام المتزايد للمحللين الماليين والأطراف ذات المصلحة بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة إلى زيادة الضغط على الإدارة لتبني ممارسة إدارة الأرباح بهدف الحفاظ على الاستمرارية في تحقيق الأرباح وتقديم تنبؤات متفائلة، مما يؤدي إلى ظهور أخطاء تنبؤ سالبة (Negative Errors Forecasts) ناتجة عن تضخيم الربح المتنبأ به عن الربح الحقيقي، لهذا فإن الإدارة تسعى جاهدة إلى التقليص من الفجوة بين التنبؤات والنتائج الفعلية وذلك من خلال اللجوء إلى تطبيق استراتيجيات إدارة الأرباح بهدف تخفيض تحقيق أو تجاوز تنبؤات المحللين الماليين[3].

ثالثا: الدوافع التنظيمية:(Watts & Zimmerman,1978)

أشار "Jackson and Pitman,2001" أن الحوافز التنظيمية تنشأ نتيجة وجود اعتقاد لدى الإدارة بأن الأرباح المعلنة تؤثر على تصرفات المسؤولين الحكوميين أو واضعي القوانين والتشريعات اتجاه المؤسسة، وسنقوم بشرح هذه الدوافع بشيء من التفصيل كما يلي:[4]

1. تفادي التكاليف السياسية "Zimmerman & Watts, 1978":

أوضح "Zimmerman & Watts" سنة 1978م أن حوافز المؤسسة لإدارة الأرباح تنبع من الضغوطات السياسية لتخفض الأسعار أو تجنب العقوبات التي قد تنشأ عن التحقيق في المؤسسة، المتمثلة في انتهاك قواعد مكافحة الاحتكار أو قوانين زيادة معدلات الضرائب[5]، وبذلك فإن القطاع السياسي لديه قدرة التأثير على إعادة نقل وتوزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع ويعتبر القطاع المؤسساتي بشكل خاص عرضة لهذه العملية، لذا تتخذ المؤسسات تدابير دفاعية لمواجهة مثل هذه التدخلات وذلك بتوظيف العديد من الآليات الدفاعية مثل: إطلاق حملات المسؤولية الاجتماعية واختيار سياسات محاسبية لتخفيض الأرباح المعلنة

[1] Burgstahler, David, and Dichev, Ilia.,1997, " **Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses**", Journal of Accounting and Economics, Vol 24, No 1, p 100.

[2] Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar, "**La gestion des résultats comptables lors des fusions et acquisitions**": une le Avril 2005, p 3- 5, Avaible from cca.com/archives/docs_congres/congres2006/ressources/66.pdf, date of access: (12/03/2024).

[3] حمزة بوسنة، العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات ادارة الأرباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[4] Laurent Coppens, Erik Peek,2005, " **An analysis of earnings management by European private firms**", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 14, p 3

[5] Watts, R L. and Zimmerman, J L., 1987, **"Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards"**, The Accouting Review, Vol 53, No 1, p 115.

بهدف تجنب تدخلات السلطات الحكومية والتي تعرف بالتكاليف السياسية [1]، حيث تتحمل المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم أعباء كبيرة نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الحكومة مثل زيادة معدلات الضرائب أو تحميل المؤسسات أعباء اجتماعية مرتفعة، لذلك تسعى المؤسسات إلى تجنب هذه التكاليف السياسية باستخدام سياسات معينة، حيث يعتبر حجم المؤسسة عموما مؤشر لتقييم التكاليف السياسية التي تتحملها، فيكون الدافع أكبر من وراء تخفيض الأرباح لدى كبرى المؤسسات بالمقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم (Moses 1987) [2].

2. تخفيض المدفوعات الضريبية

يعد عامل التهرب الضريبي عاملا محوريا في تفسير سلوك ممارسات إدارة الأرباح من قبل الإدارة، إذ تتميز العلاقة بين المدفوعات الضريبية والدخل المتحقق بطبيعتها الطردية، حيث يعتبر تحديد الوعاء الضريبي للمؤسسة خلال فترة نشاط معينة من الأهداف الرئيسة لإعداد القوائم المالية[3]، وبناء على ذلك يمكن تصور النظام الضريبي كعلاقة تعاقدية غير رسمية بين المؤسسة والمجتمع والمشرع تهدف إلى تحقيق توازن نسبي بين أهدافهم المتباينة، حيث يسعى المشرع إلى تحقيق أحداث الإصلاح الاقتصادي في المجتمع وجذب الاستثمارات بينما تهدف الإدارة الضريبية إلى الرفع من الحصيلة الضريبية، في المقابل تسعى المؤسسة إلى تخفيض الوعاء الضريبي والإستفادة من الإعفاءات، فإدارة المؤسسة تقدم تقرير عن أرقام ربح بشكل يؤدي إلى الحد من قيمة المدفوعات الضريبية،

ففي حالة تمتع المؤسسة بإعفاءات ضريبية (لأنشطة محددة، مناطق معينة، فترات بداية النشاط أو بموجب اتفاقيات دولية)، فإنها تميل إلى رفع أرباحها لجذب المستثمرين، أما في حالة انتهاء الإعفاءات الضريبية أو عدم استفادتها منها فالمؤسسة تميل إلى تدنية أرباحها لتخفيف العبء الضريبي[4]، ومن بين الأساليب المستعملة لتخفيض المدفوعات الضريبية والتي تحفز الإدارة على التلاعب بتدنية الأرباح المحاسبية هي طرق تقييم المخزون السلعي بطريقة (FIFO) أو (LIFO)، على سبيل المثال قد تلجأ المؤسسة إلى تقييم المخزون وفقا لطريقة (LIFO) عند زيادة الأسعار أي في فترات التضخم لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض النتيجة الظاهرة بالقوائم المالية، وبالتالي انخفاض في الضرائب المستحقة على المؤسسة، وبذلك تعتبر المدفوعات الضريبية من أهم العوامل المؤثرة في الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة[5].

الفرع الثاني: استراتيجيات ممارسة إدارة الأرباح

تمارس إدارة الأرباح بكفاءة من قبل مديري المؤسسة من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسية[6] تستخدم بهدف تحقيق الدوافع والحوافز التي تبرر سلوك الإدارة تجاه التدخل في الأرباح، حيث تعبر الاستراتيجية كمفهوم عن فلسفة ونوايا الإدارة فيما يتعلق بتحديد وتقييم المناهج البديلة لتحقيق أهداف التنظيم المرسومة[7]، وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

---

[1] محمد عبد الله المومني، **دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية**، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، 08-09 ديسمبر 2009، ص52.

[2] Sylvie Chalayer, op,cit, p99.

[3] Coppens, Laurent, and Erik Peek. 2005, "**An analysis of earnings management by European private firms**." Journal of international accounting, auditing and taxation Vol 14, N 01, p 04.

[4] محمد زيدان إبراهيم، **السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال: دراسة اختبارية**، 2006، ص11، موقع النسخة: http://unpanl.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf تم الإطلاع عليها يوم:2024/03/21.

[5] أحمد راهي عبد، **أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم**، مجلد القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد الثالث، 2014، ص 263.

[6] بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح المؤسساتوأثر آليات الحوكمة في تخفيضها**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012 ، ص 31.

[7] محمد معتصم براهيم، **الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها في إدارة الأرباح في الستات الصناعية**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 60.

أولا: استراتيجية تعظيم الربح "Profit Maximization Strategy":

تلجأ إليها الإدارة إلى تعظيم الأرباح في الكشوفات المالية مقارنة بمستواها الحقيقي، في محاولة منها لتجنب البنود التعاقدية، فهي تطمح من خلال هذه الاستراتيجية تحقيق التوافق مع تنبؤات المحليين الماليين للحصول على زيادة في قيمة الأسهم في الاسواق المالية او تحقيق منافع غير نقدية خاصة بها.

ثانيا: استراتيجية تخفيض الربح "Profit Minimization Strategy":

تتبع المؤسسات في إدارة هيئتها من خلال الاستراتيجية تخفيض الربح " the Minimization of profit" وهي أقل حدة بالمقارنة من سابقتها، حيث ترتكز على تقليص النتيجة المعلنة في الكشوف الملية (ليس بالضرورة جعلها سلبية للغاية) ، هذه الاستراتيجية من ممارسات إدارة الأرباح تعد تبريرا منها للدوافع والحوافز المختلفة، فهناك عدة أسباب لتخفيض إدارة أرباح المؤسسة تشمل تحقيق مكاسب ضريبية، تجنب التكاليف السياسية التي تفرضها الجهات الحكومية، ومطالبات النقابات بزيادة الأجور للعاملين أو بسبب أن مستوى أرباح المؤسسة المتحققة قد تفوق توقعات المحللين الماليين[1]، وتلجأ المؤسسات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية لتحسين مستوى الأرباح المستقبلية وهذه السياسات هي:

- **الادخار:** للتلاعب في فترات النتائج المالية حيث تعتمد المؤسسة على إنشاء احتياطات لتعزيز الأرباح في سنوات الخسارة، مما يؤدي إلى تخفيض النتائج المالية في سنوات تحقيق الخسارة.
- **التخلص من كل الخسائر في سنة معينة "رديئة":** وذلك بتوسيع الخسارة وتقليل حجم الأصول التي بحوزة المؤسسة لتعزيز الأرباح في السنوات المستقبلية وهو ما يعرف بالغسيل الكبير وهي ممارسة التلاعب بأرباح المؤسسات لتظهر على أنها مؤسسة فاشلة لتبرير هذا التخفيض.[2]

ثالثا: استراتيجية تخفيف التقلبات والتذبذبات بالدخل (Income Smoothing):

تهدف المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجية إلى تحسين العلاقة مع المستثمرين والدائنين، وذلك عند رصد تذبذب أو تقلب في الأرباح خلال الفترات المالية، وبغرض تخفيف التذبذبات والحفاظ على مستوى الربح من خلال أدوات الدخل ، مما يقلل المخاطرة ويظهر الأداء المالي للمؤسسة بشكل مستقر، بحيث تلجأ إلى أساليب تمهيد الربح المختلفة كمبدأ لتحقيق الإيرادات والمصروفات وإدارة الاحتياطات وطرق تبويب البنود الاعتيادية وغير الاعتيادية في كشف الدخل، لتحقيق أهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، وهناك طريقتان لتمهيد الدخل تسمى الأولى بالتمهيد الحقيقي والذي يتعلق بالقرارات التشغيلية للإدارة في حين تسمى الطريقة الثانية بالتمهيد الوهمي المتعلق بالقرارات المحاسبية، وهناك ثلاثة أبعاد لتمهيد الدخل هي:

- **تمهيد الدخل من خلال حدوث الأحداث أو الاعتراف بها:** يمكن للإدارة معرفة توقيت الصفقات الفعلية ما يجعل الإدارة تؤثر على الدخل المصرح به، مما يقلل من حدة التقلبات عبر الزمن ، وغالبا ما يكون التوقيت المخطط لحدوث الأحداث مثل نفقات البحث والتطوير.
- **التمهيد من خلال التوزيع عبر الزمن:** تحدد الإدارة المدد التي ستتأثر من خلال افتراض حدوث الحدث والاعتراف به.
- **التمهيد من خلال التصنيف:** يمكن الإدارة من تصنيف بنود كشف الدخل لتخفيض تقلبات الأرباح عبر الزمن (صافي جميع الإيرادات والمصروفات)، حتى تكون البنود كشف الدخل، صافي الدخل.[1]

[1] رياض العبد الله و آخرون، **الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، المجلة العربية المحاسبية**، المجلد العاشر، العدد الاول، 2007، ص 04.

[2] الداعور، جبر إبراهيم، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية** ، المجلد رقم :17 ،العدد الأول، غزة، فلسطين، جانفي، 2009. ص17.

هناك عدد من الدوافع للتمهيد قد وردت في الأدبيات المحاسبية وذلك بهدف:

- تعزيز موثوقية التنبؤات على أساس سلسلة ممهدة من الإعداد المحاسبية المرصودة على طول الاتجاه.
- الحصول على مزايا ضريبية وتحسين العلاقات مع الدائنين والمستثمرين والموظفين.
- الحد من عدم التأكد الناجمة عن تقلبات أرقام الدخل وتقليل المخاطر المنتظمة بصفة خاصة عن طريق تخفيض التغاير في عائدات المؤسسة مقارنة بعوائد السوق[2].

بعد التطرق إلى دوافع واستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح، سيتم التركيز على الجانب التطبيقي لهذه الممارسات، في هذا القسم حيث سيتم دراسة الأساليب والطرق المساعدة التي تستخدمها الإدارات لتنفيذ استراتيجيات إدارة الأرباح، حيث يعد فهم هذه الأساليب والطرق أمرًا بالغ الأهمية في المساعدة على تحديد وكشف ممارسات إدارة الأرباح بشكل أكثر فعالية كما يمكّن المدققين والمنظمين من تطوير إجراءات رقابية أكثر دقة وفعالية، ويساهم في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، وبالتالي فهم الآليات العملية لإدارة الأرباح، مما يساهم في تعزيز قدرتنا على تقييم جودة المعلومات المالية بشكل أكثر دقة وموضوعية.

المطلب الثالث: الأساليب والطرق المساعدة لممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من الأساليب التي تعتمدها الإدارة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح نذكر منها:

الفرع الأول: أساليب ممارسات إدارة الأرباح

لممارسة إدارة الأرباح بكفاءة يجب أن تتوفر الظروف التالية:

- وجود علاقة بين الأرباح المحققة وبين المنفعة التي تعود على القائمين بالإدارة.
- حرية الإدارة في الاختيار ما بين البدائل والطرق المحاسبية المختلفة.
- أن تتمتع الإدارة بالسلطة اللازمة والتي تمكنها من اتخاذ مختلف القرارات الإدارية.

بشكل عام أجمع الباحثين على تصنيف ممارسات إدارة الأرباح في إطار الفكر المحاسبي إلى نوعين رئيسيين: ممارسات حقيقية وتنطوي على التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمؤسسة التي تستخدم الوقت وتؤثر على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة وبالتالي يؤثر على الأرباح، وممارسات محاسبية من خلال التلاعب بالمستحقات، وتعتمد على الاختيار بين البدائل المحاسبية وبالتالي التأثير على الأرقام الواردة في الكشوف المالية دون التأثير على صافي التدفقات النقدية للمؤسسة[3].

أولا: الممارسات الحقيقية لإدارة الأرباح (Real Earnings Management):

تمثل إدارة الأرباح الحقيقية مجالا حديثا في الأبحاث الأكاديمية ، ولايزال الجدل قائماً عن كيفية تحفيز "induce" أو تثبيط "mitigate" العمل بها، وأهم الدوافع والقيود وتحديد العوامل المساهمة في تضليل الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية، حيث ركزت البحوث السابقة بشكل رئيسي على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وشهدت السنوات القليلة الماضية نشر العديد من الأبحاث حول موضوع إدارة الأرباح الحقيقية، جاء هذا التحويل من الاستحقاق المحاسبي إلى الأرباح الحقيقية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley (SOX), 2002[4] الذي يهدف إلى الحد من الاحتيال في القوائم المالية للمؤسسات وحماية المستثمرين.

---

[1] فواز سفير القتامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية،،المجلد 47 ، العدد 01، الإسكندرية، مصر، جويلية، 2010. ص 55.

[2] عيسى، سمير كامل محمد، **أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2 المجلد 45، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 80.

[3] Parfet, W., 2000, " **Accounting Subjectivity and Earnings Management**": A Preparer Perspective, Accounting Horizons, Vol. 14, p 481-488.

[4] هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية فحسب هذا القانون سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة، وقد جاء هذا القانون أثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي أثرون وروركد كوم.

تطبق هذه الممارسات من خلال المعاملات الحقيقية التي تؤثر على قيمة الأرباح، ومن الأمثلة النفقات السابقة لعملية الصيانة أو عملية البحث أو التطوير عندما تكون الأرباح أعلى من المتوقع مما يمكن من تخفيض قيمة الأرباح المعلنة، وبيع الأصول بأقل أو أعلى من القيمة الدفترية مما يمكن أن يؤدي إلى تخفض أو تضخم الأرباح[1].

الشكل (1-5): تعريف إدارة الأرباح الحقيقية

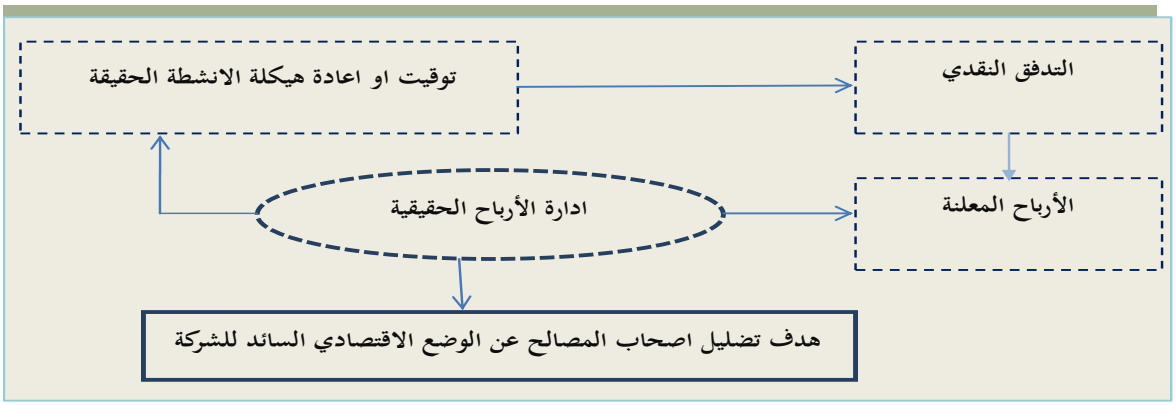

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Sellami Mouna: Incentives and Constraints of Real Earnings Management: The Literature Review, International Journal of Finance and Accounting, 4(4) 2015. p207

يرى (Roychowdhury,2006) ، أن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ترتبط بشكل كبير بعنصر المبيعات والمصروفات الاختيارية، إضافة إلى الأنشطة الإنتاجية[2]، ويمكن حصر ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة في ثلاثة أنواع أساسية[3]:

1. **إدارة المبيعات والمشتريات**: ويتم ذلك من خلال:

- تتضمن هذه الممارسات التدخل في توقيت بيع أصول المؤسسة ومنح الخصومات، حيث كشفت دراسة (Bartov 1993) , أن الإدارة التنفيذية قد تقوم ببيع الأصول الثابتة تفاديا للتأثيرات السلبية الناجمة عن التقلبات في الأرباح وانتهاك شروط عقد الدين في حين توصلت دراسة (Hermann et al, 2003) إلى أن مديري المؤسسات اليابانية يقومون ببيع الأصول الثابتة والأوراق المالية عندما يكون الدخل التشغيلي المحقق أقل من المتوقع من طرف الإدارة.
- منح خصومات مغالى فيها للعملاء في الربع الأخير من السنة المالية بهدف زيادة حجم المبيعات، أو تخفيف شروط البيع بالآجال وجعلها أقل مرونة كزيادة فترة الائتمان الممنوحة.

في هذا السياق، توصلت دراسة (Chapman, 2008) إلى أن المؤسسات التي تسعى لتحقيق ربحية السهم وموافقة توقعات المحللين بشأن الأرباح المستقبلية قامت بتخفيضات في أسعار بنسب تراوحت بين 10-15% في الشهر الأخير من السنة المالية بغرض تضخيم رقم المبيعات.

يمكن للإدارة أيضا التأثير على الأرباح من خلال تأخير عملية شراء بعض الأصول لفترة زمنية لاحقة، هذا القرار يؤثر على حجم التدفقات النقدية.

---

[1] إبراهيم العدي، رنا صقور، مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجد 36، العدد 3، دمشق، سوريا، 2013، ص 392.

[2] Enomoto, Masahiro., Kimura, Fumihiko, and Yamaguchi, Tomoyasu.,2013, "**Accrual-Based and Real Earnings Management: An International Comparison for Investor Protection**,"Warking Paper, p 8, Available from. http://xarn.com/abstract-2066797, date of access: 25/03/2024.

[3] صلاح حواس، حسياني عبد الحميد،" **تعزيز دور لجان المراجعة ظاهرة اتساع رقعة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية** "، مجلة المؤسسة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، العدد 2 ، 2013 ، ص194.

2. إدارة المصروفات الاختيارية

تتضمن هذه الممارسات قيام إدارة المؤسسة بالتلاعب في المصروفات الاختيارية مثل مصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والإشهار، نفقات الصيانة والنفقات الإدارية، حيث يمكن للمؤسسة اعتبار هذه المصروفات مصاريف جارية في نفس سنة حدوثها، أو رسملتها واستنفاذها على مدى فترات زمنية معينة، مما يتيح للإدارة تخفيض او زيادة بعض النفقات الاختيارية بهدف اختيار الطريقة التي تحقق الرقم المستهدف للربح[1].

3. إدارة الإنتاج

تشمل هذه الممارسات التحكم في حجم الإنتاج، فمن خلال زيادة الإنتاج يمكن تخفيض التكاليف الثابتة المحملة على كل وحدة مما يؤدي إلى تخفيض متوسط تكلفة الوحدة، ومن ناحية أخرى يؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة المخزون في نهاية السنة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، ولكن زيادة المخزون في نهاية السنة المالية قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف المبيعات، وهذا قد يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح[2].

إن التلاعب بالأنشطة الحقيقية أو ما يعرف بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية يمكن ان يؤثر سلبا على التدفقات النقدية بسبب الإجراءات التي تتخذها الإدارة في الفترة الحالية لزيادة الأرباح، على سبيل المثال فإن زيادة الإنتاج قد تؤدي إلى زيادة مستويات المشتريات و تكاليف الإنتاج بنسبة أعلى من زيادة المخزون آخر المدة بما يؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة ومن تم انخفاض الأرباح، كما أن زيادة المخزون قد تحمل المؤسسة تكاليف مرتفعة للتخزين وكذا تعرض المخزون للتلف خاصة إذا لم يتم تصريفه[3].

الجدول (1-3): أساليب ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ونوعية التقارير

نوع التقرير	الأسلوب المحاسبي المتبع
المعاملات الحقيقية Real Transaction	
إدارة المبيعات	- زيادة وتسريع المبيعات - إدارة الاستثمارات من خلال اختيار التوقيت المناسب لبيع الأصول لتجنب التأثيرات السلبية على الأرباح(Bartov, 1993)
إدارة المصروفات الاختيارية	- التلاعب في المصروفات الاختيارية مثل البحث والتطوير، الدعاية، الصيانة والنفقات الإدارية. - اعتبار المصروفات كمصاريف جارية أو رسملتها واستنفاذها على مدى فترات زمنية
إدارة الإنتاج	- تقديم خصومات كبيرة للعملاء لزيادة حجم المبيعات في الفترة الحالية يقابله توقع المزيد من التخفيضات مما يقلل هوامش الربح (Roychowdhury,2006) - زيادة الإنتاج لتخفيض التكاليف الثابتة لكل وحدة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصدر:

Sugata Roychowdhury, 2006, vol. 42, issue 3, pp 06-07-08.

[1] حمزة بوسنة، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات ادارة الأرباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[2] Sugata Roychowdhury,Earnings management through real activities manipulation, 2006, "**Journal of Accounting and Economics**", vol. 42, issue 3, pp 06-08. Available from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=477941, date of access: 25/03/2024 .

[3] Sugata Roychowdhury, op,cit, p 07.

يوضح هذا الجدول أن إدارة الأرباح من خلال المعاملات الحقيقية هي عملية معقدة تتضمن مجموعة متنوعة من الأساليب التي تؤثر على مختلف جوانب العمليات التجارية، من المبيعات إلى الإنتاج و المصروفات مما يشير إلى أن إدارة الأرباح قد تكون عملية شاملة ومتكاملة داخل المؤسسة، يمكن من خلال الجدول أعلاه ان نستنتج بعض العناصر نذكر منها:

1. هذه الأساليب تعتبر أكثر صعوبة في الكشف عنها مقارنة بالتلاعب المحاسبي التقليدي، لأنها تنطوي على قرارات تشغيلية حقيقية.
2. قد تؤثر هذه الممارسات على الأداء المالي للمؤسسة على المدى الطويل، حتى لو حسنت النتائج على المدى القصير.
3. هذه الأساليب قد تكون ضمن الإطار القانوني والمحاسبي، لكنها قد تثير تساؤلات حول الأخلاقيات المهنية وشفافية التقارير المالية.

ثانيا: الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح (Accrual-Based Earnings Management):

تتضمن الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح العديد من التقنيات التي يمكن استخدامها للتأثير على قيمة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، و يمكن تصنيف هذه التقنيات إلى اسلوبين:[1]

الأسلوب الأول: ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Within GAAP

يعتمد هذا الاسلوب على تقنية استغلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) تتيح هذه المبادئ للإدارة اختيار البدائل المحاسبية المختلفة وامكانية الخيار بين مختلف تقنيات تقييم المخزون وكذا طرق حساب الإهلاك، والغرض منه اعطاء الفرصة للمؤسسات عند إعداد التقارير المالية، من أجل التعبير بدقة عن الوضع الاقتصادي للمؤسسة، وهذا ما قد يؤدي بالمؤسسات إلى استغلال هذا الأسلوب في إدارة الأرباح.[2]

الجدول (1–4):أساليب ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية ضمن GAAP ونوعية التقارير حسب(Ronen and Yaari)

نوع التقرير	الأسلوب المحاسبي المتبع	التفاصيل
ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Within GAAP	المحاسبة المتحفظة (Conservative Accounting)	– تكوين مخصصات واحتياطات بشكل مفرط. – المبالغة في تقدير تكاليف اعادة الهيكلة وإنخفاض قيمة الأصول.
	المحاسبة المحايدة (Neutral Accounting)	– تحقيق الأرباح من عمليات محايدة وبعيدة عن تدخل الادارة.
	المحاسبة المتعسفة (Aggressive Accounting)	– لتقليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. – تخفيض المخصصات أو الإحتياطات بشكل عدواني مفرط.

Source: Ronen, Joshua and Yaari , Op.Cit., p 28

الجدول أعلاه يصنف الأساليب المحاسبية المتبعة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، هذا يشير إلى أن هذه الممارسات تقع ضمن الإطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة، ولكنها قد تختلف في درجة تحفظها، حيث يبرز التعقيد والتحديات المرتبطة بالممارسات المحاسبية ضمن إطار GAAP، ويبرز الحاجة إلى فهم عميق وتحليل دقيق للبيانات المالية من قبل المستثمرين والمحللين والمنظمين، و يمكن استنتاج مجموعة من العناصر وتتمثل في:

[1] صلاح حواس، حسياني عبد الحميد،" **تعزيز دور لجان المراجعة ظاهرة اتساع رقعة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية** "، مجلة المؤسسة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، العدد 2 ، 2013 ، ص194.

[2] أحمد شوقي إسماعيل، "**المحاسبة الإبداعية في إدارة الأرباح**"، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة،2018، ص128.

- ✓ **تنوع الممارسات المحاسبية:** يظهر الجدول أن هناك مجموعة متنوعة من الممارسات المحاسبية التي يمكن للمؤسسات إتباعها، حتى ضمن إطار GAAP.
- ✓ **تأثير الممارسات على النتائج المالية:** كل نهج (متحفظ، محايد، متعسف) له تأثير مختلف على النتائج المالية المعلنة، مما قد يؤثر على تصورات المستثمرين وقراراتهم.
- ✓ **دور الإدارة في اختيار الأساليب:** يشير الجدول إلى أن الإدارة لديها مجال للمناورة في اختيار الأساليب المحاسبية، مما قد يؤثر على الصورة المالية للمؤسسة.
- ✓ **تحدي المحاسبة المحايدة:** رغم أن المحاسبة المحايدة تمثل الحالة المثالية، إلا أنها قد تكون صعبة التحقيق في الواقع العملي نظراً للحاجة إلى التقديرات والأحكام المهنية.
- ✓ **مخاطر المحاسبة المتعسفة:** الممارسات المتعسفة، رغم كونها ضمن GAAP، قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح والأصول، مما قد يضلل المستثمرين ويخلق مخاطر مالية مستقبلية.
- ✓ **أهمية الإفصاح والشفافية:** هذه الممارسات تبرز أهمية الإفصاح الكامل والشفافية في التقارير المالية لتمكين المستثمرين من فهم الأساليب المحاسبية المتبعة.
- ✓ **تحدي للمدققين والمنظمين:** تشكل هذه الممارسات المتنوعة تحدياً للمدققين والمنظمين في تقييم مدى ملاءمة وعدالة الممارسات المحاسبية المتبعة.
- ✓ **الحاجة إلى معايير أكثر صرامة:** قد تشير هذه الممارسات إلى الحاجة لتطوير معايير محاسبية أكثر صرامة للحد من إمكانية التلاعب ضمن إطار GAAP.
- ✓ **تأثير على قابلية المقارنة:** اختلاف الممارسات بين المؤسسات قد يؤثر على قابلية مقارنة البيانات المالية بين المؤسسات المختلفة.

الأسلوب الثاني: تنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Violates GAAP

هو انتهاك صريح لمرونة المبادئ المحاسبية من أجل ممارسة إدارة الأرباح كالاعتراف المبكر للإيرادات بغرض زيادة الأرباح[1].

الجدول (1–5): اساليب ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية خارج GAAP ونوعية التقارير حسب(Ronen and Yaari)

نوع التقرير	الأسلوب المحاسبي المتبع
تنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Violates GAAP	
الغش (Fraud)	– الاعتراف بالإيرادات قبل تحققها. – المبالغة في تقييم المخزون من خلال تسجيلات مخزونات وهمية.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Ronen, Joshua and Yaari , Op.Cit., p 28

من خلال الجدولين السابقين: قام الباحثين (Ronen and Yaari, 2008) بتقسيم إدارة الأرباح التي تستخدم الأساليب المحاسبية إلى نوعين رئيسين:

- أساليب تتبع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP) وتستخدم بطرق قد تكون مرنة ولكنها لا تتجاوز الحدود القانونية أو الأخلاقية، أي أساليب تدخل ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

[1] H. Vander Bauwhede, M. Willekens, 2003, **"Earnings Management in Belgium : a Review of the Empirical Evidence"**, Tijdschrift voor Economie en Management Vol 13,N° 2, p 203.

- أساليب تتجاوز حدود المبادئ المحاسبية المقبولة وتعتبر غير قانونية أو غير أخلاقية، أي أساليب احتيالية تنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، كالقيام بتسجيل الإيرادات قبل تحققها، وتسجيل مخزونات وهمية، حيث هدف هذه الأساليب الاحتيالية هو تشويه وتقليل الشفافية في التقارير المالية المنشورة، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصلحة بشأن الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة[1].

ويركز الجدول أعلاه على ممارسات محاسبية تنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، وتصنف هذه الممارسات تحت مسمى "الغش" (Fraud)، ويوضح الخط الفاصل بين الممارسات المحاسبية المقبولة والغش المالي الصريح، ويمكن استنتاج مجموعة من العناصر من خلاله:

1. **خطورة الممارسات:** هذه الممارسات تعتبر انتهاكا صريحاً للمبادئ المحاسبية وترقى إلى مستوى الغش المالي، مما يشكل خطراً كبيراً على نزاهة التقارير المالية.
2. **التأثير على القوائم المالية:** كلا الأسلوبين يؤديان إلى تضخيم الأرباح والأصول، مما يعطي صورة مضللة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
3. **المخاطر القانونية والتنظيمية:** المؤسسات التي تنخرط في مثل هذه الممارسات تواجه مخاطر قانونية وتنظيمية كبيرة، بما في ذلك العقوبات المالية والجنائية.
4. **تحديات الكشف والرقابة:** هذه الممارسات تشكل تحدياً كبيراً للمدققين والمنظمين، مما يستدعي تطوير أساليب تدقيق وفحص أكثر دقة وشمولية.
5. **أهمية الرقابة الداخلية:** تبرز هذه الممارسات أهمية وجود أنظمة رقابة داخلية قوية وفعالة داخل المؤسسات لمنع وكشف مثل هذه الممارسات الاحتيالية.

تعد ممارسات إدارة الأرباح من المواضيع الحيوية في المحاسبة المالية، حيث تتنوع الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك بين ما هو مشروع ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وما هو احتيالي، يوضح الجدول التالي تصنيفات هذه الأساليب مع أمثلة توضيحية لكل نوع:

[1]Ronen, Joshua and Yaari , Op.Cit., p 28

الجدول (1–6): أساليب ممارسات إدارة الأرباح

نوع الأسلوب	الطريقة المحددة	الأمثلة
القرارات المحاسبية: في إطار مبادئ المحاسبة المتعارف GAAP	الاستغلال المسموح به في ضمن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها: – اختيار أو تغير في المبادئ المحاسبية. –تقدير المستحقات من خلال التحكم في توقيت التسجيل في قيمة بعض المخصصات.	–طرق تقييم المخزون (FIFO مقابل LIFO). – تغير في طرق الإهتلاك (المتصاعد مقابل الخطي) – تغير المنفعة الاقتصادية لأصل – التلاعب في إظهار أو إخفاء بعض المخصصات
القرارات المحاسبية: خارج إطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP	–عدم الالتزام أو انتهاك مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	–الاعتراف المبكر بالإيرادات(مثال: قبل شحن البضاعة). –المبالغة في تقييم المخزون عبر تسجيل مخزونات وهمية.
المعاملات الحقيقة	**إدارة الأرباح عن طريق المعاملات الحقيقية:** –توقيت التصرف في الأصول. –مصاريف البحث والتطوير. –مصاريف الصيانة. –إدارة عمليات الشراء في حالة الجرد وفق طريقة . LIFO	–بيع الأصول في توقيت مناسب لتأثير الأرباح (Bartov, 1993) –تأجيل أو تسريع مصاريف البحث والتطوير. –تأجيل أو تسريع مصاريف الصيانة. –تقديم خصومات كبيرة للعملاء لزيادة المبيعات في الفترة الحالية (Roychowdhury, 2006) –تسريع معدل الإنتاج لتخفيض التكاليف الثابتة لكل وحدة.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: H. Vander Bauwhede, M. willekens, Op. cit,2003, P 204

يوضح الجدول تعقيد ظاهرة إدارة الأرباح وتنوع أساليبها، مما يستدعي فهماً عميقاً وحذراً عند تحليل البيانات المالية للمؤسسات، و يصنف أساليب ممارسة إدارة الأرباح إلى ثلاث فئات رئيسية:

- ✓ **القرارات المحاسبية ضمن GAAP**: تتضمن اختيار وتغيير المبادئ المحاسبية والتلاعب بالتقديرات.
- ✓ **القرارات المحاسبية خارج GAAP**: تنطوي على انتهاك المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ **المعاملات الحقيقية**: تشمل قرارات تشغيلية واستثمارية فعلية للتأثير على الأرباح.

من خلال ما سبق يمكن إستنتاج ما يلي:

1. **تنوع الأساليب**: تتراوح الممارسات من القانونية إلى غير القانونية، ومن المحاسبية إلى التشغيلية.
2. **صعوبة الكشف**: الممارسات ضمن GAAP والمعاملات الحقيقية أصعب في الكشف والرقابة.
3. **التأثير على جودة الأرباح**: جميع هذه الأساليب تؤثر على جودة الأرباح المعلنة وموثوقيتها.
4. **تحديات للمدققين والمنظمين**: تتطلب هذه الممارسات أساليب رقابة وتدقيق متطورة.
5. **أهمية الشفافية**: تبرز الحاجة إلى تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

في سياق دراسة ممارسات إدارة الأرباح تم التطرق في العناصر السابقة إلى الممارسات التشغيلية والمحاسبية بأسلوبيها المختلفين، تأتي الحاجة إلى مقارنة شاملة بين هذين النوعين من ممارسات إدارة الأرباح، تهدف هذه المقارنة إلى توضيح الفروقات الجوهرية بين الأسلوبين، يوضح الجدول التالي هذه الفروقات بشكل مفصل:

الجدول (1-7): المقارنة بين أساليب ممارسات إدارة الأرباح

البيان	إدارة ذات الطبيعة التشغيلية	إدارة ذات الطبيعة المحاسبية
الوقت	تتم خلال الدورة المحاسبية، مثل تقديم خصومات تجارية مغالى فيها للعملاء، قبل نهاية السنة المالية	تتم بعد تاريخ إغلاق السنة المالية، وتعتمد على الخيارات المحاسبية والتقديرات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية، أي بعد نهاية السنة المالية
التكلفة	أكثر تكلفة نتيجة لتأثيرها على العمليات التشغيلية الفعلية، مثل تأجيل الصيانة الذي قد يكون مكلفًا عند توقف المعدات الإنتاجية. -مرتفعة-	أقل تكلفة مقارنة بإدارة الأرباح التشغيلية، حيث تعتمد على التلاعب بالمستحقات التقديرية. -منخفضة-
إمكانية الرؤية/ اكتشاف الخطر	أقل عرضة للاكتشاف نظرًا لأن مدققي الحسابات يركزون على دقة السجلات المحاسبية وليس على فعالية خيارات الإدارة، -منخفضة-	أكثر عرضة للاكتشاف نتيجة لعمليات المراجعة، حيث يركز مدققي الحسابات على دقة السجلات المحاسبية. -بين متوسطة /عالية-
تتأثر عناصر النتيجة	تؤثر بشكل غير مباشر على الإيرادات والمصروفات المحسوبة (المستحقات) من خلال تأثيرها على إيرادات ومصروفات التدفقات النقدية (التحصيلات والنفقات).	تؤثر فقط على الإيرادات والمصروفات المحسوبة (المستحقات) نظرًا لارتباطها بالخيارات المحاسبية والتقديرات الشخصية.
خطر التقاضي	أقل خطورة من حيث التقاضي، حيث يصعب التأكد إذا كانت المعاملات الحقيقية تهدف إلى اعتبارات أرباح استراتيجية. -منخفض-	أكثر عرضة لخطر التقاضي نتيجة لخرق القواعد المحاسبية، خاصة بعد اعتماد قانون Sarbanes-Oxleyالذي يقلل من إدارة الأرباح المحاسبية.
القيود	المبلغين	المدققين والمشرعين

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: Guillaume Dumas, La gestion des résultats des entreprises innovantes, Thèse Doctorat en Gestion et management. université Toulouse, France, 2014, p 28

✓ **التوقيت:** تمارس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية خلال الدورة المحاسبية، حيث تقوم الإدارة بتقديم خصومات تجارية مفرطة للعملاء لزيادة حجم المبيعات، في المقابل تعتمد إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية على الخيارات المحاسبية والتقديرات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية، وتتم هذه الممارسات بعد تاريخ إغلاق السنة المالية.

✓ **تأثر عناصر النتيجة:** تؤثر إدارة الأرباح المحاسبية فقط على الإيرادات والمصروفات المحسوبة (المستحقات)، وذلك بسبب ارتباطها بالخيارات المحاسبية والتقديرات الشخصية، في حين يمكن لإدارة الأرباح الحقيقية أن تؤثر بشكل غير مباشر على الإيرادات والمصروفات المحسوبة (المستحقات) من خلال تأثيرها على إيرادات ومصروفات التدفقات النقدية (التحصيلات والنفقات).

✓ **امكانية الرؤية أو اكتشاف الخطر**: نتيجة لعمليات المراجعة، تكون إدارة الأرباح المحاسبية أكثر عرضة للاكتشاف مقارنة بإدارة الأرباح الحقيقية. مهمة مدققي الحسابات هي المصادقة على دقة السجلات المحاسبية، دون إصدار رأي حول فعالية خيارات الإدارة .وبالتالي، فإن إدارة الأرباح الحقيقية تكون أقل عرضة للاكتشاف.

✓ **القيود وخطر التقاضي**: أدى اعتماد قانون Sarbanes-Oxley في الولايات المتحدة إلى تقليل إدارة الأرباح المحاسبية، وزيادة خطر المقاضاة المكلفة وعدم ثقة المستثمرين المحتملين في حالة خرق هذه القواعد، و يمثل سن التشريعات قيدًا على ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، بينما يساعد على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية نتيجة تقييد النوع الأول من التلاعبات، وتشكل نوعية التدقيق قيدًا آخر على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، أما إدارة الأرباح الحقيقية فهي أقل خطورة من حيث التقاضي، لأنه غالبًا ما يكون من الصعب جدًا التأكد إذا كانت المعاملات الحقيقية للمؤسسة تعزى إلى اعتبارات أرباح استراتيجية[1].

✓ **التكاليف**: تعتبر إدارة الأرباح الحقيقية أكثر تكلفة من التلاعب بالمستحقات التقديرية، على سبيل المثال تأجيل الصيانة لبعض المعدات قد يكون مكلفًا عند توقف المعدات الإنتاجية، حيث تعتمد تكاليف إدارة الأرباح على جهود الإدارة لتكريس الأنشطة الاستنسابية والبعد عن العواقب السلبية على الأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة. علاوة على ذلك، تتطلب ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بدل جهد من طرف الإدارة أكبر من التلاعب بالمستحقات نتيجة التخطيط الخاص بالمعاملات التجارية[2].

مما سبق فإن ممارسات إدارة الأرباح سواء كانت ذات طبيعة تشغيلية أو محاسبية، تتطلب دراسة دقيقة وتخطيطًا محكمًا لضمان توافقها مع الأهداف التنظيمية والقيود القانونية، حيث يجب على الإدارة أن تكون واعية بالتأثيرات المحتملة على التدفقات النقدية والأداء المالي العام للمؤسسة، وأن تتجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى عقوبات قانونية ومالية.

الفرع الثاني: طرق ممارسات إدارة الأرباح

تعتمد الإدارة على مجموعة متنوعة من الطرق لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة أو تخفيض الأرباح المعلنة، وذلك لتحقيق الأهداف المالية المستهدفة، في هذا العنصر سنستعرض أهم الطرق المستخدمة في إدارة الأرباح:

أولا: تمهيد الدخل (Income Smoothing)

تقوم الإدارة بشكل مقصود بالتغيير من مدلول البيانات المالية لتحقيق أهداف معينة للمؤسسة والتأثير على أدائها، وذلك من خلال إتباع أنواع مختلفة من تمهيد الدخل بغرض التقليل من تقلبات الدخل الناتجة عن العمليات التشغيلية العادية للمؤسسة، حيث يعتبر الدخل ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدميه ومدى الاعتماد عليه في العمليات التنبؤية والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات، ولتعديل الدخل وإظهاره بالشكل المرغوب لمستخدمي القوائم المالية، تتبع الإدارة وسائل وطرق او إجراءات محددة تسمح لها بذلك، حيث يتم ذلك من خلال تقليل القلبات والتذبذبات التي تحدث في الدخل من سنة لأخرى، ومن هنا ظهرت في الأدبيات المحاسبية ظاهرة تمهيد الدخل، بعبارة أخرى استخدام رقم الدخل لتوجيه مستخدمي الأرقام المحاسبية باتخاذ قرارات معينة[3].

---

[1] Guillaume Dumas, op,cit, p 28.

[2] Alexander Eisele,**Target shooting? Benchmark-driven earnings management in Germany**, dissertation doctor of Philosophy in Management, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, of the University of St. Gallen,2012, p 16.

[3] ضياء عبد المحسن القاموسي، آية عبد الكريم ابراهيم، **"تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات لعراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد41، 2018، ص 196.

عرف "Ronen and Yaari": تمهيد الدخل بأنه عندما تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح لتقليل التقلبات في التقارير المالية، في السنوات ذات الأرباح المنخفضة، تضخم الإدارة الأرباح عبر تأجيل المصروفات أو تسريع الإيرادات، بينما في السنوات ذات الأرباح المرتفعة، تخفض الأرباح عبر تسريع المصروفات أو تأجيل الإيرادات، وذلك بغرض تحقيق استقرار مالي في الأداء المعلن[1].

ويُعرف بأنه استراتيجية محاسبية تهدف إلى تحقيق استقرار في الأرباح المعلنة عبر الفترات المالية المتتالية، حيث تستغل هذه الاستراتيجية المرونة المتاحة في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية بهدف تخفيف التقلبات الحادة في الدخل، وذلك بهدف إظهار قائمة الدخل وبنودها بصورة أكثر استقرارا، مما يعكس أداءً ماليًا متناسقًا عبر الزمن[2].

وعليه يعتبر تمهيد الدخل عملية تعديل متعمدة للأرباح المعلنة بهدف الوصول إلى مستوى أو اتجاه محدد من طرف الإدارة معبرة عن رغبتها في تقليل التقلبات غير العادية في الأرباح إلى أدنى حد ممكن، مع الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وذلك بهدف تحقيق استقرار مالي يظهر أداء المؤسسة بشكل متناسق عبر الفترات المالية المختلفة، مما يعزز الثقة في البيانات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

حيث يكون تمهيد الدخل بطريقتين رئيسيتين: التمهيد الطبيعي (Natural Smoothing) والتمهيد المقصود للدخل (Intentional Smoothing).

1. **التمهيد الطبيعي** :يحدث هذا النوع من التمهيد كنتيجة طبيعية لعمليات توليد الأرباح في المؤسسة دون تدخل مباشر من الإدارة. يتميز هذا النوع من التمهيد بأن الدخل يتولد بشكل طبيعي ومستقر نسبياً من خلال العمليات التشغيلية والإنتاجية للمؤسسة. [3]
2. **التمهيد المقصود للدخل** :تقوم المؤسسات الاقتصادية بهذا النوع من التمهيد إما من خلال التمهيد الحقيقي (Real Smoothing) أو التمهيد الاصطناعي (Artificial Smoothing).

- **التمهيد الحقيقي** :يُعرف بأنه القرارات التي تتخذها الإدارة للسيطرة على الأحداث الاقتصادية بهدف التأثير على المعدل المعلن عنه للدخل، ويشمل هذا النوع من التمهيد اتخاذ إجراءات فعلية تؤثر على العمليات الاقتصادية للمؤسسة[4].
- **التمهيد الاصطناعي** :يُعرف أيضاً بالتمهيد المحاسبي، وهو عكس التمهيد الطبيعي حيث يؤثر على الأرقام المحاسبية المعلنة في التقارير المالية دون أن ينطوي على أحداث اقتصادية حقيقية أو يؤثر على التدفقات النقدية للمؤسسة، يتم هذا النوع من التمهيد من خلال الإجراءات المحاسبية التي تنقل التكاليف أو الإيرادات من فترة إلى أخرى باستخدام سياسات محاسبية مختلفة وتغيير الطرق المحاسبية، كما يطلق عليه أيضاً التمهيد الوهمي[5] (Artificial Smoothing).

وقد يتم تمهيد الدخل من خلال الأساليب التالية[6]:

- **التوقيت:** يتم اختيار توقيت الحدث المحاسبي في فترة معينة بهدف تقليل التقلبات في الدخل المعلن عنه بمرور الزمن.

---

[1] عيسى ريم، استامبولي اسيا، "**أثر الزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولي على تمهيد الدخل**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، دمشق، المجلد 41، العدد 01، 2019، ص 364.

[2] ميسون دهام حماد الشمري، "**أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي(دراسة تطبيقية على بنك الإسكان والتمويل (2010–2014)**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص14

[3] حماد ،طارق عبد العال، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص 65

[4] اسماعيل قزال، ولآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 148

[5] هالة عبد الله الخوالي، اميرة محمد كمال،" **دراسة تحليلية للعلاقة بين القدرة الادارية وممارسات تمهيد الدخل وآثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية**"، جامعة القاهرة، كلية التجارة، المجلد 13، العدد04، اكتوبر2022، ص 590.

[6] عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة،"**مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 10 ، العدد 4،2014، ص 572.

- **التخصيص** :يتضمن توزيع المصروفات التي يمتد أثرها لأكثر من فترة محاسبية واحدة على الفترات المحاسبية المستفيدة باستخدام طرق معينة من الإهلاك أو الإطفاء، مما يقلل من التفاوت في الربح عبر الفترات المحاسبية المختلفة.
- **التصنيف** :يشمل تصنيف بعض عناصر الإيرادات والمصروفات غير المتكررة عند قياس الدخل واعتبارها كعناصر عادية أو غير عادية، مما يساعد في تحقيق استقرار أكبر في النتائج المالية المعلنة.

الشكل (1-6):طرق تمهيد الدخل

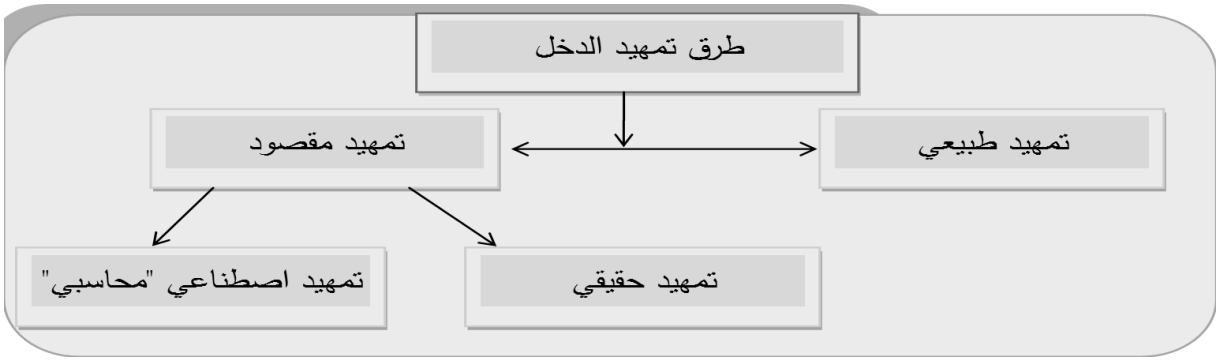

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التعاريف السابقة

ثانيا: تنظيف القوائم المالية (Big Bath Accounting)

حسب (Stolowy and Breton, 2000) يرتبط تنظيف القوائم المالية بعلاقة وثيقة مع أسلوب تمهيد الدخل، حيث أن زيادة الأرباح غير الروتينية تجعل الحدث مثالياً لتهيئة الظروف لتنظيف الحسابات عند تغيير الإدارة، ويُستخدم هذا الأسلوب عادةً في فترات إعادة أو تغيير إدارة المؤسسة، فعند تعيين رئيس تنفيذي جديد، يسعى إلى تحميل الإدارة السابقة أكبر قدر من الخسائر المحتملة، ليتمكن من استخدامها في الفترات المستقبلية، مما يضمن استقرار وسلاسة الأرباح وطمأنة المساهمين.

فعند تولي إدارة جديدة، تستغل هذه الفرصة لتنظيف الحسابات وتصفيتها من الخسائر، مما يمكنها من تحسين أرباح السنوات القادمة، وبالتالي طمأنة المستثمرين وتحقيق عائدات أفضل، أما الإدارة الحالية، لا يكون بإمكانها غالبا تحقيق الحد الأدنى من الأرباح حتى تحصل على المكافآت، فقد تلجأ إلى تنظيف حسابات المؤسسة وتخفيض الأرباح بإظهار أكبر قدر ممكن من الخسائر لضمان أرباح أعلى في السنوات القادمة، مما يؤدي إلى مكافآت أعلى[1].

تتم ممارسة هذه الطريقة من خلال تحميل الإدارة للعناصر التي يُتوقع أن تكون لها تأثير سلبي على النفقات في الفترات التي تحقق فيها المؤسسة نتائج ضعيفة، بهدف زيادة الأرباح في السنوات المقبلة، وتستند هذه الطريقة إلى الفرضيات التالية:

- **توقيت التنفيذ:** تُنفذ هذه الطريقة عادةً قبل وبعد تغيير الإدارة.
- **الأحداث الاقتصادية:** تُستخدم عندما تكون هناك خسارة ناتجة عن حدث اقتصادي معين أو عند تسجيل انخفاض في المبيعات بسبب عوامل خارجية.
- **السنوات السيئة:** تتم عملية تنظيف القوائم المالية خلال السنوات التي تحقق فيها المؤسسة نتائج ضعيفة.
- **ضبط الخسائر:** تُنفذ لضبط جميع الخسائر في وقت واحد، بهدف تحقيق أرباح جيدة في المستقبل.
- **جذب الدائنين والمستثمرين:** تُستخدم هذه الطريقة لتقديم صورة إيجابية عن أداء المؤسسة لجذب الدائنين والمستثمرين[2].

[1]Hervé Stolowy, Gaéton Breton, **A framework for the classification of accounts manipulations**, 2000, Available at SSRN: https://papers.ssm.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=263290. (26/03/2024)

[2] إبراهيم أحمد محمد النعاس، **"إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في المؤسسات المساهمة الليبية (دراسة تطبيقية)"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، 2014، ص 58.

يتم استخدام هذه الطريقة من قبل المديرين في المؤسسات الكبرى للتلاعب بالتقارير المالية بهدف تحقيق منافع ذاتية أو للحفاظ على سمعة المؤسسة[1].

ثالثا: غسيل محفظة الاستثمار (Flushing the investment portfolio)

تلجأ المؤسسات إلى شراء أسهم مؤسسات أخرى لأغراض متنوعة، سواء لتحقيق تحالف استراتيجي أو لاستثمار الفوائض النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية، إذا كان استثمار المؤسسة في مؤسسة أخرى أقل من 20% من الأسهم ، فإنه يُعتبر استثمارا غير مؤثر ولا يُدرج في حصتها من الدخل الصافي للمستثمر فيه في بياناتها المالية، و بذلك تستغل الإدارة هذه الفرصة لإدارة الأرباح من خلال عدة تقنيات، منها:

- **توقيت بيع الأوراق المالية لتحقيق أرباح إضافية:** عندما تحتاج المؤسسة إلى تعزيز أرباحها، تقوم ببيع الأوراق المالية التي ارتفعت قيمتها ولم تُحقق بعد، مما يُسجل الربح في الأرباح التشغيلية.
- **توقيت بيع الأوراق المالية لتخفيض الأرباح:** لتقليل الأرباح المعلنة، تختار المؤسسة توقيت بيع الأوراق المالية التي تعرضت لخسائر غير محققة، مما يُظهر هذه الخسائر في الأرباح التشغيلية.
- **إعادة تصنيف الأوراق المالية:** تقوم الإدارة بتغيير تصنيف الأوراق المالية من الاحتفاظ إلى المتاجرة أو العكس، مما يؤدي إلى تسجيل أرباح أو خسائر غير محققة في قائمة الأرباح[2].

رابعا: المبالغة في الاحتياطات والمخصصات (Cookie jar Reserves)

من المبادئ التي أكدت عليها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) هو الإفصاح العام، وقد سعت اللجنة إلى الحد من الاحتياطات السرية بعد الحرب العالمية الثانية، استجابةً لضغوط اللجنة، أعلن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في عام 1990 أنه سيقوم بالإفصاح عن الاحتياطات ضمن ملاحق التقارير المالية.

يتم تجاوز الحظر المفروض على الاحتياطات السرية من خلال استخدام حسابات الاحتياطات كجزء من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك لتعكس الخسائر المتوقعة بالمقارنة مع المعاملات التجارية[3].

حيث يُستخدم هذا الأسلوب في حالات النفقات التي تتطلب تقديراً، بهدف الحفاظ على سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح السنوية، ففي بعض السنوات قد تحقق المؤسسة نتائج مالية جيدة في سنة ما، لكنها تتوقع نتائج ضعيفة في السنوات المقبلة، في هذه الحالات تستفيد المؤسسة من المرونة المتاحة في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وتقوم وفقا لهذه التقنية بالمبالغة في تقدير الاحتياطات والمخصصات عبر تضخيم التقديرات للالتزامات المستقبلية، مما يجعلها تبدو ضمن الحدود الطبيعية من خلال تخزين الأرباح كاحتياطات سرية، حيث تهدف هذه التقنية إلى احتجاز الأرباح في الفترات الجيدة على شكل مخصصات واحتياطات، ليتم استخدامها في الفترات التي تكون فيها نتائج الأعمال ضعيفة، هذا النهج يساعد في تحقيق استقرار أكبر في الأرباح المعلنة وتقليل التقلبات المالية، مما يعزز من موثوقية التقارير المالية ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة[4].

---

[1] Yoshihiro Tokuga, Tomoaki Yamashita**, 2011, " Big Bath and Management Change",** Working Paper N° 123, Raduate School of Management, Kyoto University, p 2.

[2] عبد المجيد الطيب فار، **ادارة الأرباح**، دار جليس الزمان، الطبعة، عمان، الأردن،2010، ص 40.

[3] حسن علي حسن المباشر، **"علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص 45.

[4] طارق عبد العال، **مرجع سبق ذكره**، ص 237.

خـامسا: الرهان الكبيرة على المستقبل (Big Bet on the Future)

عند حدوث عملية الاستحواذ، يُقال أن المؤسسة التي قامت بامتلاك مؤسسة أخرى قد أقدمت على رهان كبير على المستقبل، هذا الرهان يكون مؤكدًا بمفهوم زيادة الأرباح إذا كان الاستحواذ مدروسًا وجيد التخطيط، ووفقًا للمبادئ المحاسبية المعمول بها والمقبولة عمومًا، تُسجل عملية الاستحواذ وفق طريقة الشراء، مما يتيح المجال لاستعمال ممارسات إدارة الأرباح بالأسلوبين التاليين :

- ✓ يتم شطب تكاليف البحث والتطوير الجارية للمؤسسة المستحوذ عليها، مما يسمح بشطب جزء كبير من سعر الشراء ضد الأرباح في سنة الشراء، وبالتالي حماية أرباح السنوات المقبلة .
- ✓ يتم دمج أرباح المؤسسة المستحوذ عليها في أرباح المؤسسة المالكة (المؤسسة الأم)، مما يؤدي إلى توحيد الأرباح وتعزيزها[1].

سـادسا: إبعاد الطفل المشكلة (Throw out a problem child)

لزيادة الأرباح المستقبلية عندما تتراجع أرباح المؤسسة، يمكن للمؤسسة التخلص من مؤسسة تابعة تُعرف بـ"الطفل المشكلة" نظراً لضعف أدائها، وتوقعات هذا التراجع ستتفاقم في المستقبل، حيث يمكن إدارة الأرباح باستخدام إحدى الوسائل التالية:

- ✓ بيع المؤسسة التابعة بحيث يسجل ربح أو خسارة البيع في قائمة الربح للفترة الحالية، أما إذا كان تحميل ربح الفترة الحالية بخسارة كبيرة غير مرغوب فيها فيمكن استخدام وسائل أخرى.
- ✓ يمكن تحويل المؤسسة التابعة إلى كيان مستقل من خلال توزيع أسهم المؤسسة التابعة على المساهمين الحاليين، هذا الإجراء يتيح التخلص من النتائج السلبية للمؤسسة التابعة من البيانات المالية للمؤسسة الأم[2].

سـابعا: لأرباح التشغيلية مقابل الأرباح الغير تشغيلية

تُقسم الأرباح إلى فئتين أساسيتين: التشغيلية وغير التشغيلية، الأرباح التشغيلية هي تلك التي يُتوقع لها الاستمرار في المستقبل، بينما الأرباح غير التشغيلية تنشأ من أحداث غير متكررة ولا يُتوقع لها تأثير مستدام على الأرباح المستقبلية، بحيث يعمل المحللون الماليون على تقدير معدلات النمو في الأرباح التشغيلية، ويتطلب هذا الفصل بين العناصر التشغيلية وغير التشغيلية في جدول حساب النتيجة، هذا الفصل يتيح الفرصة للإدارة للتحايل على الأرباح من خلال التلاعب بتصنيف بعض العناصر كعناصر غير عادية أو العكس، وذلك حسب أهداف المؤسسة، حيث يمكن للإدارة اتخاذ قرارات حول كيفية تصنيف الدخل والعناصر المختلفة لتحقيق أهدافها المالية، مما يؤثر على كيفية عرض الأرباح في التقارير المالية

ثـامنا: التسديد المبكر للدين (Early Debt Repayment)

عادةً ما تُسجل الديون طويلة الأجل، مثل السندات، على أساس القيمة الدفترية المطفأة، فعند تسديد الدين مبكرًا، قد تكون الدفعة النقدية المطلوبة مختلفة بشكل كبير عن القيمة الدفترية، مما يخلق ربحًا أو خسارة محاسبية، و تتطلب المعايير المحاسبية تسجيل هذا الربح أو الخسارة كعنصر غير عادي في جدول حساب النتيجة، بالتالي يمكن للمديرين استغلال هذا الوضع لإدارة الأرباح من خلال اختيار الفترة المالية المناسبة لتسديد الدين مبكرًا[3].

تـاسعا: استخدام أدوات المشتقات المالية (Using Financial Derivatives)

تعتبر أدوات المشتقات المالية وسيلة فعالة لحماية المؤسسات من المخاطر التجارية المتنوعة، ومن بين أهم هذه المخاطر: تغيرات أسعار الفائدة، التقلبات في أسعار السلع الأساسية، تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، والتغيرات في أسعار النفط،

[1] كهينة شاوشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.
[2] كهينة شاوشي، **مرجع سبق ذكره**، ص .100
[3] عبد النور شنين، **مرجع سبق ذكره**، ص 24

بحيث تُشتق قيمة هذه المشتقات من قيمة الأصول المعنية، والتي تكون موضوع العقد مثل الأسهم، السندات، السلع، والعملات الأجنبية، وبذلك تتيح هذه الأدوات للمستثمرين تحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد[1].

عـــاشرا: التلاعب بالدفاتر(Cooking The Books)

تلجأ المؤسسات إلى التلاعب بأرقام حساباتها وتغيير السياسات المحاسبية، والاختيار بين البدائل المتاحة والمقبولة إلى حد ما، وذلك لتحقيق أهداف مالية محددة مثل الوصول إلى موازنة مستهدفة أو ضمان معدل معين من المكافآت، فيما يلي بعض الطرق التي يمكن للمؤسسات استخدامها للتلاعب بحساباتها وتوليد أرباح (قد تكون وهمية أحياناً) [2]:

- **تغيير السياسات المحاسبية:** يمكن للإدارة تغيير السياسات المحاسبية المتبعة أو اختيار بدائل محاسبية معينة لتحقيق أهداف مالية محددة. على سبيل المثال، يمكن تغيير طريقة الإهلاك المستخدمة للتأثير على الأرباح المعلنة .
- **التلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات:** يمكن للإدارة التلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات لتضخيم الأرباح في فترة معينة. على سبيل المثال، يمكن تسجيل الإيرادات قبل تحققها الفعلي لتحسين الأداء المالي الظاهر .
- **التلاعب بالمصروفات:** يمكن للإدارة تأجيل أو تقديم تسجيل المصروفات لتعديل الأرباح المعلنة، على سبيل المثال، يمكن تأجيل تسجيل المصروفات إلى فترة لاحقة لتضخيم الأرباح الحالية .
- **استخدام الاحتياطات والمخصصات:** يمكن للإدارة المبالغة في تقدير الاحتياطات والمخصصات في الفترات الجيدة، واستخدامها لتغطية الخسائر في الفترات السيئة، مما يؤدي إلى استقرار الأرباح المعلنة.

وسنتطرق بشيء من التفصيل إلى طريقة التلاعب بالدفاتر من قبل الإدارة كالتالي:

➢ **التلاعب بالسياسات المحاسبية "التلاعب بالدفاتر"**

تمثل خاصية الثبات المحاسبي ركيزة أساسية في الممارسة المهنية، إذ تضمن استمرارية تطبيق المنهجيات والسياسات المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح عن الأحداث الاقتصادية والعمليات والظروف المالية، وذلك بغرض تسهيل عملية المقارنة بين النتائج المالية المحققة خلال فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة، غير أن المعايير المحاسبية الدولية تتيح هامشًا من المرونة في تعديل هذه السياسات ضمن إطار محدد، مثل: تغيير طرائق تقييم المخزون السلعي ، وأساليب احتساب استهلاك الأصول الثابتة وإعادة تقدير القيمة العادلة للموجودات، وغيرها من السياسات الأخرى، مما يفتح المجال أمام ما يعرف بـ "إدارة الأرباح"، هذه الممارسة تلجأ إليها إدارة المؤسسة وعادة ما تكون في حدود ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا[3]، والتي قد تؤدي إلى تشويه جوهر الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة ومن بين هذه الأساليب:

1. **اختيار طرق الإهلاك:** يمكن للمؤسسات استخدام طرق مختلفة لاحتساب اهتلاك التثبيتات، مثل الطريقة الخطية، والطريقة المتزايدة، والطريقة المتناقصة، وهي ممارسة شائعة تمنح للإدارة مرونة كبيرة في اختيار وتغيير طريقة احتساب قسط الإهلاك بما يتناسب مع أهدافها المالية والاستراتيجية، هذه المرونة تتيح الفرصة الانتهازية للمؤسسات لممارسة إدارة الأرباح بطرق متعددة تؤثر على النتائج المالية، على سبيل المثال: عند الانتقال من الطريقة الخطية إلى الطريقة المتناقصة في حالة التضخم، يمكن أن يظهر تأثير ذلك في تخفيض صافي الأرباح المحاسبية، مما يقلل من العبء الضريبي على المؤسسة ويزيد من التعويضات التنفيذية المرتبطة بالأداء المالي.

[1] حماد، رشا،"**دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية (دراسة ميدانية)**"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد02، 2010، ص 11.

[2] عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، "**أثر الحكومة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)**"،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص ص : 7-8.

[3] فواز سفير القتامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، مرجع سبق ذكره، ص 254

2. اختيار طرق تقييم المخزون: تعتبر عملية تقييم المخزون من أهم العمليات المحاسبية التي تؤثر على نتائج الأعمال، حيث توجد عدة طرق لتقييم المخزون والتي تتيح للمؤسسات مرونة كبيرة في إدارة الأرباح، من بين هذه الطرق، طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً(FIFO) ، وطريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً(LIFO) ، وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP) ، وفي أوقات التضخم، تميل الإدارة إلى اختيار طريقة FIFO لتأخير تأثير ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة البضائع سواء كانت مواد أولية أو منتجات تامة ونصف مصنعة، وبالتالي زيادة الأرباح في الدورات المستقبلية، وعلى العكس تُستخدم طريقة LIFO في حالة الانكماش حيث يتم تسجيل أحدث التكاليف أولاً، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة البضائع المباعة وتقليل الأرباح المحاسبية، من ناحية أخرى تُستخدم طريقة CMP لتقليل تأثير التقلبات في أسعار السلع نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتناقص القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المخزونات وزيادة الأرباح، هذه المرونة المتاحة للمؤسسة في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لتقييم تكلفة المخزون تتيح لها التلاعب في النتائج المالية بما يخدم مصالحها الخاصة[1].

3. التغيير في التقديرات المحاسبية: تعتبر التقديرات المحاسبية من الأدوات الهامة التي تستخدمها الإدارة في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي، وقد عرّف "المعيار المحاسبي الدولي رقم 08" التغيير في التقديرات المحاسبية بأنه تعديل القيمة الدفترية لأصل أو التزام، أو مقدار الاستهلاك الدوري لأصل، استنادا لتقييم الوضع الراهن والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بالأصول والخصوم، ويستند التغيير في التقديرات المحاسبية إلى معلومات جديدة أو تطورات حديثة، وبالتالي لا يعتبر تصحيحاً لخطأ سابق[2]، وتقع مسؤولية وضع التقديرات المحاسبية على عاتق إدارة المؤسسة، حيث تلجأ في بعض الأحيان إلى استخدامها أو إجراء تغييرات فيها لبنود معينة في القوائم المالية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وتقدير المخصصات المختلفة، وذلك دون وجود مبررات منطقية لغرض تحسين الصورة المالية وعرضها على غير الواقع بحيث تعكس صورة مغلوطة عن الوضع الفعلي للمؤسسة بغية تحقيق أهداف نقدية وغير نقدية[3]، وبذلك فإن المرونة المتاحة للمؤسسات في اختيار البدائل المحاسبية وممارسة التقدير الشخصي في بعض الحالات بحيث أن قرارات المؤسسة تتعلق بالتقدير، القياس، وهذا ما قد يفتح المجال أمام الإدارة للتلاعب في الأرباح على أساس الاستحقاق والذي يعتبر ذو فائدة لأن المعلومات التي يوفرها تعتبر مؤشر أفضل على قدرة المؤسسة الحالية والمستقبلية على تحقيق التدفق النقدي[4]، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة طرق محاسبية، منها:

- ✓ **ممارسات خاصة للاعتراف بالإيرادات**

تُعدّ ممارسات الاعتراف بالإيرادات من القضايا الجوهرية في المحاسبة المالية، حيث تتطلب المعايير المحاسبية الدولية الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه، أي بمعنى إثباته وتسجيله بالدفاتر المحاسبية والقوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاق[5]، الا أن بعض المؤسسات قد تلجأ إلى ممارسات محاسبية انتهازية للتأثير على الربح المفصح عنه سواءا بتضخيمه او تخفيضه مما يجعله مضللا، ويخدم مصالحها الخاصة ، ومن أبرز هذه الممارسات:

1. الاعتراف المُعجّل بالإيرادات: يتم تسجيل كامل قيمة العقود طويلة الأجل كإيراد في الفترة الحالية، أي يتم تسجل كامل المبلغ للمبيعات في نفس فترة استلامها، مع أنها تخص أكثر من سنة، متجاهلةً مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

---

[1] عبد النور شنين، **المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات ادارة الأرباح**، ص 27.

[2] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012، **المعيار 18" الايراد"**،، ص أ587.

[3] معروف هادي مسعود، **"دور اليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لادارة الأرباح(بالتطبيق على بيئة الاعمال السورية)"**، رسالة ماجيستير، جامعة حلوان،2010، ص 66.

[4] معروف، هادي مسعود،2010، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[5] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2012، **المعيار 18" الايراد"**، ص أ709- أ 720.

2. تضخيم المبيعات عبر طريقة ملء قنوات التوزيع (Channel Stuffing): تقوم المؤسسة بشحن كميات فائضة من البضائع إلى الموزعين في نهاية الفترة المالية (الربع الأخير)، مع الاعتراف بها كمبيعات رغم عدم تحقق شروط نقل الملكية، أي أنها ليست مبيعات فعلية.

3. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: الاعتراف بإيرادات ناتجة عن عمليات بيع لكيانات ضمن نفس المجموعة أو الشركاء الاستراتيجيين، مما قد يؤدي إلى تضخيم الإيرادات الموحدة.

4. الاعتراف بالمكاسب غير المتكررة: تسجيل إيرادات استثنائية ناتجة عن بيع أصول ثابتة بقيمة أعلى من قيمتها الدفترية، خاصةً العقارات، تلجأ لها المؤسسة لتعويض أو تغطية ضعف الأداء التشغيلي خلال فترة معينة.

5. إدارة الاحتياطيات: استخدام المبالغة في تقدير المخصصات لنقل الإيرادات إلى فترات لاحقة، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح الحالية بهدف تمهيد الدخل.

6. تسجيل الإيرادات الوهمية: الاعتراف بإيرادات غير حقيقية مثل تسجيل الدخل الاستثماري أو معاملة المتحصلات النقدية من القروض كإيرادات، تسجيل مردودات المشتريات[1].

✓ **ممارسات خاصة للاعتراف بالمصروفات**

تعد ممارسات التلاعب بالمصروفات من الأساليب المحاسبية الانتهازية التي قد تلجأ إليها بعض المؤسسات للتأثير على نتائج أعمالها المفصح عنها في القوائم المالية، وتهدف هذه الممارسات إلى تضخيم المصروفات أو تخفيضها بشكل لا يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة[2]، ومن أبرز هذه الممارسات:

1. رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة

تُعدّ ممارسات رسملة وتأجيل المصروفات من الأساليب المحاسبية المثيرة للجدل التي قد تلجأ إليها بعض المؤسسات للتأثير على نتائج أعمالها المفصح عنها، حيث تقوم بتحميل بعض المصروفات التي تم رسملتها خلال السنة التي حدثت فيها على عدد من السنوات اللاحقة، عوض خصمها من ربح السنة التي حدث فيها وتهدف هذه الممارسات إلى تحسين الأداء المالي الظاهري للمؤسسة في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية، ويكون من خلال:

- **التأجيل غير المبرر للمصروفات** :تعمد بعض المؤسسات إلى إخفاء مستندات المصروفات الخاصة بالفترة الحالية، مخالفةً بذلك مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الإفصاح الكامل.
- **الرسملة غير الملائمة لتكاليف الاقتراض** :رسملة فوائد تمويل بعض الموجودات الثابتة دون استيفاء الشروط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 23 "تكاليف الاقتراض."
- **التلاعب بتخصيص التكاليف** :تحميل مصروفات خاصة بأصل ثابت على أصل آخر ذي معدل استهلاك أقل وعمر إنتاجي أطول، مما يؤدي إلى تخفيض المصروفات الجارية وتشويه التكلفة الحقيقية للأصول.
- **عدم الاتساق في معالجة المصروفات الإرادية المؤجلة:** الاستمرار في تأجيل استهلاك المصروفات الإرادية المرتبطة بأصول تم استهلاكها بالكامل أو تم التخلص منها، مما يخالف مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات.
- **إدراج بنود وهمية:** تسجيل إيرادات أو مصروفات غير حقيقية بهدف التلاعب بالأرباح المعلن عنها عن طريق رفعها، أو تقليل الخسائر التي حققتها أو لدوافع جبائية معينة، مما يتعارض مع مبدأ التمثيل الصادق للمعلومات المالية.

[1] عثمان، علي سيد مبارك، "**تعظيم فائدة القوائم المالية الفترية واجراءات المراجعة**"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة لقازيق، العدد الثاني،،2003 ص 1-4.

[2] خليل محمد ابراهيم احمد،" **مؤشرات ادارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها، دراسة نظرية تطبيقية**"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، المجلد25، العدد02، 2005، ص 215-269.

- **التصنيف الخاطئ للمصروفات:** دمج المصروفات غير المتكررة ضمن المصروفات العادية أو التشغيلية، مما يؤدي إلى تشويه مؤشرات الأداء التشغيلي ويخالف متطلبات العرض والإفصاح في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"، حيث يتم دمج حسابات الدخل مع العمليات الجارية[1].

2. خطط التقاعد

تُعدّ خطط التقاعد من الأدوات المالية الهامة التي قد تستغلها بعض المؤسسات للتأثير على نتائجها المالية، خاصة في الأسواق الصاعدة (Bull Markets) ، حيث يمكن للمؤسسات من خلال مصاريف التقاعد أن تحسن من أرباحها، وخاصة إذا كانت الاستثمارات المستهدفة في حالة نمو أكبر من التوقعات والتحليلات التي قامت بها المؤسسة حيث لها علاقة وثيقة بممارسات الاعتراف بالمصروفات، بما يمكن المؤسسات من استخدام المرونة في المعالجة المحاسبية لخطط التقاعد للتأثير على المصروفات المعترف بها في القوائم المالية.

3. الإيجارات المصطنعة

لإخفاء مصاريف مبنى جديد تقوم المؤسسة بالإيجار المصطنع لإخفاء مصاريف من خلال عدم إفصاح عنه ضمن عناصر قائمة المركز المالي، بحيث تتخلص من المبلغ الخام المتعلق بالمبنى باستخدامها لمصاريف الإيجار كبديل عنه، ويكون بإبرام عقد إيجار طويل المدى، تدفع بموجبه مصاريف ثابتة سنويا.

وتُعدّ الإيجارات المصطنعة من الممارسات المحاسبية الغامضة في مجال إدارة الأرباح، حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى إبرام عقود إيجار طويلة الأجل بدلاً من شراء الأصول الثابتة، بهدف تحسين صورة مركزها المالي وتجنب الزيادة الكبيرة في الأصول الثابتة، و تتمثل آلية هذه الممارسة في إبرام عقد إيجار طويل المدى لأصل ثابت (مثل مبنى جديد)، ودفع مصاريف إيجار ثابتة سنوياً عوضاً عن الاعتراف بقيمة الأصل وما يرتبط به من استهلاك، يؤدي هذا الأسلوب إلى تخفيض قيمة الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي وتحويل المصروف الرأسمالي إلى مصروف تشغيلي، مما يؤثر على نسب الرفع المالي والعائد على الأصول[2].

4. بنود خارج جدول الميزانية

تُعرف البنود خارج الميزانية العمومية بأنها ممارسة محاسبية متقدمة تلجأ إليها بعض المؤسسات الأم لإدارة هيكلها المالي بشكل استراتيجي، في هذه الممارسة تقوم المؤسسات الأم بتسجيل بعض الالتزامات أو المصروفات في القوائم المالية للمؤسسات التابعة، مستفيدة من الشخصية القانونية المستقلة لهذه الفروع، حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الممارسة هو تحسين المؤشرات المالية للمؤسسة الأم من خلال عدم إظهار هذه البنود في ميزانيتها العمومية الموحدة، وتشمل هذه البنود عادةً الالتزامات المحتملة، عقود الإيجار التشغيلية، وبعض أنواع الديون خارج الميزانية، فمن الناحية المحاسبية تعتبر هذه الممارسة شكلاً من أشكال التمويل خارج الميزانية (Off-Balance Sheet Financing) ، والذي يهدف إلى الحفاظ على نسب الرفع المالي ومعدلات المديونية عند مستويات منخفضة[3].

بعد دراسة مفصلة لجودة الأرباح المحاسبية في المبحث الأول، وتحليل عميق لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في المبحث الثاني، نصل الآن إلى نقطة محورية في بحثنا، حيث نهدف إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة تجمع بين المفاهيم الأساسية التي تم تناولها سابقًا، وتوضح أهمية التفاعل بين جودة الأرباح المحاسبية وإدارتها في إطار النظام المحاسبي المالي وذلك باستكشاف العلاقة الوثيقة بين هذين

[1] محمد حسن عمر، الساكني سعد، **"معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية"**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2015،ص 100.

[2] نعيم تومان مرهون الزيادي، **"تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية – دراسة تطبيقية "**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق المجلد 17 ، العدد 2 ، 2015، ص 199.

[3] بهاء صبحي عواد، **"أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للمؤسسة"**، أطروحة دكتوراه في فلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية ، الأردن، 2011، ص26.

المفهومين الأساسيين والنظام المحاسبي المالي وذلك من خلال توضيح الروابط المعقدة بين جودة الأرباح المحاسبية والنظام المحاسبي المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتبادلة وانعكاساتها على الممارسات المحاسبية، سنبدأ باستعراض مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح والتي تشكل الأساس لفهم كيفية تقييم وقياس جودة الأرباح في إطار النظام المحاسبي المالي كذلك القيام بدراسة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح، وكيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تحسين جودة الأرباح من خلال تعزيز الشفافية والحد من الممارسات الانتهازية من خلال تنظيم وضبط هذه الممارسات، هذا التحليل سيساعد على فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه المحاسبة المالية المعاصرة، ويساعد في فهم لكيفية تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مستندين إلى ما تم تناوله في المبحثين السابقين.

المبحث الثالث: جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي

سنتناول مجموعة من المؤشرات الرئيسية لجودة الأرباح، مثل جودة المستحقات، استمرارية الأرباح، والقدرة على التنبؤ، ودراستها من منظور مؤشر إدارة الأرباح " المستحقات الاختيارية أو غير العادية"، وسنتطرق لمختلق نماذج قياسها من منظور ممارسات إدارة الأرباح، هذا الطرح سيساعد على فهم أعمق للتحديات التي تواجه تقييم جودة الأرباح في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الأول: مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح

يوجد العديد من المؤشرات التي يمكن أن نقيس بها جودة الأرباح المحاسبية حيث أنها متعددة الأبعاد فمنها مؤشر استمرارية الأرباح كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية، مؤشر القدرة على التنبؤ، التذبذب وعدم الاستقرار، وكذلك مؤشر جودة المستحقات إلا أن دراستنا ترتكز على قياس جودة الأرباح المحاسبية عن طريق مؤشر سلوك إدارة الأرباح، أي دراسة ما إذا كانت هذه الأرباح تخلو من ممارسات إدارة الأرباح، بمعنى قياس مدى استخدام المؤسسات المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية بهدف التلاعب في الأرباح المحاسبية، وبالتالي القدرة على تصنيف المؤسسات على أنها مؤسسات ممارسة أو غير ممارسة، وبالتالي أرباحها المحاسبية ذات مستوى عال من الجودة أو مستوى منخفض.

الفرع الأول: جودة المستحقات (Accruls Quality)

تُعتبر جودة المستحقات مؤشرًا هامًا يعزز قدرة الربح المحاسبي في التعبير عن أداء المؤسسة، ويشير إلى صحتها المالية وقدرتها على تحصيل الديون، بناءً على هذا المدخل يُمكن اعتبار الدخل كتسوية للتدفقات النقدية لتحقيق العلاقة السببية بين الجهود المبذولة والإنجازات المسطرة أو في سبيل تحقيق الإنجازات المحققة، يشير (Peterson et al.,2013) إلى أنه تعد جودة المستحقات من أبرز مؤشرات جودة الأرباح، حيث أن الزيادة في الأرباح المصحوبة بزيادة في حجم المستحقات الكلية تُعتبر دلالة على أرباح منخفضة الجودة[1].

كما تشير الأبحاث المحاسبية الحديثة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المستحقات وجودة الأرباح المحاسبية، فقد توصلت دراسة (Dechow and Dichev, 2002) إلى أن جودة المستحقات قصيرة الأجل ترتبط ارتباطا وثيقًا بجودة الأرباح المعلنة، وقد أيدت دراسة (Scholer, 2004) هذه النتائج، مؤكدة على أهمية المستحقات في تقييم جودة المعلومات المحاسبية، ومع ذلك، فإن العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح ليست بسيطة كما قد يبدو للوهلة الأولى، فقد لاحظ (Dechow and Dichev, 2002) أن الأرباح القريبة من التدفقات النقدية لا تعني بالضرورة أنها أكثر قدرة تنبؤية بالأرباح أو في التعبير عن الأداء المستقبلي للمؤسسة، حيث يتم قياس جودة المستحقات باستخدام الانحراف المعياري للمتبقي من نموذج الانحدار(الخط العشوائي للنموذج)، في سياق

[1] Peterson, Kyle., Schmardebeck, Roy. And Wilks, T. Jeffrey.,2013, " **Accounting consistency and earnings quality**", Working Paper, P10, Avaible From: http://www2.eccles.utah.edu/sites/default/files/media/peterson_paper .pdf, date of access :(24/05/2024).

قياس جودة المستحقات، يُعتبر نموذج (Jones, 1991) من النماذج الرائدة في هذا المجال، ويعتمد هذا النموذج على تحليل الانحدار لتقدير المستحقات الطبيعية، حيث يُنظر إلى الجزء غير المفسَّر من النموذج (أي البواقي) كمقياس عكسي لجودة الأرباح، وفقًا لهذا المنظور، كلما انخفضت قيمة البواقي، ارتفعت جودة الأرباح المعلنة. [1]

الفرع الثاني: استمرارية الأرباح (Earnings Persistence)

تعد استمرارية الأرباح من المؤشرات الجوهرية في تقييم جودة الأرباح المحاسبية، هذا المفهوم يشير إلى قدرة المؤسسة على الحفاظ على مستوى أدائها المالي عبر الفترات المحاسبية المتعاقبة، مما يعكس استقرار وثبات الأداء التشغيلي للمؤسسة، وهي مدى قابلية الأرباح الحالية للتكرار في الفترات المستقبلية، حيث يرتكز هذا المفهوم على فرضية أن الأداء المالي الحالي للمؤسسة يمثل جزءًا مستمرًا من سلسلة زمنية للأرباح، حيث حظيت نظرية استمرارية الأرباح باهتمام كبير في أوساط المستثمرين والمحللين الماليين، ذلك أن الاهتمام ينبع من الفرضية القائلة بأن الأرباح ذات الاستمرارية العالية تقدم قيمة معلوماتية أكبر، خاصة عند استخدامها لأغراض التقييم المالي وصنع القرارات الاستثمارية. [2]

من جهة أخرى يعد التحفظ المحاسبي من العوامل التي لها تأثير ملحوظ على استمرارية الأرباح وجودتها، حيث تم التوصل من خلال دراسة (Penma, and Zhang, 2002) إلى أن التحفظ المحاسبي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز جودة الأرباح لأصحاب المصالح، هذا الدور يتجلى في تقديم معلومات مالية أكثر موثوقية وأقل عرضة للمبالغة في تقدير الأداء المالي للمؤسسة، حيث يتجسد في عدة ممارسات: تقييم الأصول والإيرادات بالقيم الأدنى المحتملة، والعكس تقدير الالتزامات والمصروفات بالقيم الأعلى المحتملة إضافة إلى تأخير الاعتراف بالإيرادات حتى التأكد من تحققها و تعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر المحتملة، وحسب دراسة (Smith and Skousen; 1987) فإن المحاسب المحترف يميل إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأدنى لحقوق الملكية، بحيث أنه يحتاط بشكل سري من خلال التقليل من التنبؤ بالإيرادات الذي بدوره يؤدي إلى تقليل الأرباح المستقبلية المؤسسة وبالتالي تدخل الإدارة في توجيه الربح من خلال ما يسمى بالتلاعب أو إدارة الأرباح. [3]

فالتحفظ المحاسبي، رغم كونه مبدأ يهدف إلى تقديم صورة حذرة عن الوضع المالي للمؤسسة، إلا أنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى ممارسات غير مرغوب فيها تؤثر على جودة الأرباح واستمراريتها، فقد تستغل الإدارة مبدأ التحفظ المحاسبي للتلاعب بالأرباح، بما يمكنها استخدام التقديرات المتحفظة لتوجيه الأرباح بما يتماشى مع أهدافها، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح، فالعلاقة العكسية مع إدارة الأرباح هي أنه في حين أن التحفظ المحاسبي يهدف نظريا إلى الحد من الممارسات الانتهازية في إعداد التقارير المالية، فإن سوء استخدامه قد يفتح المجال لممارسات إدارة الأرباح.

الفرع الثالث: القدرة على التنبؤ بالأرباح (Erarnings Predictability)

قامت دراسة (Sloan 1996) بتحليل مكونات الربح لتقييم قدرة المؤسسة على التنبؤ بالأرباح، بحيث قسم الربح إلى مكونين رئيسيين: التدفق النقدي (Cash Flow Component) و الاستحقاق (Accrual Component) ، حيث هدفت هذه المنهجية إلى قياس مدى إدراك المستثمرين لأهمية كل مكون في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وذلك من خلال تحليل تفضيلاتهم الاستثمارية بناءً على هذين المكونين [4].

---

[1] دعاء احمد سعيد فارس بريك، **مرجع سبق ذكره**، ص 474.

[2] ابتهاج اسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، **العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 101، 2014، ص 247.

[3] حمزة بوسنة، **العوامل المؤثرة على جودة الأرباح من منظور ممارسات ادارة الأرباح**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4] SLOAN, Richard G. 1996, **"Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?".** Accounting review, 289.-315.

وتكمن أهمية القدرة التنبؤية للأرباح في كونها أحد المحددات الرئيسية لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية، فالمحللون الماليون والمستثمرون يسعون إلى أرباح ذات قدرة تنبؤية عالية من أجل تقليل مخاطر التنبؤ والتي تساعد على تخفيض عدم اليقين المرتبط بتقدير القيمة المستقبلية المؤسسة وتقييم استقرار آدائها. [1]

الفرع الرابع: إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية أو غير العادية)

في العديد من الدراسات تم الاعتماد على مدخل المستحقات لدراسة مدى قيام الإدارة باستغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في ممارسة إدارة الأرباح، حيث يعد الأكثر شيوعا واستخداما، والذي من خلاله تستخدم الإدارة جزء من المستحقات الكلية للتأثير على صافي الربح المعلن عنه، وتعرف المستحقات الكلية على "أنها جميع الإيرادات والمصروفات المسجلة في قائمة حساب النتائج والتي لم تسفر عن أي تدفقات نقدية خلال السنة المالية"[2]، ويختلف أساس الاستحقاق عن الأساس النقدي في إثبات الإيرادات والمصروفات فهو يقوم على تسجيلها خلال الفترة المحاسبية بغض النظر عن الوقوع الفعلي لعملية الدفع أو التحصيل، وعليه يتم الاعتراف بالإيراد عندما تكتسب والتكاليف عندما تستخدم، فالربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق لا يمكنه تقديم صورة صادقة عن الوضع الحقيق للمؤسسة خلال فترات النشاط[3].

حيث أشار "Ronen and Yaari" أن المستحقات تنشأ نتيجة للفجوة الزمنية بين حدوث التدفقات النقدية والاعتراف المحاسبي بالأحداث الاقتصادية خلال فترة محاسبية معينة، وتقسم إلى نوعين: مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية[4].

المستحقات غير اختيارية هي التي تنشأ نتيجة للعمليات التشغيلية العادية للمؤسسة وتخضع لمعايير محاسبية صارمة، هذه المستحقات تكون أقل عرضة للتلاعب الإداري أي ليس للمؤسسة حرية التصرف فيها، ومستحقات اختيارية وهي التي تخضع لتقدير وحكم الإدارة، وتتميز هذه الفئة بمرونة في التطبيق وقد تعكس السياسات المحاسبية المختارة من قبل المؤسسة، هذا الجزء من المستحقات يعبر عن إدارة الأرباح [5].

وبالتالي يتم حساب المستحقات الاختيارية من خلال طرح الجزء غير الاختياري من المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية:

- **المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات غير الاختيارية**[6]

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة السابقة كما يلي[7]:

[1] ابتهاج اسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[2]Ines Fakhfakh Ben Amar, 2009, " Free Cash Flow, Gestion Des Résultats Et Gouvernement Des Entreprises: Etude Comparative Des Entreprises Françaises Et Américaines ". Thèse du Doctorat en Sciences de Gestion (Spécialité Comptabilité), Université De Reims Champagne-Ardenne, France, p 66, Avaible from: http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf, date of access: 28/03/2024.

[3] فريد منصور حمدان سليم، **أثر تطبيق الاساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 46.

[4]أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة المؤسساتفي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص 175.

[5]Bartov, Eli., Gul, Ferdinand A. and Tsui, Judy S.L., 2000, "**Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications**, Working Paper, p 2, Available from: https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00015-5, date of access: 28/03/2024.

[6] Ines Fakhfakh Ben Amar , Op.Ct, p 67.

[7] أمينة فداوي، **نحو مفاضلة احصائية بين نماذج قياس ممارسات ادارة الأرباح**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 03، العدد 05، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013، ص 124.

الجدول (1-8): معادلة حساب المستحقات الاختيارية

$AT_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$	
الرمز الرياضي	**التعريف**
$AT_{i,t}$	إجمالي المستحقات المحاسبية للمؤسسة " المستحقات الكلية"
$NDA_{i,t}$	المستحقات الناتجة عن العمليات العادية للمؤسسة "المستحقات غير الاختيارية"
$DAC_{i,t}$	المستحقات الخاضعة لتقدير الإدارة "المستحقات الاختيارية
هذه المعادلة تطبق على المؤسسة i في الفترة الزمنية t (عادة السنة المالية)	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع المذكور أعلاه

حيث اتفق الباحثون على استخدام منهجيتين رئيسيتين لتقدير وقياس إجمالي المستحقات هما[1]:

الطريقة الأولى: طريقة التدفقات النقدية: وتنقسم إلى:

1- المنهج المباشر لقائمة التدفقات النقدية

يتم حساب المستحقات الكلية من خلال معادلة إحصائية تعتمد على الفرق بين مؤشرين ماليين أساسيين :صافي الربح وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، هذه العلاقة يمكن تمثيلها رياضيًا كما يلي:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث تمثل:

$TA_{i,t}$ المستحقات الكلية.

$NI_{i,t}$ صافي النتيجة.

$CFO_{i,t}$ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة i في الفترة الزمنية t.[2]

2- المنهج غير المباشر لقائمة التدفقات النقدية: يقدم طريقة بديلة لحساب المستحقات الكلية في التحليل المحاسبي المتقدم، هذا المنهج يعتمد على سلسلة من المعادلات المتتالية التي تربط بين مختلف المؤشرات المالية والمحاسبية

يمكن حساب المستحقات الكلية كالاتي:

[1] Syed Zulfiqar Ali shah and al, 2009, " **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**", European Journal of Scientific Research, Voluje 26, N°.4, p 633.

[2] Hanen Ben Ayed-Koubaa, 2009, **" L'impact des mecanismes internes de gouvernement de l'entreprise sur la qualité de l'information comptable"**, la Comptabilité - contrôle - Audit, Strasbourg, France, p16.

الجدول (1-9): معادلة حساب المستحقات الكلية باستخدام الطريقة غير المباشر لقائمة التدفقات النقدية

حساب المستحقات الكلية عن طريق المنهج غير المباشر لقائمة التدفقات النقدية		
الرقم	**المعادلة**	**الوصف**
01	RE i,t = CF i,t + TAC i,t	العلاقة الأساسية بين النتيجة الصافية، التدفقات النقدية والمستحقات الكلية
02	RE i,t = CAF t,i + (PRC i,t – DOT i,t)	تفصيل النتيجة الصافية إلى القدرة على التمويل الذاتي والفرق بين النواتج غير النقدية ومخصصات الدورة
03	RE i,t = CAF i,t – ΔBFR + (ΔBFR i,t + PRC i,t – DOT i,t)	إدخال التغير في احتياجات رأس المال العامل في المعادلة
04	RE i,t = CAF i,t + (ΔBFR + PRC i,t – DOT i,t)	إعادة ترتيب المعادلة السابقة
05 النهائية	TAC i,t = (ΔBFR i,t + PRC i,t – DOT i,t)	المعادلة النهائية للمستحقات الكلية
RE i,t: النتيجة الصافية، CF i,t: التدفقات النقدية التشغيلية، TA i,t: المستحقات الكلية، CAF t,i: القدرة على التمويل الذاتي، PRC i,t: النواتج غير النقدية، DOT i,t: مخصصات الدورة، ΔBFR i,t: التغير في الإحتياج رأس مال العامل للاستغلال.		
لجميع المتغيرات، i تشير إلى المؤسسة و t تشير إلى الفترة الزمنية.		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع المذكور

من خلال المقارنة والاستنتاج الرياضي، تم التوصل إلى معادلة نهائية والمتمثلة في المعادلة رقم 05، حيث تعبر عن المستحقات الكلية كدالة في ثلاثة متغيرات رئيسية [1].

الطريقة الثانية: الميزانية المحاسبية

تقدم هذه الطريقة نموذجًا رياضيًا أكثر تفصيلاً يأخذ في الاعتبار التغيرات في مختلف عناصر الأصول والالتزامات، هذه المقاربة تعكس بشكل أدق التغيرات في الوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية، المعادلة الأساسية لهذه الطريقة يمكن تمثيلها كما يلي:

الجدول (1-10): معادلة حساب المستحقات الكلية باستخدام طريقة الميزانية المحاسبية

TAit/Ait-1 = (ΔCAit - ΔCashit – ΔCLit – ΔDCLit – DEPit)/Ait	
TA it	المستحقات الكلية للمؤسسة (i) في السنة (t)
A it-1	مجموع الأصول للمؤسسة (i) في السنة (t–1)
ΔCA it	التغير في الأصول المتداولة للمؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t–1)
ΔCash it	التغير في النقدية وما يعادلها للمؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t–1)
ΔCL it	التغير في الإلتزامات المتداولة للمؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t–1)
ΔDCL it	التغير الديون المستحقة والمدرجة ضمن الإلتزامات المتداولة للمؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t–1)
DEP it	إجمالي مخصصات الإهتلاكات و المؤونات للمؤسسة (i) في السنة (t)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المذكور

[1] Thomas Jeanjean, 2001, " **Contribution à l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées 2ème congres de L'AFC"**, France, disponible sur L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Avaible from : <halshs-00584633>.

هذه المعادلة توضح بشكل مفصل كل مكون من مكونات معادلة المستحقات الكلية باستخدام طريقة الميزانية المحاسبية، مما يسهل فهم وتطبيق هذه الطريقة في الدراسات المحاسبية المتقدمة [1].

برزت المستحقات الاختيارية كأداة محورية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، هذه الأهمية تنبع من طبيعة أساس الاستحقاق المحاسبي، الذي يعد حجر الزاوية في إعداد التقارير المالية المعاصرة، حيث ركزت الدراسات المحاسبية على تطوير منهجيات لتحديد وقياس المستحقات الاختيارية، هذه المستحقات تعتبر مؤشرًا رئيسيًا لممارسات إدارة الأرباح المحتملة، حيث تعكس الجزء من المستحقات الخاضع للتقدير الإداري، ونظرا لصعوبة الفصل الدقيق بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، تم تطوير مجموعة من النماذج الإحصائية المتقدمة، هذه النماذج تهدف إلى تقدير المستحقات الاختيارية بدقة أكبر، مما يسمح بتحليل أعمق لجودة الأرباح المعلنة وكشف أي إنحرافات محتملة عن الممارسات المحاسبية السليمة، حيث برزت عدة نماذج رائدة لقياس المستحقات الاختيارية، والتي حظيت بإهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية والمهنية، ونذكر منها:

أولا: نموذج هيلي Modèle de Healy 1985

يعد نموذج (Healy 1985) من النماذج الرائدة في مجال الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، يتميز هذا النموذج بمقاربته البسيطة نسبيًا، حيث يفترض أن المستحقات الاختيارية تمثل إجمالي المستحقات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة، وهذا يعني اعتبار الاستحقاق غير الاختياري مساوي للصفر وبالتالي يتم تقدير ممارسات إدارة الأرباح من خلال حساب متوسط المستحقات ومقارنته بين الفترات المختلفة[2]، ويعمل هذا النموذج على تقسيم المستحقات إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية[3]، هذا النموذج يفترض أن حجم المستحقات الاختيارية يعكس مدى ممارسة إدارة الأرباح، وهو يساوي المستحقات الكلية مقسوم على إجمالي أصول الفترة السابقة، ويمكن تمثيل النموذج رياضيًا كما يلي:

$$NDAit = TAit / Ait\text{-}1$$

حيث: NDAit المستحقات غير اختيارية.

TAit: المستحقات الكلية.

Ait-1: مجموع الأصول في بداية الفترة، لجميع المتغيرات i تشير إلى المؤسسة و t تشير إلى الفترة الزمنية[4].

رغم أهمية هذا النموذج في تأسيس إطار لدراسة إدارة الأرباح، إلا أنه واجه انتقادات جوهرية، الانتقاد الرئيسي يتمحور حول افتراضه الضمني بثبات المستحقات غير الاختيارية عبر الزمن، ففي الواقع العملي المستحقات غير الاختيارية تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة، هذه الظروف قد تشمل تقلبات السوق، التغيرات في السياسات المحاسبية، أو التحولات في استراتيجيات الأعمال[5].

هذا القصور في النموذج يحد من قدرته على التمييز بدقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية في بيئات الأعمال المتغيرة، نتيجة لذلك قد يؤدي استخدام هذا النموذج إلى استنتاجات غير دقيقة حول وجود أو حجم ممارسات إدارة الأرباح.

---

[1] Claude FRANCOEUR, Ridha SHABOU et al, 2008, " **Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables la comptabilité"**, le controle et l'audit entre changement et stabilité, France, disponible sur L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Avaible from: <halshs-00525423>.

[2] Healy, P.M, op,cit, pp 90-93.

[3] Cetin Yurt, Ugur Ergun, 2015, **"Accounting Quality Models: A Comprehensive Literature Review "**, International Journal of Economics, Commerce And Management, United Kingdom, Volume 3, N 5, p 41.

[4] الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في السعودية، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، السعودية، خلال الفترة 18-19 ماي 2010، ص 15.

[5] أمينة فداوي، **نحو مفاضلة احصائية بين نماذج قياس ممارسات ادارة الأرباح**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

ثانيا: نموذج دي أنجلو Modèle de DeAngelo (1986)

قام DeAngelo بتطوير نموذجا آخرا والذي يعتبر حالة خاصة لنموذج Healy لقياس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق حساب الاختلاف بين المستحقات الكلية بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة الأخيرة، فنموذج DeAngelo (1986) يمثل تطورًا في مجال دراسة إدارة الأرباح، حيث يعتبر امتدادًا لنموذج Healy(1958) يتميز هذا النموذج بمنهجية تعتمد على مقارنة المستحقات الكلية بين فترتين متتاليتين، وقسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة الأخيرة.

الصيغة الرياضية الأساسية لنموذج DeAngelo هي:

$$NDAit = TAit\text{-}1 / Ait\text{-}1$$

حيث: NDA it تمثل المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة(i) في السنة (t).

TA it: المستحقات الكلية للفترة السابقة للمؤسسة(i) في السنة (t-1).

A it: إجمالي الأصول قبل فترتين للمؤسسة (i) في السنة (t-2). [1]

يستند النموذج على ثلاث فرضيات رئيسية:

5. غياب إدارة الأرباح عند تساوي المستحقات الكلية بين الفترتين الحالية والسابقة.
6. السلوك العشوائي للمستحقات الاختيارية.
7. عدم تأثر المستحقات غير الاختيارية بالظروف الاقتصادية للمؤسسة[2].

رغم التشابه بين نموذجي DeAngelo و Healy في افتراضهما الأساسي حول ثبات المستحقات غير الاختيارية، إلا أنهما تعرضا لانتقادات مشتركة، الانتقاد الرئيسي يتمحور حول افتراض ثبات المستحقات غير الاختيارية عبر الزمن، حيث أن الدراسات مثل دراسة Kapran ، أثبتت أن المستحقات غير الاختيارية تتغير استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة للمؤسسة، هذا الاكتشاف قلل من دقة وموثوقية هذه النماذج في تقدير ممارسات إدارة الأرباح في البيئات الاقتصادية الديناميكية[3].

ثالثا: نموذج جونز Modèle de Jones (1991)

نموذج Jones (1991) يمثل تطورًا ملحوظًا في مجال دراسة إدارة الأرباح، حيث يقدم منهجية أكثر تعقيدًا لتقدير المستحقات الاختيارية، حيث يعتمد هذا النموذج على تقنية الانحدار الخطي المتعدد لفصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات الكلية، ولتقدير المستحقات غير الاختيارية قام بإدخال متغيرين رئيسيين في معادلة الانحدار: صافي المبيعات والأصول الثابتة الإجمالية، هذا التطوير جاء استجابة للانتقادات الموجهة للنماذج السابقة، والتي افترضت ثبات المستحقات غير الاختيارية عبر الفترات المحاسبية[4]، و المعادلة الأساسية لنموذج Jones لتقدير المستحقات غير الاختيارية كالتالي:

$$NDAit / Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/ Ait)$$

حيث تمثل: NDAit المستحقات غير الاختيارية.

ΔREVit: التغير في الإيرادات.

PPEit: الأصول الثابتة الإجمالية، Ait-1: إجمالي الأصول في بداية الفترة.

---

[1] Ines Fakhfakh Ben Amar, Op,Cit, p 70.

[2] لوالبية فوزي، محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصاديةفي ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية، أطروحة دكتورة منشورة، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2020، ص 44.

[3] آسيا لعروسي، **تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر**، دراسة تحليلية إحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[4] احمد يوسف ابو جبريل، علي عبد القادر الذنيبات، **أثر التدقيق الداخلي في الحد من ادارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية، الاردن، المجلج12، العدد04، 2016، ص 793.

لتقدير معاملات النموذج β1، β2، β3 يتم استخدام تحليل الانحدار على مجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي، وذلك لكل فترة زمنية في الدراسة، هذا الأسلوب يراعي الخصائص القطاعية والتغيرات الزمنية في تقدير المستحقات غير الاختياري، ويتم تقديره وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta1(1/Ait\text{-}1) + \beta2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta3(PPEit/\ Ait) + \varepsilon it$$

حيث: εit يمثل الخطأ العشوائي أو البواقي، والذي يعتبر تقديرًا للمستحقات الاختيارية[1].

رغم التحسينات التي قدمها نموذج Jones ، إلا أنه تعرض لانتقادات جوهرية، الانتقاد الرئيسي يتمحور حول افتراض أن التغير في رقم الأعمال غير خاضع للتلاعب الإداري، في الواقع قد تستغل الإدارة إمكانية التلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات للتأثير على الأرباح المعلنة، مثل القيام باستلام المشتريات في سنة الاختيار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل المبيعات للسنة المقبلة، وبالتالي فإن ممارسات إدارة الأرباح ترتبط بمدى تلاعب الإدارة برقم الأعمال، وبالتالي انخفاض مستويات جودة الأرباح المحاسبية، وهذا ما انتقده جونس Jones نفسه. [2]

رابعا: نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié

نموذج Jones المعدل الذي قام (Dechow et al, 1995) [3] بتطويره يمثل تطويرًا مهمًا لنموذج Jones (1991) في مجال دراسة إدارة الأرباح، حيث يتميز هذا النموذج بإدخال التغير في الذمم المدينة كعنصر إضافي عند حساب المستحقات غير الاختيارية، حيث تناول هذا النموذج قضية وجود تأثير اختياري للتغير في الإيرادات وعلاقتها بإدارة الأرباح، ويفترض هذا النموذج أن التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ بشكل أساسي عن ممارسات إدارة الأرباح، هذا الافتراض يستند إلى مبدأ أن التلاعب في الاعتراف بإيرادات المبيعات الآجلة أكثر سهولة مقارنة بالمبيعات النقدي، ويعبر عن الصيغة الرياضية الأساسية للنموذج المعدل كالتالي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta1(1/Ait\text{-}1) + \beta2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta3(PPEit/\ Ait)$$

حيث: ΔRECit يمثل التغير في الذمم المدينة للمؤسسة(i) في السنة (t)، باقي المتغيرات تم الاشارة إليها في نموذج Jones1991 [4]

لتقدير معاملات النموذج (β1،β2، β3) يتم استخدام معادلة الانحدار الأصلية لنموذج (1991) Jones):

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \varepsilon it$$

يتم التعديل الوحيد في التغير الحاصل في الإيرادات بطرح التغير في الذمم المدينة عند حساب المستحقات غير الاختيارية

وبالتالي المستحقات غير اختيارية يمكن التعبير عنها وفق الاتي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta1(1/Ait\text{-}1) + \beta2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta3(PPEit/\ Ait)$$

يعتبر هذا النموذج من أقوى الأدوات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث يفترض أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية[5]، هذا الافتراض يعكس الطبيعة الأكثر تقديرية للمستحقات الاختيارية وقابليتها للتلاعب من قبل الإدارة، مما جعل الأطراف ذات المصلحة ينظرون إليها بأنها أقل موثوقية، رغم قوة هذا النموذج، إلا أنه

[1] Ghaoui Chaouki, 2008, " **La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière à moyen et long terme des émissions subséquentes d'actions?"**, Mémoire Maîtrise en administration des affaires, Université du Québec à Montréal, Canada, 2008, p 50. Avaible from: http://www.archipel.uqam.ca/1236/

[2] امينة فداوي، **نحو مفاضلة احصائية بين نماذج قياس ممارسات ادارة الأرباح**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, **Detecting Earnings Management**, The Accounting Review, vol 70, No 2, April 1995. P 198.

[4] Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, op,cit, p 199.

[5] بوسنة حمزة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 118.

تعرض لانتقادات، الانتقاد الرئيسي يتمحور حول افتراضه أن جميع التغيرات في المبيعات الآجلة ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح، متجاهلاً إمكانية وجود تلاعب في المبيعات النقدية أيضًا من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية والاختيار بين البدائل المتاحة[1].

خامسا: نموذج ريس Modèle de Ress et al (1996)

يعد نموذج Ress et al تطورًا إضافيًا في مجال تحليل إدارة الأرباح، مستندًا على أساس نموذج Jones ، الابتكار الرئيسي في هذا النموذج هو إدماج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمتغير إضافي، مما يعزز قدرة النموذج على كشف المستحقات الاختيارية، خاصة في سياق المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية، ويمكن توضيح الصيغة الرياضية الأساسية لنموذج Rees لقياس المستحقات غير اختيارية كما يلي[2]:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4(CFOit/Ait) + \varepsilon it$$

حيث أن:

CFOit: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة(i) في السنة (t).

بناءً على هذه المعادلة، يمكن تقدير المستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta1(1/Ait\text{-}1) + \beta2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta3(PPEit/\ Ait) + \beta4(CFOit)$$

سادسا: نموذج كوثاري وآخرون Modèle de S.P. Kothari et al (2005)

اقترح (Kothari et al, 2005) منهجية متقدمة لتقدير المستحقات من خلال ربطها بأداء المؤسسة، هذا النموذج يعالج بعض القصور في النماذج السابقة، خاصة نموذجي Jones (1991) و Jones المعدل (1995)، من خلال إدخال معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير مستقل إضافي[3].

حيث اشار (Kothari et al, 2005) إلى أن نموذجي "جونس،1991" و "1995" يعتبران من النماذج الأكثر شيوعا واستخداما لتقدير المستحقات غير العادية، بالرغم من أن الدراسات السابقة أثبتت أنه عند تطبيقهما على عينات طبقية عشوائية من المؤسسات تضمنا نسبة من الأخطاء وسوء التحديد، من جهة أخرى قدم (Kothari et al, 2005) محددات وقيود للنموذجين السابقين، بالإضافة إلى تقديمه لأدلة على أن نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء له القدرة في التخفيف من نقائص النموذجين السابقين[4]، يتم حساب قيمة المستحقات غير الاختيارية وفق الصيغة الرياضية الأساسية لنموذج Kothari كالتالي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_0 + \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit\ -\Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4 ROAit$$

بحيث:

ROAit: معدل العائد على الأصول للمؤسسة(i) في السنة (t).

لتحديد ممارسات إدارة الأرباح، يتم حساب المستحقات الاختيارية لكل مؤسسة ولكل سنة كالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية المقدرة، ثم يتم حساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل مؤسسة ولكل سنة ، فإذا كانت المستحقات الاختيارية للمؤسسة أعلى من هذا المتوسط، فإنها تعتبر ممارِسة لإدارة الأرباح، والعكس صحيح.

---

[1] امينة فداوي، **دور ركائز حوكمة المؤسساتفي الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية**، دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] حمزة بوسنة ، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3] Yosr Hrichi, 2013, " **Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises**", La Revue des Sciences de Gestion, 2013/5 (N° 263-264), pp 167-168.

[4] حمزة بوسنة، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات ادارة الأرباح**، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة ،اطروحة دكتوراه منشورة، جتمعة ورقلة، الجزائر،2018 ، ص 43

سابعا: نموذج رومان وشحرور Modèle de K. Raman et H. Shahrur (2008)

يمثل هذا النموذج خطوة متقدمة في تطوير أدوات تحليل إدارة الأرباح، حيث يعالج القصور في النماذج السابقة، بحيث يجمع بين مؤشرات الأداء الحالي وتوقعات النمو المستقبلية، ويعتبر امتداد لنموذج Kothari et al، ويتميز هذا النموذج لقياس المستحقات غير الاختيارية وذلك بإدخال متغير جديد يأخذ في الاعتبار فرص نمو المؤسسة الذي تم اغفاله سابقا بالإضافة إلى العائد على الأصول (ROA) الذي أدخله Kothari et al ، بالإضافة إلى إدخال متغير مستقل آخر لهذا النموذج والمتمثل في القيمة السوقية للأسهم، وتتمثل الصيغة الرياضية الأساسية لهذا النموذج كالتالي:

$$NDAit\ /Ait{-}1 = \beta_1(1/Ait{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4 ROAit + BMit$$

بحيث:BMit : مبلغ إجمالي الأصول مقسوما على إجمالي الأصول ناقصا القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائدا القيمة السوقية للمؤسسة (i) في السنة (t) [1].

الجدول (1–11): مقارنة نماذج قياس إدارة الأرباح: تحليل نقدي للنماذج الأكاديمية

النموذج	المعادلة	التعليق	الاستنتاج من النموذج	الانتقاد
Healy (1985)	**NDAit = TAit / Ait-1**	يفترض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة.	بسيط وسهل التطبيق يوفر نقطة انطلاق لفهم المستحقات غير الاختيارية.	يتجاهل التغيرات في الظروف الاقتصادية والتشغيلية التي قد تؤثر على المستحقات غير الاختيارية.
DeAngelo (1986)	**NDAit = TAit-1 / Ait-1**	يفترض أن التغير في المستحقات الكلية يعكس إدارة الأرباح.	يأخذ في الاعتبار التغيرات من سنة لأخرى، يمكن أن يكشف عن التلاعب قصير المدى	يشترك مع نموذج Healy في افتراض ثبات المستحقات غير الاختيارية، مما يحد من دقته في البيئات الاقتصادية المتغيرة.
Jones (1991)	**NDAit /Ait-1 = β1(1/Ait-1) + β2(ΔREVit/Ait-1) + β3(PPEit/ Ait)**	يأخذ في الاعتبار التغير في المبيعات والأصول الثابتة.	يحاول التحكم في التغيرات في الظروف الاقتصادية أكثر دقة من النماذج السابقة.	يفترض أن التغير في الإيرادات غير خاضع للتلاعب الإداري، مما قد يؤدي إلى تقدير غير دقيق للمستحقات الاختيارية.
Jones المعدل (1995)	**NDAit /Ait-1 = β1(1/Ait-1) + β2[(ΔREVit - ΔRECit)/Ait-1] + β3(PPEit/ Ait)**	يعدل التغير في المبيعات بالتغير في الذمم المدينة.	يحسن نموذج Jones الأصلي من خلال معالجة مشكلة إدارة الأرباح عبر المبيعات.	يفترض أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح، متجاهلاً إمكانية التلاعب في المبيعات النقدية.
Ress et al (1996)	**NDAit /Ait-1 = β1(1/Ait-1) + β2(ΔREVit/Ait-1) + β3(PPEit/ Ait) + β4(CFOit)**	يضيف التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير.	يحسن الدقة من خلال إدخال التدفقات النقدية التشغيلية.	قد يكون أكثر تعقيدًا في التطبيق ويتطلب بيانات إضافية.

[1] محمد جاسم محمد، **أثر مكنونات ادارة الأرباح وفقا لنموذج Kothari et al, 2005 على قيمة الشركة، تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2009 الى 2013**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص 404.

Kothari et al (2005)	**NDAit /Ait-1 = β0 + β1(1/Ait-1) + β2[(ΔREVit - ΔRECit)/Ait-1] + β3(PPEit/ Ait) + β4ROAit**	يضيف معدل العائد على الأصول كمتغير للأداء	يحسن الدقة من خلال التحكم في أداء المؤسسة	قد يكون حساسًا لاختيار مقياس الأداء المالي
Raman et Shahrur (2008)	**NDAit /Ait-1 = β0 + β1(1/Ait-1) + β2[(ΔREVit - ΔRECit)/Ait-1] + β3(PPEit/ Ait) + β4ROAit + β5BMit**	يضيف متغير فرص النمو (BM)	يأخذ في الاعتبار فرص النمو المستقبلية للمؤسسة	يعتمد على القيمة السوقية، مما قد يشكل تحديًا في تطبيقه على المؤسسات غير المدرجة أو في الأسواق غير الكفؤة

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الدراسات السابقة

هذا الجدول يلخص نماذج قياس إدارة الأرباح المختلفة التي تم تطويرها عبر الزمن، مع التركيز على المعادلات المستخدمة، الافتراضات الأساسية، المزايا، والانتقادات، يمكن ملاحظة أن كل نموذج يحاول تحسين دقة التقديرات من خلال إدخال متغيرات جديدة أو تعديل المتغيرات الحالية، إلا انه لا يزال كل نموذج يواجه تحديات معينة قد تؤثر على دقته وفعاليته في الكشف عن إدارة الأرباح.

في هذا المطلب تم التطرق إلى مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية ونماذج قياسها من منظور ممارسات إدارة الأرباح، فجودة الأرباح المحاسبية تعتبر مؤشرًا هامًا يعكس مدى دقة وموثوقية الأرباح المعلنة في القوائم المالية، بحيث تؤثر ممارسات إدارة الأرباح بشكل كبير على هذه الجودة، كما يمكن أن تؤدي إدارة الأرباح إلى تشويه المعلومات المالية وتقليل قدرتها على تقديم صورة دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة، مما يقلل من القدرة التنبؤية للأرباح ويزيد من تقلباتها، حيث تُستخدم العديد من النماذج لقياس جودة الأرباح لتقديم تقييم شامل لها، وتظهر جودة الأرباح العالية أهمية كبيرة للمستثمرين والمؤسسات والجهات الحكومية، فهي تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وتعكس كفاءة الإدارة، وتساهم في تحديد مقدار الضرائب المستحقة بدقة.

المطلب الثاني: جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح

تعتبر إدارة الأرباح من أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات في البيئة التنظيمية الحالية، وتقدم الدراسات السابقة أدلة على أن هناك علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الأرباح المحاسبية، حيث تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيفية تحقيق التوازن بين تلبية متطلبات المستثمرين للمعلومات المالية الموثوقة وبين تحقيق أهداف إدارة الأرباح للمؤسسة، ويمكن أن تؤثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية من خلال تأثيرها على العوامل مثل الدقة والشفافية والموثوقية للتقارير المالية، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" حيث تتضمن الممارسات الشائعة لإدارة الأرباح التحكم في العمليات المحاسبية، وتعديل الأرباح، وتأجيل التكاليف، وغيرها من التقنيات.

مع زيادة الاهتمام والاعتماد على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية من قبل الأطراف ذات المصالح من مستثمرين ومقرضين وجهات حكومية وغيرهم، لما لها من تعبير صادق عن الوضع الفعلي للمؤسسة، أصبح ضمان ثقة هذه الأطراف لابد منه، حيث جعل الالتزام بسياسات وطرق محاسبية من طرف المؤسسات حتمية وضرورة وذلك لما تعكسه من مستويات جودة عالية، وفيما يلي عرض لكل من مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على جودة الأرباح.

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

تشكل جودة المعلومات المحاسبية الأساس الذي تُبنى عليه جودة الأرباح المحاسبية، حيث أن الأرباح ذات الجودة العالية هي نتاج لمعلومات محاسبية تتسم بالدقة والموثوقية، مما يعزز من الثقة والشفافية في التقارير المالية، وفيما يلي مجموعة من التعاريف لجودة المعلومات المحاسبية:

– هي الجودة المالية في سياق التقارير المالية حيث تشير إلى الدرجة العالية من الموثوقية والملائمة التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية المقدمة، هذا المفهوم يتجاوز مجرد الدقة الحسابية ليشمل القدرة على تمثيل الواقع الاقتصادي للمؤسسة بصدق وشفافية، وتكون خالية من التحريف والتضليل ويجب إعداد هذه التقارير وفقًا لمجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية والقوانين التنظيمية، والممارسات المهنية المعتمدة، بهدف تلبية متطلبات المستخدمين وتحقق اتخاذ قرارات فعالة[1].

– وهي "الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية"[2].

– جودة المعلومات المحاسبية تشير إلى مجموعة الخصائص النوعية الأساسية والمعززة التي تجعل المعلومات المالية مفيدة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذه الخصائص تشكل الإطار المفاهيمي الذي يوجه عملية إعداد وتقديم التقارير المالية، إن تحديد هذه الخصائص يؤدي إلى مساعدة واضعي المعايير في تطوير إرشادات تضمن إنتاج معلومات مالية عالية الجودة كما تسمح بتقييم موضوعي للطرق والأساليب المحاسبية المختلفة، مما يساعد في اختيار الممارسات الأكثر ملاءمة[3]، فجودة المعلومات المحاسبية تتجسد في مجموعة الخصائص الجوهرية التي تميز المعلومات المالية عالية القيمة والتي تساعد مختلف المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وكذلك توفر إطارًا لتقييم جودة المعلومات الناتجة عن تطبيق مختلف الطرق والأساليب المحاسبية[4].

– جودة المعلومات المحاسبية تقاس بمدى توفرها على خصائص تعزز قيمتها وفائدتها لترشيد قرارات مستخدميها، بحيث يقصد بمفاهيم جودة المعلومات "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة"[5]، ولتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبة وجب توفرها على مجموعة من الخصائص وذلك لكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم لتلك المعلومات التي تمكنه من اتخاذ القرار.

1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتجلى جودة المعلومات المحاسبية في مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية التي تشكل حجر الأساس في تحقيق الهدف الجوهري للتقارير المالية، هذه الخصائص تعمل كمعايير تقييم تضمن أن المعلومات المقدمة تلبي احتياجات طيف واسع من المستخدمين، بما في ذلك المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والدائنين، وغيرهم من أصحاب المصلحة في السوق المالي، وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية الأربع التي تميز المعلومات المالية عالية الجودة في:

1.1. الملائمة "Relevance"

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صله بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة

---

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام ،**"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجوده التقارير المالية "**،رساله ماجستير، كليه التجارة الجامعة الإسلامية، غزه، 2009 ص54.

[2] نمر محمد الخطيب، صديق فؤاد، مداخله بعنوان" **مدى انعكاس لاصلاح المحاسبي على جوده المعلومات المحاسبية والمالية – تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF**"، الملتقى العالمي العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعه ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011 ،ص315.

[3] عباس مهدي الشيرازي ،**"نظريه المحاسبة"**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990 ، 195.

[4] يوسف محمود جربوع،" **نظريه المحاسبة : الفروض– المفاهيم –المبادئ– المعايير**"، مؤسسه الوراق، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2013 ،ص 66.

[5] مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، **إطار مفاهيم التقرير المالي**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016، ص 7.

والمستقبلية أو تعديل عمليه التقييم السابقة وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبئية او القيمة التأكيدية"[1]، وتعرف ملائمة المعلومات على أنها: قدرة تلك المعلومات على إحداث تغيير جوهري في عملية صنع القرار الاقتصادي وتمكن مستخدميها من تقييم الأحداث الاقتصادية عبر ثلاثة أبعاد زمنية: الماضي، والحاضر، والمستقبل وترتبط الملائمة بطبيعتها وبأهميتها النسبية[2].

يشكل مفهوم الملائمة في المعلومات المالية، كما حدده مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حجر الزاوية في تقييم جودة التقارير المالية، ويتمحور هذا المفهوم حول القدرة الجوهرية للمعلومات على إحداث تغيير ملموس في عملية صنع القرار الاقتصادي، فالملائمة في جوهرها، تعني أن المعلومات المالية تمتلك القوة التأثيرية اللازمة لتعديل أو تشكيل قرارات المستخدمين، هذه القدرة التأثيرية تتجاوز مجرد توافر المعلومات، فهي تمتد إلى إمكانية إحداث تحول في مسار القرار، حتى في الحالات التي قد يختار فيها بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها أو كانوا على دراية بها من مصادر بديلة، إن تأكيد المنظمات المهنية على أهمية الملائمة يعكس الدور الحاسم الذي تلعبه في تعزيز فعالية التقارير المالية، هذا التركيز يستند إلى فهم عميق لديناميكيات صنع القرار في الأسواق المالية، حيث تشكل المعلومات الملائمة الأساس لتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية[3].

وفقًا للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، تعتبر الملائمة شرطًا أساسيًا لفائدة المعلومات المالية في عملية صنع القرار[4]، ولتحقيق هذه الملائمة بشكل فعال يجب أن تتوفر في المعلومات المالية ثلاث خصائص فرعية جوهرية:

1.1.1. التوقيت المناسب "Timeliness"

التوقيت المناسب في سياق المعلومات المالية يشير إلى توفير المعلومات في الوقت الأمثل الذي يحافظ على قيمتها وفعاليتها في عملية صنع القرار، هذه الخاصية تعتبر حاسمة في ضمان ملائمة المعلومات، إذ أن تأخير تقديمها قد يفقدها قدرتها التأثيرية على القرارات الاقتصادية، وتكمن أهمية التوقيت المناسب في ارتباطه الوثيق بالإطار الزمني المحدد لاتخاذ القرارات، حيث تختلف متطلبات التوقيت باختلاف طبيعة وأهمية القرار المعني، ففي بعض الحالات قد تتطلب القرارات الاستراتيجية أو التكتيكية سرعة أكبر في توفير المعلومات مقارنة بالقرارات الروتينية، هذا التفاوت في الحاجة إلى السرعة يستلزم نظامًا محاسبيًا مرنًا وفعالًا، قادرًا على تلبية الاحتياجات المتنوعة لمستخدمي المعلومات المالية في الأوقات المناسبة، مما يعزز من كفاءة وفعالية عملية صنع القرار في المؤسسات والأسواق المالية[5].

2.1.1. التنبؤ "Forecasting"

هذه الخاصية تشير إلى إمكانية استخدام البيانات التاريخية كأساس لاستشراف الأداء المستقبلي للمؤسسة، حيث تستند هذه العملية على افتراض وجود استمرارية واتساق في الأنماط الاقتصادية والمالية عبر الزمن، مما يسمح باستخلاص توجهات وعلاقات ذات دلالة من المعلومات السابقة، هذا النهج يتجاوز مجرد التخمين العشوائي إذ يعتمد على تحليل منهجي للبيانات التاريخية لبناء نماذج تنبؤية ذات مصداقية، وتكمن أهمية القدرة التنبؤية في دورها الحيوي في تقليص حالة عدم اليقين التي تواجه متخذي القرار من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية[6].

---

[1] محمد ابو نصار جمعه حميدات،" معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية" ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة 2013 ،ص4-5.

[2] Ali TazdaIt, **maîtrisé du système comptable financier**, ACG, Alger, 1er édition 2009, p 23.

[3] حيدر محمد بني عطا، **"مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة"**، ط1، دار الحامد عمان، 2007، ص 96.

[4] هواري محمد السويسي، بدر الزمان خمقاني، **"نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدة من تطبيق النظام المحاسبي المالي"**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011 ، ص 298.

[5] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.

[6] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سلق ذكره، ص 31.

3.1.1. القيمة الرقابية "Control Value"

تتيح هذه الخاصية إجراء مقارنات دقيقة بين التوقعات المسبقة والنتائج الفعلية، مما يسمح بتحديد الانحرافات وتقييمها بشكل منهجي، حيث تكمن أهمية هذه الخاصية في دورها المزدوج: فهي تسهم في عملية التحسين المستمر من خلال تحليل الفجوات بين الأداء المخطط والفعلي، كما أنها توفر آلية للتعلم التنظيمي من خلال تراكم الخبرات وتحليل نتائج القرارات السابقة[1].

كما أشار (الشيرازي): إلى أن القيمة الرقابية تعادل في أهميتها القدرة التنبؤية، حيث تمكن مستخدمي المعلومات من تقييم دقة توقعاتهم السابقة وفعالية القرارات المبنية عليها[2].

2.1. الموثوقية " التمثيل الصادق Reliability"

تعد ركنًا أساسيًا في جودة المعلومات المالية، إذ تضمن إمكانية الاعتماد عليها في عملية صنع القرار، تتجلى هذه الخاصية في خلو المعلومات من الأخطاء الجوهرية والتحيز، مما يعزز ثقة المستخدمين في دقتها وصحة تمثيلها للواقع الاقتصادي، وترتبط الموثوقية ارتباطا وثيقًا بمفهوم القابلية للتحقق، الذي يشير إلى إمكانية الوصول إلى نفس النتائج من قبل أطراف مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس، هذا التوافق في النتائج يعزز مصداقية المعلومات المالية ويؤكد على صدق تمثيلها للأحداث والموارد الاقتصادية، وكلما انخفض عدد الأخطاء وزادت إمكانية التحقق ارتفعت درجة الثقة في المعلومات المقدمة، مما يسهم في تحسين جودة القرارات الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية[3].

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: فإن موثوقية المعلومات المالية تتجسد في قدرتها على التمثيل الصادق للعمليات والأحداث الاقتصادية التي تخص للمؤسسة، هذا التمثيل الصادق يتطلب أن تكون المعلومات المقدمة شاملة ودقيقة، تعكس بأمانة الظواهر الاقتصادية التي تصفها، ولتحقيق هذا المستوى من الموثوقية، يجب أن تتسم المعلومات المالية بثلاث خصائص أساسية: الاكتمال، والخلو من الأخطاء الجوهرية، والحيادية، مع الإقرار بصعوبة تحقيق هذه الصفات بشكل مطلق، فإن الهدف هو السعي لتحقيقها إلى أقصى حد ممكن[4].

حسب ASSB : تتحقق جودة وموثوقية المعلومات المالية عندما تتسم بالخلو من الأخطاء الجوهرية والتحيز، وتقدم تمثيلاً صادقًا للواقع الاقتصادي، هذا المفهوم يتجاوز مجرد الدقة الحسابية ليشمل الشمولية والاكتمال، حيث يجب أن تقدم المعلومات صورة كاملة ومفيدة للظواهر الاقتصادية التي تصفها لتحقيق هذا المستوى من الموثوقية[5]، حيث يتعين على المعلومات المالية أن تتصف بمجموعة من الخصائص الثانوية التي تعزز من قيمتها وفائدتها لمستخدميها والمتمثلة في:

1.2.1. الصدق في التعبير "Faithful Representation"

يشير إلى درجة التوافق العالية بين البيانات المالية المقدمة والواقع الاقتصادي الذي تسعى لتصويره، هذا المفهوم يتجاوز مجرد الدقة الرقمية ليشمل الجوهر الاقتصادي للأحداث والمعاملات، حيث يتطلب التمثيل الصادق أن تعكس المعلومات المحاسبية بأمانة وشفافية المضمون الحقيقي للظواهر المالية.

---

[1] رضوان حلوة حنان، "**مدخل النظريه المحاسبيه الاطار الفكري والتطبيقات العملية**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، طبعه الاولى، 2005 ، ص75.

[2] هواري محمد السويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سابق، ص 302.

[3] الحاج نوري، "**انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، ص56.

[4] محمد ابو نصار جمعه حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

[5] بدر الزمان خمقاني، رسالة ماجيستر بعنوان " **فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية** "، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012، ص 21.

2.2.1. الحياد "Neutral"

يشير إلى غياب التحيز في عرض وتقديم البيانات المالية، هذا المبدأ يتطلب أن تكون المعلومات المقدمة متوازنة وغير منحازة لصالح فئة معينة من المستخدمين على حساب فئات أخرى، أي دون تفضيل مصالح طرف على آخر، ويبرز تحدي تحقيق الحياد بشكل خاص في ظل تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة، مما قد يؤدي إلى ضغوط لتقديم المعلومات بطريقة تخدم أهدافا محددة.

3.2.1. آنية التحقق"Verifiability"

قابلية التحقق في المحاسبة تشير إلى درجة الاتساق والتوافق العالية في نتائج القياس المحاسبي عند تكراره من قبل أطراف مستقلة باستخدام نفس الأساليب والطرق، وتتجلى قابلية التحقق أيضًا في وجود أدلة وإثباتات موضوعية يمكن الرجوع إليها للتحقق من دقة وصحة البيانات والأرقام الواردة في التقارير المالية[1].

3.1. القابلية للفهم "Understandability"

حسب FCBS: هو ضرورة تقديم المعلومات في التقارير المالية بطريقة واضحة ومفهومة للمستخدمين الذين يمتلكون مستوى معقولاً من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية.

حسب IASC: تعد القابلية للفهم سمة أساسية في جودة المعلومات المالية، هذه الخاصية تتطلب أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية واضحة وسهلة الاستيعاب للمستخدمين المستهدفين، كما يفترض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى هؤلاء المستخدمين، بما يمكنهم من فهم وتفسير المعلومات المقدمة بشكل صحيح، فمن المهم التأكيد على أن مبدأ القابلية للفهم لا يعني تبسيط المعلومات إلى حد استبعاد البيانات المهمة والمعقدة بحجة صعوبة الفهم[2].

تشير قابلية الفهم إلى تقديم البيانات المالية بطريقة واضحة ومنظمة، تسهل على المستخدمين استيعابها وتفسيرها بدقة، هذا المفهوم يفترض وجود مستوى أساسي من المعرفة المحاسبية والاقتصادية لدى المستخدمين، إضافة إلى استعدادهم لبذل الجهد اللازم لفهم المعلومات المقدمة، غير أن هذا المبدأ لا يعني تبسيط المعلومات المعقدة إلى حد الإخلال بجوهرها، بل يتطلب الأمر تحقيق توازن دقيق بين الوضوح والشمولية، خاصة عند عرض معلومات متعلقة بعمليات مالية معقدة مثل المشتقات المالية، الهدف الأساسي هو تقديم المعلومات بأسلوب يسهل فهمه قدر الإمكان، مع الحفاظ على دقتها وأهميتها[3].

4.1. القابلية للمقارنة "Comparability "

تعد القابلية للمقارنة خاصية جوهرية في تعزيز قيمة وفائدة المعلومات المالية، بحيث تمكن المستخدمين من إجراء مقارنات ذات معنى بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات، وكذلك بين فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة، حيث تهدف هذه المقارنات إلى تقييم المراكز المالية، وتحليل التغيرات في الأداء، وتحديد الاتجاهات عبر الزمن، ولتحقيق القابلية للمقارنة بفعالية يتطلب الأمر اتساقا في تطبيق السياسات المحاسبية، مع السماح بالتغيير فقط عندما يؤدي ذلك إلى تمثيل أكثر دقة للواقع الاقتصادي، هذا المبدأ يستلزم وجود إطار معياري موحد يضمن توحيد أسس القياس والإفصاح[4].

---

[1] يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، ص 29.

[3] كنزة براهمية، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS على جودة المعلومات المالية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد08، العدد02، 2021، ص 1016.

[4] Guy Djougoue, **fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise** : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise, colloque international la gouvernance: Quelles pratiques promouvoir pour le développement économiques de l'Afrique, Lille, France, 3/11/2007, p 6.

وفقًا لمحمد أبو نصار وجمعة حميدات، تشير القابلية للمقارنة في القوائم المالية إلى إمكانية إجراء مقارنات ذات معنى بين البيانات المالية عبر فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة، أو بين مؤسسات مختلفة لنفس الفترة، هذه الخاصية تعد حيوية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وتقييم الأداء والمركز المالي للمؤسسات، ولتحقيق القابلية للمقارنة بفعالية يُشترط الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية وأساليب العرض عبر الفترات المالية المختلفة، حيث يضمن هذا الاتساق أن الاختلافات الملحوظة في البيانات المالية تعكس تغيرات حقيقية في الأداء الاقتصادي وليست نتيجة لتغيرات في الممارسات المحاسبية[1].

في هذا العنصر، تم التطرق إلى تعريف جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية، حيث تهدف هذه الخصائص إلى ضمان جودة وموثوقية الأرباح المحاسبية المعلنة، فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة تؤدي إلى أرباح محاسبية أكثر دقة وموثوقية، مما يعزز قدرة المستثمرين والمحللين على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة، كما أن الشفافية والمصداقية في التقارير المالية تقلل من ممارسات إدارة الأرباح وتحسن من جودتها. وبالتالي، فإن تحسين جودة المعلومات المحاسبية يساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، مما يزيد من قيمتها وفائدتها في مجالات الاستثمار والتمويل والإدارة.

الفرع الثاني: جودة الأرباح من جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية

يرتبط مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ارتباطا وثيقًا بموضوع جودة الأرباح المحاسبية، حيث تُعرَّف جودة المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات فائدة للأطراف المعنية، من خلال هذا الفرع سنستعرض كيف تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على جودة الأرباح، وكيف يمكن استخدام خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل أكثر دقة وموضوعية، مما يسلط الضوء على أهمية الشفافية والمصداقية في التقارير المالية لتحقيق قرارات استثمارية فعالة.

استنادا إلى بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 02 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام 1980، فإن الهدف الرئيسي من تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو توفير إطار لتقييم جودة الأرباح المحاسبية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تتجلى جودة التقارير المالية في مدى مصداقية وفائدة المعلومات المفصح عنها لمستخدميها، هذا المفهوم يتجاوز مجرد الدقة الرقمية ليشمل خلو المعلومات من التحريف والغش، وإعدادها وفقًا لمجموعة صارمة من المعايير الرقابية والمهنية، حيث تستند الجودة العالية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية التي تعزز قيمتها في عملية صنع القرار[2].

أولا: جودة الأرباح المحاسبية من خلوها من ممارسات إدارة الأرباح

يرتبط مفهوم جودة الأرباح ارتباطا وثيقًا بممارسات إدارة الأرباح، حيث تتجلى العلاقة العكسية بينهما في جوهر التقارير المالية، بحيث أن انخفاض مستوى التلاعب في الممارسات المحاسبية يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية، مما ينعكس إيجابًا على مستوى جودة الأرباح المحاسبية، هذا الارتفاع في الجودة يعكس بدقة أكبر الواقع الاقتصادي للمؤسسة، والعكس كلما تصاعدت ممارسات إدارة الأرباح يؤدي إلى تدهور في جودة المخرجات المعلوماتية للتقارير المالية، مما يقوض مصداقية الأرباح المعلنة ويشوه صورة الأداء الحقيقي للمؤسسة، إن هذه العلاقة العكسية تجعل من مدى الخلو من ممارسات إدارة الأرباح مقياسًا فعالًا لتقييم جودة الأرباح المحاسبية[3].

ومن المقاييس التي استعملت في قياس جودة الأرباح المحاسبية هي خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، ففي سياق البحث المحاسبي المتقدم تبرز العلاقة بين جودة الأرباح وممارسات إدارة الأرباح كمحور رئيسي للدراسة والتحليل، حيث تشير الأدبيات

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] هبة جمال هاشم، تقييم وتحلل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15 وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية، جامعة قناة السويس، ص 20.

[3] منشد ويعقوب، مرجع سبق ذكره،ص 111

الأكاديمية بوضوح إلى وجود علاقة عكسية بين هذين المفهومين، حيث تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى تدني مستوى جودة الأرباح المعلنة، غير أن هذا الارتباط يثير تساؤلاً جوهريًا: هل يعد غياب ممارسات إدارة الأرباح مؤشرًا كافيًا على جودة عالية للأرباح؟... تتعدد وجهات النظر في تعريف وقياس جودة الأرباح فهناك من يرى أن جوهر جودة الأرباح يكمن في مدى انعكاسها الدقيق للأداء الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، حيث تعرف إدارة الأرباح وفق هذا المنظور كمجموعة من الممارسات الإدارية التي تؤثر على تمثيل هذا الأداء الاقتصادي في التقارير المالي، كما أن هناك من يركز على المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية كمقياس لجودتها، بشكل مشابه ينظر بعض الباحثين إلى إدارة الأرباح من زاوية القرارات الإدارية المتعلقة بالإفصاح عن الأحداث الاقتصادية، وكيفية تأثير هذه القرارات على جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية[1].

حيث تتحقق جودة الأرباح المحاسبية في حال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ومن هنا فيمكن قياس جودة الأرباح من خلال اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسة، حيث قامت العديد من الدراسات باستخدام هذا المفهوم لتطوير مقاييس لجودة الأرباح، وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم إجمالي المستحقات ونسبة المستحقات الاختيارية منها، فكلما كانت ممارسات إدارة الأرباح أقل (تكون المستحقات التقديرية منخفضة)، كلما كانت جودة الأرباح أعلى[2].

استخدمت العديد من الدراسات مقياس الخلو من إدارة الأرباح كمؤشر على جودة المعلومات المالية، حيث ينظر إلى جودة الأرباح المحاسبية كدالة عكسية لمدى انتشار ممارسات إدارة الأرباح، هذا المفهوم يوفر أساسًا منهجيًا لتقييم جودة الأرباح من خلال فحص مدى تغلغل ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية للمؤسسة، والذي يستخدم المستحقات الاختيارية كمؤشر رئيسي لممارسات إدارة الأرباح، الفرضية الأساسية هنا هي أن انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية يشير إلى انخفاض في ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي ارتفاع في جودة الأرباح المعلنة، و لتطبيق هذا المفهوم، يتم استخدام نماذج إحصائية متقدمة لفصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات غير الاختيارية، ويعتبر جونز المعدل 1995 الذي طوره Sweeny, Saloan, Dechow من أقوى النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث يتميز هذا النموذج بإدخال تعديل جوهري على النموذج الأصلي لـ Jones من خلال مراعاة التغيرات في حسابات العملاء، ويفترض هذا النموذج ضمنيا أن التغيرات في المبيعات الآجلة (على الحساب) أكثر عرضة للتلاعب الإداري مقارنة بالمبيعات النقدية، ويوفر هذا النموذج تقديرًا أكثر دقة للمستحقات غير الاختيارية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين تقدير المستحقات الاختيارية[3].

ويتم الاعتماد على هذا النوع من المؤشرات على المستحقات للتوصل إلى وجود ممارسة من عدمها وبالتالي فعند خلو هذه الأرباح من ممارسات الإدارة، فهي ذات جودة مرتفعة وفي هذا السياق يعتبر هذا القياس من أكثر الطرق استخداما من طرف الباحثين وذلك للوصول إلى مدى جودة الأرباح المحاسبية، ويعد نموذج "جونس المعدل" من أكثر المنهجيات استخداما في هذا المجال، حيث يعتمد على تحليل القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة الأرباح، وأكدت دراسة "منشد ويعقوب" على أهمية نماذج الاستحقاق في قياس جودة الأرباح، هذه النماذج تستند إلى فرضية أساسية مفادها أن الإدارة تمارس سيطرة على المستحقات التقديرية، مما يجعلها أداة محتملة للتلاعب في الأرباح المعلنة، وتكمن ميزة هذه النماذج في سهولة تطبيقها باستخدام المعلومات المتاحة في التقارير السنوية، وقد يكون الاعتماد المفرط على أسعار الأسهم كمؤشر لجودة الأرباح مضللاً، نظرًا لأن أسعار

[1] معباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها،ص 155** ، اطلع عليه 2024/03/26 https://books.google.dz/books?id=ErjEDgAAQBAJ&pg

[2] Jenkins, D., Kane, G., and Velury, U., 2006, "**Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s**". Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 25(1), P. 71-90.

[3] اسماعيل قزال، وآخرون، **قياس اتجاه ممارسات ادارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 05/04،ورقلة، الجزائر،2019،ص 151.

الأسهم قد لا تعكس بدقة القيمة الحقيقية للمؤسسة في جميع الأوقات، لذا يعد استخدام المستحقات كأداة لتقييم جودة الأرباح نهجًا أكثر موضوعية وقابلية للقياس، وعليه فإن فهم دور المستحقات في توليد الأرباح يعد أمرًا حيويًا في تحليل جودة التقارير المالية، فكلما زاد اعتماد الأرباح على التقديرات والأحكام الإدارية، انخفضت موثوقيتها كمقياس لأداء المؤسسة إذا تم الاعتماد عليها في تقديرها[1].

تتجلى العلاقة الوثيقة بين جودة التقارير المالية وجودة الأرباح في سياق ممارسات إدارة الأرباح، حيث تؤثر هذه الممارسات بشكل جوهري على موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ويؤدي التلاعب غير المشروع في الأرقام المحاسبية من قبل الإدارة من خلال استغلال المرونة في السياسات والتقديرات المحاسبية إلى تشويه حقيقة الأداء المالي للمؤسسة وتضليل مستخدمي القوائم المالية، حيث تشير الأدبيات المحاسبية إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى ممارسات إدارة الأرباح وجودة الأرباح المحاسبية، فكلما انخفضت وتيرة التلاعب في الاستحقاقات الاختيارية وإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل، ارتفعت جودة الأرباح المعلن عنه مما يؤثر على قرارات أصحاب المصالح والدائنين[2].

ثانيا: جودة الأرباح المحاسبية من استمراريتها

تُعدّ استمرارية الأرباح من المؤشرات الرئيسية لجودة الأرباح المحاسبية، حيث تعكس قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، يستند هذا المفهوم إلى فرضية أن الأرباح ذات الجودة العالية تتسم بدرجة عالية من الاستقرار والاستمرارية عبر الفترات المحاسبية المتعاقبة، وتشير استمرارية الأرباح إلى مدى إمكانية الاعتماد على الأرباح الحالية كمؤشر للتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة فكلما زادت درجة استمرارية الأرباح ارتفعت جودتها من منظور المستثمرين والمحللين الماليين، حيث تعكس قدرة أكبر على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[3].

كذلك تُعد استمرارية الأرباح مقياساً جوهرياً لجودة الأرباح المحاسبية، حيث تعكس مدى استدامة الأداء المالي الحالي للمؤسسة في الفترات المستقبلية، بحيث تُعرّف الاستمرارية بأنها القدرة على تحويل الأداء الحالي إلى جزء ثابت من سلسلة الأرباح المستقبلية، وقد حظي مفهوم استمرارية الأرباح باهتمام كبير من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، نظراً لأهميته في عملية التقييم وصنع القرار الاستثماري، فالأرباح ذات الاستمرارية العالية تعتبر أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية، خاصة في سياق تقدير القيمة الحقيقية للمؤسسة[4].

ثالثا: جودة الأرباح من دقتها وقدرتها على التنبؤ

تعتبر دقة الأرباح وقدرتها التنبؤية من المحددات الرئيسية لجودة الأرباح المحاسبية، حيث تشير الدقة إلى مدى تمثيل الأرباح المعلنة للواقع الاقتصادي للمؤسسة، وتمكن من التقييم الدقيق للأحداث سواء الماضي أو الحاضر أو المستقبل ومن تم اتخاذ القرار، ولا شك أنه كلما زادت دقتها ارتفعت مستويات الجودة فيها، حيث ترتبط جودة الأرباح ارتباطا وثيقاً بدقة المعلومات المحاسبية، حيث تساهم الدقة في تعزيز موثوقية القوائم المالية وتحسين عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فكلما ارتفعت دقة الأرباح زادت قدرتها على تمثيل الأداء الحقيقي للمؤسسة وتقليل حالات عدم اليقين والشك لدى مستخدمي المعلومات المالية، وتشير الدراسات المحاسبية إلى أن

[1] سدة احمد احمد حسن، **تحليل العلاقة بين جودة الأرباح ودورة حياة الشركة وانعكاسها على ربحية السهم**، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المالية التجارية، المجلد24، العدد 04، اكتوبر2023، ص 279.

[2] هبة جمال هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] فارس، دعاء احمد سعيد، **دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الاسهم**، دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2020، ص 473.

[4] أبتهاج اسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، **العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 10، 2014، ص 247.

المحللين الماليين يعتمدون بشكل كبير على الأرباح المحاسبية في إعداد تنبؤاتهم المالية، حيث تشكل أرقام القوائم المالية وخاصة الأرباح الأساس الذي ينطلق منه المحللون في تقدير الأداء المستقبلي للمؤسسات.

تناولت الأبحاث المحاسبية موضوع ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مع التركيز بشكل خاص على التدفقات النقدية التشغيلية، وقد نشأت دراسات دولية تهدف إلى تحليل قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقييمها، حيث عرّف الباحثون ملائمة الأرباح بأنها قدرة الأرباح المحاسبية للسنة الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية وتعتبر المقارنة بين القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية المعدة وفق أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية قضية جوهرية في الفكر المحاسبي[1].

رابعا: جودة الأرباح المحاسبية من جودة التقارير المالية

تعد جودة الأرباح المحاسبية ركيزة أساسية في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز موثوقيتها، وتشكل الدقة والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية لا سيما فيما يتعلق بالأرباح والتدفقات النقدية عاملاً حاسماً في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المتنوعين، وبالتالي فانه يمكن اعتبار جودة التقارير المالية أداة فعالة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، مما يسهل تحديد المؤسسات التي تنخرط في مثل هذه الممارسات وتعزيز الرقابة عليها، كما أن تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية يمكن تقييمه من خلال تطبيق مقاييس متعددة الأبعاد لجودة التقارير المالية، وللحد من ممارسات إدارة الأرباح يتعين على المؤسسات الالتزام بمبادئ الإفصاح الشامل والدقة والشفافية في إعداد التقارير المالية، هذا الالتزام من شأنه أن يعزز مصداقية المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة التقارير المالية، وعلى صعيد المستثمرين فإن تصنيف المؤسسات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح يساهم في توجيه الاستثمارات نحو المؤسسات الأكثر كفاءة وفعالية، هذا التوجيه يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة كفاءة سوق رأس المال، وعلى المستوى الاقتصادي الوطني فإن حماية مستخدمي المعلومات المحاسبية من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح تساهم في تحسين قرارات الاستثمار وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد بين المؤسسات، هذا بدوره يؤدي إلى تقليل حالات الإفلاس والانهيارات المالية، مما يعزز استقرار وانتعاش الاقتصاد الوطني بصفة عامة[2].

وبالتالي فإن علاقة ممارسات إدارة الأرباح بجودة الأرباح هي خلو تلك الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح وكذا توفر خاصية الاستمرارية في الأرباح و لها القدرة على التنبؤ، حيث تؤثر ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ على جودة الأرباح المحاسبية، لتضمن هذه الممارسات التلاعب المتعمد في الأرقام المالية لتحقيق أهداف معينة، مثل تحسين صورة الأداء المالي للمؤسسة أو التأثير على العقود المرتبطة بالأرباح المعلنة، حيث يمكن أن تؤدي هذه الممارسات إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصالح حول الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، مما يقلل من مصداقية وموثوقية التقارير المالية فعلى الرغم من أن إدارة الأرباح قد تحقق مكاسب قصيرة الأجل، إلا أنها تضعف جودة الأرباح المحاسبية على المدى الطويل، وعليه فإن القدرة على قياس هذه الممارسات تمكن من اكتشاف التدخلات من قبل الإدارة والوقوف على الأرباح الحقيقية التي يمكن الاستناد إليها في تقدير التدفقات المستقبلية بدقة، بالتالي فإن الشفافية والمصداقية في إعداد التقارير المالية تُعدان أساسيتين لضمان جودة الأرباح المحاسبية وتجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى تضليل المستخدمين.

[1] خالد بريش، آيت محمد مراد، **ممارسات الإدارة لاساليب ادارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية** ،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 71.

[2] خالد بريش، آيت محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

المطلب الثالث: جودة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي من منظور ممارسات إدارة الأرباح

يعد النظام المحاسبي المالي ركيزة أساسية في تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز جودة المعلومات المالية، غير أن التطبيق العملي لهذا النظام يثير تساؤلات حول مدى تأثيره على جودة الأرباح المحاسبية، حيث يتضمن هذا النظام في تطبيقه جزءًا مهمًا من هذه المعايير ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، ويهدف إلى تقديم معلومات مالية ذات خصائص نوعية لمستخدمي القوائم المالية وتنبع أهمية هذا الموضوع من الدور الحيوي الذي تلعبه الأرباح المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

إن دراسة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة الأرباح المحاسبية تكتسب أهمية بالغة في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة، وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص في سياق الممارسات المحاسبية المختلفة المتاحة أمام الإدارة للتلاعب في الأرباح والتي قد تؤثر على جودة الأرباح المعلنة.

لدا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الآليات التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي يقدمها هذا النظام في سياق الممارسات المحاسبية المعاصرة والعلاقة بين المرونة في تطبيق المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين.

الفرع الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF)

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF): عرفه القانون 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه، على أنه " "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخرين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية"[1].

يتضمن النظام المحاسبي الجديد إطاراً تصورياً شاملاً يوضح مدونة الحسابات، مما يسهل إعداد الكشوف المالية استنادا إلى المبادئ المحاسبية المعترف بها دولياً، هذا الإطار التصوري يعمل كمرجع أساسي يمكن العودة إليه لاحقاً لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية وتفسيرها بشكل صحيح.

الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي: يعتبر الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مفهوماً حديثاً لم يكن مشمولاً في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) ، هذا الإطار يمثل دليلاً مرجعياً لإعداد معايير المحاسبة وتفسيرها، واختيار الأساليب المحاسبية المناسبة، حيث يُستخدم هذا الإطار بشكل خاص عندما تتضمن المعاملات والأحداث بعض الجوانب التي لم يتم معالجتها بموجب معيار محاسبي محدد أو تفسير معين[2].

ثانيا: مجال ومبادئ تطبيق النظام المحاسبي المالي

يُطبق النظام المحاسبي المالي الجديد على جميع الأفراد الطبيعيين والمعنويين الذين يخضعون لأحكام القانون التجاري، أما مستخدمو المعلومات المالية وفقاً لهذا النظام المحاسبي فيشملون مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، مثل: الإدارة التنفيذية وأعضاء الهيئات الإدارية، حملة الأسهم والمستثمرون والمؤسسات المالية، الجهات الضريبية، الموردون والعملاء والموظفون، شركات التأمين والجمهور العام[3].

---

[1] المادة 03 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

[2] المادة 07، الفقرة01، من القانون 07-11، **مرجع سبق ذكره**.

[3] المادة رقم 4 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ والفرضيات التي تهدف إلى توفير إطار عمل موحد لإعداد التقارير المالية وضمان الشفافية والدقة في الإبلاغ المالي، فيما يلي عرض للمبادئ والفرضيات المحاسبية الرئيسية[1] ، التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

المبادئ المحاسبية

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يعتمد هذا المبدأ على تسجيل الأصول والخصوم بالتكلفة التي تم دفعها للحصول عليها، وليس بالقيمة السوقية الحالية، حيث يهدف هذا المبدأ إلى توفير معلومات موثوقة وقابلة للتحقق، رغم أنه قد يفتقر إلى الملائمة في بعض الحالات.
- **مبدأ الاستمرارية:** يفترض هذا المبدأ أن المؤسسة ستستمر في العمل في المستقبل المنظور، ولن تتعرض للتصفية أو التوقف عن العمل. هذا الافتراض يؤثر على تقييم الأصول والخصوم وطرق الاستهلاك.
- **مبدأ الاعتراف بالإيراد:** يتم الاعتراف بالإيرادات في الفترة التي يتم فيها تحقيقها، بغض النظر عن توقيت استلام النقدية، حيث يساهم هذا المبدأ في تقديم صورة دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة.
- **مبدأ المطابقة:** يتطلب هذا المبدأ مطابقة الإيرادات مع المصروفات المتعلقة بها في نفس الفترة الزمنية، مما يساعد في تقديم صورة دقيقة عن الربحية.
- **مبدأ الإفصاح الكامل:** يوجب هذا المبدأ على المؤسسات الإفصاح عن جميع المعلومات المالية الهامة التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين الماليين، ويشمل ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** يتطلب هذا المبدأ التركيز على المعلومات الهامة التي تؤثر على قرارات المستخدمين الماليين، حيث يتم تسجيل وعرض المعلومات المالية التي تعتبر هامة بالنسبة للمستخدمين وتجاهل التفاصيل غير الهامة.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** يتطلب هذا المبدأ اتخاذ القرارات المحاسبية بحذر لتجنب تضخيم الأرباح أو تقليل الأصول، حيث يتم تسجيل الالتزامات والمصروفات المحتملة بحذر، بينما يتم تسجيل الإيرادات فقط عندما تكون مؤكدة.
- **مبدأ عدم المقاصة:** يتطلب هذا المبدأ عدم تعويض الأصول بالخصوم أو الإيرادات بالمصروفات، ويتم عرض الأصول والخصوم بشكل منفصل في التقارير المالية، مما يساهم في تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي للمؤسسة.
- **مبدأ عدم المساس بالميزانية:** يتطلب هذا المبدأ الحفاظ على استقرار الميزانية وعدم تعديلها بشكل متكرر، ويتم إعداد الميزانية بناءً على مبادئ ثابتة، مما يساعد في تقديم تقارير مالية مستقرة وقابلة للمقارنة.
- **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** يتطلب هذا المبدأ التركيز على الجوهر الاقتصادي للمعاملات بدلاً من شكلها القانوني، حيث يتم تسجيل المعاملات بناءً على واقعها الاقتصادي مما يساهم في تقديم صورة دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة.
- **مبدأ الصورة الصادقة:** يتطلب هذا المبدأ تقديم صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم إعداد التقارير المالية بحيث تعكس الواقع المالي للمؤسسة بشكل دقيق وصادق، مما يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات مالية فعالة[2].

---

[1] نور الدين جرد، آيت محمد مراد، **قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، 2018، ص 144.

[2] آيت محمد مراد، أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر (تحديات وآهداف)**، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 13-14 اكتوبر 2009، جامعة البليدة، الجزائر، ص 20.

الفروض المحاسبية

- **فرضية الوحدة المحاسبية:** تعتبر المؤسسة كيانًا منفصلًا ومستقلًا عن مالكيها، مما يعني أن الأنشطة المالية للمؤسسة يجب أن تكون منفصلة عن الأنشطة المالية الشخصية للمالكين.
- **فرضية الفترة المحاسبية "الدورية":** تم تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية (عادةً سنة مالية) لإعداد التقارير المالية، حيث يساعد في تقديم معلومات مالية دورية ومستمرة.
- **فرضية القياس النقدي:** تفترض هذه الفرضية أن جميع الأحداث الاقتصادية يمكن قياسها بالنقد، مما يعني أن التقارير المالية تتضمن فقط الأحداث التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية.
- **فرضية الثبات:** تفترض هذه الفرضية أن السياسات والإجراءات المحاسبية ستظل ثابتة من فترة إلى أخرى، مما يسهل مقارنة الأداء المالي عبر الفترات الزمنية المختلفة[1].

تم التطرق في هذا العنصر إلى النظام المحاسبي، الإطار التصوري، مجال تطبيقه، حيث يعتمد النظام المحاسبي المالي على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية التي تهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة وملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، هذه المبادئ تساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية من خلال التأكيد على تطبيقها، ذلك أن جودة المعلومات المالية تعتمد بشكل كبير على مدى تطبيق هذه المبادئ لتعزيز ثقة المستثمرين والتقليل من مخاطر التلاعب بالمعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والنظام المحاسبي المالي من منظور إدارة الأرباح

نسعى في هذا العنصر إلى تسليط الضوء على الديناميكيات المتداخلة بين جودة الأرباح المحاسبية والنظام المحاسبي المالي من خلال ممارسات إدارة الأرباح التي تلجأ إليها الإدارة في توجيه أرباحها، مستكشفين كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يعزز جودة الأرباح في مواجهة تحديات إدارة الأرباح، ذلك أن العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والنظام المحاسبي المالي تمثل محور اهتمام متزايد في مجال المحاسبة والمالية، لا سيما في ظل تنامي ممارسات إدارة الأرباح، يعكس هذا الترابط مدى قدرة النظام المحاسبي على توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تعبر بصدق عن الأداء الاقتصادي للمؤسسات، حيث تلعب ممارسات إدارة الأرباح دورًا محوريًا في هذه العلاقة، من خلال سعي الإدارة أحيانًا إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية لتحقيق أهداف معينة، مما قد يؤثر سلبًا على جودة الأرباح المعلنة، في المقابل يهدف النظام المحاسبي المالي خاصة مع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى الحد من هذه الممارسات وتعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، ففهم هذه العلاقة المعقدة يعد ضروريًا لتطوير أنظمة محاسبية أكثر فعالية في كشف وردع ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومنه تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة لمختلف أصحاب المصلحة.

من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية تسعى المؤسسة إلى تقديم قوائم مالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، والتي تعتبر بمثابة همزة وصل بين المؤسسة والمصالح ذات العلاقة، ووسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة في حد ذاتها، وبالتالي وسيلة لاتخاذ القرارات اللازمة، ولكي توفر لنا القوائم المالية هذه الشروط يجب أن تقدم صورة صادقة وحقيقية عن الوضع الفعلي للمؤسسة، أي تكون ذات مستوى عال من الجودة وهو ما يعكس خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، لتساهم في تعزيز الثقة لدى الأطراف ذات المصالحة وتلبي احتياجاتهم من المعلومات لترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية[2].

---

[1] عيادي عبد القادر، تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الاطار النظري للمحاسبة، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15 ، 2016، ص 29-30.

[2] محمد السعيد أوبيرة، و آخرون، **تأثير ممارسات ادارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية**، دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد07، العدد 01، 2021، ص 380.

فالنظام المحاسبي المالي يعتبر وسيلة ذو حدين، فهو وسيلة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث يلعب دورًا أساسيًا في تحسين جودة الأرباح المحاسبية من خلال توفير الإطار والأدوات اللازمة لضمان دقة وشمولية المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح ومن ناحية أخرى يدعم ممارسات إدارة الأرباح من خلال المرونة المتاحة أمام الإدارة للاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، وفي ما يلي بعض النقاط التي توضح هذه العلاقة من منظور ممارسات إدارة الأرباح:

أولا: أساس الاستحقاق

ورد أساس الاستحقاق تحت مسمى – محاسبة التعهد أو الالتزام – والتي تعتبر من أهم ركائز تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال الاعتماد على الكثير من التقديرات التي تؤثر على الأرباح المعلنة والذي يعتبر مساحة متاحة للتلاعب ومن تم التأثير على جودة الأرباح، حيث نصت المادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم (08-156)، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) " تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوفات المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها"، وفي نفس السياق جاء في المادة (34) " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح"[1].

يعتبر أساس الاستحقاق الطريقة التي يتم من خلالها التسجيل والاعتراف بالمعاملات وغيرها من الأحداث عند حدوثها بغض النظر عن استلام أو دفع النقدية، أي أنها تسجل المعاملات بأثر رجعي[2]، حيث يعتبر من الأسس الرئيسية في إعداد البيانات المالية، إضافة إلى أنه يسمح بقياس مساحة الحرية المتاحة في اختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة لتوجيه الربح، أي ادخال عنصر التقدير الذاتي المبني على الاعتبارات الشخصية، مثل حالات جرد المخزون وتقييمها وجرد الديون المستحقة، وامتيازه بمرونة عالية بتوفر العديد من الفرص للتلاعب في البيانات المالية والأرباح،[3] كما أن أساس الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف وقياس ممارسات إدارة الأرباح، إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية متى ما ظهرت للوجود، حيث يتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصروفات والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل[4].

ثانيا: التقديرات المحاسبية في ضوء المعايير المحاسبية

يتيح النظام المحاسبي المالي من خلال المعايير المحاسبية مرونة عالية للإدارة باستخدام مساحة كبيرة من الأحكام الشخصية والتقدير الحكمي، وتتمثل هذه الحرية في اختيار الطرق المحاسبية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية، التي تطبق على الحدث الاقتصادي أو وضع فترات محاسبية تقديرية تمتاز بالمرونة العالية، والذي سيؤدي إلى استخدام الإدارة ممارسات إدارة الأرباح من خلال المجال المفسح امامها والذي يؤدي إلى تشويه في التقارير المعدة نتيجة لتركيز الإدارة على تحقيق منافعها الخاصة وطمس الأداء الفعلي للمؤسسة.

---

[1] المادة 02-34 من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، المؤرخة في 28 ماي 2008، ص ص 11-14.

[2] امية هناء جابي، حكيم مليابي، **اهمية التحول من الاساس النقدي الى اساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصرنة المحاسبة العمومية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء02، 2017، ص 138.

[3] امية هناء جابي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[4] محمد محمود جاسم، انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد الخامس، بابل، العراق، جويلية 2005، ص 453.

فبغرض تخفيض أرباح السنوات الجيدة والتي تكون قد حققت فيها أرباح مرتفعة، ومن أجل استخدام هذه الأرباح في السنوات الرديئة والتي حققت فيها أرباح منخفضة، تستخدم الإدارة المرونة المتاحة في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ووضع التقديرات لترحيلها للسنوات المقبلة في شكل احتياطات، وذلك للحفاظ على استقرار سلسلة الأرباح[1].

حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتثبيتات العينية والمعنوية فإنه في حالات أخرى يؤكد النظام المحاسبي المالي في قواعده الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتثبيتات العينية والمعنوية، حيث جاء في الفقرة 8.121 " يجب أن تدرس دوريا، طريقة الإهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لإهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية"[2].

بالتالي فإن معظم المعالجات المحاسبية لا تخلو من التقديرات الشخصية والأحكام التقديرية، إلا أن الحد وضبط المساحة التي يتيحها النظام المحاسبي للإدارة لاتخاذ هذه التقديرات والأحكام من خلال المعايير المحاسبية، يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى إعداد تقارير مالية تتميز بالصدق والموثوقية، مما يعزز من جودة التقارير المالية وبالتالي جودة الأرباح المحاسبية.

ثالثا: التغيير في السياسات والطرق المحاسبية

إن التغييرات في السياسات والأساليب المحاسبية قد تؤدي إلى فقدان القوائم المالية لقابليتها للمقارنة، وذلك نتيجة للخيارات التي يتيحها النظام المحاسبي المالي والتي قد تفتح المجال أمام الإدارة للتلاعب في القوائم المالية بما يتناسب مع مصالحها، إلا أن هذه الحرية في الاختيار قد تُستغل بشكل مفرط خصوصاً في ظل تباين مصالح الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الداخليين مع مصالح حملة الأسهم الآخرين، وبالتالي هذا التباين قد يدفع الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تحقق أهدافها الخاصة، مثل تحقيق مستوى الربح المستهدف، مما يؤثر سلباً على جودة وشفافية التقارير المالية والأرباح المعلنة، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستوى جودتها[3].

على عكس المخطط المحاسبي الجزائري السابق الذي اعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، أقر النظام المحاسبي المالي استثناء مبدأ ثبات طرق التقييم في حالة الرغبة في تحسين نوعية الكشوفات المالية، حيث جاء هذا التغيير بموجب القانون رقم (07-11) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، في ما يتعلق بتغيير التقديرات والطرق المحاسبية من خلال نص المواد التالية[4]:

– المادة (37): " يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوفات المالية ".

– المادة (38): " يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومات موثوقة أكثر والحصول عليها".

---

[1] عبد الله منصور السبيعي، محمد فيصل حسن، **أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق السعودية**، المجلة العربية للادارة، مجلد44، العدد05، 2024، ص ص –10–09.

[2] الفقرة 8.121 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 09.

[3] معاطي، محمد كامل، **اطار مقترح لقياس وتقييم جودة أرباح المنشأ الدولية من منظور الثقافة الوطنية بغرض دعم اتخاذ القرارات**، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2016، ص 101.

[4] القانون رقم (07–11) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 06.

– المادة (39): " تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوفات المالية، ولا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوفات المالية".

يسمح النظام المحاسبي المالي باحتساب أقساط الإهلاك وفقا لثلاثة طرق: " ان طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل: الطريقة الخطية، الطريقة المتناقصة، او طريقة وحدات الإنتاج[1]".

بالنسبة للمخزونات فإنه جاء حسب 5.123 " عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية"[2]. ويتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخازن أو عند الجرد إما:

– باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO).

– إما بمتوسط كلفة شراءها أو إنتاجها المرجحة CMP.[3]

تدرج تكاليف القروض والخصوم المالية حسب النظام المحاسبي المالي وفق طريقتين: الأولى تدرج في الحسابات كأعباء مالية للسنة المترتبة فيها[4]، أما الثانية فتكون ضمن معالجة محاسبية مرخص بها من خلال دمج تكاليف الاقتراض إلى تكلفة اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل، والذي يتطلب مدة تحضير طويلة (أكثر من 12 شهرا)[5].

أما فيما يخص بدائل العقود طويلة الأجل فالطريقة المثلى التي أقر النظام المحاسبي المالي لمعالجتها هي طريقة التقدم في الإنجاز، حيث تدرج في الحسابات المصروفات والإيرادات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل، وذاك حسب وتيرة تقدم العملية التي تكون عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع[6]، وفي حال استعصى استخدام طريقة التقدم فبإمكان المؤسسة استخدام الطريقة البديلة والمرخص بها وهي طريقة الإتمام والتي لا تسجل الإيرادات كاملة إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة والتي يكون تحصيلها محتملا[7].

رابعا: سوء تطبيق مفهوم الأهمية النسبية

يعد تطبيق الأهمية النسبية عند إعداد التقارير المالية أحد المجالات المهمة والتي ترتبط بشكل وثيق بجودة المعلومات المحاسبية بحيث يمكن استخدامها بواسطة المحاسبين في التلاعب بالأرباح والتأثير عليه، ولان هذا المبدأ مفهومه واسع ومرن، قد يتعرض لسواء الاستخدام او سوء فهم كيفية التطبيق المناسب له، فإن عنصر من العناصر يعد هاما نسبيا إذا كان استخدامه او تغيبه في عملية اتخاذ

[1] الفقرة 7.121 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 09.

[2] الفقرة 5.123 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 13.

[3] الفقرة 6.123 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 13.

[4] الفقرة 2.126 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 14.

[5] الفقرة 3.126 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 14.

[6] الفرة 2.133 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص18.

[7] الفرة 3.133 من قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص18.

القرار يعد مؤثرا من ناحية تغيير اتجاهه عند المستخدمين المستهدفين[1]، وقد دعم النظام المحاسبي المالي بشكل صريح هذا مبدأ الأهمية النسبية من خلال المادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) " يجب أن تبرز الكشوفات المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان، وبالتالي يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية"[2]، حيث تم ربط هذا المبدأ بدرجة تأثر المعلومات المالية على حكم مستخدميها اتجاه المؤسسة، وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا المبدأ عند إعداد التقارير المالية، إلا أن تطبيقه يتأثر بالعوامل البيئية المحيطة والأحكام الشخصية، ويعد هذا الاعتماد بمثابة فتح المجال أمام ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤثر على نتائج النظام المحاسبي ويقلص من جودتها.

مما سبق تعتبر الأهمية النسبية في التقارير المالية مفهوم محاسبي يشير إلى تأثير أحداث أو معلومات معينة على قرارات المستخدمين الماليين، هذا المفهوم ضروري للمساعدة في ضمان موثوقية ودقة البيانات المالية، لكن نظرا لمرونته قد يؤدي سوء الاستخدام أو الفهم الخاطئ إلى التلاعب بالأرباح أو تقديم معلومات مضللة، من المهم أن يتم تطبيق هذه القاعدة بشكل دقيق واحترافي لضمان نزاهة التقارير المال

[1] زمان يوسف كريم، **قياس الأهمية النسبية وتقدير مخاطر التدقيق خلال مراحل عمل المدقق الخارجي**، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، 2024، ص 60.

[2] المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم (08-156)، المؤرخ في 20 جمادي الأول عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، المؤرخة في 28 ماي 2008، ص 12.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تحليلا شاملا للإطار النظري لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح مع التركيز على دور النظام المحاسبي المالي في تعزيزها، حيث يلعب النظام المحاسبي المالي دورا محوريا في تحسين جودة الأرباح من خلال توفير إطار عمل شامل ومتكامل، يبدأ هذا الدور بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية من خلال تحديد النظام للإجراءات والمعايير اللازمة لتسجيل العمليات المالية بدقة وموثوقية.

حيث تم التطرق إلى مفهوم جودة الأرباح المحاسبية من خلال مفهوم الأرباح المحاسبية باعتباره من المفاهيم الأساسية في عالم الأعمال والمحاسبة، حيث يمثل مقياسا رئيسيا لتقييم أداء المؤسسات وقدرتها على توليد العوائد، غير أن مجرد وجود الأرباح لا يكفي بل يجب أن تتمتع هذه الأرباح بالجودة العالية، ذلك أن جودة الأرباح المحاسبية تشير إلى مدى دقة وموثوقية ومصداقية الأرباح المعلنة في عكس الأداء الحقيقي للمؤسسة، حيث تم التطرق إلى ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، لظهورها كتحد يواجه جودة التقارير المالية باعتبارها محاولات من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة من خلال استغلال المرونة في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتم التطرق إلى مختلف دوافع المؤسسات لممارسة إدارة الأرباح من تحقيق توقعات المحللين إلى تجنب انتهاك شروط الديون أو زيادة المكافآت الإدارية.....الخ، حيث تستخدم المؤسسات استراتيجيات مختلفة لإدارة أرباحها وبالتالي التأثير على مستويات جودة الأرباح المحاسبية.

تم التأكيد على أهمية التحكم في العمليات المالية، حيث يسمح النظام المحاسبي للإدارة بمراقبة الأنشطة المالية بفعالية ويقلل من فرص التلاعب غير الملائم بالأرباح، وضبط الممارسات بحيث أن الممارسات السليمة تعزز جودة الأرباح، بينما قد تؤدي الممارسات غير الأخلاقية إلى تقويضها، كما يسهم النظام في إعداد تقارير مالية شفافة ومفهومة مما يبني الثقة بين المؤسسة والمستثمرين وأصحاب المصلحة.

كما تم أيضا مناقشة مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، مع التركيز على كيفية استخدام هذه المؤشرات لتقييم مدى موثوقية الأرباح المعلنة، حيث يسعى النظام المحاسبي المالي من خلال هذه المؤشرات إلى تقليل فرص التلاعب بالأرباح وتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية السليمة.

في الأخير تم التأكيد على أهمية تطبيق السياسات المحاسبية السليمة والتي تحد من إمكانية التلاعب بالأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيق المبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام وكذلك وجوب توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في هذا التطبيق وذلك بهدف تحسين جودة الأرباح المحاسبية وزيادة موثوقيتها على المدى الطويل.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

وخصوصية الدراسة

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة في الأبحاث العلمية ذات أهمية كبيرة وجزءا أساسيا في بناء البحث العلمي بالنسبة للباحث، بحيث تعتبر بمثابة الأجوبة عن التساؤلات التي تطرح عند بداية بناء عنوان البحث، وتبرز أهميتها بحيث تساهم في بناء قاعدة معرفية تمكنه من الاعتماد عليها والإضافة إليها والقيام بتحديد الفجوات المعرفية، لهذا فمن الضروري الاستعانة بمجموع من الدراسات والمؤلفات السابقة لتفادي الوقوع في الأخطاء والتحديات التي واجهت الباحثين السابقين، وان الاستشهاد بالدراسات السابقة يعزز من مصداقية البحث وتقديمه على أنه جزء من حوار علمي مستمر.

فبعد التطرق للإطار النظري المفاهيمي لجودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، والتطرق لإدارة الأرباح باعتبارها مؤشر من مؤشرات قياس جودة الأرباح المحاسبية، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، وكذلك الدراسات التي تطرقت إلى موضوع جودة الأرباح المحاسبية من منظور إدارة الأرباح، وذلك بعرض ما هدفت إليه الدراسات السابقة والقيام بمناقشة ما توصلت اليه من نتائج، بالإضافة إلى تبيان موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، من خلال الاعتماد على العديد من البحوث المحررة باللغة العربية والأجنبية ذات الأصل الأكاديمي سواء في شكل منشورات في مجلات محكمة أو في شكل رسائل جامعية.

ومما سبق سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى عرض الدراسات باللغة العربية و الأجنبية، وما ميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، حيث جاء تنظيم هذا الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية.**
- **المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.**
- **المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تم الاعتماد على العديد من البحوث المحررة باللغة العربية ذات الأصل الأكاديمي التي تناولت موضوع جودة الأرباح في أحد محاورها الأساسية، كما ان هناك ندرة شبه نسبية في الدراسات السابقة العربية ذات الصلة بالعلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة الأرباح المحاسبية، وأيضا الدراسات التي درست أثر العوامل الاقتصادية نتيجة التفاعل بين مستويات جودة الأرباح وفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي ، وهذا يدل على محدودة الاهتمام بالموضوع في التطبيقات العلمية للمحاسبة المالية في الدول العربية وخاصة منها الجزائر، وكانت هذه الدراسات سواءا في شكل منشورات في مجلات محكمة أو في شكل رسائل جامعية، حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب: المطلب الأول يحتوي الدراسات السابقة التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية و إدارة الأرباح أما المطلب الثاني فخصصناه للدراسات التي تتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي وعلاقته بجودة الأرباح المحاسبية ، و المطلب الأخير خصص للدراسات التي تناولت علاقة العوامل الاقتصادية بجودة الأرباح المحاسبية ، مع مراعاة التسلسل الزمني في عرضها من الأقدم إلى الأحدث كالآتي:

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية و إدارة الأرباح

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات باللغة العربية المتناولة لإدارة الأرباح، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية وكانت على النحو التالي:

1. دراسة (**فواز سفير القتامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، 2010**)[1]، بعنوان: "إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، من خلال تحليل عينة مكونة من 78 مؤسسة خلال عامي 2007 و2008، تم استخدام نموذج جونز المعدل (1995) لقياس إدارة الأرباح وتقدير المستحقات الاختيارية، وذلك باستخدام منهجية تعتمد على الميزانية لتحديد الشركات التي تمارس أو لا تمارس إدارة الأرباح في البيئة السعودية، كما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل البيانات، بالإضافة إلى الانحدار الخطي المتعدد للتنبؤ بقيمة المستحقات الاختيارية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أكدت الشركات محل الدراسة ممارستها لإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، سواء بتخفيض الأرباح أو تضخيمها.
- لم يظهر حجم المؤسسة أو القطاع الذي تنتمي إليه أي تأثير على ممارسات إدارة الأرباح.
- الشركات ذات الربحية العالية تميل إلى إدارة أرباحها بشكل سلبي (تقليل الأرباح)، بينما الشركات التي تحقق خسائر تلجأ إلى إدارة الأرباح بشكل إيجابي (تضخيم الأرباح.
- هناك تأثير واضح لكل من المديونية والربحية على ممارسات إدارة الأرباح.

2. دراسة (**فداوي أمينة، 2013**) [2]، بعنوان: "نحو مفاضلة إحصائية بيت نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم إدارة الأرباح وأنواعها، بالإضافة إلى تحليل الأساليب المستخدمة لتحقيق هذا السلوك، كما ركزت الدراسة على مقارنة النماذج الإحصائية المختلفة المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح لتحديد النموذج

[1] فواز سفير القتامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، **ادارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 47، العدد 01، يناير 2010.

[2] فداوي أمينة، **نحو مفاضلة احصائية بين نماذج قياس ممارسات ادارة الأرباح**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، الجزائر، 2013، ص 115-138.

الأكثر دقة وفعالية، تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 05 شركات مساهمة فرنسية مدرجة في مؤشر (SBF 250) خلال الفترة 2009-2007، حيث تم قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مجموعة من النماذج:

- نموذج " Modified Jones, 1995"، نموذج "Ress, Gill and Gore, 1996" ، نموذج " Kothari, Leone and Wasley, 2005"، نموذج "Raman and Shahrur, 2008".

أهم النتائج المتوصل إليها:

- أكدت الدراسة وجود تنوع في أساليب إدارة الأرباح، والتي تختلف باختلاف دوافع الشركات، وأبرزها التضخيم أو التقليص المتعمد للأرباح المعلنة.
- أظهرت نتائج المقارنة الإحصائية بين النماذج أن نموذج **Modified Jones (1995)** هو الأكثر كفاءة وصلاحية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وتقدير المستحقات الاختيارية بدقة.
- و توصلت الدراسة إلى أن اختيار النموذج المناسب لقياس ممارسات إدارة الأرباح يعتمد على أهداف التحليل ودقة الكشف المطلوبة.

3. دراسة (**بلال كيموش، 2014**) [1]، بعنوان: "دور المصروفات والنواتج الغير نقدية واحتياج رأس مال العامل في إدارة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالاعتماد على المصروفات غير النقدية، النواتج غير نقدية، وبنود الاحتياج في رأس مال العامل، من خلال اختبار مدى معنوية العلاقة بين هذه البنود والمستحقات الاختيارية مقاسة بنموذج كوثاري وآخرون، وهذا كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، ومن أجل ذلك تم تصميم نموذج للانحدار الخطي المتعدد، استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة ما بين (2005-2009).

توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من المخصصات، الديون قصيرة الأجل، والمخزونات، مما يشير إلى أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تعتمد على هذه البنود في ممارسات إدارة الأرباح .
- لم تُظهر النتائج أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من النواتج غير النقدية والمصروفات غير النقدية، مما يعني أن هذه البنود لا تُستخدم بشكل كبير في إدارة الأرباح.
- تُعد مخصصات الدورة، مثل الإهتلاكات والمؤونات، الأكثر استخداماً في ممارسات إدارة الأرباح بسبب إمكانية التقدير المرتبطة بها، خاصة فيما يتعلق بالمؤونات، كما يتم استخدام الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل مقارنة بالمخصصات، بينما لا تُستخدم البنود الأخرى بشكل ملحوظ في هذه الممارسات.

4. دراسة (**علي محمد رمضان، 2014**) [2]، بعنوان: "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير التداخل بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية على النتائج الضريبية النهائية، مع التركيز على سلامة الإجراءات المحاسبية المتبعة في احتساب الربح المحاسبي وانعكاسها على دقة النتائج الضريبية، كما سعت إلى اختبار تأثير ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل كآليات خاصة ضمن إطار إدارة الأرباح على الربح الضريبي .

[1] بلال كيموش، **دور المصاريف والنواتج الغير نقدية واحتياج رأس مال العامل في إدارة الأرباح، مجلة الباحث، الجزائر**، المجلد 14، العدد 14، 2014، ص ص 43-56.

[2] علي محمود رمضان، **أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

أجريت الدراسة على عينة شملت 15 مؤسسة سورية، منها 03 شركات مدرجة و12 مؤسسة غير مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2011، حيث تم قياس درجة ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل لتقدير المستحقات الاختيارية عبر منهجية التدفقات النقدية، ولتحليل الفروقات بين الشركات المدرجة وغير المدرجة، تم استخدام اختبارT ، بينما تم توظيف الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل مع الربح الضريبي، وكذلك العلاقة بين الفروق الضريبية وتمهيد الدخل وممارسات إدارة الأرباح.

كما تم استخدام السلاسل الزمنية من 2006 إلى 2011 وبناء النموذج لمعرفة مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المكلفة بدفع الضريبة و الأخرى المعفاة من الدفع الضريبي.

توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسات إدارة الأرباح ورقم الربح الضريبي، مما يشير إلى تأثير هذه الممارسات على النتائج الضريبية .
- لم تجد الدراسة أدلة إحصائية تدعم وجود دوافع ضريبية بحتة وراء ممارسات إدارة الأرباح، حيث لم يظهر أن الإدارة تسعى لتغيير الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التأثير فقط على الربح الضريبي .
- لم تُظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات الخاضعة للضرائب وتلك المستفيدة من الإعفاءات الضريبية .
- لم يتم إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية تمهيد الدخل والربح الضريبي أو التغير في الربح الضريبي عبر الفترات الزمنية .
- أظهرت النتائج وجود علاقة بين الفروق المحاسبية والضريبية، مما يشير إلى أن الإدارة قد تستخدم هذه الفروق كأداة لتمهيد الدخل، دون أن يكون ذلك مدفوعاً بأهداف ضريبية مباشرة.

5. دراسة (**طارق الهندي، 2015**)[1]، بعنوان: "استخدام نموذج جونز المعدل و نموذج مخصصات القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية".

هدفت هذه الدراسة إلى كشف ممارسات إدارة الأرباح في المصارف و الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، حيث اعتمد الباحث في دراسته على نموذج Jones المعدل (1995) ونموذج مخصصات خسائر القروض (Laon Loss provisions model) في الكشف عن إدارة الأرباح وتقدير المستحقات الاختيارية باستخدام البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السورية على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية او هيئة الأسواق و الأوراق المالية السورية، و التي بلغ عددها 52 مؤسسة، بلغ عدد الشركات التي درست 31 مؤسسة مساهمة، حيث قسمت إلى مجموعتين الأولى مجتمع الشركات المساهمة عدا المصارف حيث بلغ عدد الشركات المساهمة المدروسة 19 مؤسسة (شركتان للاتصال، 5 شركات خدمية، مؤسسة واحدة صناعية،4 شركات زراعية، 7 شركات تأمين)، أما الثانية مجتمع المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 12 مصرفا وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008-2012.

[1] **طارق الهندي، " إستخدام نموذج جونز المعدل و نموذج مخصصات القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية** " رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد ، قسم المحاسبة جامعة تشرين الجمهورية العربية السورية ،2015 منشورة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن 68.4% من الشركات المساهمة السورية و 66.7% من المصارف المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق و الأوراق المالية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة حيث كانت 08 مصارف من أصل 12 مصرف، و13 مؤسسة مارست إدارة الأرباح من أصل 19 مؤسسة.
- أوضحت أن أغلب الشركات المساهمة الخدمية و الصناعية مارست الاستحقاق الاختياري بطريقة سلبية.
- بيمنا اغلب الشركات الزراعة وشركات التأمين مارست الاستحقاق بطريقة ايجابية وقد بينت الدراسة ازدياد ممارسات إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق المالية عدا المصارف لتصل 84% وفي الأخير توصل الباحث إلى إمكانية الاعتماد على النموذجين في قياس إدارة الأرباح في البيئة المحاسبية السورية.

6. دراسة (**بلال كموش، حمزة بوسنة، 2016**)[1]، بعنوان: "إدارة الأرباح من خلال المستحقات–دراسة استكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، و القيام بعملية استكشافية لسلوك إدارة الأرباح فيها، أجريت هذه الدراسة على جميع الشركات التي قامت بعرض قوائمها المالية لدي هيئة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة خلال الفترة بين (2005–2012)، تم الاعتماد على المستحقات الاختيارية، المقدرة بنموذج كوثاري باعتباره النموذج الأكثر فعالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة إلى:

- أظهرت الدراسة أدلة على أن الشركات الجزائرية استخدمت المستحقات الاختيارية بشكل سلبي (هبوطاً) لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة .
- لوحظ أن غالبية ممارسات إدارة الأرباح تمت خلال الفترة التي سبقت تطبيق النظام المحاسبي المالي القائم على معايير المحاسبة الدولية (2005–2009)، حيث كانت هذه الفترة الأكثر نشاطاً في ممارسة إدارة الأرباح .
- كشفت النتائج عن انخفاض كبير في مستويات المستحقات الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010 وما بعدها)، مما يشير إلى وجود اختلاف واضح في مستويات إدارة الأرباح بين الفترتين.

7. دراسة (**عبد الناصر ابراهيم نور، حنان العواوودة، 2017**)[2] ، بعنوان: إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر التلاعب بجودة المعلومات المحاسبية المعلن عنها في القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة العامة في الأردن، إضافة إلى الأثر (لحجم المؤسسة ونسبة المديونية و معدل العائد على الأصول)، على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها خلال الفترة 2005-2012، أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات الاردنية المساهمة العامة (20)، في مجال الصناعة خلال الفترة 2005–2012، تم الاعتماد في اختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية على نموذج قياسي وذلك من خلال تحليل الانحدار المتعدد، بقسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح الإجمالي الأصول تم قياس جودة الأرباح المحاسبية وكلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح كلما كانت جودة الأرباح، أما بالنسبة لإدارة الأرباح فتم حسابها عن طريق المستحقات، فكلما ارتفعت كان دليل على ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح.

---

[1] بلال كموش، حمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات–دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 43، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2016.

[2] عبد الناصر ابراهيم نور، حنان العواوودة، **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية**، دراسة اختيارية على الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، جامعة الاردن، الاردن، المجلد 02، العدد 13، 2017.

توصلت الدراسة إلى:

- تقوم الشركات الصناعية الاردنية بإدارة أرباحها بالشكل السالب، فهي تقلل من الأرباح المعلن عنها
- وجود دلالة إحصائية على انخفاض جودة الأرباح في شركات الصناعية الاردنية.
- تؤثر إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية في شركات الصناعية الاردنية بشكل سالب، أي انه كلما زادت إدارة الأرباح انخفضت جودة الأرباح المحاسبية.
- اثر المديونية على جودة الأرباح المحاسبية بشكل موجب من خلال الممارسات التي يقوم بها الدائنين مثل الرقابة المباشرة على الإفصاحات المقدمة من قبل المؤسسة والتقارير المالية الصادرة عنها.

8. دراسة (**خالد بريش، 2020**)[1]، بعنوان: "ممارسة إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر ممارسات إدارة الأرباح وذلك من خلال استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في اختيار السياسات والطرق المحاسبية والتقديرات الحكمية، والتي تكون اما بدافع تحقيق مكاسب ذاتية او لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة، مما ينعكس ويؤثر على جودة الأرباح، أجريت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة الممتدة 2010-2018، لقياس إدارة الأرباح تم استخدام نموذج Kothari, 2005، ونموذج Richardson لقياس جودة الأرباح المحاسبية.

توصلت الدراسة إلى:

- وجود عدة اساليب وطرق تمكن الإدارة من التلاعب وإدارة أرباحها، ومنه التأثير على جودة أرباحها وقوائمها المالية.
- استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض الأرباح المحاسبية أو بشكلها الموجب بهدف التضخيم في الأرباح المحاسبية.
- وجود علاقة عكسية بين مستوى جودة الأرباح المحاسبية واتجاه المؤسسات الجزائرية نحو تبني سلوك إدارة الأرباح.

9. دراسة (**عبد الحميد العيسوي محمود، 2020**)[2]، بعنوان: "أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر سلوك وأساليب إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة المؤسسة من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل وانعكاسه على جودة الأرباح المحاسبية، أجريت الدراسة على عينة من شركات المساهمة المصرية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة 2012–2018، تم الاعتماد على نموذج McVay, 2006 في دراسة سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات ضمن قائمة الدخل، ويعد النموذج الأكثر شيوعا في الفكر المحاسبي، ولربط العلاقة بين سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات في قائمة الدخل وانعكاسه على جودة الأرباح التشغيلية تم الاعتماد على نموذج Malikov, et al., 2018.

توصلت الدراسة إلى:

- قيام الشركات التي تشتغل في بيئة الأعمال المصرية بممارسات إدارة الأرباح من خلال عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وادراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، وهو ما أثر بصورة عكسية على جودة الأرباح التشغيلية.

[1] خالد بريش، **ممارسة ادارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية،حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، اطروحة دكتوراة منشورة، جامعة الجزائر 03، 2020.

[2] عبد الحميد العيسوي محمود، **أثر ممارسات ادارة الأرباح من خلال ادارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، المجلد 04، العدد01، يناير 2020.

10. دراسة (**محمد السعيد أوبيرة وآخرون، 2021**) ، بعنوان: "تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثيرها على جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، باعتبارها المدخل الأساسي والمهم في تحديد مستوى جودة القوائم المالية من عدمها، أجريت الدراسة على عينة من (20) مؤسسة تنشط في البيئة الجزائرية خلال الفترة 2014-2018، ولقياس مستوى جودة القوائم المالية تم استخدام نموذج جونز المعدل 1995.

توصلت الدراسة إلى:

- عدم ممارسة إدارة الأرباح من قبل المؤسسات الناشطة في البيئة الجزائرية أثناء فترة الدراسة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت علاقة تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بإدارة الأرباح

1. دراسة (**كهينة شاوشي، 2016**) [1]، بعنوان: "إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، وذلك بعد التزامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) اعتبارا من عام 2010، حيث ركزت الدراسة على إبراز السياسات والإجراءات التي يمكن أن تقلل من ممارسات إدارة الأرباح، مع تقديم إطار مقترح لتعزيز دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من هذه الممارسات، تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2006-2013، وتم تقسيمها إلى فترتين: ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2009) وما بعده (2010-2013).

إعتمدت الدراسة على نموذج كوثاري وآخرون (2005) لقياس المستحقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح، واستخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية وإدارة الأرباح، مع تضمين متغيرات ضابطة مثل حجم المؤسسة، ربحيتها، ومديونيتها. توصلت الدراسة إلى:

- أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يشير إلى تغييرات في ممارسات إدارة الأرباح .
- تبين أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، حيث ارتفعت المستحقات الاختيارية في الفترة ما بعد التطبيق .

بالنسبة للمتغيرات الضابطة :

- أظهر حجم المؤسسة وربحيتها تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على ممارسات إدارة الأرباح.
- كان تأثير مديونية المؤسسة إيجابياً لكنه غير دال إحصائياً.
- تقليص المعالجات البديلة والاكتفاء بالضرورية منها، مع الحد من استخدام التقديرات الشخصية في إعداد التقارير المالية.
- تحديث النظام المحاسبي المالي بشكل دوري لمواكبة التطورات في المعايير المحاسبية الدولية.

[1] كهينة شاوشي، **إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

- تعزيز آليات الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحسين حوكمة الشركات وتفعيل دور المراجعة الخارجية والجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر.

2. دراسة (**بدر الزمان خمقاني، 2016**) [1]، بعنوان: "نحو نموذج لإكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ومحاولة الحد منها في التقارير المالية ضمن إطار النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال تطوير نموذج يعتمد على المستحقات الاختيارية كمؤشر رئيسي لقياس هذه الممارسات، باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones, 1995) ، كما تضمنت الدراسة اقتراح مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالأرباح، مثل تحليل التدفقات النقدية وفحص الأرصدة الوسيطية للتسيير، تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من خمس شركات تعمل في قطاع البترول خلال الفترة 2012-2013.

توصلت الدراسة إلى:

- أثبتت الدراسة أن الإجراءات المقترحة، بما في ذلك تدقيق المحتوى الإعلامي للميزانية، وتحليل التدفقات النقدية، ومراجعة الأرصدة الوسيطية للتسيير، لها تأثير إيجابي وفعّال في تقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- أبرزت النتائج أهمية الدور الوقائي الذي يقوم به مراجع الحسابات لضمان نزاهة التقارير المالية وخلوها من التلاعب المحاسبي.

3. دراسة (**مختار إدريس أبو بكر أدم، هلال يوسف صلاح، 2016**) [2]، بعنوان: "دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال اختبار تأثير تطبيق هذه المعايير على اختيار السياسات المحاسبية وإنتاج معلومات مالية تتميز بالكفاءة والجودة العالية. كما ركزت الدراسة على تفسير جودة المعلومات المحاسبية في سياق المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2014، حيث اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية متنوعة، مثل الأشكال البيانية، التوزيع التكراري، النسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون، معادلة سبيرمان–براون، الوسيط، واختبار مربع كاي لتحليل الفروق.

توصلت الدراسة إلى:

- أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- تبين أن إدارات المصارف السودانية تتدخل في اختيار وتطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية بما يخدم أهدافها.
- أظهرت النتائج وجود اختلافات في الأسس المحاسبية المستخدمة لمعالجة العمليات والأحداث المالية في المصارف السودانية نتيجة غياب الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية.
- أكدت الدراسة أن المصارف السودانية تستخدم أساليب إدارة الأرباح للتأثير على الأرقام المحاسبية.

[1] بدر الزمان خمقاني، **نحو نموذج لإكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

[2] إدريس أبو بكر أدم، هلال يوسف صلاح، **دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف**، **مجلة العلوم الإقتصادية**، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص ص 110-127.

4. دراسة (**فؤاد صديقي، 2016**) [1]: بعنوان: "ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2009-2014)".

هدفت هذه الدراسة إلى فك الغموض النسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وانعكاسه على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 61 مؤسسة اقتصادية مختلفة الحجم خلال الفترة الممتدة بين 2009–2014، حيث تم جمع 137 مشاهدة مقسمة على فترتين: ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2009-2011) وما بعده (2012-2014) تم قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية عبر نموذج جونز المعدل، مع دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المالية مثل فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي، قطاع النشاط، نوعية الملكية، الشكل القانوني، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، مرحلة الاستثمار، ومعدل المردودية.

توصلت الدراسة إلى:

- أكدت الدراسة وجود ممارسات لإدارة الأرباح من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث استُخدمت المستحقات الاختيارية كأداة رئيسية لهذه الممارسات .
- أظهر الغموض النسبي المرتبط بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) تأثيراً إيجابياً على كثافة ممارسات إدارة الأرباح، مما يتيح للمسؤولين استغلال هذا الغموض للتلاعب بالأرباح، وهو ما يؤثر سلباً على موثوقية التقارير المالية .
- لم تجد الدراسة أي تأثير ذي دلالة إحصائية للخصائص المالية للمؤسسات (مثل حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، أو مرحلة الاستثمار) على ممارسات إدارة الأرباح.

5. دراسة (**حنان قسوم، 2016**) [2]، بعنوان: "دور النظام المالي المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة القوائم المالية".

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة الإدارة أرباحها، بعد الالتزام الجزائر بتبني للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية (LAS/IFRS) والذي يهدف إلى تقديم قوائم مالية صادقة ذات جودة عالية وخالية من ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2011- 2013، أجريت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارسة المؤسسات محل الدراسة الإدارة أرباحها، حيث تقوم هذه المؤسسات باستخدام مستحقاتها الاختيارية بشكل موجب خلال جميع فترات الدراسة وذلك بهدف تضخيم الربح المحاسبي.
- طريقة استخدام المستحقات الاختيارية لا تعكس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة القوائم المالية من حيث الحد من إدارة المؤسسات لأرباحها.

[1] فؤاد صديقي، **ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

[2] حنان قسوم، **دور النظام المالي المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الأرباح وتحسين جودة القوائم المالية**، دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 11، ديسمبر 2016

6. دراسة (**قوشيش آمينة، لقليطي الأخضر، 2019**) [1]، بعنوان: "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ممارسات المحاسبة الابداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تم تصميم إستبيان موجه إلى 120 من المهنيين في مجال المحاسبة، شمل محاسبين معتمدين، محافظي الحسابات، خبراء محاسبين، ومحاسبين موظفين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في القطاعين العام والخاص. اعتمدت الدراسة على اختبار العينة المستقلة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المطروحة.

توصلت الدراسة إلى:

- أظهرت الدراسة أن المحاسبين يستغلون البدائل والطرق المحاسبية المتاحة، خصوصاً في مجالات القياس مثل التقديرات الشخصية والتحيز في العرض، مما يجعل المحاسبة الإبداعية أداة للتلاعب دون خرق القوانين أو القواعد المحاسبية. يعتمد هذا التلاعب على قدرة المحاسبين على إخفاء التعديلات من خلال الإفصاح.
- تختلف أساليب المحاسبة الإبداعية باختلاف الأهداف والفرص المتاحة أمام المحاسب، وتشمل هذه الأهداف تقليل الأرباح للتهرب الضريبي أو تضخيمها للحصول على تمويلات مصرفية أو امتيازات ودعم حكومي.

7. دراسة (**بلال كيموش، 2019**)، بعنوان: "إدارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي: حالة النظام المحاسبي المالي في الجزائر (2003- 2015)"[2].

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بفحص أثر الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى إدارة الأرباح، في المؤسسات الجزائرية، أجريت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات (14) مؤسسة خلال الفترة الممتدة 2003- 2015، تم الاعتماد في قياس إدارة الأرباح على بناء نموذج بالاعتماد على نموذج Dechow et al., 1995، وتم الاعتماد على الاختيارات اللامعلمية في فحص الفرضيات.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود دلالة إحصائية في الانخفاض من مستوى إدارة الأرباح بعد الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بفترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

8. دراسة (**عبد النور شنين، 2019**) [3]، بعنوان: "المساهمة في تحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، قامت الدراسة على التركيز على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة ، واختبار الفروقات الجوهرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، أجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية، (06) مسعرة في البورصة الجزائرية، (07) من المؤسسات النفطية تمثل مساهمة المؤسسة الام سوناطراك حصة كاملة في رأس مالها خلال الفترة (2006-2014)، قسمت الدراسة إلى فترتين 2006-2009 فترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي، 2011-2014 فترة بعد تطبيقه،

---

[1] قوشيش آمينة، لقليطي الأخضر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ممارسات المحاسبة الابداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية**، المجلد13، العدد 02، 2019، ص 107-128.

[2] بلال كيموش، **ادارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي: حالة النظام المحاسبي المالي في الجزائر(2003- 2015)، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 26، جوان 2019.

[3] عبد النور شنين، **المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي على ممارسات ادارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية 2006–2014**، اطروحة دكتوراة منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح تم تقسيم المؤسسات إلى فتين: مؤسسات مارست إدارة الأرباح و مؤسسات لم تمارس إدارة الأرباح، من خلال استخدام المستحقات الاختيارية باستعمال نموذج "Modèle de SP Kothari et Al, 2005" بإعتباره من الأساليب الحديثة وأكثر دقة حسب المختصين، حيث يتم حساب المستحقات الاختيارية وفق طريقة التدفق النقدي، كما تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والارتباط لدراسة أثر العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

توصلت الدراسة إلى:

- وجود ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة (2006-2014)، إلا أن نسبة المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح تعد أكبر من المؤسسات التي مارست، أي أن النظام المحاسبي ساهم في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح.
- وجود فروق جوهرية لأثر العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في (التحفظ المحاسبي مخاطر الاستغلال، مؤشر السيولة)، في توجيه هذه الممارسات.
- اعتبار كل من (حجم المؤسسة، ربحية، والتسعير في البورصة) كبدائل للمقاييس المذكورة في البحوث العلمية التقليدية، باعتبار أن البيئة الأعمال الجزائرية تختلف اختلاف كبير عن الدولية من الناحية: الاجتماعية، الثقافية، الظروف والتشريعات السياسية والاقتصادية والقانونية.

9. دراسة (**عبد الله منصور السبيعي و آخرون، 2024**) [1]، بعنوان: "أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أساس إعداد المعايير الدولية على جودة الأرباح، باعتبار الأهمية القصوى للمعايير المحاسبية على تحقيق جودة الأرباح، أجريت الدراسة على عينة (40) من الشركات خلال الفترة 2014-2019، لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تم الاعتماد على أسلوب تحليل الارتباط والانحرافات المعيارية.

توصلت الدراسة إلى:

- أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وعليه فان الالتزام بتبني المعايير المحاسبية الدولية ساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية المقدمة من طرف الشركات وجعلها أكثر فائدة لصالح المستثمرين والمستخدمين الاخرين.
- أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي أدى إلى الرفع من مستوى جودة الأرباح.

[1] عبد الله منصور السبيعي، **أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية، المجلة العربية للادارة** ، مجلد 44، العدد 05، 2024.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية.

1. دراسة (**حمزة بوسنة ، 2012)**[1]، بعنوان: "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية".

هدفت الدراسة إلى استكشاف ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية والفرنسية، مع التركيز على العوامل المؤثرة وآليات الحد منها، على الصعيد الدولي تناولت الدراسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الفرنسية المدرجة في بورصة باريس SBF) (250خلال الفترة 2007-2009، حيث شملت عينة من 60 مؤسسة و 174 مدقق حسابات، تم قياس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية عبر نموذج جونز المعدل، مع تقسيم المؤسسات إلى ممارِسة وغير ممارِسة، كما تم تقييم أداء مدققي الحسابات باستخدام اختبار T، وتحليل دور الالتزام بمعايير التدقيق عبر الانحدار الخطي البسيط، أما على المستوى الوطني، فقد ركزت الدراسة على 09 مؤسسات جزائرية مدرجة وغير مدرجة في البورصة خلال الفترة نفسها، وتم قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ **بالنسبة للمؤسسات الفرنسية :**
  - أكدت النتائج استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سلبي لتخفيض الأرباح المعلنة، وكان ذلك أكثر وضوحاً في عام 2009 مقارنة بعامي 2008 و2007.
  - أظهر مدققو الحسابات التزاماً بمعايير التدقيق المهنية، مما ساهم في اكتشاف وتقليل ممارسات إدارة الأرباح.
  - وجود علاقة عكسية بين الالتزام بمعايير التدقيق (معايير العمل الميداني والمعايير العامة) وممارسات إدارة الأرباح.
  - لم تسهم معايير المحاسبة الدولية بشكل فعال في الحد من إدارة الأرباح.
- ✓ **المؤسسات الجزائرية :**
  - أظهرت النتائج وجود مؤشرات إحصائية دالة على ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل إيجابي لتضخيم الأرباح، وكان عام 2009 الأكثر ممارسة مقارنة بعامي 2008 و2007.

2. دراسة (**محمد موسى حمدان، محمد أبو عجيلة، 2012**) [2]، بعنوان: "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح، بالإضافة إلى تقييم تأثير خصائص جودة التدقيق على الحد من هذه الممارسات وتحسين جودة الأرباح، حيث توصلت الدراسة إلى:

- أكدت الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة.
- لم تتمكن الدراسة من إثبات وجود جودة أرباح لهذه الشركات.

[1] حمزة بوسنة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

[2] محمد موسى حمدان، محمد أبو عجيلة، **جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح**، **المجلة العربية للمحاسبة**، جامعة البحرين، المجلد15، العدد 01، 2012،ص ص 158-184.

- لم تجد الدراسة تأثيراً لخصائص جودة التدقيق (مثل حجم مكتب التدقيق، ارتباطه بمكاتب تدقيق عالمية، فترة الاحتفاظ بالعميل، أتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها.

3. دراسة (**فداوي أمينة، 2014**) [1]، بعنوان: "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250-".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز حوكمة الشركات (إدارة المخاطر، الإفصاح، والرقابة) ومدى تأثيرها على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المدرجة بمؤشر (SBF 250) خلال الفترة 2007-2009 ، حيث ركزت الدراسة على قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية بشقيها :إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones, 1995) وتمهيد الدخل باستخدام نموذج إيكل (Eckel, 1981) ، كما تم قياس جودة ركائز الحوكمة من خلال مؤشرات إدارة المخاطر، الإفصاح، والرقابة، وربطها بممارسات إدارة الأرباح عبر معادلات الانحدار، توصلت الدراسة إلى:

- أظهرت الدراسة أن الشركات المساهمة الفرنسية المدرجة في مؤشر (SBF 250) خلال الفترة 2007-2009 مارست المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سلبي، بهدف تقليل تقلبات الدخل عبر نقل الأرباح من السنوات ذات الدخل المرتفع إلى السنوات ذات الدخل المنخفض، لتحسين صورة آدئها المالي بهدف تجنب تأثيرات الأزمة المالية التي أثرت على الاقتصاد الأوروبي خلال نفس الفترة .
- كما أثبتت الدراسة وجود علاقة إحصائية دالة تشير إلى أن جودة ركائز الحوكمة، المتمثلة في إدارة المخاطر والإفصاح، ساهمت في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.
- لم يظهر مؤشر الرقابة كأحد ركائز الحوكمة تأثيراً إحصائياً واضحاً في تقليل هذه الممارسات، وهو ما يعود إلى غياب الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في عدد كبير من الشركات .

4. دراسة (**محمد عوني عيد أبو جبة، 2015**) [2]، بعنوان: ""أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الربحية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال قياس أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة، وهي: نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، على المتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح المحاسبية، والتي تم قياسها باستخدام المستحقات الاختيارية عبر نموذج جونز المعدل، شملت الدراسة عينة مكونة من 40 مؤسسة صناعية خلال الفترة 2009-2013.

وتوصلت الدراسة إلى:

- توصلت الدراسة إلى أن 35% من الشركات (14 مؤسسة) قامت بممارسة إدارة الأرباح بدرجة أعلى من المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما بلغت نسبة الشركات التي مارست إدارة الأرباح بدرجة منخفضة 65% (26 مؤسسة).
- توصلت النتائج إلى وجود أثر إحصائي دال للمتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية .
- فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم المؤسسة)، أظهرت الدراسة عدم وجود أثر إحصائي دال لهذه المتغيرات على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح.

[1] أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.

[2] محمد عوني عيد أبو جبة، **أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

5. دراسة (**عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن & عمر محمد الحسن أحمد هاشم ، 2016**[1]) بعنوان: "أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية–".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ودوافع إدارة الأرباح والتأثر على التقويم الأداء لمالي ،و القيام بدراسة تطبيقية لمعرفة نتيجة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومؤشرات التقويم المالي المتمثلة في مؤشرات الربحية، بمؤشر النشاط وسعر السهم إلى ربحيته، تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لتغير الاستحقاق الاختياري لمصارف العينة ومن ثم الكشف عن مدى ممارستها لإدارة الأرباح في بياتها المالية خلال الفترة (2009–2013).

وقد توصل الباحثين إلى نتائج الدراسة في نهايتها إلى أن المصارف المدرجة في المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة 80%، وأن دلك أثر بشكل طردي على تقويم الأداء المالي لها من خلال تأثيره على مؤشرات الربحية و النشاط وسعر السهم إلى ربحيته.

6. دراسة (حمزة بوسنة ، 2018)[2]، بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر CAC All-Tradable خلال الفترة 2005-2014، مع التركيز على العوامل المؤثرة فيها، تم تطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، حيث تم قياس جودة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية وفق نموذج كوثاري وآخرون (2005)، و تم حصر العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في: (خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق ، عوامل التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة، واعتمدت الدراسة على نماذج البيانات الطولية لتحليل العلاقة بين جودة الأرباح والعوامل المؤثرة.

توصلت الدارسة إلى:

- أكدت الدراسة أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسة بمكاتب تدقيق كبيرة الحجم (Big4) من العوامل التي تسهم في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.
- أظهرت النتائج أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعويضات، التخصص القطاعي للمدقق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية تُعد من العوامل التي تقلل من جودة الأرباح.
- لم تجد الدراسة أي تأثير معنوي لبقية المتغيرات المدروسة على جودة الأرباح.

7. دراسة (صونيا زحاف، 2018)[3]، بعنوان: "أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر من خلال بعض متطلباتها وذلك في ضمان نزاهة العمل المحاسبي والحد من التلاعبات المتعمدة للإدارة في الأرباح بما يضمن جودتها، أجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك (11) تنشط في البيئة الجزائرية خلال الفترة من 2011-2015، تم قياس جودة الأرباح المحاسبية من خلال استمرارية الأرباح، اقتراب الأرباح من النقد، معدل عائد على الأصول، اما بالنسبة للتلاعب بالأرباح فتم قياسه من خلال إدارة الأرباح وتمهيد الدخل.

---

[1] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن & عمر محمد الحسن أحمد هاشم، **أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي** –دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 17، 2016.

[2] حمزة بوسنة ، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

[3] صونيا زحاف، **أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها**، اطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

توصلت الدراسة إلى:

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر بممارسة التلاعب بالأرباح خلال فترة الدراسة.
- وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لوجود لجان التدقيق على التلاعب بالأرباح مقاسة بتمهيد الدخل.
- وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية.
- وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للملكية الاجنبية على جودة الأرباح المحاسبية على جودة الأرباح مقاسة باستمرارية الأرباح ومعدل العائد على الأصول.

8. **دراسة (دجلة عبد الحسين عبد و آخرون، 2023)** [1]، بعنوان: "أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الاداء".

هدفت هذه الدراسة إلى إسكشاف أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة الاداء، أجريت هذه الدراسة على عينة (11) من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى:

- أن تطبيق اليات الحوكمة في المصارف يؤثر بصورة ايجابية على جودة الأرباح في القوائم المالية.
- حوكمة الشركات ترفع من كفاءة اداء الوحدة الاقتصادية وتدعم قدرتها في مواجهة الازمات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يتناول هذا المبحث مجموعة من الدراسات الأجنبية التي تطرقت للعلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، من عدة زوايا وجوانب مختلفة، وذلك بعرض الأهداف والنتائج الأساسية المتوصل إليها، والتي أغلبها أجريت في الدول المتقدمة، خاصة منها الأوروبية بعد الاعتماد الإلزامي للمعايير المحاسبية الدولية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح

1. دراسة **"Watts and Zilmmerman, 1986"** [2] بعنوان:

"Postive Accounting Theory"

تعد من الدراسات الرائدة والمؤثرة في مجال المحاسبة هدفت هذه النظرية إلى تفسير وتوقع السلوك المحاسبي للشركات، بدلاً من فرض معايير وقواعد جديدة، تستند النظرية إلى مفهومين رئيسيين هما: فرضية الكفاءة السوقية والنظرية الاقتصادية للعقود، أجريت الدراسة على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (52) مؤسسة، تعتمد الدراسة على فكرة أن الإجراءات المحاسبية للشركات تتأثر بالحوافز الاقتصادية التي تواجهها، بما في ذلك العقود المرتبطة بالأرباح، القوانين واللوائح الحكومية، والعلاقات مع الأطراف المختلفة مثل المستثمرين والدائنين، وأن مديري الشركات الأمريكية يسعون إلى تعظيم منفعتهم المتوقعة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- المكافأة: أن المدراء يختارون السياسات المحاسبية التي تزيد من مكافآتهم الشخصية المرتبطة بأداء المؤسسة.
- التكلفة السياسية: أن الشركات ذات الحجم الكبير تفضل استخدام سياسات محاسبية تقلل من الأرباح المعلن عنها لتجنب التدقيق السياسي والضغوط التنظيمية، وتتفادى الظهور بمظهر الشركات ذات الأرباح العالية لتفادي التدخلات الحكومية والضرائب

[1] دجلة عبد الحسين، **أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الاداء**، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي، **مجلة اقتصاديات الاعمال**، المجلد 05، العدد 04، ص 407-424، 2023.

[2] Watts, Ross L., and Jerold L. Zimmerman, (1986), **"Positive accounting theory",** Prentice Hall,.

المرتفعة، وذلك بعكس الشركات ذات الحجم الصغير التي لا تتعرض إلى الضغوط السياسية ولا تخضع إلى إجراءات رقابية صارمة فهي تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح.

- الدين: أن الشركات ذات مستويات الدين المرتفعة تفضل السياسات المحاسبية التي تزيد من الأرباح المعلن عنها لتلبية متطلبات التعاقد مع الدائنين، بغرض إظهار أداء مالي جيد لضمان التزامها بشروط القروض والتمويل.

2. دراسة **"Dechow et al., 1995"**[1] بعنوان:

"The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accruals Estimation Errors"

هدفت الدراسة إلى فهم كيفية تقييم جودة الأرباح المحاسبية من خلال فحص الأخطاء في تقدير الاستحقاقات (Accruals)، وهو الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح حيث تعتمد جودة الأرباح المحاسبية على دقة هذه التقديرات وقد تؤدي هذه الممارسات إلى تشويه صورة الأداء المالي الفعلي للمؤسسة، أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات الامريكية العامة (3032) مؤسسة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن الأخطاء في تقدير الاستحقاقات تؤثر بشكل كبير على جودة الأرباح، فالتي يتم تقديرها بدقة أعلى تعكس صورة مالية أكثر موثوقية ومصداقية.
- أن العوامل مثل تقلبات الأرباح والسيولة تؤثر على دقة الاستحقاقات، فالشركات ذات الأرباح الكثر تقلبا تواجه صعوبة أكبر في تقدير تقديم تقديرات دقيقة للاستحقاقات.
- أن جودة الأرباح المحاسبية يمكن قياسها من خلال فحص دقة الاستحقاقات، فكلما كانت ذات جودة عالية تساهم في تحسين مصداقية الأرباح المعلن عنها، وتوفير صورة أفضل عن الأداء المالي للمؤسسة

3. دراسة **"Healy & Wahlen, 1999"**[2] بعنوان:

"A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard setting"

هدفت الدراسة إلى استعراض شامل للأبحاث السابقة في مجال إدارة الأرباح، حيث تم تحليل مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت موضوعات مثل اساليب إدارة الأرباح والأثار الاقتصادية والمالية لهذه الأساليب ومناقشة كيفية تأثير إدارة الأرباح على عمليات تحديد المعايير المحاسبية، ركزت الدراسة على الأثار السلبية لإدارة الأرباح من خلال استخدام المدراء لأحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية لتضليل المساهمين بتعديل الأرقام المحاسبية التي تعكس أرباح المؤسسة، وقد اعتمدت على الاستحقاقات في التعرف على ممارسات التدخل الذي يحدث من قبل الإدارة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على جودة التقارير المالية من خلال التعديلات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وان هناك دوافع متعددة لممارسة هذا التدخل.
- أن إدارة الأرباح تفرض تحديات على عمليات تحديد معايير المحاسبة، مما يتطلب تعزيز الشفافية والنزاهة في هذه العمليات.

[1] Patrice M.. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, (1995), **"The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accruals Estimation Errors",** The Accounting Review, Vol 70, No 02, pp 193-225..

[2] Healy, Paul M., and James M. Wahlen, (1999), **"A review of the earnings management literature and its implications for standard setting",** Accounting horizons Vol 13, No 04, pp 365-383.

4. دراسة "**Sarra Elleuch Hamza, 2012**"[1] بعنوان:

"Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens"

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشركات التونسية إلى إدارة أرباحها ودراسة مختلف الممارسات التي استخدامها لهذا الغرض، أجريت الدراسة على (09) شركات تنوعت على (شركتين مدرجتين في البورصة، شركتين غير مدرجة في البورصة، أربعة شركات تابعة للشركات المتعددة الجنسيات، ومصرف واحد)، بعد القيام بسلسلة من اللقاءات والحوارات مع مجموعة من المسؤولين لدى مجموعة من الشركات توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن الشركات الغير المدرجة في البورصة تقوم بإدارة أرباحها من أجل التخفيض من الضرائب، أما الشركات المدرجة في البورصة تقوم بإدارة أرباحها من أجل تجنب الخسائر وصقل أرباحها، أما بالنسبة للبنوك و التي تعتبر على رأس قائمة الممولين للاقتصاد التونسي، فهي تسعى إلى إظهار أرباح في القمة، من أجل إعطاء صورة جيدة، وللوصول إلى هكذا صورة فهي تلجأ ليس فقط إلى التلاعب بالمستحقات بل تذهب إلى التلاعبات الحقيقية من خلال مجموعة من التقنيات لإدارة الأرباح، وتعتبر الشركات التابعة لشركات متعددة الجنسيات أقل اتجاه إلى هذه الممارسات.

5. دراسة "**Guillaume Dumas, 2014**"[2] بعنوان:

"La gestion des résultats des entreprises innovantes"

هدفت هذه الأطروحة إلى التحري عن ممارسات إدارة الأرباح في سياق الشركات المبتكرة، أجريت الدراسة على عينة مكونة من (628) مؤسسة فرنسية مدرجة في بورصة نيويورك يورونكست باريس (NYSE-Euronext Paris)، خلال الفترة الممتدة من (2005-2011)، تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي.

توصلت نتائج الدراسة إلى: كانت على مرحلتين:

- **مرحلة 01**: تم دراسة ما إذا كانت الشركات المبتكرة تدير أرباحها، وكذا معرفة تأثر مراحل تطوير الابتكارات في ممارسات إدارة الأرباح، أظهرت النتائج أن الشركات المبتكرة تمارس إدارة الأرباح بالارتفاع، خلال مراحل النشاط الابتكاري (عندما تستثمر المؤسسة في البحث والتطوير)، بينما المرحلة بعد اكتمال الابتكارات لا تمثل حافزا لممارسات إدارة الأرباح.
- **مرحلة 02**: بناءا على النتيجة السابقة، تم التساؤل حول إمكانية استخدام رسملة نفقات البحث والتطوير كأداة لممارسات إدارة الأرباح وأظهرت النتائج أن نفقات البحث والتطوير تستخدم لممارسة إدارة الأرباح وبشكل أكثر تحديدا لبلوغ النتائج المستهدفة وتوقعات أرباح المحللين.

[1] Hamza, Sarra Elleuch. (2012), **"Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens"**, Comptabilité-Contrôle-Audit Vol 18, No 1, pp 39-65.

[2] Dumas, Guillaume, (2014), **"La gestion des résultats des entreprises innovantes"**, PhD Thesis. Toulouse , Avaible From: https://theses.fr/2014TOU10039

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت علاقة تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بإدارة الأرباح

1. دراسة "**Barth et.al,2008**"[1] بعنوان:

"International Accounting Standards and Accounting Quality"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية أجريت عليها تعديلات كثيرة لذلك فإن نوعية هذه المعايير هي أفضل بكثير من تلك التي كانت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حيث تم إصدار وتعديل أكثر من 35 معيار محاسبة دولي للفترة من 2000-2008، وهذا يتضمن تحسن في جودة الأرباح لم تكن في المعايير السابقة، تم استخدام التحليل الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- هناك تحسن واضح في التقارير المالية بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وقد أظهرت النتائج أن هذا التحسن في الجودة يتعلق بمعايير تقديم المعلومات المالية بشكل أكثر وضوحاً وشمولية، مما يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.
- هناك تأثير إيجابي على جودة الأرباح والتقارير المالية بشكل عام، مما يعزز الثقة في البيانات المالية التي تم تقديمها وتوضيحها وفقاً لمعايير القوائم المالية الدولية.

2. دراسة "**Stephen M. Courtenay et al, 2008**"[2] بعنوان:

"The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، أجريت هذه الدراسة على عينة متعددة الجنسيات عبر (32) دولة، مقسمة إلى: (22 دولة تعتمد المعايير الدولة و10 دولة تحكمها المعايير المحلية)، خلال الفترة الممتدة من (2000-2006)، تم استخدام سلوك تمهيد الدخل كوكيل لممارسات إدارة الأرباح.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- إن الاتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح تأخذ نمطا من الانخفاض في معظم الدول التي اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، غير أن الزيادة المفاجئة لإدارة الأرباح في سنة (2005)، قد تعزى إلى التغيرات في الأرقام المحاسبية الناجمة عن التغير في المعايير المحاسبية بدلا من الزيادة الحقيقة في إدارة الأرباح، كما لا تزال مستويات إدارة الأرباح تختلف اختلافا كبيرا عبر البلدان حتى بعد الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية سنة (2005)، حيث أن مستويات إدارة الأرباح المذكورة أخيرا، هي أقل مستوى مقارنة بفترة ما قبل التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- أن اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية يخفض من ممارسات إدارة الأرباح، أما بالنسبة للدول التي لا تعتمد المعايير الدولية، أظهرت النتائج أدنى مستوى لإدارة الأرباح، وهذا يتنافى مع الأدلة القائمة بأن الشركات الأمريكية أكثر عرضة للانخراط في تمهيد الأرباح.

[1] Barth, Mary E., Wayne R. Landsman, and Mark H. Lang, (2008), "**International accounting standards and accounting quality**", Journal of accounting research, Vol 46, No 3, pp 467-498.

[2] Cai, Lei, Asheq Razaur Rahman, and Stephen M. Courtenay, (2008) "**The effect of IFRS and its enforcement on earnings management: An international comparison.**" Available at SSRN 1473571 (2008).

- بعد التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لوحظ انخفاض مستويات إدارة الأرباح، مقارنة بالمعايير المحلية، كما أن البلدان التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.

3. دراسة **"Réda Sefsaf, 2012"** بعنوان[1]:

"Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables".

هدفت هذه الدراسة دراسة تأثير الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرقام المحاسبية باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أجريت هذه الدراسة على مجموعتين من الدول: الأولى تتكون من (14) دولة أوروبية تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتبارا من جانفي (2005)، والثانية تتكون من (08) دول غير المعتمدين للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما تم تقسيم كلا المجموعتين وفقا لخصائصهما المؤسسية (قوة القانون، والاختلافات بين المعايير المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، لفترة التحليل الممتدة من (2001-2009)، والمفككة للفترة الخاضعة للمعايير المحلية (2001-2004)، والتي تحكمها المعايير الدولية (2006-2009).

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- زيادة ممارسات إدارة الأرباح للمجموعات المؤسسية المقارنة نتيجة الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، راجع تفسير ذلك أن طبيعة مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تقوم على مبادئ مرنة، مع وجود مجالات واسعة من حالات التقديرات الشخصية للمديرين عند إعداد التقارير المالية مقارنة بالمعايير المحلية، مما تتيح فرص أكبر لممارسات إدارة الأرباح، حيث وفقا للخصائص المؤسسية فإن هذه الممارسات تكون أعلى في البلدان التي تتمتع بحماية قانونية قوية مقارنة بالبلدان ذات الحماية القانونية الضعيفة للمستثمرين، اضافة إلى وجود اختلاف كبير بين المعايير المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بذات الاختلاف الضئيل.
- أن الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية كان له تأثير إيجابي للملائمة المعلوماتية للأرقام المحاسبية للمجموعات المؤسسية المقارنة، كما أن هذه النتيجة تختلف تبعا للعوامل المؤسسية، فوفقا لخاصية قوة القانون، تشير النتائج تدهور جودة المستحقات والقدرة التنبؤية للأرباح بعد الانتقال للمعايير الدولية.
- فيما يتعلق بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لخاصية الاختلافات بين المعايير المحلية والمعاير الدولية، زيادة استمرارية الأرباح والتدفقات النقدية والقدرة على التنبؤ للتدفقات النقدية بعد تطبيق المعايير الدولية، هذه الزيادات أكثر أهمية في البلدان الأقل اختلافا بين المعايير المحلية والدولية، مقارنة بالبلدان الأكبر اختلافا بين المعايير المحلية والدولية.

4. دراسة "**Sellami and Fakhfakh, 2013**[2]" بعنوان:

"Effect of the mandatory adoption of IFRS on real and accruals-based earnings management"

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1999-2011، واعتمدت الدراسة في قياسها لإدارة الأرباح على نموذج (Dechow et al., 1995) .

توصلت نتائج الدراسة إلى:

[1] Réda Sefsaf, (2012), "**Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables**", Thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Angers, France.

[2] Sellami, Mouna, and Hamadi Fakhfakh.(2013), "**Effect of the mandatory adoption of IFRS on real and accruals-based earnings management: Empirical evidence from France)",** International Journal of Accounting and Economics Studies Vol 2, No1, pp 22-33.

- أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد قلل من حجم المستحقات الاختيارية، بالتالي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قلل الثغرات المتاحة أمام الإدارة للتلاعب بالأرباح، وهو ما أدى إلى تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

5. دراسة "**Chiha et.al, 2013**"[1] بعنوان":

"The Effect of IFRS on Earnings Quality in a European Stock Market: Evidence from France"

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح لعينة من الشركات المدرجة في سوق المال الأوروبي، أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق المال الأوروبي في بورصة باريس للسنوات في الفترة من 2002 – 2010، تم الاعتماد على التحليل الوصفي من خلال استخدام نموذج جونز المعدل.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- تشير نتائج الدراسة إلى أن تبني IFRS قد أدى إلى تحسين جودة الأرباح حيث وجد أن هناك ارتباطا أقوى بين الأرباح وقيمة السوق للشركات المدرجة في بورصة باريس، يعني ذلك أن الأرباح المعلنة بموجب IFRS أصبحت أكثر قيمة للمستثمرين في تقييم الشركات.
- أن قياس جودة الأرباح المحاسبية باستخدام معايير التقارير المالية الدولية هي أكثر فائدة في تقييم الشركات، بالإضافة إلى أن نوعية المعلومات المحاسبية تحسنت بزيادة العلاقة بين الأرباح والقيمة السوقية.
- اتضح أن هذا التحسن في جودة الأرباح لم يكن واضحاً خلال فترة الأزمة المالية العالمية، كما أظهرت التحليلات الإضافية أن تأثير هذه النتائج لم يكن مرتبطا بحجم المؤسسة، وأن قيمة الأرباح المعدة وفقاً ل IFRS لم تكن أعلى لشركات كبيرة مثل SBF80.
- أوصت الدراسة بالتركيز على عوامل أخرى غير حجم المؤسسة مثل العائد على الأصول والرافعة التشغيلية.

6. دراسة "**Nouri and Abaoub, 2014**"[2] بعنوان:

"Accounting manipulations and IFRS"

هدفت الدراسة إلى فحص أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) على التلاعب المحاسبي، أجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC all tradable) خلال الفترة 2000-2009، لقياس إدارة الأرباح تم الاعتماد على نموذج (Kothari et al.,2005) .

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وحجم المستحقات الاختيارية للمؤسسات الفرنسية، وهو ما يفسر التخفيض من مساحة المرونة المتاحة امام الإدارة لاستخدام مدخل المستحقات للتلاعب بالأرباح المحاسبية، مما يعني ان الالتزام بتبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) من قبل المؤسسات عينة الدراسة قد قلل مجال تدخل الإدارة.

[1] Chiha, Hayfa, Nadia Sbei Trabelsi, and Sarra Elleuch Hamza, (2013), **"The effect of IFRS on earnings quality in a European stock market: Evidence from France."** *Interdisciplinary Journal of Research in Business ISSN* 2046-7141, Vol 02, Issue 12, pp 35-47.

[2] Nouri, Yosr, and Ezzeddine Abaoub, (2014), "**Accounting manipulations and IFRS: Evidence from French companies",** International Journal of Economics and Finance, Vol 6, No11, pp 229-244.

7. دراسة "**Alex Augusto Timm Rathke et al, 2016**"[1] بعنوان:

"International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستوى إدارة الأرباح في شركات أمريكا اللاتينية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتبارا من جانفي (2010)، وتحليل دور التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية في ضل هذه الممارسات، أجريت هذه الدراسة على عينة الشركات المدرجة في دول أمريكا اللاتينية التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (البرازيل، شيلي)، والدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا)، والدول الأنجلو سكسونية (أستراليا، المملكة المتحدة)، باستخدام معلومات مالية للفترة الممتدة بين (2011-2012)، والمتوفرة في قاعدة بيانات داتاسترم (Datastream)، لقياس إدارة الأرباح تم استخدام المستحقات الاختيارية المقدرة بنموذج جونز المعدل، من أجل المقارنة مع الشركات الأنجلو سكسونية، والأوروبية، من خلال اختبار مستوى الاختلافات في إدارة الأرباح.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن شركات أمريكا اللاتينية لا تزال تقدم مستويات أعلى من المستحقات، مع وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مستويات المستحقات الاختيارية بين المجموعات الثلاثة، على الرغم من أن أمريكا اللاتينية وأوروبا يتشابهان فيما يتعلق بالنظام القانوني مع لوائح صارمة ومنظمة، فإن الاختلافات في مستويات إدارة الأرباح بين المجموعات، رجع تفسيره في العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين انخفاض جودة المحاسبة المحلية ونوع النظم القانونية في الدولة.
- وجود تأثيرات إيجابية وذات دلالة معنوية للاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى المستحقات الاختيارية للشركات، مما يعني زيادة ممارسات إدارة الأرباح بعد فترة الاعتماد في المجموعات الثلاثة، مع مستويات أعلى لهذه السلوكيات الانتهازية لشركات أمريكا اللاتينية.
- كما تشير النتائج إلى أن الطريقة التي تطبق بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتأثر بالعوامل المحلية للدول المتعلقة بالبيئة الثقافية والاقتصادية والقانونية.

8. دراسة "**GIDEON, Bona Doni, et al, 2018**"[2] بعنوان:

"Earnings Quality: Does' Principles Standards versus Rules Standards' Matter?."

هدفت هذه الدراسة إلى أثر اعتماد معايير محاسبية مختلفة على جودة الأرباح المحاسبية، حيث تختبر مدى الاختلاف بين التأثير على جودة الأرباح المحاسبية نتيجة الاعتماد على المعايير المحاسبة القائمة على المبادئ و المعايير المحاسبة القائمة على القواعد من حيث التحفظ المحاسبي، أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في مؤشر LQ-45 في بورصة البورصة الإندونيسية (IDX)في إندونيسيا، تم تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود ارتباط إيجابي بين التحفظ غير المشروط وجودة الأرباح المحاسبية، بغض النظر عما إذا كانت الشركات تعتمد معايير المحاسبة القائمة على المبادئ أو معايير المحاسبة القائمة على القواعد.
- أن المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ لا تؤدي بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة الأرباح وليست بالضرورة أفضل من المعايير المحاسبية القائمة على القواعد.

[1] Rathke, Alex Augusto Timm, et al., (2019), "**International financial reporting standards and earnings management in Latin America",** Revista de administração contemporânea , Vol 20, pp 368-388.

[2] GIDEON, Bona Doni, et al.,(2018) "**Earnings Quality: Does' Principles Standards versus Rules Standards' Matter?.**" Journal of Applied Economic Sciences, Vol 13, Issue 2, p586.

- أن الشركات ستتاح لها فرص ومساحة مرونة أكبر لإبداء التقدير عند عرض بياناتها المالية عند اعتماد المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ، وتقدم هذه الدراسة دليلاً على أن جودة الأرباح المحققة من اعتماد المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ ليست بالضرورة أعلى من المعايير المحاسبية المبنية على القواعد.

9. دراسة "**Cussatt and al, 2018**[1]" بعنوان:

"Accounting quality under US GAAP versus IFRS"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف ما إذا كانت جودة الأرباح المحاسبة قد تغيرت بالنسبة لمجموعة متنوعة من الشركات الألمانية التي طُلب منها تحويل معايير المحاسبة من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، كما تسعى الدراسة إلى فهم التأثيرات الأوسع لهذه النتائج على ممارسات ومعايير المحاسبة على مستوى العالم، أجريت هذه الدراسة على العينة من الشركات الألمانية التي كانت ملزمة بالتحويل من US GAAP إلى IFRS ، حيث من خلال مقارنة هذه العينات، تم قياس التغيرات في مقاييس جودة المحاسبة قبل وبعد اعتماد IFRS الإلزامي، تساعد هذه المقارنة في عزل تأثير التغيير في معايير المحاسبة عن التغيرات الأخرى المتزامنة في ألمانيا، مثل الصدمات الاقتصادية أو الإصلاحات المؤسسية.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- تشير النتائج إلى أن اعتماد IFRS قد لا يغير بشكل كبير جودة الأرباح المحاسبة مقارنة بـUS GAAP ، وأن التحسينات التي شوهدت قد تكون بسبب عوامل أخرى مثل التغييرات في نظام الإنفاذ من خلال مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تستخدمها الهيئات التنظيمية لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والقانونية او عوامل تعزى للظروف الاقتصادية، هذه النتيجة مهمة لصناع السياسات والممارسين لفهم التأثيرات الأوسع لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

10. دراسة "**Sundvik, 2019**[2]" بعنوان:

"The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management" .

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف ما اذا كان للمعايير المحاسبية القائمة على المبادئ مقابل القواعد تأثير على مقاييس جودة التقارير المالية واستراتيجيات إدارة الأرباح، وتستخدم هذه الدراسة متغيرا خاصا بسنة المؤسسة يجسد مدى تأثر سلوك الشركات المحاسبي والتشغيلي بخصائص معيار معين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم استخدام مقاييس الاستحقاقات المطلقة وسوء السلوك المالي والاستحقاقات الموقعة والتدفقات النقدية غير العادية لتقييم آثار ممارسات الأرباح، أجريت هذه الدراسة على عينة الفترة الزمنية من 1994-2006 لعدد 27498 مشاهدة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن إدارة الأرباح المستحقة تكون أعلى عندما تكون معايير الشركات أكثر اعتمادا على المبادئ كما تشير الدراسة أيضا إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية التي يحتمل أن تكون أكثر تكملة هي نتيجة للمعايير المستندة إلى القواعد.

[1] Cussatt, Marc, Li Huang, and Troy J. Pollard. **,** (2018), **"Accounting quality under US GAAP versus IFRS: The case of Germany"**, Journal of International Accounting Research, Vol 17, No 3, pp 21-41.

[2] Sundvik, Dennis, (2019)**, "The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management."** Journal of Applied Accounting Research, Vol 20, No 1, pp 78-93.

11. دراسة "**Junus, Onong & Soetedjo, Soegeng & Habiburrochman, 2019**[1]" بعنوان:

"Earnings quality: the Impact of implementation of IFRS-based financial accounting standard."

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية (IFRS) باستخدام نموذج Stubben على جودة الأرباح المحاسبية، أجريت هذه الدراسة (292) شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا، حيث قسمت الدراسة إلى فترتين: الأولى تتكون بيانات الدراسة من البيانات المالية للشركات قبل تطبيق معيار المحاسبة المالية القائمة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2010، والفترة الثانية تتكون من البيانات بعد تطبيق معيار المحاسبة المالية القائمة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2011 ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال استخدام اختبار العينة المزدوجة، حيث يهدف هذا الاختيار إلى اختبار قيمة الفرق بين مجموعتين، تم قياس إدارة الأرباح عن طريق الأرباح المستحقة.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن تطبيق معيار المحاسبة المالية القائمة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يساهم في التخفيض من تدخلات الإدارة من خلال ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الشركات، وبالتالي انخفاض في المستحقات الاختيارية، لتحقق الأرباح مستوى جودة أعلى.

12. دراسة "**Anna K. Hope and David C. Kelley, 2019**[2]" بعنوان:

"The Impact of International Financial Reporting Standards on Earnings Quality: Evidence from European Union"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات الأوروبية، أجريت الدراسة على عينة (500) مؤسسة مدرجة في البورصات الأوروبية خلال الفترة من 2005–2015، تم قياس جودة الأرباح من خلال مؤشرات متعددة مثل التلاعب المحاسبي والتوقيت الملائم للإيرادات والنفقات، استخدمت الدراسة نماذج إحصائية متعددة مثل الانحدار الخطي وتحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات المالية.

توصلت نتائج الدراسة إلى: أن تبني معايير IFRS أدى إلى تحسين جودة الأرباح في الشركات الأوروبية من خلال تقليل ممارسات إدارة الأرباح وزيادة الشفافية.

[1] Junus, Onong, Soegeng Soetedjo, and H. Habiburrochman, (2019**). "Earnings quality: the Impact of implementation of IFRS-based financial accounting standard."** Opción: Revista de Ciencias Humanas y Sociales 24, pp 890-908.

[2]Anna K. Hope and David C. Kelley, (2019**) "The Impact of International Financial Reporting Standards on Earnings Quality: Evidence from European Union",** European Accounting Review, Vol 28, N 02, pp 243-272.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية

1. دراسة **"Ines Fakhfakh Ben Amar, 2009"**[1] بعنوان:

"Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines"

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة المعقدة بين التدفق النقدي الحر وممارسات إدارة الأرباح، وبشكل خاص هدفت إلى تقييم مدى تأثير آليات حوكمة الشركات، سواء الداخلية أو الخارجية، على هذه العلاقة، بالإضافة إلى تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بتصميم دراسة كمية شملت عينة مكونة من 93 شركة فرنسية و 87 شركة أمريكية، خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2005، وفيما يتعلق بآليات الحوكمة، تم تصنيفها إلى آليات داخلية، تشمل حجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضائه، والفصل بين مهام الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، وملكية الإدارة أما الآليات الخارجية، فقد تضمنت جودة المراجعة الخارجية، وقيود اتفاقيات القروض، إضافة إلى استخدام الدراسة إلى متغيرات ضابطة للتحكم في تأثير العوامل الأخرى المحتملة، مثل حجم المؤسسة، والرفع المالي، وفرص النمو، ولقياس ممارسات إدارة الأرباح، تم الاعتماد على ثلاثة نماذج لتقدير المستحقات الاختيارية، وهي نموذج جونز المعدل، ونموذج كوثاري، ونموذج رامان وشحرور.

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية وهي أن وجود تدفق نقدي حر يزيد من صراعات الوكالة، حيث يميل المديرون في الشركات ذات التدفقات النقدية العالية وفرص النمو المنخفضة إلى الاحتفاظ بالتدفقات النقدية واستغلالها لتحقيق مصالحهم الشخصية، في المقابل، تفترض الدراسة أن آليات الحوكمة القوية تحد من هذا الاستغلال، وتخفف من تكلفة الوكالة، وتشجع على توزيع الأرباح على المساهمين.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود اختلافات كبيرة بين السياقين الفرنسي والأمريكي، ففي فرنسا، تبين أن هناك علاقة إيجابية بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، مما يعني أن الشركات ذات التدفقات النقدية الحرة العالية تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح، أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تبين أن العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح سلبية.
- كشفت الدراسة عن أن آليات الحوكمة التي تؤثر على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح تختلف بين البلدين، ففي فرنسا، تلعب آليات مثل حجم مجلس الإدارة والجمع بين وظيفتي الرئيس والمدير العام دورًا في تخفيف هذه العلاقة، بينما في الولايات المتحدة، تؤثر آليات مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتركيز الملكية.

[1] Ines ,Fakhfakh Ben Amar,(2009), **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises (étude comparative des entreprises françaises et américaines),** Thèse de doctorat , Université de Reims Champagne-Ardenne, France, Accès en ligne : http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf.

2. دراسة "**Lanouar Charfeddine and al, 2013**"[1] بعنوان:

"The Determinants of Earnings Management in Developing Countries: A stady in the tunisian Context".

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تحدد ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في البلدان الناشئة مثل تونس، حيث تم تقسيم العوامل إلى مجموعتين تتمثل في مجموعة الحوافز والتي تشمل (حجم المؤسسة، مديونية المؤسسة، عدد الأسهم)، ومجموعة القيود التي شملت (عدد أعضاء مجلس الإدارة، منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، هيكل الملكية، أغلبية الملكية، جودة المراجعة، سياسة توزيع الأرباح)، أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة التونسية والتي وصل عددها (19) مؤسسة، خلال الفترة (2003-2010)، ولقياس إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية تم استخدام نموذج جونز المعدل، كوثاري ونموذج رمان، أما علاقة التأثير بين العوامل وإدارة الأرباح والمستحقات الاختيارية يتم قياسها من خلال نموذج الانحدار.

توصلت الدراسة إلى أن:

- البيئة الاقتصادية التونسية تتميز بهيمنة نمط الملكية العائلية على الشركات، حيث تتركز السيطرة في يد مجموعة محدودة من العائلات، مما يؤثر على طبيعة القرارات الإدارية والمالية في هذه المؤسسات .
- ضعف فعالية آليات الرقابة المؤسسية في البيئة التونسية، خاصة فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة وجودة التدقيق الخارجي وهيكل الملكية، مما يترك مجالاً واسعاً للممارسات المحاسبية غير المرغوبة
- تتأثر ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التونسية بعدة عوامل رئيسية، أبرزها سياسة توزيع الأرباح، ومستوى المديونية، والجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، مما يؤثر على جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

3. دراسة "**Kouaib and Jarboui, 2014**"[2] بعنوان:

"External audit quality and ownership struction: interaction and impact on earning managment of industrial and commercial tunisian sectors".

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق الخارجي وهيكلة المالية الدولية على إدارة الأرباح المحاسبية، حيث أجريت الدراسة على عينة من المؤسسات التجارية والصناعية التونسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة الممتدة 2007-2011، ولقياس سلوك إدارة الأرباح تم الاعتماد على نموذج Dechow at al., 1995 ، من أهم ما توصلت اليه الدراسة هو وجود علاقة معنوية سالبة بين سمعة المراجع Big4 وحجم المستحقات الاختيارية.

4. دراسة "**Lara et al, 2016**"[3] بعنوان:

"Accounting conservatism and information efficiency"

هدفت الدراسة إلى العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية لعينة من الشركات الاسبانية قدرها 41626 مؤسسة للفترة الممتدة من 1990-2007، ولقياس التحفظ تم استخدام نموذجي C-score Basu ونموذج Tobin'Sq من أجل قياس قيمة المؤسسة، توصلت نتائج الدراسة إلى:

[1] Lanouar, Charfeddine, Rabeb Riahi, and Abdelwahed Omri, (2013) "**The determinants of earnings management in developing countries: A study in the Tunisian context."** The IUP Journal of Corporate Governance, Vol 12.No 1, pp 35-49.

[2] Kouaib, Amel, and Anis Jarboui.(2014), "**External audit quality and ownership structure: interaction and impact on earnings management of industrial and commercial Tunisian sectors."** Journal of Economics Finance and Administrative Science, Vol 19, Issue 37 , pp 78-89.

[3] Lara, Juan Manuel García, Beatriz García Osma, and Fernando Penalva, (2016), "**Accounting conservatism and firm investment efficiency.**" Journal of accounting and economics, Vol 61, No 1, pp 221-238.

- أن التحفظ المحاسبي يساهم في تحسين جودة الأرباح المحاسبية من خلال تقييد السلوك الانتهازي للإدارة في التلاعب بالأرباح،كما يؤدي ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي إلى انخفاض المستحقات الكلية، مما يعزز من موثوقية المعلومات المالية ويحد من ممارسات إدارة الأرباح .
- أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً محورياً في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال حل النزاعات بين حملة الأسهم والدائنين، وتسهيل حصول المؤسسة على التمويل اللازم، والحد من مشكلة نقص الاستثمار، وبذلك يمثل التحفظ المحاسبي آلية فعالة لتحسين جودة التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية.

المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد التعرف على أهم الدراسات السابقة التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية و إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية و الدولية في فترات و أزمنة مختلفة في المبحث الأول سوف نحاول خلال هذا المبحث قراءة فيما يمز الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدارسات السابقة

من خلال التطرق ومراجعة الدراسات السابقة نجد أن هناك العديد من الدراسات من التي تناولت تطبيق النظام المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح للمساهمة في الرفع من مستوى جودة الأرباح المحاسبية، حيث نجد أن الدراسات السابقة اختلفت فيما بيها بين رؤية الباحثين لهذا التطبيق بين مؤيد ومعارض، ودور هذا التطبيق في محاربة سلوك إدارة الأرباح ومن جهة أخرى اتاحة البدائل المحاسبية والمرونة في استخدام السياسات المحاسبية، بينما نجد أن معظم الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح قامت بمعالجتها من خلال قياس مدى ممارسات إدارة الأرباح وقياسها بجودة المعلومة المالية و تأثيرها على السوق الأسهم و على جودة الأرباح حيث كانت الدارسات على النحو التالي:

نجد أن (**دراسة عبد النور شنين، 2019**)، قد عالجت موضوع أثر النظام المحاسبي المالي على سلوك إدارة الأرباح و الذي توصل في دراسته أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر في الحد من ممارسات سلوك إدارة الأرباح، وهو ما توصلت إليه نتائج دراستنا في شقه المتعلق بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما تم دراسته أيضا من خلال دراسة (**دراسة كهينة شاوشي، 2016**)، و(**بدر الزمان خمقاني، 2016**)، ودراسة (**فؤاد صديقي، 2016**)، و (**حنان قسوم، 2016**)، و (**قوشيش آمنة، 2019**)، و(**دراسة بلال كيموش، 2019**)، و (**دراسة عبد الله السبيعي و آخرون، 2024**)، والتي كان الهدف منها تحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية،

وبينما نجد أن كل من (**حمزة بوسنة، 2012**)، و (**دراسة محمد موسى حمدان ومحمد أبو عجيلة، 2012**)، و (**أمينة فداوي، 2014**)، **و** (**محمد عوني عيد أبو جبة، 2015**)، ودراسة (**حمزة بوسنة، 2018**)، و (**صونيا زحاف، 2018**)، ودراسة (**دجلة عبد الحسين و آخرون، 2023**)، قد تناولت موضوع مهم جدا وهو جودة الأرباح المحاسبية و المعلومات المالية وذلك من خلال اختبار أثر مجموعة من العوامل على ممارسات إدارة الأرباح وجودة الأرباح المحاسبية رغم اختلاف أزمنة وبيئة الدراسات، والتي تعلقت بدور التدقيق المحاسبي، دور ركائز حوكمة المؤسسات، أثر ربحية المؤسسة، أثر تطبيق آليات الحوكمة.....الخ، وهو ما تم تناوله بشكل موسع في الدراسة الحالية حيث شملت اختبار أثر (08) من العوامل الاقتصادية المتمثلة في (الربحية، الحجم، المديونية، معدل النمو، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية والتحفظ).

في حين ربطت دراسة (**عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن و عمر محمد الحسن أحمد هاشم، 2016**) ، أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي وذلك من خلال تأثير على مؤشرات الربحية و النشاط و سعر السهم.

ونجد أن دراسة كل من (**فواز بن سفير معيض القتامي، 2010**)، و (**أمينة فداوي، 2013**) و (**دراسة بلال كيموش**)، و (**طارق الهندي، 2015**) و (**بلال كيموش وحمزة بوسنة، 2016**))، و (**عبد الناصر إبراهيم و حنان العوادة، 2015**)، ودراسة (**خالد بريش، 2020**)، و (**محمد السعيد اوبيرة وآخرون، 2021**) قد تناولت قياس ممارسات إدارة الأرباح و إبراز أثرها من خلال النماذج المختلفة على جودة الأرباح المحاسبية وجودة القوائم المالية، وذلك كل على حسب المعطيات المتاحة حيث توصلت الدراسات لوجود نية للمسيرين في ممارسة سلوك إدارة الأرباح، وأن هناك أثر واضح لهذه الممارسات على جودة الأرباح المحاسبية.

بينما نجد أن معظم الدراسات الأجنبية قد تناولت أثر ممارسات سلوك إدارة الأرباح على التقارير المالية و بالتالي التأثير على جودة الأرباح المحاسبية، فنجد دراسة **(Barth et al., 2008)**، و **(Stephen M. Courtenay et al., 2008)** و دراسة **(Réda Sefsaf, 2012)**، و **(Sellami and Fakhfakh, 2013)**، و **(Nouri and Abaoub, 2014)** و **(Alex Augusto Timm Rathke et al., 2016)** و **(Cussatt and al; 2018)**، و **(Sundvik, 2019)**، حيث هدفت هذه الدارسات إلى تقييم أثر تطبيق النظم المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في أزمنة الدراسات و البيئات المحاسبية، بينما نجد أن دراسة **(Ines Fakhfakh Ben Amar, 2009)** حيث هدفت من خلال دراستها إلى حليل العلاقة المعقدة بين التدفق النقدي الحر وممارسات إدارة الأرباح، كما تطرقت دراسة **(Lanouar Charfeddine et al., 2013)** إلى معرفة العوامل التي تحدد ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في البلدان الناشئة، وقامت دراسة **(Kouaib and Jarboui, 2014)** بفحص تأثير جودة التدقيق الخارجي وهيكلة المالية الدولية على إدارة الأرباح المحاسبية، في حين تطرقت دراسة **(Lara et al., 2016)** إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية، حيث تسعى هذه الدراسات إلى تحليل تأثير العوامل اقتصادية والمؤسسية على جودة الأرباح المحاسبية مع تركيز كل دراسة على عامل أو أكثر.

كما تم تطرق أقدم الدراسات مثل دراسة (**Watts and Zimmerman,1986**) والتي تعد من الدراسات الرائدة والتي قدمت النظرية الإيجابية للمحاسبة حيث هدفت إلى تفسير السلوك المحاسبي للمؤسسات بناء على الحوافز الاقتصادية، في المقابل قامت دراسة (**Dechow et al., 1995**) و (**Healy & Wahlen, 1999**) بتقييم جودة الأرباح المحاسبية من خلال فحص الاستحقاقات وتقديم استعراض شامل للأبحاث السابقة في مجال المحاسبة، في حين تناولت دراسة **(Sarra Elleuch Hamza, 2012)** الدوافع و الأسباب التي تؤدي بالمؤسسات التونسية لممارسة سلوك إدارة الأرباح، حيث توصل الباحثة إلى الدوافع التي تتمثل في تدنيه الضرائب و تفادي الخسائر، و هدفت دراسة **(Guillaume Dumas, 2014)** إلى التحري عن ممارسات إدارة الأرباح في سياق المؤسسات المبتكرة، تتناول هذه الدراسات دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، واستعراض أساليب إدارة الأرباح.

في الأخير نجد أن الهدف الأساسي من الدراسات السابقة هو معالجة ظاهرة سلوك إدارة الأرباح و أثرها على جودة الأرباح المحاسبية، ومساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في تحسين هذه الأخيرة و هذا ما ميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة وهو ربط جميع المتغيرات تطبيق النظام المحاسبي المالي وإدارة الأرباح وجودة الأرباح المحاسبية و ذلك من خلال تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة 2006-2020، على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية والتي تعتبر مؤشر عن هذه الأخيرة، وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية من خلال الحد من

سلوك ممارسات إدارة الأرباح و هو ما استخلصته الدراسة في نهايتها أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي دور فعال اتجاه مستويات جودة الأرباح المحاسبية.

من خلال دراستنا لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، تم تطبيق الدراسة على بعض المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر وذلك لتوفر الكشوف لتغطية فترة الدراسة 2006-2020، قسمت الدراسة إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى**: قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي أي فترة تطبيق المخطط المحاسبي، 2006-2010.
- **المرحلة الثانية**: فترة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي 2011-2015.
- **المرحلة الثالثة**: فترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 2016-2020.

المطلب الثاني: أهم ما ميز الدراسة عن سابقتها

✓ لم تستخدم الدراسة حالات افتراضية من خلال توجيه أسئلة لفئات العينة عن العوامل التي تؤدي إلى الرفع من مستوى جودة الأرباح المحاسبية أو التخفيض منها، وهل يتعمد المدراء وسائل لإدارة الأرباح من وجهة نظرهم، حيث أن معظم الدراسات السابقة التي تتبع المدخل الاستقصائي باستخدام أدوات قد تكون غير قادرة على معرفة مستوى جودة الأرباح المحاسبية وكذلك هل تخلو من ممارسات إدارة الأرباح أو لا؟؟، لما قد يظهر من تحيز عن الإجابة من طرف أفراد العينة، الأمر الذي قد يؤثر على نتائج الدراسة.

✓ تناولت الدراسة موضوع أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بالاعتماد على المنظور المالي وهو ما تطرقت إليه بعض الدراسات السابقة في جزء من أجزاء الدراسة الحالية، والذي يمكن أن يقدم بشكل أكثر دقة أبعاد الدراسة، من خلال إمكانية اختبار هذا الأثر باستخدام مجموعة من النماذج المعبر عنها في شكل نماذج رياضية، بالاعتماد فقط على البيانات المالية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسات المسعرة من خلال بيانات السوق المالي، كما ستعتمد الدراسة الحالية على المؤشرات المالية الكمية كوكيل يعبر عن مستوى جودة الأرباح المحاسبية من خلال قياس تدخل الإدارة في إدارة الأرباح والدوافع لهذه الممارسات في بيئة الأعمال الجزائرية.

✓ أجريت أغلب الدراسات السابقة في بيئات اقتصادية متطورة، لتعطي أدلة مختلفة حول ما إذا كان التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، يساهم في الرفع من مستوى جودة الأرباح او التخفيض منها، من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو دعمها.

✓ أجريت الدراسة الحالية في بيئة تختلف من حيث المتطلبات القانونية والتنظيمية، كذلك يعتبر مستوى تطور السوق المالية في الجزائر أقل تطورا مقارنة بالأسواق المالية في الدول المتقدمة، الأمر الذي قد يؤثر على طبيعة ودوافع ممارسات إدارة الأرباح، واختلاف مستويات الإفصاح والشفافية فيها، حيث أجريت أغلب الدراسات في بيئات اقتصادية متطورة، بينما كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطورا شحيحة خصوصا الدول العربية مثل حالة الجزائر.

✓ حيث استخدمت الدراسة أكثر من نموذج لقياس تدخل الإدارة في إدارة أرباحها، وهذا يعطي ميزة للدراسة كونها استخدمت أكثر من بديل لتقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية وتصنيفها إلى منخفضة الجودة أو مرتفعة الجودة.

✓ اعتمدت الدراسة عينة من بعض المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر لفترة دراسة معتبرة 15 سنة، 2006-2020، حيث تعتبر الدراسة الأولى – حسب معرفة الباحثة– والتي تناولت اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، أي دراسة التفاعل بين هذه المتغيرات، لفترة دراسة 15 سنة مقسمة إلى ثلاث مراحل: قبل، أثناء، وبعد، بحيث جمعت بين ثلاث جوانب على غرار الدراسات السابقة التي عادة ما تكتفي بجمع جانبين.

- ✓ تم تطبيق الدراسة خصوصا على المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر على غرار الدراسات السابقة التي تدمج بين قطاعين أو أكثر.
- ✓ خصوصية البيئة التي أجريت فيها، وصغر حجمها من حيث عدد المؤسسات المساهمة.
- ✓ تم الاعتماد على البيانات المالية في الكشوفات المنشورة والمدققة، للقيام بقياس جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، لما تمثله عن الوضع المالي للمؤسسة، فتحليل الأرقام في الكشوف المالية يعتبر أكثر دقة ودلالة في الواقع.

خلاصة الفصل

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح كأحد المحاور الأساسية، يتضح التطور الملحوظ في تناول الموضوع عبر الزمن، حيث تم مراعاة التسلسل الزمني في عرض هذه الدراسات لإبراز التطور التاريخي والفكري في معالجة هذه الظاهرة، وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات باللغة العربية عربية وأخرى باللغة الأجنبية.

حيث تناولت الدراسات السابقة الموضوع من زوايا متعددة، مع التركيز على المنهجية العلمية والإحصائية المستخدمة في كل دراسة، بالإضافة إلى دراسة العينات وأدوات البحث وكيفية بنائها، كما تم التطرق إلى أهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة، مما ساهم في إثراء الإطار النظري والتطبيقي للبحث الحالي.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن سابقاتها في تناولها للموضوع من منظور شامل، حيث جمعت بين الجانب النظري والتطبيقي في التحليل، كما قدمت إطاراً تحليلياً متكاملاً لفهم العلاقة بين المتغيرات المدروسة وتأثيراتها المختلفة.

إن الاطلاع على الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية ساهم في توجيه الدراسة الحالية نحو معالجة الفجوات البحثية القائمة في هذا المجال، كما ساعد في تحديد المنهجية المناسبة وتطوير أدوات البحث اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن استعراض للدراسات السابقة يفتح آفاقاً جديدة للباحثين، ويوجههم نحو مجالات بحثية مستقبلية تتسم بالحداثة والأصالة، كما يساهم في تعزيز فهم الممارسات المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال المعاصرة.

الفصل الثالث

عرض منهجية وأدوات

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تنبع أهمية منهجية الدراسة من كونها تعد محورًا أساسيًا في إنجاز الجانب العملي للبحث العلمي، حيث تمثل الركيزة الأساسية التي يستند إليها الباحث في جمع المعلومات وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، ففي سياق دراستنا حول "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" تكتسب المنهجية أهمية بالغة لضمان الدقة العلمية والموضوعية في التحليل، حيث نرمي من خلال هذا الفصل إلى تقديم إطار منهجي متكامل يمكننا من الانتقال من الإطار النظري الذي تم استعراضه في الفصلين السابقين، إلى التطبيق العملي على عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2006-2020، وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يوفر الأساس المنهجي والإجرائي مما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها الرئيسية.

بداية سنتناول في المبحث الأول الإجراءات المنهجية مستعرضين منهجية الدراسة التطبيقية ومبررات اختيارها، إضافة إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة بدقة، وتقديم نموذج الدراسة الذي يوضح العلاقات بين المتغيرات، أما المبحث الثاني فسيركز على متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مما يوفر الأساس العلمي لتحليل البيانات وتفسير النتائج، ويعد المبحث الثالث المتعلق بأدوات الدراسة التطبيقية حلقة وصل هامة بين الجانب النظري والتطبيقي حيث سنستعرض مصادر جمع البيانات وإجراءات الدراسة الميدانية إضافة إلى الأساليب الإحصائية المتقدمة المستخدمة في تحليل البيانات.

من خلال هذا الهيكل المنهجي المتكامل نسعى إلى تقديم دراسة علمية رصينة تسهم في إثراء المعرفة في مجال المحاسبة المالية، وتقدم رؤى قيمة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح من خلال دراسة مدخل سلوك ممارسات إدارة الأرباح في السياق الجزائري، كما نسعى من خلال هذا الفصل إلى وضع أساس متين للتحليل الإحصائي اللاحق مما يمكننا من استخلاص نتائج موثوقة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في بورصة الجزائر، كما نأمل أن تفتح هذه الدراسة آفاقًا جديدة للبحث والتطوير في مجال الممارسات المحاسبية وحوكمة المؤسسات في الجزائر والمنطقة العربية ككل.

ومما سبق جاء تنظيم هذا الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.**
- **المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وطرق قياسها.**
- **المبحث الثالث: ادوات الدراسة التطبيقية.**

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تعد المنهجية العلمية الركيزة الأساسية في البحث المحاسبي الرصين، إذ تمثل الإطار المنظم الذي يوجه الباحث في رحلته نحو استكشاف الظواهر المالية والمحاسبية وتفسيرها، بحيث أن اختيار المنهجية المناسبة في البحث لا يعد مجرد خطوة إجرائية، بل هو قرار استراتيجي يؤثر بشكل جوهري على مصداقية الدراسة وقابلية نتائجها للتعميم، فالمنهج العلمي يمثل خارطة طريق تمكن الباحث من تحديد مسار دراسته بدقة بدءًا من صياغة الفرضيات وصولاً إلى اختبارها وتفسير نتائجها في ضوء الواقع الاقتصادي والمالي.

سنتناول في هذا المبحث ثلاثة محاور أساسية: منهجية الدراسة المعتمدة، تحديد مجتمع وعينة البحث، وتصميم نموذج الدراسة ومتغيراتها، من خلال هذا الإطار المنهجي المتكامل نهدف إلى وضع قاعدة صلبة للتحليل الكمي والنوعي في دراستنا، مما يمكننا من استخلاص نتائج ذات قيمة علمية وعملية في مجال المحاسبة المالية، وفهم أعمق لتأثير الممارسات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

تمحورت إشكالية دراستنا حول اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية، مع التركيز على مدى خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة بأسلوب علمي ممنهج، اعتمدنا منهجية متكاملة تجمع بين عدة أساليب بحثية:

1. **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:** تم استخدامهما لتوصيف متغيرات الدراسة وتحليل العلاقات بينها، مما مكننا من فهم عميق لأبعاد جودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح في سياق النظام المحاسبي المالي الجزائري.
2. **المنهج المقارن:** وظفناه لدراسة الاختلافات في جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما أتاح لنا تقييم الأثر الفعلي لهذا التغيير التنظيمي .
3. **أسلوب دراسة الحالة:** طبقناه على عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، مما سمح بتحليل معمق للممارسات المحاسبية في سياقها الواقعي.
4. **المسح المكتبي الشامل:** أجرينا مراجعة دقيقة للأدبيات العلمية المحلية والدولية، شملت الكتب والأطروحات والمقالات العلمية، لبناء إطار نظري متين وتحديد أفضل الممارسات في قياس متغيرات الدراسة.

من خلال هذا النهج المنهجي المتكامل سعينا إلى تقديم دراسة شاملة ودقيقة تسهم في فهم أعمق لتأثير الإصلاحات المحاسبية على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

تتعلق الدراسة بتقييم جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الجزائرية من خلال اختبار تأثير النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية من خلال دراسة سلوك ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، واستهدفنا عينة من هذه المؤسسات وهي تلك المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي لبورصة الجزائر

على غرار الكثير من دول العالم باشرت الجزائر في إصلاحات اقتصادية بغية التحول من نظام الاقتصاد الموجه، نحو تبني آليات اقتصاد السوق وذلك بإنشاء سوق الأوراق المالية، ونحاول في هذا العنصر التطرق إلى أهم خصائص بورصة الجزائر كما يلي:

1) نشأة بورصة الجزائر

تعود نشأة بورصة الجزائر إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في أواخر الثمانينيات، فبعد الاستقلال اتبعت الجزائر نموذجاً للتنمية الاقتصادية مرتكزاً على التخطيط المركزي والصناعات المصنعة، معتمدة على التمويل غير المباشر والإصدار النقدي، مما لم يستدع الحاجة لوجود بورصة، ومع أزمة انخفاض أسعار البترول عام 1986 وتزايد حجم المديونية، اضطرت الجزائر للتخلي عن هذا النهج واللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي، في هذا السياق برزت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية عام 1987 كجزء من حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1988، حيث شملت هذه الإصلاحات إصدار قوانين تتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، مما استدعى ضرورة تأسيس سوق مالية كمصدر تمويلي إضافي، وقد توجت هذه الجهود بإصدار مرسومين تشريعيين هامين: الأول (رقم 93-08) بتاريخ 25 أفريل 1993، والذي عدّل وتمم قانون التجارة، والثاني (رقم 93-10) بتاريخ 23 ماي 1993 الذي قضى بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر وتعلق بتنظيم سوق القيم المتداولة، حيث أن هذان المرسومان شكلا الأساس القانوني لانطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر، والتي ظهرت للوجود فعلياً عام 1996، لتباشر نشاطها الفعلي في 13 سبتمبر 1999[1].

وتعد بورصة الجزائر إحدى الركائز الأساسية في النظام المالي الجزائري حيث شهدت نشأتها مسارًا تطوريًا متميزًا، يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية عكست كل منها التحولات الاقتصادية والتشريعية التي مرت بها البلاد، هذا التطور التدريجي يبرز الجهود المبذولة لإرساء أسس سوق مالية متطورة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث والمساهمة في تشكيل الهيكل الحالي للبورصة.

المرحلة الأولى المعروفة بـ "المرحلة التقريرية" (1990-1992)، بقرار حكومي حاسم في 9 ديسمبر 1990 بإنشاء مؤسسة القيم المنقولة، تأسست هذه المؤسسة كمؤسسة مساهمة برأسمال أولي قدره 320,000 دينار جزائري، وبمجلس إدارة يضم ثمانية أعضاء يمثلون صناديق المساهمة، حيث كان الهدف الأساسي الذي جاءت به القوانين الاساسية لهذه المؤسسة هو وضع التنظيم اللازم لإنشاء بورصة للأوراق المالية في أفضل الظروف، ونظرًا لضعف رأس المال الأولي تم في فبراير 1992 رفعه إلى 9,320,000 دينار جزائري، مع تغيير تسمية المؤسسة إلى "بورصة القيم المنقولة"، وبالرغم من هذه الخطوات لم تتمكن المؤسسة من تفعيل دورها بشكل كامل خلال هذه المرحلة.

انتقلت البورصة إلى "المرحلة الابتدائية" (1993-1996)، والتي تميزت بوضع الأطر القانونية الأساسية، حيث شهدت هذه الفترة صدور مرسومين تشريعيين هامين: الأول (رقم 93-08) في 25 أفريل 1993، المعدل والمتمم لأمر قانون التجارة، والثاني (رقم 93-10) في 23 ماي 1993، المتعلق بسوق القيم المتداولة، هذان المرسومان شكلا الأساس القانوني لانطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر، كما نص المرسوم الأخير على إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية لتنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها، بمنحها صلاحيات جعلت أي نشاط بورصي مرهونًا بوجود هذه الهيئة.

أما "مرحلة الانطلاقة الفعلية"، والتي بدأت في عام 1997، فقد شهدت تحولاً جوهريًا في عمل البورصة، ففي خلال هذه الفترة تمت تهيئة الظروف القانونية والتقنية اللازمة لتشغيل البورصة بشكل فعال، وتم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، إلى جانب مؤسسة تسيير القيم المنقولة مع تحديد مخطط عمل لكل منهما، ومع بداية عام 1997 تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية من مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين)، وتم تكوينهم من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بالاستعانة

[1] حمزة بن سويسي، دراسة تأثير تغير أسعار وقيم أسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على قيمة مؤشر دزاير أندكس، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد07، العدد 02، 2023، ص 325.

بخبراء أجانب، وفي نهاية العام نفسه بدأت عملية قبول المؤسسات الاقتصادية لإصدار القيم المنقولة، مما مهد الطريق لبدء عمليات التداول الفعلية[1].

2) **تنظيم بورصة الجزائر**: بورصة الجزائر هي تجميع للعديد من المؤسسات يتمثلون في[2]:

- **لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB):** وهي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، وتمثل سلطة السوق المالي الرئيسية في الجزائر، تقوم هذه اللجنة بمهام ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول، وحماية المدخرين والمستثمرين في القيم المنقولة، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات البورصة ومراقبتها.

- **مؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV):** المعروفة عامة باسم "بورصة الجزائر"، حيث تلعب دورًا محوريًا في التنظيم العملي للسوق، وهي مؤسسة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة، تتولى مسؤوليات عدة منها التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول وتسيير نظام التسعيرة، بالإضافة إلى نشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة عبر قنوات متعددة.

- **ماسكو الحسابات حافظو السندات (TCC):** وهم البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات التجارية التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة، ويقدم هؤلاء خدمات للمستثمرين مثل فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة، وتقديم خدمات الاكتتاب في السوق الأولية والثانوية.

- **هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (OPCVM):** تلعب دورًا مهمًا في تنشيط السوق، وتتألف من مؤسسات الاستثمار ذات رأس المال المتغير (SICAV) والصناديق المشتركة للتوظيف (FCP) تساهم هذه الهيئات في ضمان السيولة في سوق البورصة ونشر القيم المنقولة بين فئات واسعة من المستثمرين.

حاليًا تضم البورصة الجزائرية مؤسسة استثمار ذات رأس مال متغير واحدة تُعرف باسم "مؤسسة الاستثمار المالي (SICAV) " CELIM)

- **المؤتمن المركزي**: المعروف باسم "الجزائر للتسوية"، وهو مؤسسة ذات أسهم تقوم بمهام حيوية في إدارة السندات، بما في ذلك ضمان حفظ السندات المالية المصدَرة، وإدارة الحسابات الجارية لماسكي الحسابات حافظي السندات، ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفقًا للمعايير الدولية.

- **الوسطاء في عمليات البورصة (IOB):** يشكلون حلقة وصل هامة في النظام، حيث يشملون البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات التجارية المعتمدة من قبل COSOB، والتي تتمحور نشاطاتها حول القيم المنقولة.[3]

تعد الوساطة المالية ركيزة أساسية في عمل بورصة الجزائر، حيث يضطلع الوسطاء في عمليات البورصة بدور محوري في تنظيم وتسهيل التداولات المالية، وقد حدد المرسوم التشريعي رقم 10/93 المعدل والمتمم، المؤرخ في 23 مايو 1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة، تتولى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مسؤولية تنظيم ومتابعة ومراقبة نشاط الوسطاء، إضافة إلى منحهم الاعتماد اللازم لممارسة نشاطهم، ويمكن للوسطاء أن يكونوا أفراداً أو شركات مساهمة، شريطة حصولهم على الاعتماد المطلوب من اللجنة، حيث يضم سوق المال الجزائري حالياً أحد عشر وسيطاً معتمداً في عمليات البورصة، موزعين كالآتي :

[1] حنان السعيدي، تحليل أداء سوق الاسهم لبورصة الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد02، 2020، ص71-72.

[2] أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07ماي 2012**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 13.

[3] عبد النور شنين، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الجدول (3–1): تنظيم وسطاء عمليات البورصة الجزائر

نوع الوسيط	عدد الوسطاء	أسماء الوسطاء
بنوك عمومية	6	-بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) -بنك التنمية المحلية (BDL) -بنك الجزائر الخارجي (BEA) -البنك الوطني الجزائري (BNA) -الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك (CNEP-Banque) -القرض الشعبي الجزائري(CPA)
بنوك خاصة	3	- Société Générale Algérie -بنك السلام -بنك البركة
شركات خاصة	2	- Tell Markets - Invest Market
المجموع	11	

المصدر: مؤسسة تسيير بورصة القيم 2024 :https://www.sgbv.dz

حيث تشمل المهام الرئيسية للوسطاء في عمليات البورصة والمحددة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المعدل والمتمم المؤرخ في 23 مايو 1993 وهي :

1. توظيف القيم المنقولة والمنتجات المالية لصالح الجهات المصدرة.
2. إجراء عمليات التداول في السوق لحساب العملاء.
3. إدارة محافظ السندات بموجب تفويض.
4. القيام بعمليات البيع والشراء كطرف مقابل.
5. تنفيذ أنشطة الترويج المرتبطة بالخدمات المالية المذكورة.
6. ضمان حسن سير المعاملات المالية.
7. تقديم الاستشارات والإرشادات للمستثمرين[1].

3) أسواق بورصة الجزائر: تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين حيث[2]:

1.3. سوق سندا رأس المال (سوق الأسهم): تنقسم سوق الأسهم (سوق رأس المال) في بورصة الجزائر إلى قسمين رئيسيين:

1.1.3. السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى إلى غاية سنة 2020 كانت تتكون من خمس شركات مدرجة في التسعيرة الرسمية، وهي مجمع صيدال (القطاع الصيدلاني)، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي (قطاع السياحة)، أليانس للتأمينات (قطاع التأمينات)، أن سي أ رويبة (قطاع الصناعات الغذائية)، ومؤسسة بيوفارم (القطاع الصيدلاني)، حاليا تضم ست مؤسسات بخروج مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي وبضم مؤسستي القرض الشعبي الجزائري (القطاع المصرفي) و أوم انفست(القطاع السياحي).

[1] موقع بورصة الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم:2024/08/17 https://www.sgbv.dz

[2] موقع بورصة الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، أطلع عليه: 2024/08/17.

2.1.3. سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاؤها في عام 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012، والذي عدّل وتمّم النظام رقم 03-97 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997 المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة، يهدف هذا القسم إلى توفير منصة تداول مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح لها فرصة الحصول على التمويل عبر سوق الأسهم ويوفر لها مصدراً بديلاً لرؤوس الأموال، شهدت هذه السوق دخول أول مؤسسة صغيرة ومتوسطة في نهاية عام 2018، وهي مؤسسة أوم أنفست.

2.3. سوق سندات الدين: تنقسم سوق سندات الدين في بورصة الجزائر إلى قسمين رئيسيين: سوق سندات الدين التي تصدرها شركات ذات الأسهم، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) تأسست سوق كتل سندات الخزينة العمومية في عام 2008 وهي مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية[1]، تحصي هذه السوق حالياً 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري، حيث تتنوع فترات استحقاق سندات الخزينة بين 7، 10 و15 عاماً، ويتم تداولها من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة "بمعدل خمس حصص في الأسبوع، أما بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، فتقام حصص التداول في مقصورة التداول بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع من الساعة 9:30 إلى 11:00.[2]

يعكس هذا التنظيم جهود بورصة الجزائر لتنويع أدوات الاستثمار وتوفير فرص تمويل متنوعة للمؤسسات والحكومة على حد سواء، مما يسهم في تعزيز السيولة في السوق المالية وتوفير خيارات استثمارية متنوعة للمستثمرين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، وبالتالي المساهمة في تطوير وتعميق السوق المالية الجزائرية.

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم:

الشكل (3-1): مكونات بورصة الجزائر

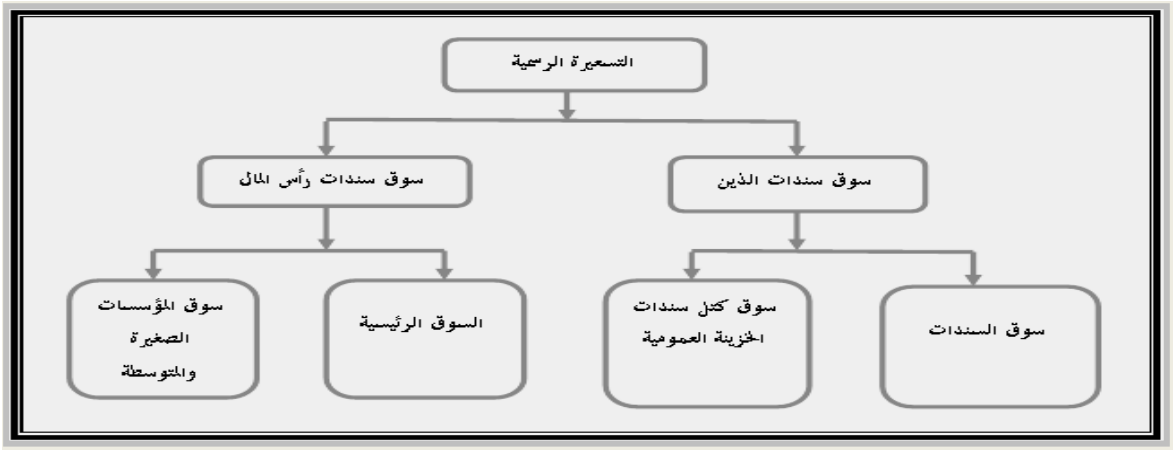

المصدر: موقع بورصة الجزائر http//www.sgbv.dz **اطلع عليه يوم 2024/08/17**

وصل عدد المؤسسات المدرجة في ديسمبر (2020) إلى (05) مؤسسات وهذا مقابل (13) مؤسسة خلال فترة الدراسة من (2006) وقد تطور إدراج المؤسسات في بورصة لجزائر خلال فترة الدراسة من (2006 -2020) التي تم تداول أسهمها خلال فترة الدراسة (حالة نشاط وتسعير بالبورصة) أو التي تم وفق تداولها، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

[1] خالد بريش، **قياس ادارة وجودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، ص111

[2] حنان سعيدي، **مرجع سبق ذكره** ص 75.

الجدول (3-2): المؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية خلال (2000-2020)

الرقم	اسم المؤسسة	السوق	الوضعية الحالية	فترة التسعير
01	مجمع صيدال	الأسهم	مسعرة	1999
02	أليناس للتأمينات	الأسهم	مسعرة	2011
03	فندق الأوراسي	الأسهم	مسعرة	2000
04	أن سي أ رويبة	الأسهم	مسعرة	2003
05	دحلي ش.ذ.أ	السندات	غير مسعرة	2016-2005
06	سيفيتال	السندات	غير مسعرة	2009-2005
07	سونلغاز	السندات	غير مسعرة	2012-2002
08	الخطوط الجوية الجزائرية	السندات	غير مسعرة	2009-2003
09	اتصالات الجزائر ش.ذ.أ	السندات	غير مسعرة	2009-2002
10	الرياض سطيف	السندات	غير مسعرة	2005-1998
11	مؤسسة الأشغال العمومية حداد	السندات	غير مسعرة	2009-2005
12	المؤسسة الاقتصادية للأشغال العمومية والري	السندات	غير مسعرة	2007-2002
13	المغرب للإيجار المالي الجزائر	السندات	غير مسعرة	غير متاح
14	مؤسسة إعادة التمويل الرهني (SRH)	السندات	غير مسعرة	2007-2002
15	المؤسسة العربية للإيجار المالي ش.ذ.أ (ALC)	السندات	غير مسعرة	2009-2002
16	اوام انفست	الأسهم	مسعرة	2020-2018
17	بيوفارم	الأسهم	مسعرة	2020-2016

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، انطلاقا من موقع بورصة الجزائر(http//www.sgbv.dz/)

الفرع الثاني: عينة الدراسة

بعد التعرف كنظرة عامة على ظروف نشأة بورصة الجزائر، وكذا تنظيمها بالإضافة إلى التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة التي تضم سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين، تم حصر عينة الدراسة في المؤسسات الجزائرية المسعرة في البورصة خلال الفترة الممتدة من (2006-2020) إلى ثلاث مؤسسات، قمنا بالحصول على البيانات المالية اللازمة للتحليل والمتمثلة في القوائم المالية وسجلات المعلومات للمؤسسات المسعرة خلال فترة الدراسة (2006-2020) من خلال الرجوع إلى موقع بورصة الجزائر(http//www.sgbv.dz)، والموقع الخاص بلجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، فضلا عن الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للمؤسسات المعنية وذلك في حالة عدم توفر التقارير المالية في المواقع السالفة الذكر.

تم استبعاد المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات المالية (مؤسسة التأمين أليناس) نظرا لخصوصية نظامها المحاسبي، ومؤسسة "بيوفارم" ومؤسسة "أوام أنفست" لانه تم ادراجهما حديثا على التوالي 2016- 2018، وكذلك لصعوبة الحصول على القوائم المالية الخاصة بكل مؤسسة لسنوات الدراسة.

وبناء على ما سبق ومن اجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية من خلال اختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي من مدخل سلوك ممارسات إدارة الأرباح، تم حصر عينة الدراسة في 03 مؤسسات مدرجة في سوق

الأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة 2006-2020، وذلك لتحقق شرط الدراسة وهو توفر جميع الكشوفات المالية الضرورية لعملية التحليل والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، أي تم تداول أسهمها خلال فترة الدراسة سواء خلال المرحلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2010) ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2020).

وعليه تم تحديد المؤسسات محل الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول (3-3): المؤسسات عينة الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	رأس المال	القطاع/ الفئة	سوق التسعيرة	الموقع الإلكتروني
01	CHAINE ELAURASSI	شركات مساهمة برأس مال 1500.000.000دج	الفندقة	سند رأس المال	www.el-aurassi.com
02	NCA ROUIBA	شركات مساهمة برأس مال 849.195.000دج	الصناعة الغذائية	سند رأس المال	www.rouiba.com.dz
03	GROUPE SAIDAL	شركات مساهمة برأس مال 2500.000.000دج	الصناعة الصيدلانية	سند رأس المال	www.saidalgroup.dz

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البورصة

فيما يلي الثلاث مؤسسات عينة الدراسة والمدرجة في السوق الرئيسي وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

- **مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي** (CHAINE ELAURASSI): المصنف 5 نجوم افتتح في 2 مايو 1975 تحت إشراف وزارة السياحة والثقافة. مر بعدة مراحل إدارية، بدءًا من إدارة شركات حكومية مختلفة حتى عام 1983، في ذلك العام تحول إلى مؤسسة اشتراكية.

سنة 1991 أصبح مؤسسة اقتصادية عامة برأسمال 40 مليون دينار، ووضع سنة 1995 تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات .في إطار سياسة الخصخصة الجزئية، اختير الفندق في 1998 للإدراج في البورصة، حيث في يونيو 1999 تم طرح 20% من أسهمه للاكتتاب العام بقيمة 480 مليون دينار.

في 14 فبراير 2000 أدرج رسميًا في البورصة الجزائرية بسعر 400دينار للسهم، مما يعكس تحول الفندق من مؤسسة حكومية إلى مؤسسة مساهمة عامة.

- **مؤسسة رويبة** (**NCA ROUIBA**): تأسست مؤسسة أن سي أ–رويبة عام 1966 كمؤسسة ذات مسؤولية محدودة، متخصصة في إنتاج المصبرات، في سنة 2003 تحولت إلى مؤسسة ذات أسهم، وشهد المؤسسة سنة 2006 زيادة في رأس المال وتمديد عمر المؤسسة لـ 99 سنة، وفي سنة 2008 غيرت اسمها إلى "أن سي أ رويبة ش.ذ.أ" ورفعت رأس مالها.

اتخذ قرار الإدراج في البورصة في مايو 2011 وصودق عليه في يناير 2012 ، طرحت المؤسسة في أبريل 2013 بيع اسهمها من خلال العرض العلني للبيع وانصب مبلغ العرض على25% من أسهمها للاكتتاب العام، أي ما يعادل 849195200 دج موزعة على 8.491.950 سهم، وفي 3 يونيو 2013 أدرجت رسميًا في البورصة الجزائرية وبعد استيفاء جميع الشروط للقبول والمنصوص عليها

[1] موقع بورصة الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم:2024/08/19 https://www.sgbv.dz .

في القواعد التنظيمية للبورصة، تم ادراج سند رأس المال للمؤسسة ذات الأسهم روية في جدول التسعيرة الرسمية وقدر مبلغ الادراج ب 400 دج للسهم .

➢ **مجمع صيدال (GROUPE SAIDAL)**: تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي، لتحتكر استيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية في الجزائر، خلال السبعينيات أنشأت وحدة إنتاج الحراش واستحوذت على وحدتي "بيوتيك "و"فارمال"، موسعة قدراتها الإنتاجية.

في فبراير 1999، طرحت مؤسسة صيدال 20% من رأس مالها للاكتتاب العام، بقيمة 500 مليون دينار جزائري موزعة على 2 مليون سهم، وفي سبتمبر 1999 أدرجت صيدال رسميًا في البورصة الجزائرية وبعد استيفاء جميع الشروط للقبول والمنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم ادراج سند رأس المال للمؤسسة ذات الأسهم صيدال في جدول التسعيرة الرسمية وقدر مبلغ الادراج بسعر 800 جزائري للسهم.[1]

المطلب الثالث: نموذج الدراسة

تم اختيار نموذج الدراسة الموضح أدناه وذلك بناءا على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة في تطويره، حيث يوضح المتغير المستقل متمثلا في تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وكمتغير تابع: جودة الأرباح المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار سلوك إدارة الأرباح معبرا عنها بالمستحقات الاختيارية ، كما استخدمت الدراسة متغيرات أخرى والمتمثلة في العوامل الاقتصادية (ربحية المؤسسة، مديونية المؤسسة، حجم المؤسسة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، خطر الاستغلال ومستوى السيولة) من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمستقل. يبين الشكل ادناه طبيعة العلاقة التي من المتوقع ان تكون بين المتغيرات المستقلة، التابعة و المتغيرات الضابطة.

الشكل (3-2): الإطار التصوري لنموذج الدراسة

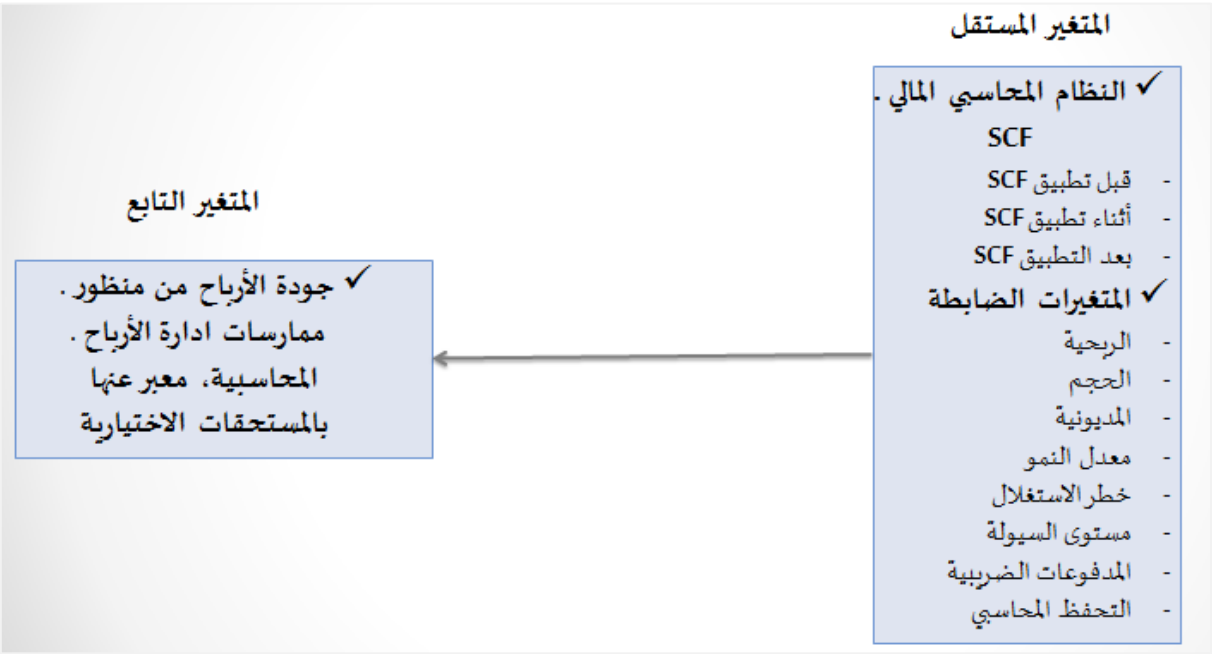

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] https://www.sgbv.dz

بعد أن استعرضنا للعلاقة بين المتغيرات الرئيسية، سنتناول في هذا المبحث تفصيل متغيرات الدراسة وطرق قياسها، حيث يعد تحديد وقياس المتغيرات بدقة حجر الأساس في أي دراسة علمية رصينة، خاصة في مجال المحاسبة و المالية حيث تتداخل العوامل الكمية والنوعية، حيث سنقوم بتسليط الضوء على كل متغير من متغيرات الدراسة، سواء كانت مستقلة أو تابعة أو ضابطة، ونوضح الطرق والأساليب المعتمدة في قياسها، هذا التحليل المفصل سيساعدنا في فهم أفضل لكيفية تأثير هذه المتغيرات على بعضها البعض وعلى النتائج النهائية للدراسة.

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، ومتغير مستقل يتمثل في النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى مجموعة المتغيرات الضابطة التي من المتوقع ان يكون لها تأثير على المتغير التابع.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة، وطرق قياسها

في هذا المبحث سنتطرق إلى متغيرات الدراسة منها: (المتغير التابع: جودة الأرباح المحاسبية والمعبر عنها بالمستحقات الاختيارية) و (المتغير المستقل: تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي تم تقسيم فترات الدراسة الى ثلاث مراحل، فترة قبل التطبيق، أثناء التطبيق، وبعد التطبيق)، و (المتغيرات الضابطة والمتمثلة في ثماني عوامل اقتصادية)، وكذلك التطرق الى طرق قياس كل متغير من المتغيرات.

المطلب الأول: المتغير التابع

لقد تناولنا في الفصل الأول مفهوم جودة الأرباح والمؤشرات المستخدمة لتقديرها، أهمها جودة المستحقات الاختيارية، مؤشر الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، اضافة إلى سلوك ممارسات إدارة الأرباح والذي يعتمد على عدة اساليب منها أساليب حقيقية كإدارة المبيعات والمصروفات الاختيارية.....الخ، وأخرى محاسبية كإدارة المستحقات وهي المعتمدة من قبل المدراء لصعوبة اكتشاف تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي من قبل المدققين والمستثمرين، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح المحاسبية استخدمت سلوك ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لها، والتي بدورها قامت بالتركيز على المستحقات الاختيارية باعتبارها مؤشر على ممارسات إدارة الأرباح، وكم تم الاشارة في الفصل الاول إلى ان المستحقات الكلية يتم تقسيمها إلى مستحقات غير اختيارية وهي المستحقات العادية وأخرى اختيارية والتي تمثل مجال المناورة بالنسبة للإدارة والتي قد تدار عمدا نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي، في المقابل تستخدم للكشف عن هذه الممارسات ويتم حسابها بطرح المستحقات غير الاختيارية من المستحقات الكلية، حيث تشير المستويات المرتفعة من المستحقات الاختيارية إلى زيادة في ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية، وعلى العكس تدل المستويات المنخفضة من المستحقات الاختيارية على ارتفاع في جودة الأرباح.

فكما تم الاشارة في الجانب النظري من الدراسة أن الدراسات السابقة اعتمدت على مجموعة من النماذج لقياس المستحقات الاختيارية المعبرة عن جودة الأرباح المحاسبية والمتمثلة في: [نموذج جونز Modèle de Jones (1991)، نموذج جونز المعدل Modèle de Jones modifié (1995) ، نموذج ريس Modèle de Ress et al (1996)، نموذج كوثاري وآخرون Modèle de S.P. Kothari et al (2005)، كورمييه ومارتينيز Modèle de D. Cormier et I. Martinez (2006)].

اقتداءا بالدراسات السابقة سنركز في دراستنا على مدخل المستحقات الاختيارية كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح باعتبار انها تقيس اثر الانتقال من فترة إلى أخرى دون حساسية لزيادة الأرباح او انخفاضها، والتي ستتم وفق ثلاث نماذج للقياس باعتبارها الاكثر

استخداما في اغلب الدراسات الحديثة، وتتمثل هذه النماذج في: نموذج جونز (1991) Modèle de Jones، نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié، نموذج كوثاري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al.

الفرع الأول: النموذج المستخدم في قياس جودة الأرباح المحاسبية باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية

وتمر عملية قياس المستحقات الاختيارية والتي تعبر عن بواقي النموذج (الجزء غير المفسر من النموذج) وفق المعادلات التالية:

1) حساب المستحقات الكلية للمؤسسات عينة الدراسة ، والتي تحسب فيها بالفرق بين صافي الربح التشغيلي وصافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل، ويتم حسب طريقتين:

الطريقة الأولى: المنهج المباشر لقائمة التدفقات النقدية

وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

الطريقة الثانية: منهج الميزانية المحاسبي

وفق المعادلة التالية:

$$TAC_{i,t} = (\Delta BFR_{i,t} + PRC_{i,t} - DOT_{i,t})$$

حيث تعبر كل من:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$: صافي دخل للمؤسسة (i) في السنة (t).

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) في السنة (t).

$PRC_{i,t}$: النواتج الغير النقدية للمؤسسة (i) في السنة (t).

$DOT_{i,t}$: مخصصات الدورة للمؤسسة (i) في السنة (t).

$\Delta BFR_{i,t}$: التغير في الإحتياج لرأس مال العامل للاستغلال للمؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t-1).

بالنسبة للطريقة الاولى تم حساب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة باستخدام المعادلة التالية:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = القدرة على التمويل الذاتي – التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للاستغلال.

حيث :

- **القدرة على التمويل الذاتي** :(CAF) تمثل قدرة المؤسسة على تمويل نفسها ذاتياً = نتيجة الدورة + مخصصات الإهتلاكات والمؤونات
- **التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للاستغلال** :($\Delta BFRexp$) تم حسابه من خلال بناء ميزانية إقتصادية لكل سنة من سنوات الدراسة= التغير في حسابات المدينين+التغير في المخزون–التغير في حسابات الديون قصيرة الاجل.

تم حساب التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للاستغلال ($\Delta BFRexp$) وفق الخطوات التالية :

1. حساب الإحتياج في رأس مال العامل للاستغلال (BFRexp) باستخدام المعادلة:

BFRexp = الأصول الإقتصادية – الاستثمارات الصافية – الإحتياج لرأس مال العامل خارج الاستغلال

2. حساب التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للاستغلال($\Delta BFRexp$) باستخدام المعادلة:

$$\Delta BFRexp = BFRexp \text{ للسنة } N - BFRexp \text{ للسنة } N-1$$

حيث تمثل N السنة الحالية و N-1 السنة السابقة .

تم استعمال الطريقة غير المباشرة في الحساب بحيث تعتبر هذه مهمة لحساب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية عندما لا يمكن الحصول عليها مباشرة من جدول تدفقات الخزينة للمؤسسات عينة الدراسة خلال الفترة (2006–2020)، وتساعد هذه الطريقة في تحليل أداء المؤسسة وقدرتها على توليد النقد من عملياتها الأساسية.

2) تقدير المستحقات غير الاختيارية (العادية): يتم من خلال تقدير معالم النموذج المقدرة (β1،β2، β3، β4)، للمؤسسات عينة الدراسة، ولكل مؤسسة من مؤسسات العينة على حدى ولكل سنة على حدى، باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

النموذج الأول: نموذج جونز **Modèle de Jones (1991)** المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \varepsilon it$$

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait)$$

النموذج الثاني: نموذج جونز المعدل **Modèle de Jones modifié (1995)** المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \varepsilon it$$

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait)$$

النموذج الثالث: نموذج كوثاري وآخرون **Modèle de S.P. Kothari et al (2005)** المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_{0+}\beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4 ROAit + \varepsilon it$$

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_{0+}\ \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4 ROAit$$

حيث تعبر كل من:

TAit: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) في السنة (t).

NDAit : المستحقات غير اختيارية للمؤسسة (i) في السنة (t).

Ait-1 : إجمالي الأصول للمؤسسة (i) في السنة (t-1).

ΔREVit: التغير في ايرادات المؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t-1).

ΔRECit : التغير في حسابات المدينين للمؤسسة (i) في السنة (t).

PPEit : اجمالي الأصول الثابتة للمؤسسة (i) في السنة (t).

ROAit : معدل العائد على الأصول للمؤسسة (i) في السنة (t)، ، β1،β2، β3، β4: معاملات النموذج التي تقدر لمجموع مؤسسات عينة الدراسة والتي تنتمي لنفس قطاع النشاط ولكل سنة، εit: يمثل الخطأ العشوائي.

3) تقدير قيمة المستحقات الاختيارية (DA): تحسب لكل مؤسسة من مؤسسات العينة المدروسة خلال سنوات الدراسة وذلك باستخدام الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير اختيارية والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$DAC\ i,t = AT\ i,t - NDA\ i,t$$

بحيث: DAC i;t: المستحقات الاختيارية إلى اجمالي اصول المؤسسة (i) في السنة (t).

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات" ذات أرباح مرتفعة الجودة أو منخفضة الجودة"

كما ذكرنا سابقا هذه الدراسة ستستخدم القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية (DA) للتعبير عن جودة الأرباح المحاسبية، لان المهم هو حجم المستحقات الاختيارية بغض النظر عن اتجاهها أي اهمال الاشارة الموجبة او السالبة لها، ويتم حساب القيم المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية لغرض تصنيف المؤسسات العينة إلى مؤسسات ذات أرباح منخفضة أو مرتفعة، فإذا كانت

القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن المؤسسة ذات أرباح منخفضة من منظور ممارسات إدارة الأرباح فتعطى القيمة الوهمية (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن المؤسسة ذات أرباح مرتفعة من منطور ممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (2).

المطلب الثاني: المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي (SCF) من طرف المؤسسات الجزائرية، وتم قياس هذا المتغير على المتغير الوهمي، حيث يأخذ القيمة (1) خلال السنوات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2006-2010)، والقيمة (2) خلال سنوات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2011-2015)، والقيمة (3) خلال سنوات بعد تراكم العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2016-2020)، استناداً إلى الدراسات السابقة، يمكن أن يكون لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية أو التوافق معها تأثير إيجابي أو سلبي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: المتغيرات الضابطة

في الفصل الاول تم التطرق إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والتي قد تعطي نتائج في الدراسة التطبيقية بالتأثير ايجابا او سلبا على المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) حيث تلعب دوراً مهماً في البحوث العلمية، وخاصة في الدراسات التي تبحث في العلاقات بين المتغيرات، بحيث لا تدخل ضمن المعالجة التجريبية، ولكنها تكون جزءا من التصميم التجريبي للدراسة والغرض من ادراجها في الدراسة التقليل من الخطأ الناتج عن تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع، ومن أجل ضبط العلاقة حيث تساعد في تحديد العلاقة الحقيقية بين المتغير المستقل (تطبيق النظام المحاسبي المالي) والمتغير التابع (جودة الأرباح)، اضافة انها تزيد من دقة النتائج من خلال تحييد تأثير العوامل الأخرى التي قد تؤثر على المتغير التابع، ووفقا لما جاءت به الدراسات السابقة هناك عدة عوامل تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، وفيما يلي أهم هذه المتغيرات ومقاييسها:

- **ربحية المؤسسة:** تعكس ربحية المؤسسة فاعلية السياسات الإدارية في اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتعبر عن مدى كفاءتها في استخدام مواردها بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح، وتقديم معلومات تساعد في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على اساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده على الاساس النقدي، حيث الغرض من ممارسات إدارة الأرباح هو التأثير على الأرباح المعلن عنها بغية الوصول إلى لرقم ربح محدد سواءا بالزيادة أو النقصان تحقيقا لغايات معينة، وبالتالي التأثير على جودة الأرباح المحاسبية، وسيتم قياس الربحية في هذه الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على الأصول (ROA)، من المتوقع وجود علاقة طردية بين ربحية المؤسسات وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه كلما زادت ربحية المؤسسة زاد احتمال قيامها بممارسات إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة أرباحها.
- **مديونية المؤسسة:** نظرا لوجود علاقة بين مديونية المؤسسة وجودة الأرباح المحاسبية والتي تمت الاشارة إليها في الجانب النظري، فمن الطبيعي ان نتوقع بان مستويات جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات عينة الدراسة مرتبط بمديونيتها بعد التوجه إلى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي والاعتماد على المعايير المحاسبية في إعداد القوائم والكشوف المالية لها، ولقياس المديونية تم استخدام نسبة إجمالي الديون منسوبة إلى إجمالي الأصول، فكلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة المؤسسة على سداد ديونها، من المتوقع وجود علاقة عكسية بين مستوى مديونية المؤسسات و جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات محل الدراسة، هذا يعني أنه كلما زادت نسبة الالتزامات إلى الأصول، انخفضت جودة الأرباح المحاسبية، فقد تلجأ المؤسسات ذات المديونية العالية إلى ممارسات إدارة الأرباح لتحسين صورتها المالية أمام الدائنين والمستثمرين، اضافة إلى تجنب انتهاك شروط الديون من خلال التلاعب بالأرباح المعلنة،

كذلك فان ارتفاع نسبة المديونية قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على الإدارة لتحقيق أهداف مالية معينة، مما قد يدفعها إلى ممارسات محاسبية أقل تحفظاً.

- **حجم المؤسسة:** تناولت معظم الدراسات السابقة عامل الحجم باعتباره ذو أهمية كبيرة في إدارة الأرباح المحاسبية حيث تم اجماع معظمها على انه كلما زاد حجم المؤسسة كلما زادت احتمالية ممارستها لإدارة الأرباح، وارجع ذلك إلى وجود تنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة المتاحة بشكل اكبر في استخدام التغييرات والتقديرات المحاسبية في مجال واسع، وأيضا وجود احتمالية اكبر لتقلب الربح من سنة إلى أخرى في المؤسسات الكبيرة الحجم على عكس المؤسسات الصغيرة، ولذلك تصل أهمية هذا المعيار "حجم المؤسسة" للتأثير في سياسات الدولة واجراءاتها، ولقياس حجم المؤسسة هناك عدة مقاييس أهمها اجمالي الأصول، اجمالي المبيعات، عدد العمال.....الخ، إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، بهدف قياس تغاير المؤسسات عينة الدراسة من حيث أحجامها في مدى ممارسات إدارة الأرباح، وحسب الدراسات السابقة من المتوقع أن تكون علاقة عكسية بين حجم المؤسسة وجودة الأرباح المحاسبية، بما يعني أنه كلما زاد حجم المؤسسة انخفضت جودة الأرباح المحاسبية، أي أن المؤسسات كبيرة الحجم قد تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح لتجنب التكاليف السياسية مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح وأيضا قد تكون أكثر تعقيداً في عملياتها، مما يزيد من فرص التلاعب في الأرباح.
- **مخاطر الاستغلال:** يعد خطر الاستغلال عاملاً مهماً في تقييم أداء المؤسسات وجودة أرباحها المحاسبية، فالهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين لتقييم كفاءة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة، ومع ذلك قد تلجأ بعض الإدارات إلى ممارسات إدارة الأرباح للتلاعب بالمستحقات والأنشطة الحقيقية للمؤسسة بهدف تلبية توقعات المحللين وتجنب الآثار السلبية لعدم تحقيقها.

تشير الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاستغلال وممارسات إدارة الأرباح، فالمؤسسات ذات المخاطر التشغيلية العالية تميل أكثر للتلاعب بأرباحها المحاسبية، وبالتالي علاقة عكسية بين مؤشر خطر الاستغلال وجودة الأرباح المحاسبية، فكلما ارتفعت مخاطر الاستغلال زادت احتمالية لجوء الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، تم قياس مخاطر الاستغلال من خلال نسبة الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول.

- **مؤشر السيولة:** تعد السيولة من المؤشرات الهامة التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات، فقد أظهرت الدراسات السابقة أن متغيرات السيولة تتأثر بشكل كبير بالإجراءات التي تتخذها الإدارة للتحكم في عمليات البيع وإدارة التدفقات النقدية، على سبيل المثال: قد تلجأ المؤسسات إلى زيادة المبيعات مؤقتاً عن طريق تقديم خصومات مبالغ فيها أو تخفيف شروط البيع الآجل، مما قد يؤدي إلى تحسين الأرباح على المدى القصير ولكنه يؤثر سلباً على جودة الأرباح في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مستوى السيولة وجودة الأرباح المحاسبية فقد تباينت نتائج الدراسات السابقة، فمنها من توصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية حيث كانت المؤسسات ذات السيولة المنخفضة أكثر ميلاً لممارسة إدارة الأرباح، وبالتالي انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية والعكس صحيح، وأظهرت دراسات أخرى وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية إحصائيا، ومنه يمكن القول أن العلاقة بين السيولة وجودة الأرباح قد تكون معقدة وتعتمد على عوامل أخرى مثل حجم المؤسسة وطبيعة الصناعة، تم قياس مؤشر السيولة بنسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة كمؤشر رئيسي.

- **معدل نمو المؤسسة:** يعد معدل النمو من المتغيرات الهامة التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات، فقد أظهرت الأبحاث أن المؤسسات قد تتعرض لضغوط كبيرة للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة أو تجاوزها، مما قد يدفع إدارتها إلى الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا قامت العديد من الدراسات بإدراج معدل نمو

المؤسسة كمتغير ضابط في نماذجها التحليلية، وقد استخدمت الأدبيات المحاسبية طرقاً متنوعة لقياس معدل النمو، مما يعكس تعقيد هذا المتغير وأهميته في فهم سلوك المؤسسات.

أظهرت الدراسات السابقة تبايناً في نتائجها حول طبيعة هذه العلاقة، حسب بعض الدراسات من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدل النمو وجودة الأرباح المحاسبية، حيث أشارت إلى أن المؤسسات ذات النمو المرتفع قد تكون أقل ميلاً للتلاعب بأرباحها المحاسبية مما يؤثر ايجابا على جودة الأرباح المحاسبية، من ناحية أخرى أظهرت دراسات وجود علاقة سلبية معنوية، حيث تميل المؤسسات ذات النمو البطيء إلى استخدام المستحقات الاختيارية لتضخيم أرباحها، وقد تكون أكثر عرضة لانخفاض جودة الأرباح المحاسبية، تم قياس معدل النمو بالتغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة مقسوماً على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة .

- **المدفوعات الضريبية:** تعد الحوافز الضريبية من العوامل الرئيسية التي تدفع إدارات المؤسسات إلى التلاعب بالأرباح المحاسبية. وتشير الدراسات إلى أن هذا التلاعب يتم بهدفين أساسيين :

1. تمهيد الأرباح: حيث تسعى المؤسسات إلى تقليل التقلبات في أرباحها المعلنة لتظهر بصورة أكثر استقراراً .
2. تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة: من خلال ممارسات محاسبية تهدف إلى تخفيض الربح المعلن، وبالتالي تقليل العبء الضريبي.

حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بحيث أن المؤسسات التي تتلقى حوافز ضريبية قد تكون أقل ميلاً للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح مما قد يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية نظراً لزيادة الرقابة عليها، في حين من المتوقع وجود علاقة عكسية وهو ما توصلت اليه نتائج دراسات أخرى، وذلك عندما تميل المؤسسات ذات المدفوعات الضريبية العالية إلى ممارسة المزيد من إدارة الأرباح لتقليل الأرباح الخاضعة للضريبة، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية، فكلما زادت ممارسات إدارة الأرباح انخفضت جودة الأرباح المعلنة، حيث أن هذه الممارسات تشوه الصورة الحقيقية للأداء المالي للمؤسسة، تم استخدام نسبة مبلغ المدفوعات الضريبية إلى إجمالي الأصول كمقياس.

- **التحفظ المحاسبي:** ويعتبر تطور لمبدأ الحيطة والحذر والذي يتضمن تقييد الإيرادات والمصروفات، بمعنى الأخذ في الحسبان جميع الخسائر المحتملة وتأجيل عملية الاعتراف بالأرباح لحين تحققها، حيث يعد موضوعاً مثيراً للجدل في الأدبيات المحاسبية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية، ويُنظر إلى التحفظ المحاسبي كآلية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتحسين جودة الأرباح المحاسبية، حسب بعض الدراسات من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، حيث تميل المؤسسات الأكثر تحفظاً إلى تقديم أرباح ذات جودة أعلى وأقل عرضة للتلاعب، في حين وجدت دراسات أخرى علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية إحصائياً بين مستويات التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، مما يشير إلى أن التحفظ المفرط قد يؤدي في بعض الحالات إلى انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية، مثل استراتيجية "Big Bath" التي تهدف إلى تخفيض الأرباح بشكل كبير في فترة معينة لتحسينها في الفترات اللاحقة، تم قياس مستويات التحفظ المحاسبي بنسبة المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية.

الجدول (3–4): متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

متغيرات الدراسة		طريقة القياس
المتغير التابع	جودة الأرباح المحاسبية"معبر عنها بالمستحقات الاختيارية	نماذج المستحقات لـ Jones (1991), Kothari et al (2005) Jones modifié (1995),
المتغير المستقل	النظام المحاسبي المالي SCF	المتغير الوهمي: القيمة (1): فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و(2): فترة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي، و(3) فترة بعد التطبيق.
المتغيرات المتحكم بها	ربحية المؤسسة	معدل العائد على الأصول ROA
	مديونية المؤسسة	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
	حجم المؤسسة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
	التحفظ المحاسبي	المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية
	المدفوعات الضريبية	مبلغ المدفوعات الضريبية إلى إجمالي الأصول
	معدل النمو	قسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة
	خطر الاستغلال	الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى إجمالي الأصول
	مستوى السيولة	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ:

- ✓ العائد على الأصول ROA: يُستخدم لتحديد ما إذا كانت المؤسسات ذات الربحية العالية أقل عرضة لإدارة الأرباح.
- ✓ حجم المؤسسة TAILLE: غالبًا يُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، يستخدم لقياس ما إذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم أقل ميلا لإدارة أرباحها وذلك بسبب التدقيق الأكبر والرقابة المشددة.
- ✓ المديونية L'ENDETTEMENT: يُستخدم لقياس تأثير الهيكل المالي على إدارة الأرباح، المؤسسات ذات المديونية العالية قد تكون أكثر عرضة للتلاعب بالأرباح.
- ✓ معدل النمو CROISSANCE: يستخدم لقياس ما إذا كانت المؤسسات ذات النمو المرتفع قد تواجه ضغوطًا أكبر لتحقيق توقعات السوق، مما يدفعها لإدارة الأرباح.
- ✓ مخاطر الاستغلال RISQE : يستخدم لقياس ما إذا كان ارتفاع المخاطر التشغيلية قد يدفع المؤسسات للتلاعب بالأرباح لتغطية التقلبات في الأداء.
- ✓ مؤشر السيولة LIQUIDITE: يستخدم لقياس ما إذا كان انخفاض السيولة قد يؤدي إلى زيادة التلاعب بالأرباح لتجميل الوضع المالي.
- ✓ المدفوعات الضريبية IMPOTS: يُستخدم لمعرفة ما إذا كانت المؤسسات تدير أرباحها لتقليل العبء الضريبي.
- ✓ التحفظ المحاسبي CONSERVATISM: يستخدم لمعرفة ما اذا كانت المؤسسات ذات التحفظ العالي قد تكون أقل عرضة لإدارة الأرباح.

إن اختبار تأثير هذه العوامل على جودة الأرباح عبر المستحقات الاختيارية، مع التركيز على تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي، تساعد في الإجابة عن الأسئلة التالية :

- هل يقلل تطبيق SCF من إدارة الأرباح؟
- ما هي العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً على جودة الأرباح؟

المبحث الثالث: أدوات الدراسة التطبيقية

في عصر يتسم بتزايد تعقيد الظواهر الاقتصادية والمالية، تبرز أهمية الأساليب الإحصائية والتقنيات البحثية المتقدمة كأدوات متخذة في استكشاف وتحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات، جاء هذا المبحث إلى تسليط الضوء على المنهجية الإحصائية المتبعة في الدراسة الحالية، والتي تم تصميمها بعناية لتحقيق التوازن الأمثل بين الدقة العلمية والقابلية للتطبيق العملي.

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على تحليل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2006-2020، وذلك باستخدام ثلاث نماذج للقياس جونز، جونز معدل، ونموذج كوثاري، وذلك بغرض تحديد المستحقات الاختيارية وفق مجموعة من الخطوات.

حيث اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة لجمع البيانات اللازمة لتغطية الجانبين النظري والتطبيقي، ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً: مصادر الجانب النظري

الأدبيات المحلية والدولية المتعلقة بموضوع الدراسة، وتشمل: الدراسات السابقة، الكتب والمراجع المكتوبة باللغة العربية و الاجنبية، المقالات والدوريات ونشرات وتقارير ذات صلة بموضوع.

ثانياً: مصادر الجانب التطبيقي

1. التقارير السنوية والقوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، والمتاحة على موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (www.cosob.org)
2. التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن بورصة الجزائر (www.sgbv.dz)
3. المواقع الإلكترونية الرسمية للمؤسسات المدرجة في عينة الدراسة.
4. مصادر إضافية متنوعة متاحة على شبكة الإنترنت لاستكمال البيانات المطلوبة.

تم الاعتماد على هذه المصادر المتنوعة لضمان شمولية البيانات وتغطية كافة جوانب الدراسة، سواء في إطارها النظري أو في جانبها التطبيقي.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للقيام باختبار فروض الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها، تم تحليل البيانات بالاعتماد على مجموعة من الاساليب الإحصائية التي توفرها البرامج الإحصائية Spss 29, Spss Modeler 18.5 et Eviews8 ، بغية تحقيق الأهداف التي ترمي إليها الدراسة وذلك بتنفيذ الاختبارات الإحصائية التالية:

الفرع الأول: الخصائص الاحصائية للبيانات

اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي لتحليل وتلخيص بيانات البحث، وذلك لتقديم صورة شاملة وواضحة عن توزيع الظاهرة المدروسة، يتضمن هذا الأسلوب مجموعة من المفاهيم والتقنيات الإحصائية التي تهدف إلى تنظيم وتلخيص وعرض البيانات بطريقة مبسطة وفعالة، الهدف منه التعريف بواقع وخصائص متغيرات الدراسة، حيث تم عرض هذه الإحصاءات في شكل جداول

ورسومات بيانية لتسهيل فهم وتفسير البيانات، مما يساعد في تكوين فكرة شاملة عن خصائص العينة المدروسة وتوزيع المتغيرات الرئيسية في الدراسة، وتدعى هذه القيم مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت لتوفير تحليل أكثر عمقاً لتوزيع البيانات، مما ساعد في تحديد القيم النموذجية ومدى تباين المشاهدات حول هذه القيم.

إن استخدام هذه الأساليب الإحصائية الوصفية قد مكّنني كباحثة في هذا الموضوع من تكوين فهم أولي وشامل لطبيعة البيانات وخصائصها، مما شكل أساساً متيناً للتحليلات الإحصائية اللاحقة، ويعتبر هذا الأسلوب الإحصائي ذو أهمية بالغة في البحوث وهي مرتبة حسب أهميتها النسبية كالتالي[1]:

1. **المتوسط الحسابي (μ)**: يعد مؤشراً مركزياً يعكس المستوى العام للمجموعة، وتم استخدامه كمؤشر مركزي أساسي، تكمن أهمية هذا المقياس في قدرته على تحديد القيمة التي تتجمع حولها معظم البيانات، مما يسهل عملية المقارنة بين المجموعات المختلفة، حيث يُحسب وفق المعادلة: $\mu = (\Sigma x_i) / N$

حيث x_i تمثل القيم الفردية و N هو حجم العينة، هذا المقياس يوفر تقديراً للقيمة المتوقعة للمتغير في المجتمع الإحصائي.

2. **الانحراف المعياري (σ)** : تم استخدامه لقياس مدى تشتت البيانات حول المتوسط،حيث يعتبر هذا المقياس من أدق أدوات قياس التشتت، خاصة للمتغيرات ذات المستوى الفتري والنسبي ويوفر الانحراف المعياري فهماً عميقاً لمدى تباين القيم عن متوسطها الحسابي، مما يساعد في تقييم مدى تجانس البيانات، يحسب وفق المعادلة التالية:

$$\sigma = \sqrt{(\Sigma(x_i - \mu)^2 / N)}$$

هذا المقياس يعطي تقديراً دقيقاً لمدى انحراف القيم عن المتوسط، مما يسمح بتقييم مدى تجانس البيانات.

3. **معامل الاختلاف C.V**: ان درجة تشتت مفردات مجموعة معينة قد تختلف عن درجة تشتت مجموعة أخرى، وقد يكون هذا الاختلاف كبيرا او صغيرا، وبناءا على ذلك تم استخدام معامل الاختلاف كوسيلة لمقارنة درجات التشتت بين مجموعات مختلفة، يحسب كالتالي:

$$CV=(\text{الانحراف المعياري} / \text{الوسط الحسابي})\times 100$$

كلما كانت قيمة معامل الاختلاف أقل، دلّ ذلك على أن البيانات أكثر تجانسًا وأقل تشتتًا، بينما تشير القيمة الأعلى إلى تشتت أكبر حول المتوسط.

4. **القيم القصوى ($max(x_i)$) والدنيا ($min(x_i)$)** : تم الاعتماد عليها لتحديد نطاق البيانات وكشف القيم المتطرفة، حيث تمثل هذه القيم أقصى وأدنى نقاط في توزيع البيانات، مما يساعد في تحديد المدى الكلي للقيم وتسليط الضوء على أي قيم استثنائية قد تؤثر على التحليل.

5. **جداول التكرارات**: تم استخدامها لتحليل المتغيرات الفئوية بشكل دقيق، بحيث تعمل هذه الجداول كأداة فعالة لتصنيف وعرض القيم المختلفة للمتغيرات، مع توضيح عدد مرات ظهور كل قيمة، ويعد هذا الأسلوب مفيداً بشكل خاص عندما تكون قيم المتغيرات محدودة نسبياً، مما يسهل عرضها وتفسيرها بشكل واضح[2]، حيث تم حساب التكرارات النسبية **(f_i)** لكل فئة وفق المعادلة $f_i = n_i / N$ **:**حيث n_i هو عدد التكرارات في الفئة i .

توفر هذه المقاييس مجتمعة أساساً إحصائياً متيناً لفهم توزيع البيانات وخصائصها الأساسية، مما يمهد الطريق لتحليلات احصائية أكثر تعمقاً في المراحل اللاحقة من الدراسة.

---

[1] عبد الكريم بوحفص، **الأساليب الإحصائية وتطبيقها يدويا وبإستخدام برنامج SPSS**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 85-113.

[2] محمد بن صالح شراز، **التحليل الإحصائي للبيانات SPSS**، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 67.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي

في إطار تحقيق أهداف الدراسة وتعميم نتائجها على المجتمع الإحصائي المستهدف، تم توظيف مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية، وتستند هذه المنهجية إلى نظرية الاحتمالات وتقنيات المعاينة الإحصائية، حيث تم اختيار عينة ممثلة **(n)** من المجتمع الإحصائي الكلي **(N)** باستخدام أساليب المعاينة العشوائية المناسبة، الهدف الرئيسي من هذا النهج هو استخلاص استدلالات حول معالم المجتمع **(θ)** بناءً على إحصاءات العينة **(θ̂)** .

بحيث تم تطبيق مجموعة من الاختيارات الإحصائية بما في ذلك اختبارات الفرضيات **(H0 vs H1)** لتقييم دلالة النتائج إحصائياً، وتقدير فترات الثقة **(CI)** لتحديد نطاق القيم المحتملة لمعالم المجتمع بمستوى ثقة محدد (α-1) كما تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقات بين المتغيرات المستقلة **(X1, X2, ..., X)** والمتغير التابع **(Y)** ، مع الأخذ في الاعتبار افتراضات النموذج الخطي العام **(GLM)** ، هذه المنهجية الشاملة تهدف إلى ضمان صحة الاختبارات الإحصائية وتعزيز قابلية تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الإحصائي الأوسع، ومن بين الأساليب الإحصائية ا المستخدمة في الدراسة الحالية نوجزها حسب ترتيبها في الجانب التطبيقي للدراسة كما يلي:

1. **الاختيارات المعلمية (parametric test)** : يسمح هذا الاختيار بتقدير الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين أو مرتبطتين، وهل الفرق الملاحظ بين متوسطي عينتين، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن اعتباره نتيجة للصدفة.

تعد الاختيارات المعلمية من الأدوات الإحصائية الأساسية في تحليل البيانات الكمية وتقييم الفروق بين المجموعات، تستند هذه الاختيارات إلى افتراضات محددة حول توزيع البيانات، أهمها التوزيع الطبيعي للمتغيرات.

حيث تسمح هذه الاختيارات بتقدير الفروق بين متوسطات العينات وتحديد ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية أم مجرد نتيجة للصدفة، في سياق المقارنة بين عينتين يتم استخدام:

أ. **اختبار t للعينات المستقلة (Independent samples t-test)**: حسب طبيعة البيانات حيث يعتمد هذا الاختيار على حساب إحصائية t ، والتي تُحسب كنسبة الفرق بين المتوسطات إلى الخطأ المعياري لهذا الفرق:

$$t = (\mu_1 - \mu_2) / SE (\mu_1 - \mu_2)$$

حيث μ_1 و μ_2 هما متوسطا العينتين، و SE هو الخطأ المعياري للفرق.

يتم مقارنة قيمة t المحسوبة مع القيمة الحرجة من جدول توزيع t عند درجات الحرية المناسبة ومستوى الدلالة α المحدد مسبقاً (عادة 0.05) ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، نرفض فرضية العدم ونستنتج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين.

هذا الاختيار يفترض التوزيع الطبيعي للبيانات وتجانس التباين بين المجموعتين، ففي حالة عدم تحقق هذه الافتراضات، قد يتم اللجوء إلى اختبارات لامعلمية بديلة مثل اختبار مان-ويتنيU .

ب. **تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA)** : هو أسلوب إحصائي متقدم يستخدم لمقارنة متوسطات ثلاث مجموعات أو أكثر لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينها، ويعتمد هذا الاختيار على تحليل التباين الكلي للبيانات إلى مكوناته: التباين بين المجموعات والتباين داخل المجموعات، مثلا: لتقييم تأثير متغير مستقل واحد (مثل تطبيق النظام المحاسبي المالي) على متغير تابع (مثل جودة الأرباح المحاسبية) عبر عدة مستويات أو فترات زمنية.

يفترض اختبار ANOVA التوزيع الطبيعي للبيانات، تجانس التباين بين المجموعات، واستقلالية المشاهدات، ويعد هذا الاختيار أداة قوية في البحوث التجريبية لتقييم تأثير متغير مستقل متعدد المستويات على متغير تابع كمي.

ت– تحليل التباين الثنائي (TWO-way ANOVA): يتم اللجوء الى هذا الاختبار عند توفر متغيرين يتوقع بينهما تداخل أو تفاعل (في التحليل الاحادي تم المقارنة متوسطات ثلاث مجموعات أو اكثر)، أما في هذا الاختبار يتم دراسة تأثير متغيرين اثنين بمستوياتهم المتعددة على متغير تابع واحد، بالإضافة الى دراسة الاثر المشترك "التفاعل بينهما"، وبذلك يسمح بدراسة تأثير كل متغير على حدى، بالإضافة الى دراسة أثر التفاعل بينهما على متغير واحد في نفس الوقت.

يعد التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات خطوة لابد منها في تطبيق الاختيارات الإحصائية المعلمية، حيث تستخدم الدراسة اختبار استدلالي للتأكد من هذا الافتراض يتم تقييم التوزيع الطبيعي من خلال:

- **اختبار كولموجوروف–سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار شابيرو–وليك (Shapiro-Wilk):** هما الاختباران الاحصائيان الاستدلاليان المستخدمان في الدراسة، وتفسر نتائج اختبار كولموجوروف–سميرنوف واختبار شابيرو–وليك من خلال قيمة المعنوية (sig)، فإذا كانت قيمة المعنوية لمتغير الدراسة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (=0.05) يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ففي حالة إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على نتائج الاختبارات المعلمية (parametric test)، أما في حالة عدم إتباعها للتوزيع الطبيعي يتم اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية (non- parametric test).

بصفة عامة، تكون الاختيارات المعلمية أكثر قوة إحصائية عند استيفائها لجميع الافتراضات الأساسية، فإذا تم الإخلال بأحد هذه الافتراضات، فإن ذلك قد يؤثر سلباً على دقة وموثوقية نتائج هذه الاختيارات قد يكون من الأفضل اللجوء إلى الاختيارات اللامعلمية التي تصبح ملائمة في هذه الحالة.

2. الاختيارات اللامعلمية (non-parametric test): الاختيارات اللامعلمية أو غير مقيدة التوزيع كما تسمى غالباً لأن فرضياتها الأساسية أقل من فرضيات الاختبارات المعلمية، هي أدوات إحصائية تستخدم عندما لا تتحقق افتراضات الاختيارات المعلمية، خاصة عندما تكون البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً أو عندما تكون العينات صغيرة، في سياق دراستنا تم استخدام ثلاثة اختبارات لامعلمية رئيسية:

1.2. اختبار ذو الحدين (Binomial Test) :

- يستخدم لتحليل البيانات الثنائية (نعم/لا، نجاح/فشل)، أي ان المتغير يأخذ قيمتين (1) في حالة نجاح التجربة و (0) في حالة الفشل، وبالتالي يكون لدينا تكرارين مشاهدين مناظرين لقيم المتغير.
- مناسب لتقييم ما إذا كانت نسبة معينة في العينة تختلف بشكل كبير عن نسبة متوقعة.
- الحصول على التكرارات المتوقعة المناظرة للتكرارات المشاهدة، وذلك باحتمال يقوم بتحديده المستخدم للبرنامج.

2.2. اختبار مان–ويتني (Mann-Whitney U Test) U :

- يستخدم لمقارنة عينتين مستقلتين.
- يعتبر البديل اللامعلمي لاختبار t للعينات المستقلة.
- يقارن توزيعات العينتين بدلاً من مجرد مقارنة المتوسطات.

3. تحليل الارتباط: تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون (pearson correlation) هو أسلوب إحصائي يستخدم لقياس القيم الحقيقية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

افتراضات الاختيار: العلاقة بين المتغيرين خطية، البيانات موزعة توزيعاً طبيعيا، عدم وجود قيم متطرفة تؤثر بشكل كبير على النتائج.

يقوم تحليل الارتباط بتوفير نظرة أولية مهمة عن العلاقات بين المتغيرات في الدراسة، مما يساعد في توجيه التحليلات اللاحقة وصياغة الفرضيات بشكل أكثر دقة.

4. **تحليل الانحدار الخطي المتعدد:** تم استخدامه في تحديد معاملات النموذج (β1،β2،β3،β4،β5) لتقدير المستحقات غير الاختيارية في نماذج القياس الثلاث، وذلك قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، واستخدم لتقييم تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020.

المطلب الثالث: إجراءات الدراسة التطبيقية

لإتمام الدراسة التطبيقية، تم اتباع منهجية علمية دقيقة ومنظمة تتكون من الخطوات التالية :

1. **تحديد مجتمع وعينة الدراسة**
   - تعريف دقيق لمجتمع الدراسة.
   - اختيار عينة ممثلة باستخدام أساليب المعاينة الإحصائية المناسبة.
2. **تحديد وقياس متغيرات الدراسة**
   - تعريف المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة.
   - تحديد مقاييس كمية دقيقة لكل متغير.
3. **جمع البيانات**
   - استخراج البيانات المالية (الميزانيات وجداول حسابات النتائج) من المصادر الرسمية:
     أ- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) .
     ب- موقع بورصة الجزائر(www.sgbv.dz) .
     ت- المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في العينة.
   - تنظيم وتبويب البيانات المجمعة في جداول Excel.
4. **معالجة وتحليل البيانات**
   - إدخال البيانات في برامج التحليل الإحصائي (SPSS, SPSS MODELER ET EVIEWS).
   - تطبيق الأساليب الإحصائية الوصفية لتلخيص خصائص العينة.
   - استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.
5. **تحليل النتائج و تفسيرها**
   - تفسير النتائج الإحصائية في ضوء الإطار النظري للدراسة.

مما سبق تم تقديم نظرة شاملة ومنظمة للخطوات المتبعة في الدراسة، مما يسهل فهم المنهجية المستخدمة ويعزز الشفافية العلمية للبحث.

خلاصة الفصل

يقدم هذا الفصل إطارًا منهجيًا شاملًا لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية في سياق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

تم تصميم المنهجية بعناية لتحقيق أهداف البحث من خلال اتباع نهج علمي دقيق ومتكامل، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مختارة بدقة من ثلاث مؤسسات مدرجة في البورصة الجزائرية، مع استبعاد مؤسسات القطاع المالي نظرًا لخصوصية أنظمتها المحاسبية، كما تم تحديد المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية، من خلال قياس المستحقات الاختيارية، بينما تم تعريف المتغير المستقل كفترة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مقسمة إلى ثلاث مراحل: ما قبل التطبيق (2006-2010) وما فترة أثناء التطبيق (2011–2015) و فترة ما بعده (2016-2020).

لضمان دقة التحليل وشموليته تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في المؤشرات المالية والمحاسبي مثل ربحية المؤسسة، مديونيتها، حجمها، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، مخاطر التشغيل، ومستوى السيولة، والتي تم قياس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة الأرباح المحاسبية عليها مع قياس أثر التفاعل بينهما على كل مؤشر، كما تم قياس أثر هذه العوامل على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، وايضا تم عرض نموذج تصوري للدراسة.

اعتمد جمع البيانات على مصادر موثوقة مع تطبيق إجراءات تحليلية دقيقة لضمان صحة النتائج، بحيث تم توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية، تشمل الإحصاء الوصفي والاختبارات الاحصائية لتحليل البيانات بشكل شامل، وتضمنت هذه الأدوات اختبارات معلمية مثل اختبار "ت" للعينات المستقلة، اختبار التوزيع الطبيعي، وتحليل التباين الأحادي، وتحليل التباين الثنائي، بالإضافة إلى اختبارات لامعلمية كاختبار ذو الحدين، اختبار مان–ويتني، اضافة إلى استخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد، والشبكات العصبية متعددة الطبقات لفحص العلاقات بين المتغيرات وتقدير تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح، هذا المزيج من الأساليب الإحصائية يوفر إطارًا قويًا لتحليل البيانات وضمان صحة النتائج.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

-تحليل البيانات و إختبار الفرضيات-

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقييم تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2006-2020، حيث تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين جودة الأرباح وممارسات إدارة الأرباح، مع تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل: قبل تطبيق SCF، أثناء التطبيق، وبعد التطبيق، ولقياس جودة الأرباح سيتم استخدام ثلاثة نماذج لتقدير جودة الاستحقاقات: نموذج جونز، نموذج جونز المعدل، ونموذج كوثاري، وايضا سيتم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية، بما في ذلك تحليل الانحدار الخطي المتعدد والاختيارات المعلمية واللامعلمية من اجل تقييم أثر تطبيق SCF على جودة الأرباح ومدى ارتباطها بممارسات إدارة الأرباح، وكذلك سيتم تحليل هذه العلاقات وفقًا لمتغيرات الدراسة المرتبطة بكل فرضية، مع مراعاة الشروط الخاصة بكل اختبار إحصائي مستخدم.

يسعى هذا التحليل الشامل إلى تقديم رؤى قيمة حول تأثير الإصلاحات المحاسبية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية، من خلال هذا التقييم نهدف إلى فهم أعمق لانعكاسات تطبيق SCF على جودة التقارير المالية وممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة، مما يساهم في تعزيز شفافية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

كما تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية ، بغية الوصول إلى نتائج تجريبية أكثر تأكيد حول بيئة الأعمال الجزائرية، مع تقديم اقتراحات انطلاقا من النتائج المتوصل إليها .

وعليه جاء تقسم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: قياس جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**
- **المبحث الثاني: قياس أثر العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**
- **المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.**

المبحث الأول: قياس جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

يعرض هذا المبحث نتائج اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بقياس جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة، حيث سنقوم بتنفيذ الخطوات التالية: سنبدأ بعرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية في الدراسة مما يوفر نظرة عامة على توزيع البيانات وخصائصها الأساسية، ثم سننتقل إلى إجراء اختبارات لتقييم هذه الفرضيات وتتمثل في: الفروق بين المتوسطات، مستخدمين الاختيارات المعلمية واللامعلمية حسب توزيع البيانات لتقييم الاختلافات في جودة الأرباح بين الفترات الثلاث المحددة في الدراسة.

المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الأولى –ممارسات إدارة الأرباح–

هدف هذا الفرض إلى تبيان مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، وجاء الفرض في الصيغة العدمية التالية: "لا تقوم إدارة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية بممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بجودة المستحقات الاختيارية خلال الفترة الممتدة بين 2006–2020"، حيث قبل التطرق إلى النتائج الإحصائية واختبار الفروض لا بد من عرض الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة واثبات ادعاءها بالاختيارات الإحصائية لتقييم فرضيات الدراسة، في هذا المحور سنتطرق لحساب المستحقات الاختيارية والتي تعتبر مؤشر عن جودة الأرباح المحاسبية، وتمر عملية احتساب المستحقات الاختيارية بالطرق الثلاث التالية:

الفرع الأول: الخصائص الاحصائية للمستحقات الاختيارية

1. قياس المستحقات الكلية

تم تقديرها باستخدام منهجين: المنهج المباشر لقائمة التدفقات النقدية ومنهج الميزانية المحاسبية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة (2006-2020)، بعد جمع ومعالجة البيانات المطلوبة لكل مؤسسة وسنة من سنوات الدراسة، تم الحصول على قيمة المستحقات الكلية لمؤسسات، فيما يلي عرض للإحصاءات الوصفية الرئيسية:

الجدول (4–1): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الكلية

المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول					
السنة	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري SD	معامل الاختلاف CV	أعلى قيمة Max	أدنى قيمة Min
قبل تطبيق SCF	-0.011	0.160	14.545	0.250	**-0.316**
بعد تطبيق SCF	-0.062	0.094	1.516	0.061	**-0.497**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (01) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تكشف نتائج التحليل الإحصائي للمستحقات الكلية منسوبة إلى إجمالي الأصول يعبر عن اتجاه سلبي في المتوسط الحسابي خلال فترتي الدراسة، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، ومع ذلك يلاحظ انخفاض ملحوظ في التشتت الإحصائي للمستحقات الكلية بعد تطبيق SCF ، مما يتجلى في تراجع الانحراف المعياري.

بلغ متوسط المستحقات قبل تطبيق النظام (2006-2010) حوالي (0.011-) مع انحراف معياري قدره 0.160، وبلغ معامل الاختلاف (14.545)، حيث سجلت أعلى قيمة للمستحقات 0.250 في عام 2008 لمؤسسة NCAROUIBA، وأدنى قيمة (0.316-) في عام 2006 لنفس المؤسسة.

بعد تطبيق النظام (2011-2020)، كان المتوسط (0.062-) مع انحراف معياري 0.094، وبلغ معامل الاختلاف (1.516)، حيث كانت أعلى قيمة 0.061 لمؤسسة CHAINE EGH EL AURASSI في عام 2012، وأدنى قيمة (0.497-) لمؤسسة NCA ROUIBA في عام 2019.

2. قياس المستحقات غير الاختيارية

يقدم الجدول (2.4) تحليلاً إحصائياً وصفياً لمعاملات النماذج المستخدمة في تقدير المستحقات غير الاختيارية للمؤسسات ضمن عينة الدراسة، تم استخدام ثلاثة نماذج رئيسية: نموذج جونز (1991)، نموذج جونز المعدل (1995)، ونموذج كوثاري وآخرون (2005). تم تطبيق هذه النماذج على لكل مؤسسة من مؤسسات العينة ولكل سنة من سنوات الدراسة، مع تقسيم فترة التحليل إلى مرحلتين زمنيتين: ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2010) وما بعد تطبيقه (2011-2020)، مما يوفر رؤية عميقة حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نمط المستحقات غير الاختيارية وبالتالي على جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الجزائرية المدرجة.

الجدول (4–2): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المكونة لنماذج تقدير المستحقات غير الاختيارية

المتغيرات	قبل تطبيق SCF			بعد تطبيق SCF		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
ΔREVit/Ait-1	0.121	0.153	1.264	0.022	0.132	6.000
ΔRECit/Ait-1	0.201	0.390	1.940	0.010	0.127	12.700
PPEit/ Ait	0.396	0.205	0.518	0.501	0.176	0.351
ROAit	0.068	0.046	0.676	0.013	0.082	6.308

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (03) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت النتائج انخفاضا جوهريا في متوسط التغير في الإيرادات (ΔREVit/Ait-1) في الفترة ما بعد تطبيق النظام، حيث بلغ المتوسط 0.022 مع انحراف معياري 0.132 ، ومعامل اختلاف 6.000، مقارنة بمتوسط 0.121 وانحراف معياري 0.153 . ومعامل اختلاف 1.264 للفترة التي سبقت التطبيق، كما إنخفض متوسط التغير في الذمم المدينة (ΔRECit/Ait-1) إلى 0.010 بانحراف معياري 0.127 ومعامل اختلاف 12.700 بعد التطبيق، مقارنة بمتوسط 0.201 وانحراف معياري 0.390 ومعامل اختلاف 1.940 قبل التطبيق.

من ناحية أخرى، شهد متوسط الممتلكات والمعدات والتجهيزات (PPEit/Ait) ارتفاعاً بعد تطبيق النظام، حيث ارتفع المتوسط من 0.396 قبل التطبيق إلى 0.501 بانحراف معياري طفيف من 0.205 إلى 0.176 ومعامل اختلاف 0.518 الى 0.351 بعد التطبيق، مما قد يشير إلى زيادة في الاستثمار في الأصول الثابتة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، أو التي يمكن ارجاعه إلى الطرق الجديدة التي تم تبنيها لتقييم وادراج التثبيتات بالإضافة إلى التكلفة التاريخية تم الاعتماد على طرق أخرى كالقيمة العادلة، نسبة الانجاز.

أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول (ROAit) ، فقد تراجع بعد تطبيق النظام، من 0.068 إلى 0.013، مع زيادة كبيرة في الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف مما يشير إلى انخفاض في متوسط كفاءة أداء المؤسسات في تحقيق الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

بالاعتماد على برنامج (Excel) وباستخدام برنامج (EVIEWS8) تم حساب المعاملات (β1،β2،β3،β4،β5) وفق المعادلات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (4–3):معاملات الانحدار الخطي المتعدد لثلاثة نماذج لتقدير المستحقات غير الاختيارية

المتغيرات	المعاملات	قبل تطبيق SCF			بعد تطبيق SCF		
		نموذج كوثاري	نموذج جونز المعدل	نموذج جونز	نموذج كوثاري	نموذج جونز المعدل	نموذج جونز
	(Constante)	0,068	-0,054	-0,046	-0,043	0,010	**0,027**
1/Ait-1	β_1	-879815893	-418827016	-399815917	-218711320	-230443879	**-382913108**
ΔREVit/Ait-1	β_2	-	-	0,157	-	-	**0,230**
(ΔREVit - ΔRECit/Ait-1)	β_3	0,701	0,332	-	-0,017	-0,095	-
PPEit/ Ait	β_4	0,140	0,201	0,310	-0,116	0,083	**-0,109**
ROAit	B_5	-2,013	-	-	0,859	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (03) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

بعد تقدير المعاملات، تم صياغة معادلات الانحدار لتقدير المستحقات غير الاختيارية (NDAit) لكل نموذج ولكل فترة كالاتي:

الجدول (4–4): نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير المستحقات غير الاختيارية

البيان		تقدير المستحقات غير الاختيارية
نموذج كوثاري	قبل تطبيق SCF	**NDAit = 0,068 - 879815893 (1/Ait-1) + 0,701 [(ΔREVit -ΔRECit/Ait-1)] + 0,140 (PPEit/ Ait) - 2,013 ROAit**
	بعد تطبيق SCF	**NDAit = - 0,043 - 218711320 (1/Ait-1) - 0,017 [(ΔREVit -ΔRECit/Ait-1)] -0,116 (PPEit/ Ait) + 0,859ROAit**
نموذج جونز المعدل	قبل تطبيق SCF	**NDAit = -0,054 - 418827016 (1/Ait-1) + 0,332 [(ΔREVit -ΔRECit/Ait-1)] -0,201 (PPEit/ Ait)**
	بعد تطبيق SCF	**NDAit = 0,010 - 230443879 (1/Ait-1) - 0,095 [(ΔREVit -ΔRECit/Ait-1)] + 0,083 (PPEit/ Ait)**
نموذج جونز	قبل تطبيق SCF	**NDAit = - 0,046 -399815917 (1/Ait-1) + 0,157 (ΔREVit/Ait-1) + 0,310 (PPEit/ Ait)**
	بعد تطبيق SCF	**NDAit = 0,027 -382913108 (1/Ait-1) + 0,230 (ΔREVit/Ait-1) - 0,109 (PPEit/ Ait)**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (03) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

من المعادلات أعلاه نلاحظ:

1. جميع النماذج شهدت تغيرات ملحوظة في معاملاتها بعد تطبيق SCF.

2. تغيرت إشارات بعض المعاملات، مما يشير إلى تحول في طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمستحقات غير الاختيارية .
3. إنخفضت القيم المطلقة لمعامل ({1-it}_A/ 1) في جميع النماذج بعد تطبيقSCF ، مما قد يشير إلى تغير في تأثير حجم المؤسسة على المستحقات غير الاختيارية .
4. نموذج كوثاري يظهر التغير الأكبر، خاصة في معامل {it}_ROA، مما يستدعي دراسة أعمق لتأثير تطبيق SCF على العلاقة بين الربحية والمستحقات غير الاختيارية .

هذه النماذج توفر أساساً لتحليل كيفية تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تقدير المستحقات غير الاختيارية في المؤسسات الجزائرية، وبالتالي على تحليل ممارسات إدارة الأرباح باعتبارها مؤشر عن جودة الأرباح المحاسبية

3. قياس المستحقات الاختيارية

بعد تحليل جميع معاملات الانحدار، يتم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال طرح المستحقات غير الاختيارية من المستحقات الكلية وفق كل نموذج لكل مؤسسة ولكل سنة.

4. وصف اتجاه ومستوى ممارسات إدارة الأرباح

يتم قياس الاتجاه في ممارسات إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، بحيث يعبر ارتفاعها عن وجود ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض في مستوى جودة الأرباح المحاسبية (المتغير التابع)، في حين ان الانخفاض في المستحقات الاختيارية يعبر عن ارتفاع في جودة الأرباح المحاسبية، حيث يتم في هذه المرحلة إهمال اشارة المستحقات الاختيارية (السالبة او الموجبة)، ويتم التركيز على حجم تدخل الإدارة في انجاز العمليات المحاسبية، ويعرض الجدول **(5.4)** الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية وفق كل نموذج كالتالي:

الجدول (4–5): الإحصاءات الوصفية للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية

النموذج	الفترة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	أعلى مستوى (NCA ROUIBA)	أدنى مستوى (SAIDAL)
كوثاري	2010-2006	0.114	0.071	0.623	0.256 (2008)	0.041 (2007)
	2020-2011	0.048	0.034	0.708	0.150 (2017)	0.002 (2017)
جونز المعدل	2010-2006	0.121	0.113	0.934	0.399 (2006)	0.011 (2010)
	2020-2011	0.043	0.038	0.884	0.122 (2019)	0.002 (2013)
جونز	2010-2006	0.118	0.110	0.932	0.377 (2006)	0.010 (2010)
	2020-2011	0.062	0.067	1.081	0.341 (2019)	0.001 (2012)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى انخفاض ملحوظ في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، مما يشير إلى تراجع في ممارسات إدارة الأرباح، كما تشير النتائج أيضًا إلى انخفاض في الانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية في الفترة ما بعد تطبيق SCF ، مما يشير إلى تقارب أكبر في ممارسات المؤسسات وانخفاض في التباين، هذا الانخفاض ظهر بوضوح في جميع النماذج الثلاثة المستخدمة :

- نموذج كوثاري: إنخفض المتوسط من 0.114 إلى 0.048، مع انخفاض في الانحراف المعياري من 0.071 إلى 0.034.
- نموذج جونز المعدل: إنخفض المتوسط من 0.121 إلى 0.043، مع انخفاض في الانحراف المعياري من 0.113 إلى 0.038.
- نموذج جونز: إنخفض المتوسط من 0.118 إلى 0.062، مع انخفاض في الانحراف المعياري من 0.110 إلى 0.067.

كما نلاحظ ايضا تسجيل انخفاض محسوس في القيم القصوى للمستحقات الاختيارية بعد تطبيقSCF ، مما يدل على الحد من الممارسات المتطرفة في إدارة الأرباح:

- **في نموذج كوثاري،** انخفضت أعلى قيمة من 0.256 سجلتها مؤسسة (NCA ROUIBA) سنة 2008 إلى 0.150 لنفس المؤسسة خلال سنة 2017، بينما سجلت مؤسسة (SAIDAL) أدنى مستوياتها بـ (0.041) خلال سنة (2007) إلى 0.002 لنفس المؤسسة خلال سنة 2017.
- **نموذج جونز المعدل،** انخفضت أعلى قيمة من 0.399 سجلتها مؤسسة (NCA ROUIBA) سنة 2006 إلى 0.122 لنفس المؤسسة خلال سنة 2019، بينما سجلت مؤسسة (SAIDAL) أدنى مستوياتها بـ 0.011 خلال سنة (2010) إلى 0.002 لنفس المؤسسة خلال سنة 2013.
- **نموذج جونز** ، انخفضت أعلى قيمة من 0.377 سجلتها مؤسسة (NCA ROUIBA) سنة 2006 إلى 0.341 لنفس المؤسسة خلال سنة 2019، بينما سجلت مؤسسة (SAIDAL) أدنى مستوياتها بـ 0.010 خلال سنة (2010) إلى 0.001 لنفس المؤسسة خلال سنة 2012.

عموما هذه النتائج تشير إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) قد أدى إلى تحسين الشفافية المالية وتقليل ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية المدروسة.

5. تصنيف المؤسسات إلى ممارسة لسلوك إدارة الأرباح و غير ممارسة

تم تصنيف المؤسسات إلى فئتين بناءً على المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كنسبة من إجمالي الأصول، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، باستخدام ثلاثة نماذج قياس مختلفة ولكل مؤسسة على إنفراد ، وتُعتبر المؤسسة ممارسة لإدارة الأرباح إذا تجاوزت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة المتوسط الحسابي، وتُعطى القيمة الوهمية (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أقل من المتوسط، فتُعتبر المؤسسة غير ممارسة لإدارة الأرباح وتُعطى القيمة الوهمية (2).

1.5. حسب نموذج كوثاري

يعرض الجدول رقم (6.4) نتائج تحليلية لتكرارات ونسب المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح وفقًا لنموذج كوثاري، قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) .

الجدول (4–6): التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح "كوثاري"

نموذج كوثاري						
البيان		مشاهدات المؤسسات الممارسة		مشاهدات المؤسسات غير الممارسة		المجموع
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
النظام المحاسبي المالي	قبل تطبيق (SCF)	9	%60	6	%40	15	**%100**
	أثناء تطبيق (SCF)	5	%33.33	10	%66.67	15	**%100**
	بعد تطبيق (SCF)	6	%40	9	%60	15	**%100**
خلال فترة الدراسة ككل		**20**	**%44.44**	**25**	**%55.56**	**45**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (60%) وهي تمثل (9) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (40%) وهي تمثل (6) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

أما بالنسبة للفترة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح (33.33%) وهي تمثل (5) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (66.67%) وهي تمثل (10) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

بينما تشير النتائج بالنسبة لفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، التي بلغت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح فيها (40%) وهي تمثل (6) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (60%) وهي تمثل (9) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

2.5. حسب نموذج جونز المعدل

يعرض الجدول رقم (7.4) نتائج تحليلية لتكرارات ونسب المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح وفقًا لنموذج جونز المعدل، قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الجدول (4–7): التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح "جونز المعدل"

نموذج جونز المعدل						
البيان		مشاهدات المؤسسات الممارسة		مشاهدات المؤسسات غير ممارسة		المجموع
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
النظام المحاسبي المالي	قبل تطبيق (SCF)	7	%46.67	8	%53.33	15	**%100**
	أثناء تطبيق (SCF)	6	%40	9	%60	15	**%100**
	بعد تطبيق (SCF)	5	%33.33	10	%66.67	15	**%100**
خلال فترة الدراسة ككل		**18**	**%40**	**27**	**%60**	**45**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

نلاحظ من الجدول أعلاه تطوراً إيجابياً في ممارسات المؤسسات الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، حيث ، أن نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (46.67%) وهي تمثل (7) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (53.33%) وهي تمثل (8) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

أما بالنسبة للفترة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح (40%) وهي تمثل (6) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (60%) وهي تمثل (9) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

بينما تشير النتائج بالنسبة لفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، التي بلغت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح فيها (33.33%) وهي تمثل (5) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (66.67%) وهي تمثل (10) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ساهم في تقليل نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح، مما يعكس تحسنًا في جودة في الأرباح المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية في الممارسات المحاسبية.

3.5. حسب نموذج جونز

يعرض الجدول رقم (8.4) نتائج تحليلية لتكرارات ونسب المؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح وفقًا لنموذج جونز، قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الجدول (4–8): التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح "جونز"

نموذج جونز						
البيان		مشاهدات المؤسسات الممارسة		مشاهدات المؤسسات غير ممارسة		المجموع
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
النظام المحاسبي المالي	قبل تطبيق (SCF)	7	%46.67	8	%53.33	15	**%100**
	أثناء تطبيق (SCF)	4	%26.67	11	%73.33	15	**%100**
	بعد تطبيق (SCF)	7	%46.67	8	%53.33	15	**%100**
خلال فترة الدراسة ككل		**18**	**%40**	**27**	**%60**	**45**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يظهر الجدول رقم (8.4) تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات وفقًا لنموذج جونز، حيث تظهر النتائج أن نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (46.67%) وهي تمثل (7) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (53.33%) وهي تمثل (8) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

أما بالنسبة للفترة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح (26.67%) وهي تمثل (4) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (73.33%) وهي تمثل (11) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

بينما تشير النتائج بالنسبة لفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، التي بلغت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح فيها (46.67%) وهي تمثل (7) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (15) مشاهدة، وهي أقل من نسبة المؤسسات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (53.33%) وهي تمثل (8) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

تُظهر النتائج عموما حسب نماذج القياس الثلاث التي تم استخدامها إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) كان له تأثير ملموس في تقليص ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تقليل نسب المؤسسات الممارسة، هذا التحسن يشير إلى تقليل الفرص المتاحة للإدارة للتلاعب بالأرباح المعلنة، مما يعزز من موثوقية المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة، غير أنه بالعودة إلى النسب المسجلة في الفترة بعد التطبيق تدل على انه ليس دائما هناك تأثير لمتغير النظام المحاسبي فقط بل يمكن أن يُعزى هذا التأثير إلى العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية المحيطة، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي، حيث تبرز الحاجة إلى تعزيز الرقابة المستمرة وتطوير الأطر المحاسبية لضمان استدامة هذه التحسينات.

الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الأولى

من خلال إجراء اختبار ذو الحدين (Test binomial) يمكن اثبات فرضية هذا الادعاء الذي جاءت به الاحصاءات الوصفية، حيث أظهرت تكرار في ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المهنية الجزائرية خلال فترة الدراسة 2006-2020، ويلاحظ من الجدول ادناه إحصائياً لممارسات إدارة الأرباح في عينة من 03 مؤسسة خلال الفترة 2006-2020،حيث تظهر النتائج حسب النماذج الثلاث: فحسب نموذج كوثاري بنسبة 44.44% مقابل عدد (20مشاهدة) تمارس إدارة الأرباح، بينما 55.66% مقابل (25 مشاهدة) لا تمارسها، كذلك بالنسبة لنموذج جونز المعدل بنسب 40% مقابل عدد (18مشاهدة)، وبلغت عدم الممارسة 60% مقابل (27 مشاهدة)، وأكد نموذج جونز وجود ممارسات إدارة الأرباح وذلك بإظهار نفس النسب.

حيث ان اختبار النسبة أظهر قيمة المعنوية ، مع مستوى دلالة إحصائية أقل من 0.05، مما يؤكد وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين، هذا يتوافق مع مزايا هذا الاختيار ويشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي (5%)، بمعنى أن نسبة ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح.

رغم أن غالبية المؤسسات لا تمارس إدارة الأرباح، إلا أن نسبة 40% تعتبر ملحوظة وتؤكد فرضية وجود هذه الممارسات لدى المؤسسات عينة الدراسة خلال الفترة 2006-2020.

الجدول (4–9): نتائج اختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام المؤسسات عينة الدراسة بممارسات إدارة الأرباح

اختبار ذو الحدين (Test binomial)					
البيـــان			التكرارN	النسب المئوية	نسبة الاختيار	القيمة المعنوية
نموذج كوثاري	الفئة 01	ايجابي	20	%44.44	0.2	0.000
	الفئة 02	سلبي	25	%55.56		
	لمجمـوع		45	%100		
نموذج جونز المعدل	الفئة 01	ايجابي	18	%40	0.2	0.002
	الفئة 02	سلبي	27	%60		
	المجمـوع		45	%100		
نموذج جونز	الفئة 01	ايجابي	18	%40	0.2	0.002
	الفئة 02	سلبي	27	%60		
	المجمـوع		45	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية – قياس جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات–

تهدف هذه الفرضية الصفرية إلى اختبار مدى تباين جودة الأرباح المحاسبية عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية، وقد صيغت كالتالي: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية الجزائرية، مصنفة حسب طبيعتها، خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020".

الفرع الأول: الخصائص الاحصائية لاختبار الفرضية الثانية

لقياس المتغير التابع المتمثل في جودة الأرباح المحاسبية والمعبر عنه بالمستحقات الاختيارية، تم الاعتماد على الاحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية والانحراف المعياري، وذلك من أجل تصنيف جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2020)، وحسب نماذج القياس الثلاث المختلفة.

1. حسب نموذج كوثاري

الجدول (4–10): الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية "كوثاري"

نموذج كوثاري			
المؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
صيدال	0.059	**0.033**	**0.559**
رويبة	0.097	**0.083**	**0.856**
الأوراسي	0.052	**0.035**	**0.673**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (01) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يكشف تحليل جودة الأرباح المحاسبية وفق نموذج كوثاري عن تباين ملحوظ بين المؤسسات الثلاث المدرجة في سوق الأوراق المالية الجزائري خلال الفترة 2006-2020، حيث تظهر مؤسستي صيدال والأوراسي تقاربًا كبيرًا في مؤشرات جودة الأرباح، مع متوسطات حسابية متقاربة وانحرافات معيارية منخفضة نسبيًا، مما يشير إلى استقرار نسبي في ممارسات إدارة الأرباح وقدر أكبر من الإتساق في السياسات المحاسبية.

بالنسبة لمؤسسة صيدال فقد بلغ متوسط مستحقات اختيارية قدره 0.059 وانحراف معياري 0.033، وبمعامل اختلاف 0.559 وبالنسبة لمؤسسة الأوراسي سجلت متوسط قدره 0.052 وانحراف معياري 0.035، وبمعامل اختلاف 0.673، حيث تظهر المؤسستان نمطًا متشابهًا من الاستقرار في جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن الانحراف المعياري المنخفض لكلتا المؤسستين يشير إلى تركز البيانات حول المتوسط، بمعنى ان البيانات أقل تشتت.

في المقابل، تظهر مؤسسة رويبة نمطًا مختلفًا، حيث سجلت أعلى متوسط للمستحقات الاختيارية بقيمة 0.097، مصحوبًا بأعلى انحراف معياري بلغ 0.083، وبمعامل اختلاف0.856 ، هذه القيم تشير إلى تقلبات أكبر في جودة الأرباح وممارسات محاسبية أقل استقرارا مقارنة بالمؤسستين الأخريين، حيث يدل الانحراف المعياري المرتفع على تشتت أكبر في بيانات جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح.

يظهر الرسم البياني تبايناً ملحوظاً في مؤشرات جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات المدروسة، حيث تبرز مؤسسة رويبة بارتفاع ملحوظ في متوسط جودة الأرباح مقارنة بالتقارب الكبير في المتوسط الحسابي بين مؤسستي صيدال والأوراسي:

الشكل (4–1): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية "كوثاري"

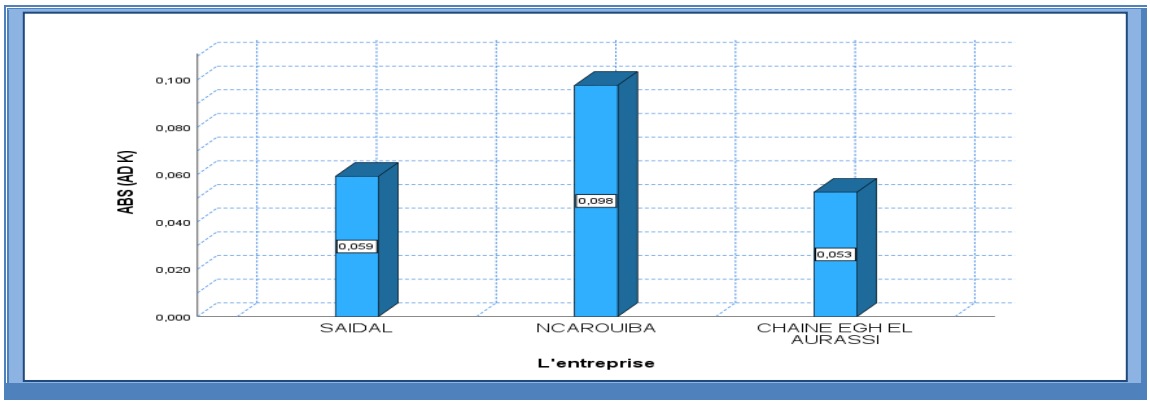

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. حسب نموذج جونز المعدل

الجدول (4–11): الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية "جونز المعدل"

نموذج جونز المعدل			
المؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
صيدال	0.040	**0.047**	**1.175**
رويبة	0.104	**0.108**	**1.038**
الأوراسي	0.062	**0.061**	**0.984**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (01) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يظهر الجدول تبايناً ملحوظاً في مؤشرات جودة الأرباح بين المؤسسات الثلاث المدرجة خلال الفترة 2006-2020، حيث تتميز مؤسستا صيدال والأوراسي بتقارب نسبي في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية وانحراف معياري منخفض، مما يشير إلى استقرار نسبي في ممارسات إدارة الأرباح وجودة أعلى للتقارير المالية، فقد سجلت صيدال متوسط مستحقات اختيارية بلغ 0.040 بانحراف معياري 0.047، ومعامل اختلاف 1.175 بينما سجلت الأوراسي 0.062 بانحراف معياري 0.061، ومعامل اختلاف 0.984، الانحراف المعياري المنخفض يدل على أن بيانات جودة الأرباح لهاتين المؤسستين أقل تشتتاً وأقرب إلى الوسط الحسابي.

أظهرت مؤسسة رويبة نمطاً مختلفاً بشكل ملحوظ، حيث سجلت متوسط مستحقات اختيارية أعلى بلغ 0.104 مع انحراف معياري مرتفع قدره 0.108، ومعامل اختلاف 1.038 مما يشير إلى تقلبات أكبر في ممارسات إدارة الأرباح وتشتت أكبر في بيانات جودة الأرباح المحاسبية وأبعد عن الوسط الحسابي.

يظهر الرسم البياني تبايناً ملحوظاً في مؤشرات جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات المدروسة، حيث تبرز مؤسسة رويبة بارتفاع ملحوظ في متوسط جودة الأرباح مقارنة بالتقارب الكبير في المتوسط الحسابي بين مؤسستي صيدال والأوراسي:

الشكل (4–2): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية "جونز المعدل"

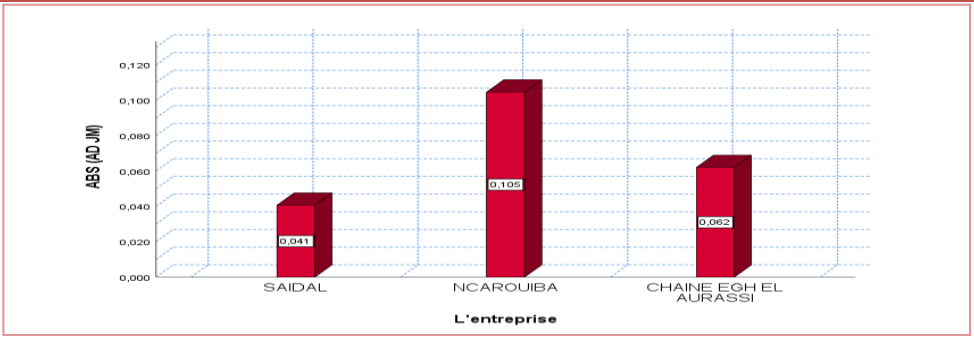

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

3. حسب نموذج جونز

الجدول (4–12): الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية "جونز"

نموذج جونز			
السنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
صيدال	0.043	**0.038**	**0.884**
رويبة	0.123	**0.128**	**1.041**
الأوراسي	0.087	**0.080**	**0.920**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق رقم (01) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يكشف تحليل جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج جونز عن تفاوت ملحوظ بين المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020 ، حيث تظهر مؤسسة صيدال أدنى مستوى من المستحقات الاختيارية بمتوسط حسابي قدره 0.043 وانحراف معياري 0.038، ومعامل اختلاف قدره 0.884 مما يشير إلى استقرار نسبي في ممارسات إدارة الأرباح وجودة أعلى للتقارير المالية ويعتبر اقل تشتتا عن الوسط الحسابي، في حين سجلت مؤسسة رويبة أعلى متوسط للمستحقات الاختيارية بقيمة 0.123 وانحراف معياري مرتفع بلغ 0.128، ومعامل اختلاف قدره 1.041 مما يدل على تقلبات أكبر في ممارسات إدارة الأرباح وتشتت أكبر في بيانات جودة الأرباح المحاسبية، أما بالنسبة لمؤسسة الأوراسي فتقع في موقع وسط بين المؤسستين الأخريين بمتوسط مستحقات اختيارية قدره 0.087 وانحراف معياري 0.080 ومعامل اختلاف قدره 0.920 هذا التفاوت في مؤشرات جودة الأرباح يسلط الضوء على الاختلافات في السياسات المحاسبية وممارسات إعداد التقارير المالية بين المؤسسات.

يظهر الرسم البياني تبايناً ملحوظاً في مؤشرات جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات المدروسة، حيث تبرز مؤسسة رويبة بارتفاع ملحوظ في متوسط جودة الأرباح مقارنة بمؤسستي الأوراسي وصيدال:

الشكل (4–3): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات عينة الدراسة "جونز"

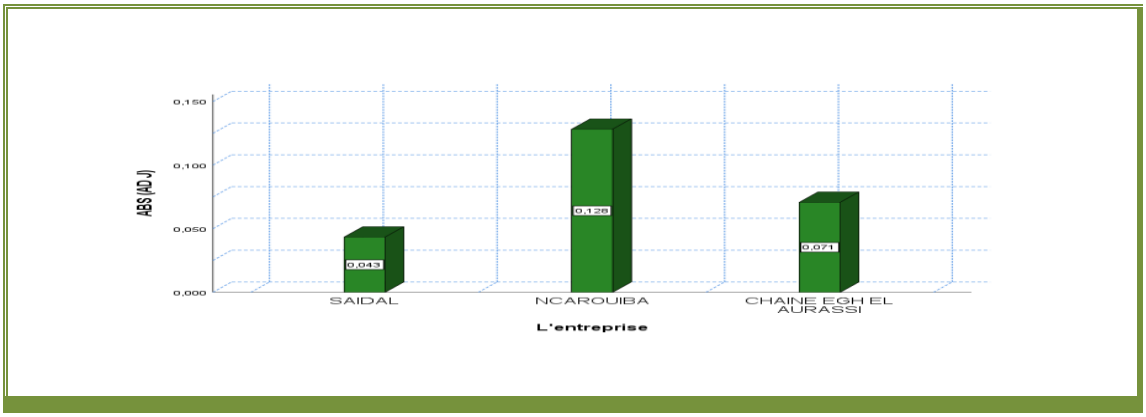

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الثانية

للتأكد من فرضية ادعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) الذي يسمح بمقارنة مجموعة من المتوسطات، وبالتالي التحقق من أثر متغير مستقل واحد (المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية) بأكثر من مستويين (مؤسسة صيدال تعطى القيمة الوهمية (1)، رويبة تعطى القيمة الوهمية (2) والأوراسي تعطى القيمة الوهمية (3)) في المتغير التابع جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–13): نتائج تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	البيان	إجمالي التباين	درجات الحرية ddl	متوسط التباين	قيمة F	معنوية الاختبار Sig
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	**الانحدار**	0.018	2	0.009	2.837	0.070
	البواقي	0.132	42	0.003		
	الكلي	0.150	44	-		
Modèle de Jones modifié (1995)	**الانحدار**	0.032	2	0.016	2.675	0.081
	البواقي	0.250	42	0.006		
	الكلي	0.282	44	-		
Modèle de Jones (1991)	**الانحدار**	0.056	2	0.028	4.265	0.021
	البواقي	0.277	42	0.007		
	الكلي	0.333	44	-		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تظهر نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبايناً في الاستنتاجات حول وجود فروقات جوهرية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، وذلك بإختلاف النموذج المستخدم في القياس :

1) نموذج كوثاري: (Kothari et al., 2005)

- $Sig = 0.070 > \alpha = 0.05$ ،$F = 2.837$

وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

2) نموذج جونز المعدل: (Modified Jones, 1995)

- $Sig = 0.081 > \alpha = 0.05$ ،$F = 2.675$

وعليه قبول الفرضية الصفرية، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

3) نموذج جونز: (Jones, 1991)

- **Sig** $= 0.021 < \alpha = 0.05$ ،$F = 4.265$

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

ولضمان صحة وموثوقية نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، يجب التحقق من توافر الشروط الإحصائية الأساسية التالية:

- يجب ان تكون البيانات كمية.
- إستقلالية العينات أو المشاهدات: أي أن يكون توزيع كل فرد من أفراد العينة في إحدى مجموعات المعالجة (صيدال، رويبة والأوراسي) بطريقة عشوائية.
- يجب ان تتوزع المجتمعات التي أستخرجت منها العينات وفق توزيع طبيعي أو قريب منه، يمكن التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبارات مثل: Kolmogorov-Smirnov[a]، Shapiro-Wilk.
- تجانس تباين المجموعات: بمعنى التأكد من تجانس تباين درجات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح في المجتمعات التي سحبت منها المجموعات (صيدال، رويبة والأوراسي) المكونة لعينة الدراسة، يمكن استخدام اختبار Levene للتحقق من هذا الشرط.
- إن البيانات في كل العينات مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الاختيار متوفر، في حين سيتم في هذا الجانب اختبار شرط التوزيع طبيعي للبيانات وتجانس تباين المجموعات الموضحة في الجداول التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي حسب Kolmogorov-Smirnov[a]، Shapiro-Wilk:

1.1. حسب نموذج كوثاري

الجدول (4–14): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية حسب (Modèle de S.P. Kothari et al 2005)

المؤسسة	حسب نموذج كوثاري					
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	قيمة الاختبار Statistiques	درجة الحرية ddl	القيمة الاحتمالية P	قيمة الاختبار Statistiques	درجة الحرية Ddl	القيمة الاحتمالية P
صيدال	0.175	15	0.200	0.924	15	0.218
رويبة	0.230	15	0.031	0.881	15	0.048
الأوراسي	0.200	15	0.107	0.897	15	0.086

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تم إجراء اختبارات الاعتدالية (Normality tests) لفحص توزيع بيانات جودة الأرباح للمؤسسات الثلاث باستخدام اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk ،حيث تختبر الفرضية الصفرية H_0 أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، بينما تفترض الفرضية البديلة H_1 أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، يتم قبول الفرضية الصفرية عندما تكون قيمة (Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

بالنسبة لمؤسسة صيدال أظهرت نتائج اختبار KS إحصائية قدرها 0.175 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.200 ، بينما أظهر اختبار SW إحصائية 0.924 وقيمة P تساوي 0.218، ومنه كلا الاختيارين يشيران إلى عدم وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي($P > 0.05$) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ، والقائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة صيدال مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

أما مؤسسة رويبة، فقد سجلت في اختبارKS إحصائية قدرها 0.230 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.031 ، وفي اختبار SWإحصائية 0.881 وقيمة P=0.048 ، كلا الاختيارين يشيران إلى انحراف عن التوزيع الطبيعي($P < 0.05$) ، مما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة H_1 ، القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة رويبة مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وسجلت مؤسسة الأوراسي في اختبار KS إحصائية قدرها 0.200 بدرجات حرية 15، وفي اختبار SW إحصائية 0.897 وقيمة P=0.086 ، كلا الاختيارين يشيران إلى عدم وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي($P > 0.05$) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ، القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

2.2. حسب نموذج جونز المعدل

الجدول (4–15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية حسب نموذج جونز المعدل

المؤسسة	حسب نموذج جونز المعدل					
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	قيمة الاختيار Statistiques	درجة الحرية ddl	القيمة الاحتمالية P	قيمة الاختيار Statistiques	درجة الحرية Ddl	القيمة الاحتمالية P
صيدال	0.249	15	0.013	0.759	15	0.001
رويبة	0.236	15	0.025	0.825	15	0.008
الأوراسي	0.266	15	0.005	0.785	15	0.002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من الجدول نلاحظ انه بالنسبة لمؤسسة صيدال أظهرت نتائج اختبار KS إحصائية قدرها 0.249 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.013، بينما أظهر اختبار SW إحصائية 0.759 وقيمة P=0.001 ،كلا الاختيارين يشيران إلى وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي "أقل" ($P < 0.05$) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة صيدال مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بينما تشير نتائج اختبار KS إحصائية قدرها 0.236 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.025 ، وفي اختبار SW إحصائية 0.825 وقيمة P=0.008 ، كلا الاختيارين يشيران أيضاً إلى انحراف عن التوزيع الطبيعي($P < 0.05$) ، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 ، القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة رويبة مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

أما بالنسبة لمؤسسة الأوراسي سجل اختبار KS إحصائية قدرها 0.266 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.05 ، وفي اختبار SWإحصائية 0.785 وقيمة P=0.002 ،كلا الاختيارين يشيران إلى وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي($P < 0.05$) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تشير النتائج بوضوح إلى أن بيانات جودة الأرباح لجميع المؤسسات الثلاث، وفقاً لنموذج جونز المعدل، لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3.1. حسب نموذج جونز

الجدول (4–16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية حسب نموذج جونز

المؤسسة	حسب نموذج جونز					
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	قيمة الاختبار Statistiques	درجة الحرية ddl	القيمة الاحتمالية P	قيمة الاختبار Statistiques	درجة الحرية Ddl	القيمة الاحتمالية P
صيدال	0.216	15	0.059	0.843	15	0.014
رويبة	0.231	15	0.031	0.855	15	0.020
الأوراسي	0.222	15	0.044	0.836	15	0.011

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من الجدول نلاحظ انه بالنسبة لمؤسسة صيدال أظهرت نتائج اختبار KS إحصائية قدرها 0.216 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.059، بينما أظهر اختبار SW إحصائية 0.843 وقيمة P=0.014 ، بما أن اختبار وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي($P < 0.05$)، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية الصفرية H_0 ، القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة صيدال مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بينما تشير نتائج اختبار KS إحصائية قدرها 0.231 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.031 ، وفي اختبار SW إحصائية 0.855 وقيمة P=0.020 ، كلا الاختيارين يشيران أيضاً إلى انحراف عن التوزيع الطبيعي ($P < 0.05$) ، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 ، القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة رويبة مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

أما بالنسبة لمؤسسة الأوراسي سجل اختبار KS إحصائية قدرها 0.222 بدرجات حرية 15 وقيمة P=0.044 ، وفي اختبار SW إحصائية 0.836 وقيمة P=0.011 ،كلا الاختيارين يشيران إلى وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي ($P < 0.05$)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار تجانس التباين "اختبار ليفين"

الجدول (4–17): نتائج اختبار ليفين للتجانس

Statistique de Levene sur l'égalité des variances				
نماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية	قيمة الاختبار F	درجة الحرية ddl1	درجة الحرية ddl2	القيمة الاحتمالية P
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	10.022	2	42	**0.001**
Modèle de Jones modifié (1995)	3.263	2	42	**0.048**
Modèle de Jones (1991)	12.181	2	42	**0.001**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يظهر الجدول باستخدام إحصاء ليفين انه في جميع الحالات الثلاث، نجد أن قيمة p أقل من مستوى الدلالة المعتمد = α 0.05، هذه النتيجة تدعو إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم تجانس التباينات بين المجموعات في كل نموذج من نماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية.

نظراً لعدم استيفاء شروط التوزيع الطبيعي والتجانس في تباين المستحقات الاختيارية، كما أظهرته اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk و Levene على التوالي، حسب نماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية المختلفة، أي لم يتوفر أحد شروط استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي (ANOVA)"، ومنه تصبح نتائج اختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، لذلك يصبح من المناسب استخدام اختبار لامعلمي Kruskal-Wallis كبديل لتحليل التباين الأحادي، هذا الاختيار يعد أكثر ملاءمة لتقييم الفروق في جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية، مع مراعاة الطبيعة غير البارامترية للبيانات، والجدول رقم **18.4** يوضح نتائج هذا الاختيار وفق كل نموذج:

3. نتائج اختبار كروسكال– واليس

الجدول (4–18): نتائج اختبار كروسكال–واليس (H de kruskal-wallis) لتقييم الفروق في جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية

نماذج قياس المستحقات الاختيارية	المؤسسات الاقتصادية	متوسط الرتبة لجودة الأرباح المحاسبية	اختبار	
			قيمة الاختيار H	مستوى
نموذج كوثاري	صيدال	23.07	2.051	**0.359**
	رويبة	26.40		
	الاوراسي	19.53		
نموذج جونز المعدل	صيدال	17.73	4.650	**0.098**
	رويبة	28.07		
	الاوراسي	23.20		
نموذج جونز	صيدال	17.00	5.070	**0.079**
	رويبة	27.47		
	الاوراسي	24.53		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تم تطبيق اختبار Kruskal-Wallis على ثلاثة نماذج لقياس المستحقات الاختيارية: نموذج كوثاري، نموذج جونز المعدل، ونموذج جونز ، يلاحظ من الجدول النتائج كالتالي:

حسب **نموذج كوثاري** نلاحظ أن متوسط الرتب لجودة الأرباح المحاسبية لمؤسسة صيدال 23.07، بينما رويبة 26.40، و بالنسبة لمؤسسة الأوراسي 19.53 ، عند إحصائية الاختبار H=2.051 عند مستوى الدلالة P=0.359 وهي أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، تقبل الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

وحسب **نموذج جونز المعدل** نلاحظ أن متوسط الرتب لجودة الأرباح المحاسبية لمؤسسة صيدال مساوي إلى 17.73، بينما رويبة 28.07، وبالنسبة لمؤسسة الأوراسي 23.20، عند إحصائية الاختبار H=2.051، و مستوى دلالة P=0.098 وهي أكبر

من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، تقبل الفرضية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

في حين تشير النتائج حسب **نموذج جونز** نلاحظ أن متوسط الرتب لجودة الأرباح المحاسبية لمؤسسة صيدال مساوي إلى 17.00، بينما متوسط لمؤسسة رويبة 27.47، وبالنسبة لمؤسسة الأوراسي 24.53 ،كما أن إحصائية الاختبار تساوي إلى H=5.070، عند مستوى دلالة P=0.079 وهي أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، تقبل الفرضية التي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية.

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الثالثة – أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي–

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العديمة على النحو التالي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال الفترة 2006-2020 ".

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي لاختبار الفرضية الثالثة

تم التعبير عن المتغير التابع للدراسة (جودة الأرباح المحاسبية) بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، بحيث يتمثل الهدف الاساسي من استخدام القيمة المطلقة وإهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الاختيارية، والتركيز فقط على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية، وإتجاه المستحقات الاختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية يعني انخفاض جودة الأرباح المحاسبية والعكس صحيح، ويعرض الجدول **(19.4)** الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية وفق كل نموذج كالتالي:

الجدول (4–19): نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

نموذج قياس جودة الأرباح		القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المشاهدات
نموذج كوثاري	قبل تطبيق SCF	0.114	0.071	0.623	**15**
	أثناء تطبيق SCF	0.045	0.027	0.600	**15**
	بعد تطبيق SCF	0.049	0.041	0.837	**15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تشير النتائج عموما، إلى انخفاض المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني زيادة جودة الأرباح المحاسبية أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن هذه الفترة الأخيرة، أقل تفاوتا في حجم ممارسات إدارة الأرباح، من خلال انخفاض الانحراف المعياري لحجم المستحقات الاختيارية.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (SCF) (2006–2010)، بـ (0.114) بإنحراف معياري (0.071)، وبمعامل اختلاف قدره 0.623 مقارنة بفترة الدراسة أثناء تطبيق النظام (SCF) (2011–2015)، حيث بلغ متوسط لجودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.045) بإنحراف معياري (0.027)، وبمعامل اختلاف قدره 0.600، وبفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (SCF) (2016–2020)، حيث بلغ متوسط لجودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.049) بإنحراف معياري (0.041)، وبمعامل اختلاف قدره0.837.

بملاحظة الشكال البياني أدناه، نلاحظ زيادة جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

الشكل (4–4): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

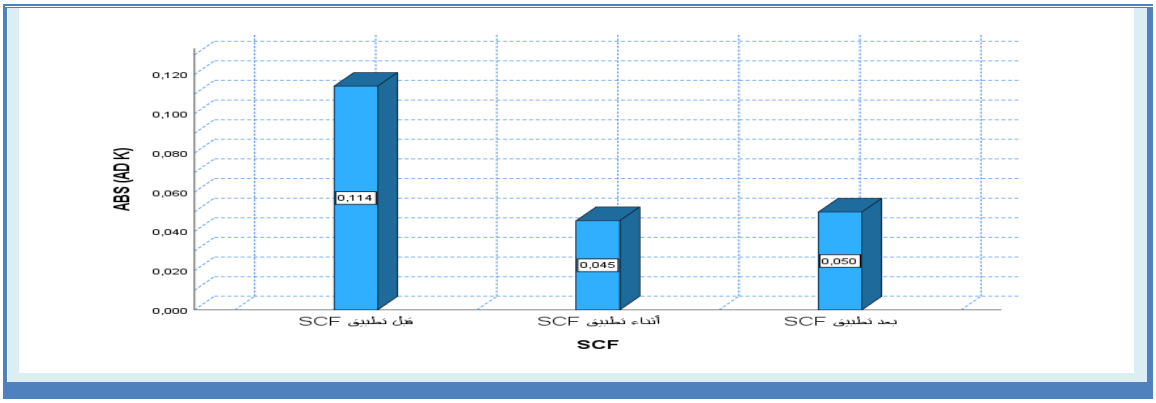

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الجدول (4–20): نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل

نموذج قياس جودة الأرباح		القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المشاهدات
نموذج جونز المعدل	قبل تطبيق SCF	0.121	0.113	0.934	**15**
	أثناء تطبيق SCF	0.044	0.035	0.795	**15**
	بعد تطبيق SCF	0.042	0.041	0.976	**15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تشير النتائج عموما، إلى انخفاض المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني زيادة جودة الأرباح المحاسبية أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن هذه الفترة الأخيرة، أقل تفاوتا في حجم ممارسات إدارة الأرباح، من خلال انخفاض الانحراف المعياري لحجم المستحقات الاختيارية.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (SCF) (2006-2010)، بـ (0.121) بإنحراف معياري (0.113)، وبمعامل اختلاف قدره (0.934) مقارنة بفترة الدراسة أثناء تطبيق النظام (SCF) (2011–2015)، حيث بلغ متوسط لجودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.044) بإنحراف معياري (0.035)، وبمعامل

اختلاف قدره (0.795)، وبفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (SCF) (2016–2020)، حيث بلغ متوسط لجودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.042) بإنحراف معياري (0.041)، وبمعامل اختلاف قدره (0.976).

بملاحظة الشكال البياني أدناه، نلاحظ زيادة جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

الشكل (4–5): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل

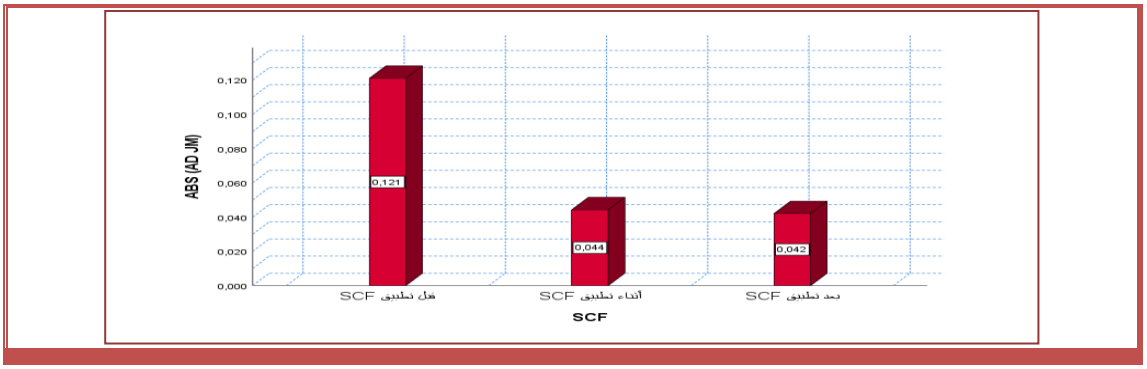

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

جدول (4–21): نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز

نموذج قياس جودة الأرباح		القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المشاهدات
نموذج جونز	قبل تطبيق SCF	0.118	0.110	0.932	**15**
	أثناء تطبيق SCF	0.052	0.041	0.788	**15**
	بعد تطبيق SCF	0.071	0.087	1.225	**15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

تشير النتائج عموما، إلى انخفاض المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني زيادة جودة الأرباح المحاسبية أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن هذه الفترة الأخيرة، أقل تفاوتا في حجم ممارسات إدارة الأرباح، من خلال انخفاض الانحراف المعياري لحجم المستحقات الاختيارية.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (SCF) (2006–2010)، بـ (0.118) بإنحراف معياري (0.110)، وبمعامل اختلاف قدره (0.932) مقارنة بفترة الدراسة أثناء تطبيق النظام (SCF) (2011–2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.052) بإنحراف معياري (0.041)، وبمعامل اختلاف قدره (0.788)، وبفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (SCF) (2016–2020)، حيث بلغ متوسط لجودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.071) بإنحراف معياري (0.087)، وبمعامل اختلاف قدره (1.225).

بملاحظة الشكال البياني أدناه، نلاحظ زيادة جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

الشكل (4–6): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب جونز

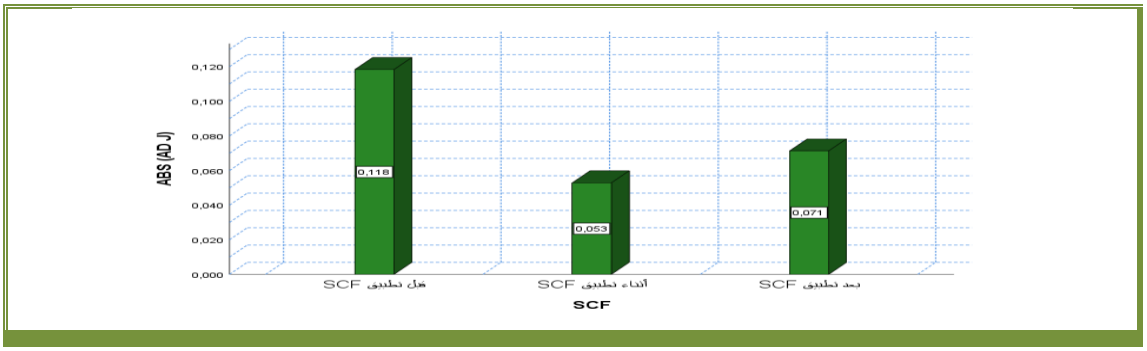

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الشكل (4–7): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفقا لنماذج القياس المختلفة

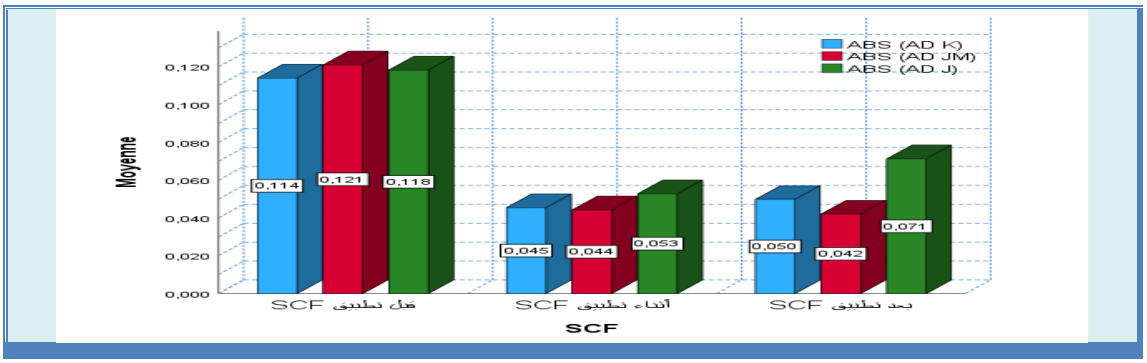

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الثالثة

1. اختبار تحليل التباين (ANOVA)

لاختبار ادعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) الذي يسمح بالتحقق من أثر متغير مستقل واحد (أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF) بأكثر من مستويين (قبل تطبيق SCF تعطى القيمة الوهمية (1)، أثناء تطبيق SCF تعطى القيمة الوهمية (2) وبعد تطبيق SCF تعطى القيمة الوهمية (3)) في المتغير التابع جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–22): نتائج تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	البيان	إجمالي التباين	درجات الحرية ddl	متوسط التباين	قيمة F	معنوية الاختيار Sig
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	الانحدار	0.044	2	0.022	8.803	0.001
	البواقي	0.105	42	0.003		
	الكلي	0.150	44	-		
Modèle de Jones modifié (1995)	الانحدار	0.061	2	0.030	5.750	0.006
	البواقي	0.221	42	0.005		
	الكلي	0.282	44	-		
Modèle de Jones (1991)	الانحدار	0.034	2	0.017	2.397	0.003
	البواقي	0.299	42	0.007		
	الكلي	0.333	44	-		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يتضح من جدول تحليل التباين حسب نموذج كوثاري، أن قيمة هذا الاختيار تساوي إلى F=8.803 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها توجد فروقات جوهرية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية".

بينما تشير النتائج حسب نموذج جونز المعدل، أن قيمة هذا الاختيار تساوي إلى F=5.750 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.006 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها توجد فروقات جوهرية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية".

في حين تشير النتائج حسب نموذج جونز ، أن قيمة هذا الاختيار تساوي إلى F=2.397 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.003 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها توجد فروقات جوهرية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية".

2. اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov[a]

إن البيانات في كل العينات مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الاختيار متوفرة، في حين سيتم في هذا الجانب اختبار شرط التوزيع طبيعي للبيانات وتجانس التباين، والموضحة في الجداول التالية:

الجدول (4–23): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نموذج قياس جودة الأرباح		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig	قيمة الاختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	قبل SCF	0.203	15	0.096	0.860	15	**0.024**
	أثناء SCF	0.121	15	0.200	0.953	15	**0.576**
	بعد SCF	0.130	15	0.200	0.918	15	**0.177**
نموذج جونز المعدل	قبل SCF	0.197	15	0.121	0.867	15	**0.030**
	أثناء SCF	0.162	15	0.200	0.909	15	**0.130**
	بعد SCF	0.222	15	0.044	0.800	15	**0.004**
نموذج جونز	قبل SCF	0.205	15	0.088	0.876	15	**0.041**
	أثناء SCF	0.218	15	0.054	0.887	15	**0.061**
	بعد SCF	0.307	15	0.001	0.662	15	**0.001**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من الجدول حسب **نموذج كوثاري** نلاحظ أن قيمة اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، للفترة قبل SCF مساوية إلى 0.203 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.096 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح للفترة قبل SCF مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

بينما تشير نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، أن قيمة الاختبار لجودة الأرباح للفترة أثناء SCF مساوية إلى 0.121 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.200 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح للفترة أثناء SCF مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

أما نتائج اختبار اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف أن قيمة الاختبار لجودة الأرباح للفترة بعد SCF ، مساوية إلى 0.130 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.200 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

حسب **نموذج جونز المعدل** نلاحظ أن قيمة اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، للفترة قبل SCF مساوية إلى 0.197 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.121 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح للفترة قبل SCF مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

بينما تشير نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، أن قيمة الاختبار لجودة الأرباح للفترة أثناء SCF مساوية إلى 0.162 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.200 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح للفترة أثناء SCF مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

أما نتائج اختبار اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف أن قيمة الاختيار لجودة الأرباح للفترة بعد SCF ، مساوية إلى 0.222 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.044 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

حسب **نموذج جونز** نلاحظ أن قيمة اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، للفترة قبل SCF مساوية إلى 0.205 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.088 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح للفترة قبل SCF مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

بينما تشير نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، أن قيمة الاختيار لجودة الأرباح للفترة أثناء SCF مساوية إلى 0.218 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.054 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح للفترة أثناء SCF مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

أما نتائج اختبار اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف أن قيمة الاختيار لجودة الأرباح للفترة بعد SCF ، مساوية إلى 0.307 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار تجانس التباين "ليفين"

الجدول (4–24): نتائج اختبار ليفين للتجانس

Statistique de Levene sur l'égalité des variances				
نماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية	**قيمة الاختيار**	**درجة الحرية**	**درجة الحرية**	**مستوى**
نموذج كوثاري	6.459	2	42	**0.004**
نموذج جونز المعدل	13.103	2	42	**0.001**
نموذج جونز المعدل	4.759	2	42	**0.014**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يلاحظ من الجدول أن نتائج اختبار ليفين لتساوي التباين عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الاختيار تساوي إلى 6.459 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.004 وهي أقل من مستوى α=0.05 مما يعني عدم التجانس.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف وشابيرو–ويليك حيث أن أحد الفئات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعدم تجانس التباينات حسب نماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية المختلفة، أي لم يتوفر أحد شروط استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي (ANOVA)"، ومنه تصبح نتائج اختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها.

4. اختبار تمهان (Tamhane)

نظرا لوجود فروق دالة بين متوسطات المجموعات الثلاثة قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في الإتجاه نحو جودة الأرباح المحاسبية فهذا يعني عدم تساوي متوسطي مجموعتين على الأقل، ولاختبار دلالة الفرق بين كل زوج من المجموعات نلجأ إلى استخدام المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane)، والجدول التالي يوضح الفرق في جودة الأرباح المحاسبية بين فئات فترات قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

الجدول (4–25): نتائج المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane) حسب نموذج كوثاري

البيان		نموذج كوثاري		
I	J	متوسط الفرق لجودة الأرباح (J-I)	المعنوية Sig	القرار
قبل SCF	أثناء SCF	0.0685	0.008	هناك فرق دال إحصائيا
	بعد SCF	0.0641	0.018	هناك فرق دال إحصائيا
أثناء SCF	قبل SCF	-0.0685	0.008	هناك فرق دال إحصائيا
	بعد SCF	-0.004	0.981	لا يوجد فرق دال إحصائيا
بعد SCF	قبل SCF	-0.064	0.018	هناك فرق دال إحصائيا
	أثناء SCF	0.004	0.981	لا يوجد فرق دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يلاحظ من نتائج جدول المقارنات المتعددة وجود فرق بين متوسطي مجموعة الأولى (قبل تطبيق **SCF**) والمجموعة الثانية (**أثناء SCF**) قدره 0.0685 وجاءت قيمة الاختبار المصاحب لهذا القرار Sig=0.008 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وهذا يعني أن الفرق دال إحصائيا، وهذا الفرق لصالح المجموعة الثانية (**أثناء SCF**) لأن نتيجة المقارنة جاءت بالإشارة الموجبة مما يدل على انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

كما يلاحظ من نفس نتائج الجدول وجود فرق بين متوسطي مجموعة الأولى (قبل تطبيق **SCF**) والمجموعة الثالثة (بعد تطبيق **SCF**) قدره 0.0641 وجاءت قيمة الاختبار المصاحب لهذا القرار Sig=0.018 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وهذا يعني أن الفرق دال إحصائيا، وهذا الفرق لصالح المجموعة الثالثة (بعد تطبيق **SCF**) لأن نتيجة المقارنة جاءت بالإشارة الموجبة مما يدل على انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أخيرا فإنه لم تظهر أية فروق دالة بين متوسطي المجموعة الثانية والثالثة، مما يدل على عدم وجود فروق في مستويات جودة الأرباح المحاسبية أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

والشكل البياني أدناه، يوضح زيادة جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

الشكل (4–8): ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF حسب نموذج كوثاري

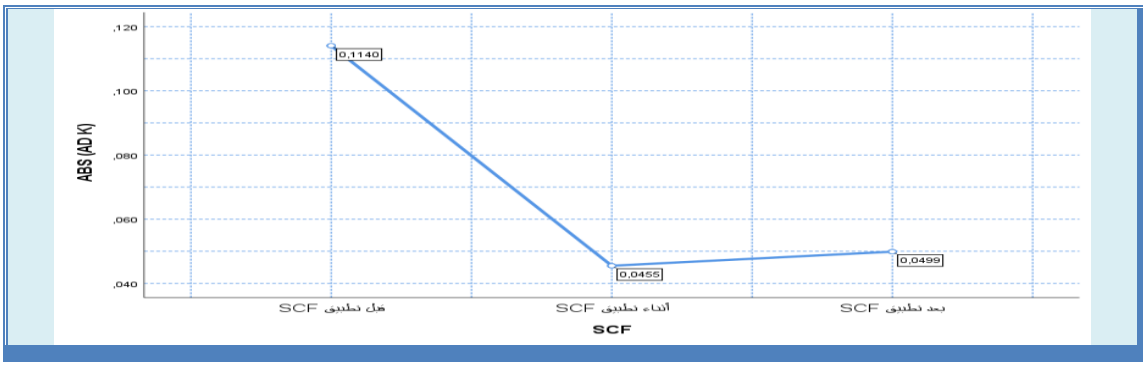

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الجدول (4–26): نتائج المقارنات المتعددة خلال اختبار تمهان (Tamhane) حسب نموذج جونز المعدل

البيان		نموذج جونز المعدل		
I	J	متوسط الفرق لجودة الأرباح (J-I)	المعنوية Sig	القرار
قبل SCF	أثناء SCF	0.0767	0.037	هناك فرق دال إحصائيا
	بعد SCF	0.0789	0.042	هناك فرق دال إحصائيا
أثناء SCF	قبل SCF	-0.0767	0.037	هناك فرق دال إحصائيا
	بعد SCF	-0.002	0.998	لا يوجد فرق دال إحصائيا
بعد SCF	قبل SCF	-0.078	0.042	هناك فرق دال إحصائيا
	أثناء SCF	-0.002	0.998	لا يوجد فرق دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يلاحظ من نتائج جدول المقارنات المتعددة وجود فرق بين متوسطي مجموعة الأولى (قبل تطبيق **SCF**) والمجموعة الثانية (**أثناء SCF**) قدره 0.0767 وجاءت قيمة الاختبار المصاحب لهذا القرار Sig=0.037 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وهذا يعني أن الفرق دال إحصائيا، وهذا الفرق لصالح المجموعة الثانية (**أثناء SCF**) لأن نتيجة المقارنة جاءت بالإشارة الموجبة مما يدل على انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

كما يلاحظ من نفس نتائج الجدول وجود فرق بين متوسطي مجموعة الأولى (قبل تطبيق **SCF**) والمجموعة الثالثة (بعد تطبيق **SCF**) قدره 0.0789 وجاءت قيمة الاختبار المصاحب لهذا القرار Sig=0.042 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وهذا يعني أن الفرق دال إحصائيا، وهذا الفرق لصالح المجموعة الثالثة (بعد تطبيق **SCF**) لأن نتيجة المقارنة جاءت بالإشارة الموجبة مما يدل على انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أخيرا فإنه لم تظهر أية فروق دالة بين متوسطي المجموعة الثانية والثالثة، مما يدل على عدم وجود فروق في مستويات جودة الأرباح المحاسبية أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

والشكال البياني أدناه، يوضح زيادة جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF.

الشكل (4–9): ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF حسب نموذج جونز المعدل

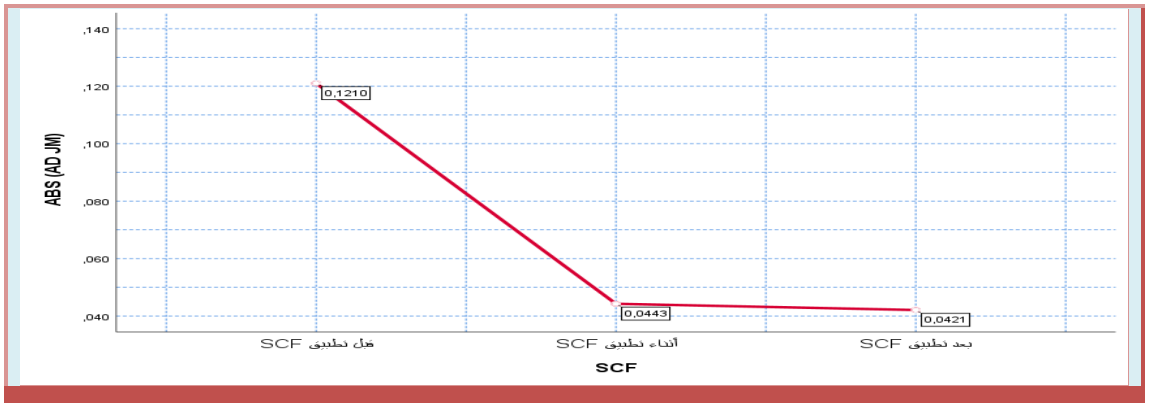

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الجدول (4–27): نتائج المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane) حسب نموذج جونز

البيان		نموذج جونز		
I	J	متوسط الفرق لجودة الأرباح (J-I)	المعنوية Sig	القرار
قبل SCF	أثناء SCF	0.065	0.013	هناك فرق دال إحصائيا
	بعد SCF	0.046	0.009	هناك فرق دال إحصائيا
أثناء SCF	قبل SCF	-0.065	0.013	هناك فرق دال إحصائيا
	بعد SCF	-0.018	0.046	هناك فرق دال إحصائيا
بعد SCF	قبل SCF	-0.046	0.009	هناك فرق دال إحصائيا
	أثناء SCF	0.018	0.046	هناك فرق دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يلاحظ من نتائج جدول المقارنات المتعددة وجود فرق بين متوسطي مجموعة الأولى (قبل تطبيق **SCF**) والمجموعة الثانية (**أثناء SCF**) قدره 0.065 وجاءت قيمة الاختبار المصاحب لهذا القرار Sig=0.013 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وهذا يعني أن الفرق دال إحصائيا، وهذا الفرق لصالح المجموعة الثانية (أثناء تطبيق **SCF**) لأن نتيجة المقارنة جاءت بالإشارة الموجبة مما يدل على انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

كما يلاحظ من نفس نتائج الجدول وجود فرق بين متوسطي مجموعة الأولى (قبل تطبيق **SCF**) والمجموعة الثالثة (بعد تطبيق **SCF**) قدره 0.046 وجاءت قيمة الاختبار المصاحب لهذا القرار Sig=0.009 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وهذا يعني أن الفرق دال إحصائيا، وهذا الفرق لصالح المجموعة الثالثة (قبل تطبيق **SCF**) لأن نتيجة المقارنة

جاءت بالإشارة الموجبة مما يدل على انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

والشكال البياني أدناه، يوضح زيادة جودة الأرباح المحاسبية بانخفاض مستوى وحجم المستحقات الاختيارية للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF.

الشكل (4–10): ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF حسب جونز

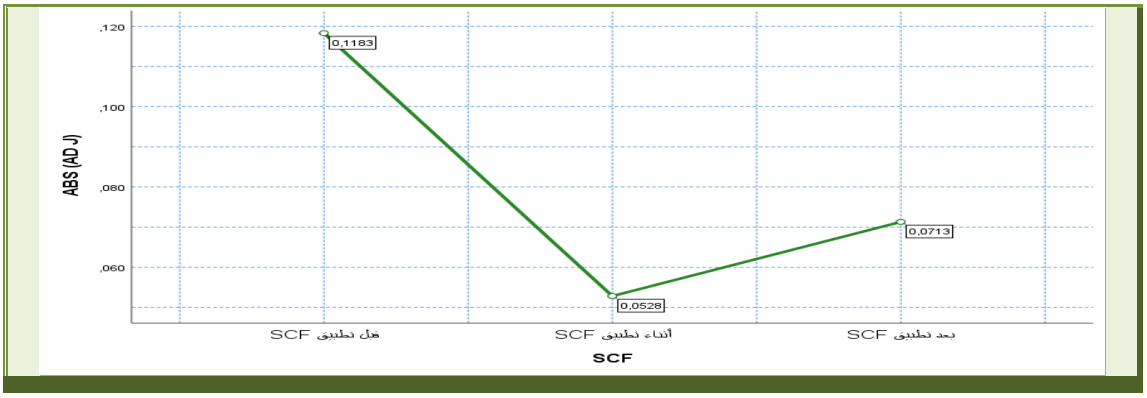

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

المطلب الرابع: نتائج اختبار الفرضية الرابعة – أثر تراكم خبرة العمل المحاسبي–

تمت صياغة هذه الفرضية في صورتها العديمة على النحو التالي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال الفترة 2006-2020 ".

الفرع الأول: الخصائص الاحصائية لاختبار الفرضية الرابعة

تم الاعتماد في هذا الجانب على الاحصاءات الوصفية من أجل وصف جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث تعطى القيمة الوهمية (2) للفترة قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2015)، وتعطى القيمة الوهمية (3) للفترة بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2016-2020)، ، والجدول التالي يوضح الاحصاءات الوصفية حسب كل نموذج:

الجدول (4–28): نتائج الإحصاءات الوصفية لاختبار الفرضية الرابعة

جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	عدد المشاهدات
نموذج كوثاري	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.045	0.027	0.600	**15**
	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.049	0.041	0.837	**15**
نموذج جونز المعدل	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.044	0.035	0.795	**15**
	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.042	0.042	1.000	**15**
نموذج جونز	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.053	0.041	0.774	**15**
	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.071	0.087	1.225	**15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من الجدول أعلاه وحسب **نموذج كوثاري** نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلال فترة الدراسة قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2015)، بلغ (0.045) بإنحراف معياري (0.027)، وبمعامل اختلاف قدره (0.600)، مقارنة بفترة الدراسة بعد لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2016-2020)، حيث بلغ متوسط جودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.049) بإنحراف معياري (0.041)، وبمعامل اختلاف قدره (0.837).

بملاحظة الشكال البياني أدناه، نلاحظ التقارب النسبي في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الشكل (4–11): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وحسب نموذج كوثاري.

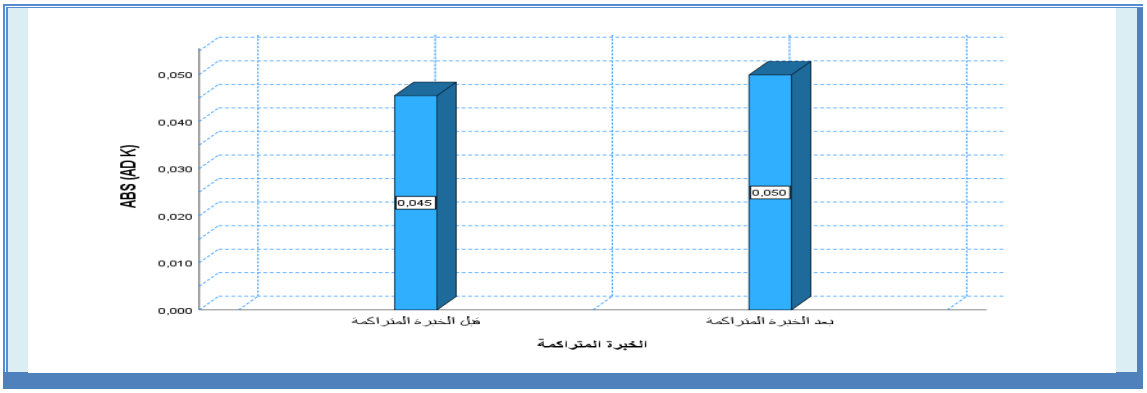

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

وحسب **نموذج جونز المعدل** نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلال فترة الدراسة قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2015)، بلغ (0.044) بإنحراف معياري (0.035)، وبمعامل اختلاف قدره (0.795)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2016-2020)، حيث بلغ متوسط جودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.042) بإنحراف معياري (0.042)، وبمعامل اختلاف قدره (1.000).

بملاحظة الشكال البياني أدناه، التقارب النسبي في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الشكل (4–12): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وحسب نموذج جونز المعدل

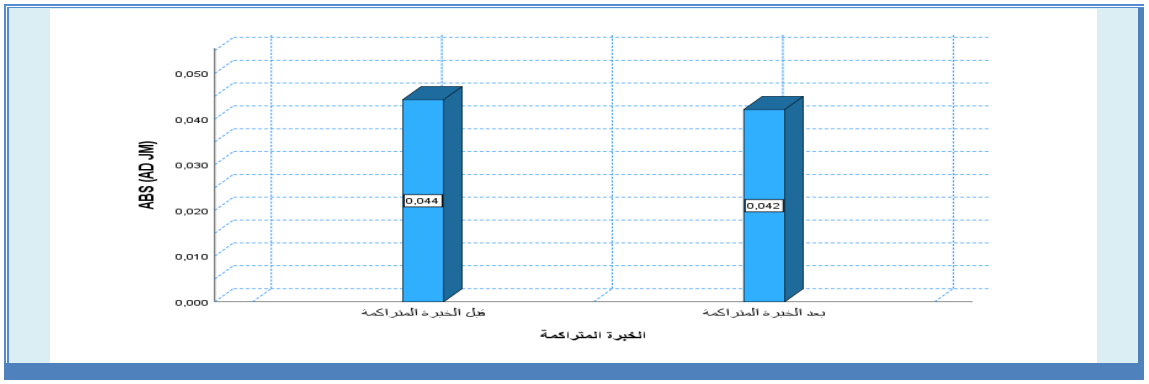

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بينما تشير النتائج حسب **نموذج جونز**، أن المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية خلال فترة الدراسة قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2015)، بلغ (0.053) بإنحراف معياري (0.041)، وبمعامل اختلاف قدره (0.774)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2016-2020)، حيث بلغ متوسط جودة الأرباح المحاسبية خلالها (0.071) بإنحراف معياري (0.087)، وبمعامل اختلاف قدره (1.225).

بملاحظة الشكال البياني أدناه، ارتفاع حجم المستحقات الاختيارية وبالتالي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الشكل (4–13): المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وحسب نموذج جونز

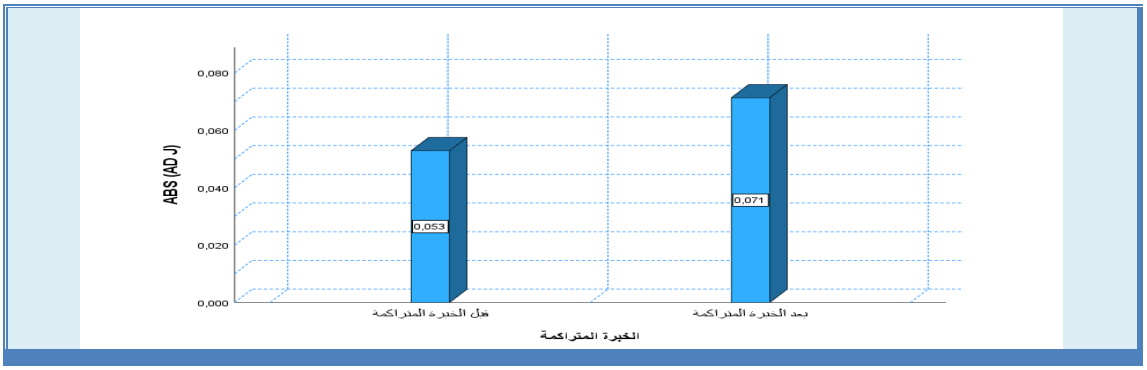

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الرابعة

1. اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، واختبار تجانس التباين "ليفين"

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، الذي يسمح بالتحقق من أثر متغير مستقل واحد (أثر تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي الماليSCF) بمستويين (قبل تراكم الخبرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، تعطى القيمة الوهمية (1)، وبعد تراكم الخبرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، تعطى القيمة الوهمية (2)) في المتغير التابع جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–29): نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لمستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج قياس المستحقات الاختيارية	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes		
	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة الاختبار t	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	1.480	0.234	-0.343	28	**0. 734**
			0.343	27.540	**0. 735**
نموذج جونز المعدل	0.525	0.475	0.153	28	**0.879**
			0.153	27.162	**0.879**
نموذج جونز	1.378	0.250	-0.746	28	**0.462**
			-0.746	19.997	**0.464**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

حسب **نموذج كوثاري** تشير نتائج اختبار ليفين لتساوي التباين، الى تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الاختبار تساوي إلى 1.480 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.234 وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 مما يعني تساوي التباين بين في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي يتم قراءة اختبار "ت" ، من السطر الأول، أي سنعتمد على نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة افتراض التجانس، حيث من نتائج اختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الاختبار تساوي إلى t=-0.343 ودرجة الحرية ddl=28 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.734 وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

وحسب **نموذج جونز المعدل** تشير نتائج اختبار ليفين لتساوي التباين، تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الاختبار تساوي إلى 0.525 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.475 وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 مما يعني تساوي التباين بين في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي يتم قراءة اختبار "ت" ، من السطر الأول، أي سنعتمد على نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة افتراض التجانس، حيث من نتائج اختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الاختبار تساوي إلىt=0.153 ودرجة الحرية ddl=28 عند مستوى معنوية اختبارSig=0.879 وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير النتائج حسب **نموذج جونز**، تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الاختبار تساوي إلى 1.378 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.250 وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 مما يعني تساوي التباين بين في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي يتم قراءة اختبار "ت" ، من السطر الأول، أي سنعتمد على نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة افتراض التجانس، حيث من نتائج اختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الاختبار تساوي إلى t=-0.746 ودرجة الحرية ddl=28 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.462 وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها

عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

2. نتائج اختبار كولموجروف– سميرنوف

لضمان دقة نتائج اختبار "ت" يجب أن تتوفر الشروط التالية: حيث أن البيانات في كلتا العينتين مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الاختبار متوفرة، أما الشرط الثالث فيشير إلى تجانس التباين، في حين سيتم اختبار شرط التوزيع طبيعي للبيانات، وفق نتائج اختبار كولموجروف– سميرنوف والموضحة في الجدول التالي:

الجدول (4–30): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج قياس المستحقات الاختيارية		Kolmogorov-Smirnov[a]		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.121	15	**0.200**
	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.130	15	**0.200**
نموذج جونز المعدل	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.162	15	**0.200**
	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.222	15	**0.044**
نموذج جونز	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.218	15	**0.054**
	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	0.307	15	**0.001**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

حسب **نموذج كوثاري** تشير نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، أن قيمة الاختيار لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوية إلى 0.121 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.200 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة اختبار كولموجروف–سيمروف، لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوية إلى 0.130 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.200 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

وحسب **نموذج جونز المعدل** تشير نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، أن قيمة الاختيار لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوية إلى 0.162 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.200 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة اختبار كولموجروف–سيمروف، لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوية إلى 0.222 بدرجة

حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.044 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وأما حسب **نموذج جونز** تشير نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف–سيمروف، أن قيمة الاختبار لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوية إلى 0.218 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.054 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة اختبار كولموجروف–سيمروف، لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوية إلى 0.307 بدرجة حرية dll=15 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بالنسبة لإختبار شابيرو–وليك نفس النتائج بالنسبة لنماذج القياس الثلاث.

3. اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney)

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج اختبار الإعتدالية، كولموجروف، بالنسبة لنموذجي جونز وجونز المعدل، حيث أن أحد الفئات لا تتبع التوزيع الطبيعي، أي لم يتوفر أحد شروط استخدام اختبار " اختبار (**Test t**) لعينتين مستقلتين"، ومنه تصبح نتائج اختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، وعليه سيتم استخدام **اختبار مان وتني** (**U de Mann-Whitney**) لتحديد ما إذا كانت الفروق الملاحظة بين عينتين مستقلتين هي فروق دالة إحصائيا، حيث يعد هذا الاختبار بديلا في الحالات التي لا يمكن استخدام اختبار (**Test t**) لعينتين مستقلتين.

الجدول (4–31): نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) لمستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)

نماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح	متوسط الرتبة جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح		اختبار U de Mann-Whitney	
	قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي	بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي	قيمة الاختبار U	مستوى المعنوية Sig
نموذج جونز المعدل	16.07	14.93	104.00	**0.744**
نموذج جونز	15.27	15.73	109.00	**0.902**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من نتائج الجدول أعلاه وحسب **نموذج جونز المعدل**، نلاحظ أن متوسط الرتبة جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي مساوي إلى 16.07، بينما متوسط الرتبة جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي مساوى إلى 14.93 كما أن قيمة اختبار مان وتني تساوي إلى U=104 عند

مستوى معنوية اختبار Sig=0.744 وهي أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، سيتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير النتائج حسب **نموذج جونز**، نلاحظ أن متوسط الرتبة جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي مساوي إلى 15.27، بينما متوسط الرتبة جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي مساوى إلى 15.73 كما أن قيمة اختبار مان وتني تساوي إلى U=109 عند مستوى معنوية اختبار Sig=0.902 وهي أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، سيتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

المبحث الثاني: قياس تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

في هذا المبحث سنتطرق إلى اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF و مستويات جودة الأرباح المحاسبية واختبار تفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020 على مجموعة من العوامل الاقتصادية، حيث تم استخدام احصاءات وصفية باستخدام نموذج كوثاري (نتائج نموذج جونز وجونز معدل نفس النتائج) واحصائية متمثلة في اختبار تحليل التباين الثنائي (Tow-Way ANOVA)، ومن تم اختبار أثر هذه العوامل على جودة الأرباح المحاسبية باستخدام تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات واختبار الانحدار المتعدد وفق ثلاث نماذج "كوثاري، جونز المعدل، وجونز).

المطلب الاول: نتائج الفرضية الخامسة

الفرع الأول: نتائج اختبار عامل ربحية المؤسسة، حجم المؤسسة، مديونية ومعدل نمو المؤسسة

يتناول هذا القسم تحليل نتائج اختبار الفرضية المتعلقة باختبار أثر تفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006- 2020، حيث يستعرض النتائج المرتبطة بعامل الربحية، حجم المؤسسة، المديونية ومعدل النمو، ويتم عرض النتائج من خلال تحليل معمق للإحصاءات الوصفية باستخدام نموذج كوثاري والاختبارات الإحصائية المناسبة.

أولا: نتائج اختبار عامل ربحية المؤسسة

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروقات جوهرية في ربحية المؤسسة ROA نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل ربحية المؤسسة

لتصنيف المؤسسات إلى ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة تم الاعتماد على الترميز الثنائي، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن المؤسسة تصنف إلى ذات جودة أرباح منخفضة فتعطى القيمة القيمة الوهمية (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن المؤسسة تصنف إلى ذات

جودة أرباح مرتفعة فتعطى القيمة الوهمية (2)، مقابل فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) التي تم الاعتماد فيها كذالك على الترميز الثنائي فتعطى القيمة الوهمية (1) للفترة قبل تطبيق (SCF) والقيمة الوهمية (2) للفترة أثناء تطبيق (SCF) والقيمة الوهمية (3) للفترة بعد تطبيق (SCF)، ويمكن صب نتائج اختبار هذه الفرضية في مصفوفة تكون أعمدتها مستويات أحد المتغيرين المستقلين، وليكن فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وتكون أعمدتها مستويات المتغير المستقل الثاني، والمتمثل في المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، كما هو مبين في الجدول رقم (4-32):

الجدول (4–32): تصميم مصفوفة تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

البيان		فترات الدراسة قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF		
		قبل SCF	أثناء SCF	قبل SCF
جودة الأرباح المحاسبية	ذات جودة أرباح منخفضة	المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة قبل تطبيق SCF	المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة أثناء تطبيق SCF	المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة بعد تطبيق SCF
	ذات جودة أرباح مرتفعة	المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة قبل تطبيق SCF	المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة أثناء تطبيق SCF	المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة بعد تطبيق SCF

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

وفيما يلي عرض ملخص لهذه التصنيفات حسب نموذج كوثاري مقارنة مع المتغير التابع **ربحية المؤسسة ROA**:

الجدول (4–33): نتائج الإحصاء الوصفي في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	ربحية المؤسسة ROA		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	0.056	0.041	9
	أثناء تطبيق SCF	0.064	0.018	5
	بعد تطبيق SCF	-0.080	0.158	6
	المجموع	0.017	0.108	20
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	0.074	0.049	6
	أثناء تطبيق SCF	0.031	0.031	10
	بعد تطبيق SCF	0.004	0.052	9
	المجموع	0.032	0.050	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **ربحية المؤسسة ROA ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (0.056) بإنحراف معياري (0.041) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **ربحية المؤسسة ROA ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (0.074) بإنحراف معياري (0.049) بعدد مشاهدات (6).

يلاحظ أن مستوى الربحية كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.074) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.056).

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **ربحية المؤسسة ROA ذات جودة أرباح منخفضة** (0.064) بإنحراف معياري (0.018) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **ربحية المؤسسة ROA ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، (0.031) بإنحراف معياري (0.031) بعدد مشاهدات (10).

يلاحظ أن مستوى الربحية كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.064) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.031).

خلال فترة الدراسة **بعد تطبيق** (SCF) (2016-2020)، لوحظ تراجع في مستويات الربحية بشكل حاد، حيث سجلت **المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة ربحية سالبة** (متوسط 0.080-) مع ارتفاع كبير في الانحراف المعياري (0.158)، بعدد مشاهدات (6)، بينما **إنخفضت ربحية المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة** إلى مستوى متدنٍ جداً (متوسط 0.004) بإنحراف معياري (0.052) بعدد مشاهدات (9)

يلاحظ أن مستوى الربحية كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.004) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.080-) وكان سالبا.

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة في الفترة قبل تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في الربحية، والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة لديها اقل مستوسط في الربحية حيث سجلت ربحية سالبة.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري إلى انخفاض ربحية **ROA** للمؤسسات ذات **جودة الأرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، **مقارنة بالمؤسسات ذات الجودة المنخفضة**، حيث سجلت الفترة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020) انخفاض ربحية للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة، هذا الانخفاض كان أكثر حدة في المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة. والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (14.4): نتائج الإحصاء الوصفي في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

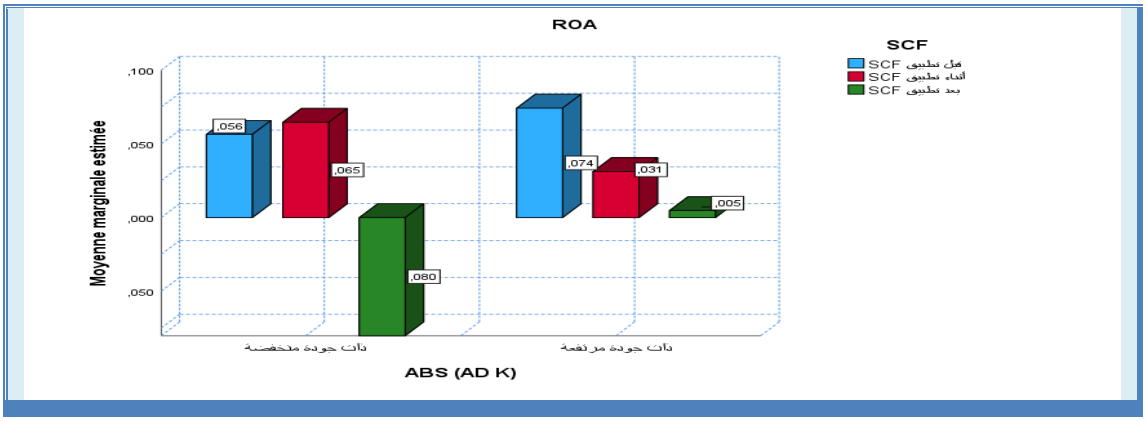

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري انخفاض كبير في الأداء بعد تطبيق SCF قد يكون مرتبطًا بتحديات التكيف مع النظام الجديد أو زيادة التذبذب في استخدام الخيارات المحاسبية، مع تسجيل المؤسسات ذات الربحية الأعلى بعد التطبيق جودة أرباح مرتفعة.

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل ربحية المؤسسة

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **ربحية المؤسسة ROA** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **ربحية المؤسسة ROA** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **ربحية المؤسسة ROA** ، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–34): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في ربحية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج قياس المستحقات الاختيارية	الفرضية	درجة الحرية Ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	**AD-K**	1	0.006	1.189	**0.282**
	SCF	2	0.044	9.203	**0.001**
	SCF * AD-K	2	0.012	2.587	**0.088**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في **ربحية المؤسسة ROA** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

كما لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **ربحية المؤسسة ROA** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

في حين أظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **ربحية المؤسسة ROA** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

ثانيا: نتائج اختبار عامل حجم المؤسسة

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروق إحصائية في **حجم المؤسسة TAILLE** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والتي صيغت في صورتها العدمية "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة تفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل حجم المؤسسة

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف حجم المؤسسة مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نماذج كوثاري:

الجدول (4–35): نتائج الإحصاء الوصفي في حجم المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	حجم المؤسسة TAILLE		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	22.421	0.996	**9**
	أثناء تطبيق SCF	23.512	0.876	**5**
	بعد تطبيق SCF	23.665	0.829	**6**
	المجموع	23.06	1.059	**20**
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	23.151	1.088	**6**
	أثناء تطبيق SCF	23.140	0.664	**10**
	بعد تطبيق SCF	23.382	0.699	**9**
	المجموع	23.229	0.767	**25**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **حجم المؤسسة TAILLE ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (22.421) بإنحراف معياري (0.996) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **حجم المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (23.151) بإنحراف معياري (1.088) بعدد مشاهدات (6).

يلاحظ أن حجم المؤسسة كان أكبر لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (23.151) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (22.421) .

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **حجم المؤسسة ذات جودة أرباح منخفضة** (23.512) بإنحراف معياري (0.876) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **حجم المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، . (23.140) بإنحراف معياري (0.664) بعدد مشاهدات (10).

يلاحظ أن حجم المؤسسة كان أكبر لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (23.512) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (23.140) .

في حين بلغ متوسط **حجم المؤسسة** ذات **جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بمتوسط (23.665)، و بإنحراف معياري (0.829) بعدد مشاهدات (6) ، بينما بلغ متوسط **حجم المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة**، بمتوسط (23.382) بإنحراف معياري (0.699) وبعدد مشاهدات (9).

يلاحظ أن حجم المؤسسة كان أكبر لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (23.665) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (23.382) .

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة في الفترة أثناء تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في الحجم، وأقل متوسط للحجم قبل التطبيق SCF.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري إلى ارتفاع **حجم المؤسسة TAILLE** ذات جودة الأرباح المنخفضة بعد تطبيق (SCF) (2020-2010)، مع ارتفاع **حجم المؤسسة ذات جودة الأرباح المرتفعة بعد تطبيق** (SCF) (2020-2016). أي أن المؤسسات الاكبر حجما تميل إلى تسجيل جودة أرباح منخفضة، والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–15): نتائج الإحصاء الوصفي في حجم المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

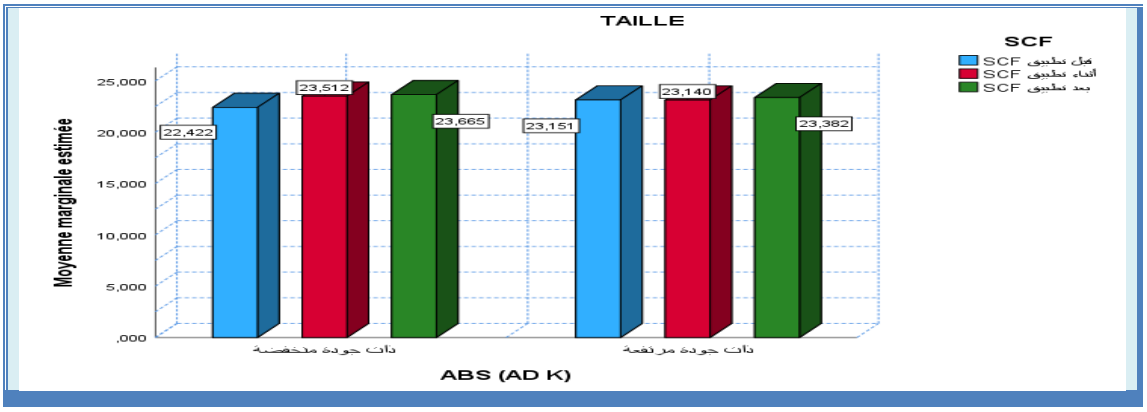

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل حجم المؤسسة

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **حجم المؤسسة TAILLE** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **حجم المؤسسة TAILLE** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **حجم المؤسسة TAILLE** ، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–36): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق حجم المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج	الفرضية	درجة الحرية	مربع المتوسط	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
نموذج كوثاري	**AD-K**	1	0.006	0.009	**0.926**
	SCF	2	2.091	2.885	**0.048**
	SCF * AD-K	2	1.327	1.831	**0.174**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **حجم المؤسسة TAILLE** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

كما لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **حجم المؤسسة TAILLE** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

في حين أظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **حجم المؤسسة TAILLE** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

ثالثا: نتائج اختبار عامل مديونية المؤسسة

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروق إحصائية في **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مديونية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل مديونية المؤسسة

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجداول التالية توضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نموذج كوثاري:

الجدول (4–37): نتائج الإحصاء الوصفي في مديونية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	0.256	0.176	**9**
	أثناء تطبيق SCF	0.258	0.357	**5**
	بعد تطبيق SCF	0.351	0.189	**6**
	المجموع	0.285	0.226	**20**
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	0.121	0.036	**6**
	أثناء تطبيق SCF	0.452	0.276	**10**
	بعد تطبيق SCF	0.460	0.252	**9**
	المجموع	0.376	0.267	**25**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (0.256) بإنحراف معياري (0.176) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **مديونية المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (0.121) بإنحراف معياري (0.036) بعدد مشاهدات (6).

أي ان المؤسسات ذات المديونية الأعلى سجلت أرباح ذات جودة منخفضة، في حين المؤسسات ذات المديونية الاقل سجلت أرباح ذات جودة مرتفعة.

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **مديونية المؤسسة** ذات **جودة أرباح منخفضة** (0.258) بإنحراف معياري (0.357) بعدد مشاهدات (5) ، وهو أقل مقارنة بمتوسط **مديونية المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بمتوسط (0.452) بإنحراف معياري (0.276) بعدد مشاهدات (10).

أي أن المؤسسات ذات المديونية الأعلى حققت أرباح ذات جودة مرتفعة، بالمقابل سجلت المؤسسات ذات المديونية الاقل أرباح ذات جودة منخفضة.

في حين بلغ متوسط **مديونية المؤسسة ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، (0.351) بإنحراف معياري (0.189) بعدد مشاهدات (6) ، وهو ايضا أقل مقارنة بمتوسط **مديونية المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بـ (0.460) بإنحراف معياري (0.252) بعدد مشاهدات (9).

أي أن المؤسسات ذات المديونية الأعلى حققت أرباح ذات جودة مرتفعة، بالمقابل سجلت المؤسسات ذات المديونية الاقل أرباح ذات جودة منخفضة.

نلاحظ أن المؤسسات ذات مستوى **أعلى من المديونية** تتمتع **بجودة أرباح مرتفعة** خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وبعده (2011-2020)، مقارنة بالمؤسسات **الأقل مديونية** التي سجلت **جودة أرباح منخفضة**، كما أظهرت الإحصاءات الوصفية أن مستوى المديونية كان **أعلى** لدى المؤسسات ذات **جودة الأرباح المنخفضة** قبل تطبيق النظام (2006-2010) مقارنة بالمؤسسات ذات **جودة الأرباح المرتفعة** خلال نفس الفترة.

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة بعد تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في المديونية، وأقل متوسط المديونية قبل التطبيق SCF.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري ارتفاع مستوى **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة أثناء وبعد تطبيق (SCF) (2010-2020)، **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما أظهر الإحصاءات الوصفية ارتفاع مستوى **مديونية المؤسسة** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010) **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المرتفعة من نفس الفترة. والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–16): نتائج الإحصاء الوصفي في مديونية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

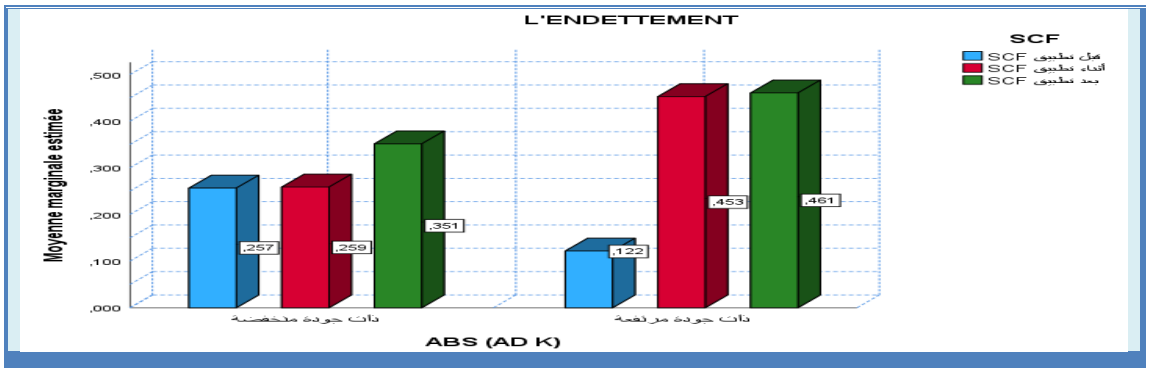

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل مديونية المؤسسة

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** ، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–38): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق مديونية المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج قياس المستحقات الاختيارية	الفرضية	درجة الحرية Ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	AD-K	1	0.033	0.602	0.443
	SCF	2	0.185	3.363	0.045
	SCF * AD-K	2	0.102	1.864	0.169

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية α=0.05.

كما لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

في حين أظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **مديونية المؤسسة L'ENDTTEMENT** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

رابعا: نتائج اختبار عامل معدل نمو المؤسسة

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروقات جوهرية في **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية معدل نمو المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل معدل نمو المؤسسة

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجداول التالية توضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نموذج كوثاري:

الجدول (4–39): نتائج الإحصاء الوصفي في معدل نمو المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	معدل نمو المؤسسة CROISSANCE		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	0.010	0.156	9
	أثناء تطبيق SCF	0.331	0.701	5
	بعد تطبيق SCF	-0.222	0.254	6
	المجموع	0.021	0.418	20
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	0.045	0.096	6
	أثناء تطبيق SCF	1.230	3.845	10
	بعد تطبيق SCF	0.052	0.234	9
	المجموع	0.521	2.431	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** ذات **جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (0.010) بإنحراف معياري (0.156) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **معدل نمو المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (0.045) بإنحراف معياري (0.096) بعدد مشاهدات (6).

أي المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو أعلى حققت أرباح ذات جودة مرتفعة مقارنة بالمؤسسات التي حققت أرباح ذات جودة منخفضة.

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **معدل نمو المؤسسة** ذات **جودة أرباح منخفضة** (0.331) بإنحراف معياري (0.701) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **معدل نمو المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، (1.230) بإنحراف معياري (3.845) بعدد مشاهدات (10).

تشير النتائج ايضا إلى أن المؤسسات التي بها معدل نمو أعلى حققت جودة أرباح مرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة.

في حين بلغ متوسط **معدل نمو المؤسسة ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، (-0.222) بإنحراف معياري (0.254) بعدد مشاهدات (6) ، بينما بلغ متوسط **معدل نمو المؤسسة ذات جودة أرباح المرتفعة** بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بـ (0.052) بإنحراف معياري (0.234) بعدد مشاهدات (9).

تشير النتائج إلى أن المؤسسات التي سجلت جودة أرباح منخفضة بها معدل نمو سلبي مقارنة بالمؤسسات التي سجلت جودة أرباح مرتفعة تتمتع بتحقيق جودة أرباح مرتفعة.

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة أثناء تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في معدل نمو المؤسسة، والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة لديها أقل متوسط معدل نمو المؤسسة بعد التطبيق SCF، حيث سجلت معدل نمو سالب.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري ارتفاع **معدل نمو المؤسسة** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2016)، **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما أظهر الإحصاءات الوصفية ارتفاع **معدل نمو المؤسسة** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010) **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة من نفس الفترة، والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–17): نتائج الإحصاء الوصفي في معدل نمو المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

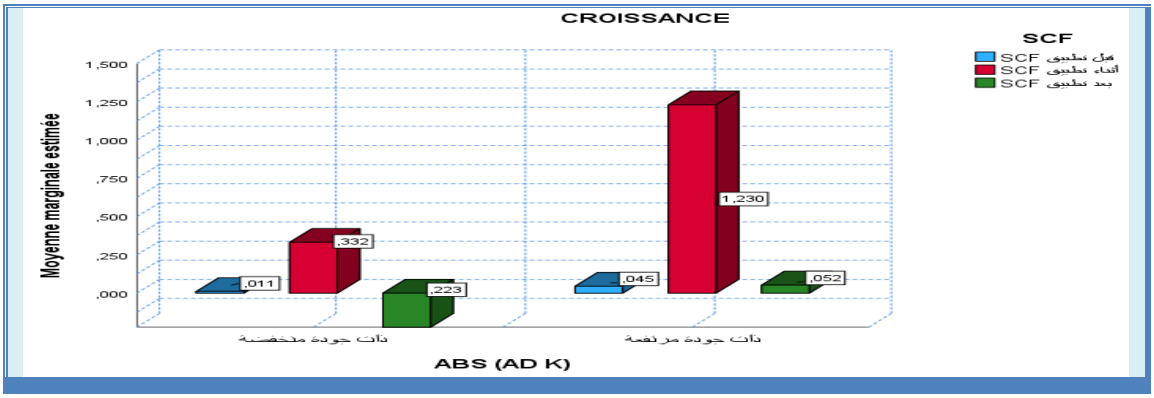

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل معدل نمو المؤسسة

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** ، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–40): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في معدل نمو المؤسسة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نموذج القياس	الفرضية	درجة الحرية	مربع المتوسط	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	AD-K	1	1.704	0.488	0.489
	SCF	2	3.033	0.869	0.427
	SCF * AD-K	2	0.682	0.196	0.823

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

و لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE**، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

وأيضا لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE**، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

كما لم تظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **معدل نمو المؤسسة CROISSANCE**، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

الفرع الثاني: نتائج اختبار عامل خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي

يتناول هذا القسم تحليل نتائج اختبار أثر تفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020، حيث يستعرض الاختبارات المرتبطة بعامل خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي. ويتم عرض نتائج كل اختبار من خلال تحليل معمق للإحصاءات الوصفية باستخدام نموذج كوثاري والاختيارات الإحصائية المناسبة.

أولا: نتائج اختبار عامل خطر الاستغلال

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروق إحصائية في **خطر الاستغلال RISQUE** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:" لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية في خطر الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل خطر الاستغلال

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف **خطر الاستغلال RISQUE** مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجداول التالية توضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نموذج كوثاري:

الجدول (4–41): نتائج الإحصاء الوصفي خطر الاستغلال نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	خطر الاستغلال RISQUE		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	0.143	0.057	**9**
	أثناء تطبيق SCF	0.039	0.045	**5**
	بعد تطبيق SCF	0.067	0.060	**6**
	المجموع	0.094	0.070	**20**
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	0.111	0.030	**6**
	أثناء تطبيق SCF	0.038	0.019	**10**
	بعد تطبيق SCF	0.040	0.048	**9**
	المجموع	0.056	0.046	**25**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **خطر الاستغلال RISQUE ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (0.143) بإنحراف معياري (0.057) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **خطر الاستغلال ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (0.111) بإنحراف معياري (0.030) بعدد مشاهدات (6).

يلاحظ أن خطر الاستغلال كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.143) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.111).

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **خطر الاستغلال** ذات **جودة أرباح منخفضة** (0.039) بإنحراف معياري (0.045) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **خطر الاستغلال RISQUE ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، (0.038) بإنحراف معياري (0.019) بعدد مشاهدات (10).

يلاحظ تقارب في مستوى خطر الاستغلال بين المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.038) والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.039).

في حين بلغ متوسط **خطر الاستغلال ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، (0.067) بإنحراف معياري (0.060) بعدد مشاهدات (6) ، بينما بلغ متوسط **خطر الاستغلال RISQUE ذات جودة أرباح المرتفعة** بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بـ (0.040) بإنحراف معياري (0.048) بعدد مشاهدات (9).

يلاحظ انخفاض مستوى خطر الاستغلال (الأقل) لدى المؤسسات حقق أرباح ذات جودة مرتفعة (0.040) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.067) ، مستوى خطر استغلال أعلى.

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة في الفترة قبل تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في خطر الاستغلال، والمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة لديها أقل متوسط خطر الاستغلال أثناء تطبيق SCF.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري إلى انخفاض في مستوى **خطر الاستغلال** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة قبل،أثناء وبعد تطبيق (SCF) (2006-2020)، **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–18): نتائج الإحصاء الوصفي خطر الاستغلال نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

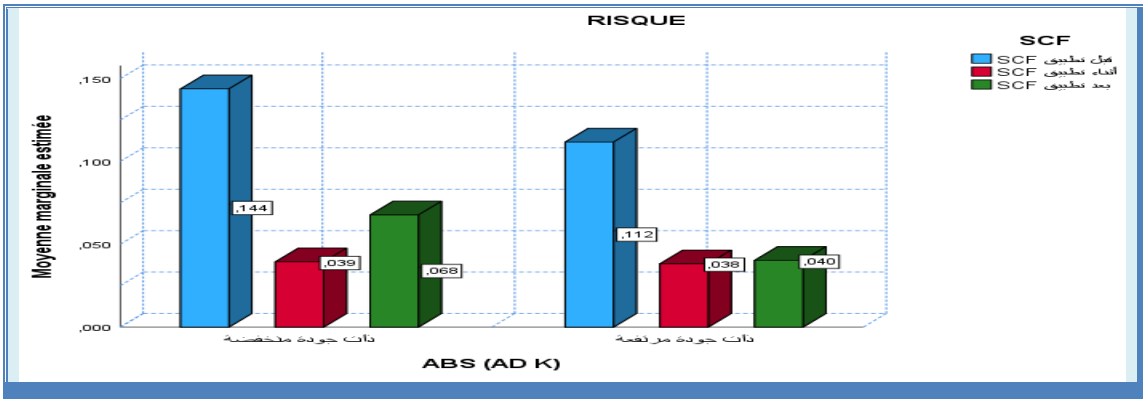

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل خطر الاستغلال

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **خطر الاستغلال RISQUE** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **خطر الاستغلال RISQUE** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **خطر الاستغلال RISQUE**، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختيار:

الجدول (4–42): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق خطر الاستغلال نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نموذج القياس	الفرضية	درجة الحرية ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الاختيار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	AD-K	1	0.004	2.110	0.154
	SCF	2	0.032	15.648	0.001
	SCF * AD-K	2	0.001	0. 465	0.631

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **خطر الاستغلال RISQUE** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية α=0.05.

كما لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **خطر الاستغلال RISQUE** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية α=0.05.

في حين أظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **خطر الاستغلال RISQUE** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أقل من مستوى المعنوية α=0.05.

ثانيا: نتائج اختبار عامل مستوى السيولة

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروقات جوهرية في **مستوى السيولة LIQUIDITE** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى السيولة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل مستوى السيولة

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف **مستوى السيولة LIQUIDITE** مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجداول التالية توضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نموذج كوثاري:

الجدول (4–43): نتائج الإحصاء الوصفي مستوى السيولة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	مستوى السيولة LIQUIDITE		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	1.520	0.494	9
	أثناء تطبيق SCF	1.732	0.559	5
	بعد تطبيق SCF	1.687	0.978	6
	المجموع	1.623	0.656	20
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	1.816	0.775	6
	أثناء تطبيق SCF	1.810	0.920	10
	بعد تطبيق SCF	1.746	0.807	9
	المجموع	1.788	0.813	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **مستوى السيولة LIQUIDITE ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (1.520) بإنحراف معياري (0.494) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **مستوى السيولة ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (1.816) بإنحراف معياري (0.775) بعدد مشاهدات (6).

نلاحظ مستوى السيولة أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (1.816) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (1.520) .

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **مستوى السيولة** ذات **جودة أرباح منخفضة** (1.732) بإنحراف معياري (0.559) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **مستوى السيولة ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، (1.810) بإنحراف معياري (0.920) بعدد مشاهدات (10).

نلاحظ في هذه الفترة تقارب مستوى السيولة بين المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (1.810) والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (1.732) .

في حين بلغ متوسط **مستوى السيولة ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، (1.687) بإنحراف معياري (0.978) بعدد مشاهدات (6) ، بينما بلغ متوسط **مستوى السيولة ذات جودة أرباح المرتفعة** بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بـ (1.746) بإنحراف معياري (0.807) بعدد مشاهدات (9).

أيضا وجود تقارب في مستوى السيولة بين المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (1.746) والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (1.687).

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة قبل تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في مستوى السيولة، والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة لديها أقل متوسط مستوى السيولة قبل التطبيق SCF.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري إلى التقارب في مستوى **مستوى السيولة LIQUIDITE** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة خلال جميع فترات الدراسة، **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، **مع** ارتفاع السيولة لدى المؤسسات ذات جودة مرتفعة خلال جميع فترات الدراسة **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–19): نتائج الإحصاء الوصفي مستوى السيولة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

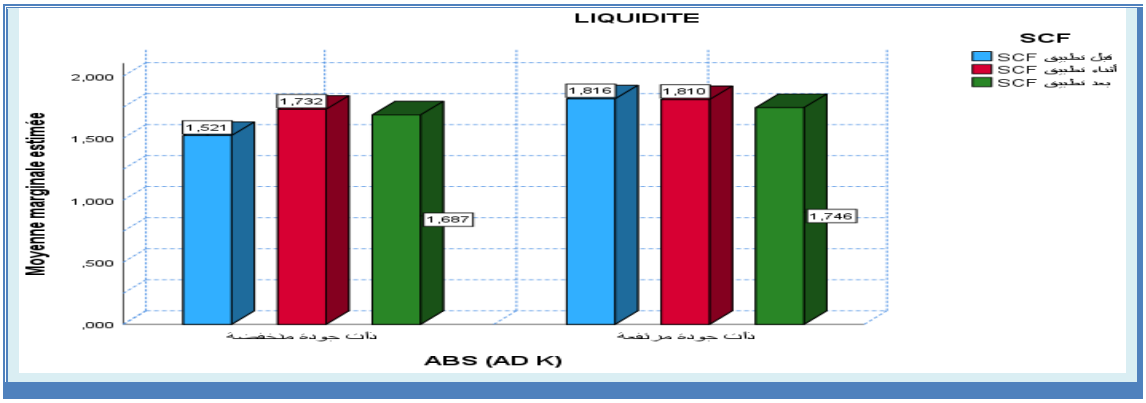

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل مستوى السيولة

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **مستوى السيولة LIQUIDITE** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **مستوى السيولة LIQUIDITE** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **مستوى السيولة LIQUIDITE**، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–44): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق مستوى السيولة نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج قياس المستحقات الاختيارية	الفرضية	درجة الحرية ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	AD-K	1	0.219	0.358	0.553
	SCF	2	0.037	0.060	0.942
	SCF * AD-K	2	0.062	0.101	0.902

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **مستوى السيولة LIQUIDITE** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

في حين لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **مستوى السيولة LIQUIDITE** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

كما لم تظهر النتائج فروق دالة إحصائيا في **مستوى السيولة LIQUIDITE** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

ثالثا: نتائج اختبار عامل المدفوعات الضريبية

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروقات جوهرية في **المدفوعات الضريبية IMPOTS** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمدفوعات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل المدفوعات الضريبية

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف **المدفوعات الضريبية IMPOTS** مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ، والجداول التالية توضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نموذج كوثاري:

الجدول (4–45): نتائج الإحصاء الوصفي المدفوعات الضريبية نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	المدفوعات الضريبية IMPOTS		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	0.017	0.010	9
	أثناء تطبيق SCF	0.015	0.006	5
	بعد تطبيق SCF	0.001	0.001	6
	المجموع	0.011	0.010	20
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	0.018	0.008	6
	أثناء تطبيق SCF	0.009	0.003	10
	بعد تطبيق SCF	0.005	0.005	9
	المجموع	0.010	0.007	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **المدفوعات الضريبية IMPOTS ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (0.017) بإنحراف معياري (0.010) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **المدفوعات الضريبية ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (0.018) بإنحراف معياري (0.008) بعدد مشاهدات (6).

يلاحظ أن مستوى المدفوعات الضريبية كان متقاربًا بين المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.018) والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.017).

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **المدفوعات الضريبية** ذات **جودة أرباح منخفضة** (0.015) بإنحراف معياري (0.006) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **المدفوعات الضريبية ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، (0.009) بإنحراف معياري (0.003) بعدد مشاهدات (10).

مستوى المدفوعات الضريبية كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.015) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.009).

في حين بلغ متوسط **المدفوعات الضريبية ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، (0.001) بإنحراف معياري (0.001) بعدد مشاهدات (6) ، بينما بلغ متوسط **المدفوعات الضريبية ذات جودة أرباح المرتفعة** بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بـ (0.005) بإنحراف معياري (0.005) بعدد مشاهدات (9).

في حين كان مستوى المدفوعات الضريبية أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.005) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.001).

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة قبل تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في المدفوعات الضريبية ، والمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة لديها أقل متوسط لمدفوعات الضريبية بعد التطبيق SCF.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري إلى انخفاض في مستوى **المدفوعات الضريبية IMPOTS** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما أظهر الإحصاءات الوصفية التقارب في مستوى **المدفوعات الضريبية** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة من نفس الفترة، كما شهدت الفترة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، ارتفاع في مستوى **المدفوعات الضريبية** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة من نفس الفترة، والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–20): نتائج الإحصاء الوصفي المدفوعات الضريبية نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

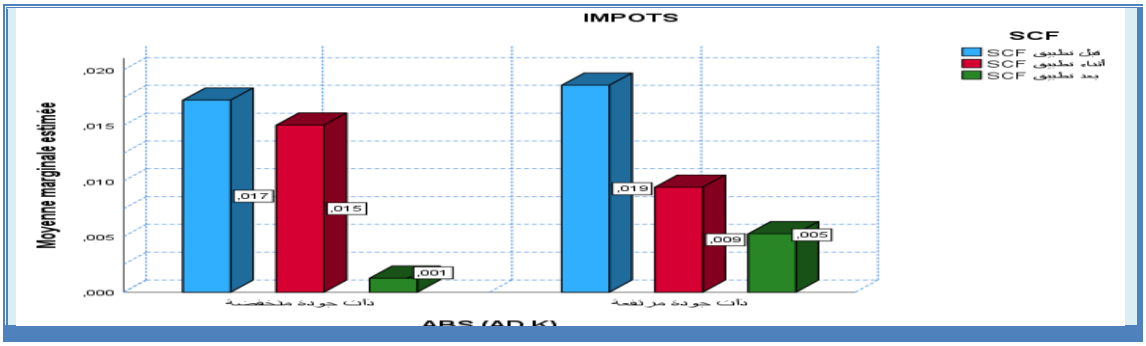

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم نتائج عامل المدفوعات الضريبية

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **المدفوعات الضريبية IMPOTS** ، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **المدفوعات الضريبية IMPOTS** ، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **المدفوعات الضريبية IMPOTS** ، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–46): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق المدفوعات الضريبية نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نماذج قياس المستحقات الاختيارية	الفرضية	درجة الحرية ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	AD-K	1	7.063E+8	0.002	0.968
	SCF	2	0.001	17.817	0.001
	SCF * AD-K	2	8.389E+5	1.895	0.164

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **المدفوعات الضريبية IMPOTS** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

في حين لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **المدفوعات الضريبية IMPOTS** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

كما أظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **المدفوعات الضريبية IMPOTS** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي 20(SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

رابعا: نتائج اختبار عامل التحفظ المحاسبي

يتعلق هذا الاختبار بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM** نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحفظ المحاسبي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي للفترة 2006-2020"

1. الخصائص الاحصائية لاختبار عامل التحفظ المحاسبي

تم إعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لوصف **التحفظ المحاسبي CONSE-RVATISM** مقابل الترميز الثنائي للمؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة ومرتفعة، والترميز الثنائي لفترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ، والجداول التالية توضح نتائج الإحصاءات الوصفية حسب نموذج كوثاري:

الجدول (4–47): نتائج الإحصاء الوصفي التحفظ المحاسبي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

التصنيف	الفترة	التحفظ المحاسبي CONSERVATISM		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ذات جودة أرباح منخفضة	قبل تطبيق SCF	-8.835	24.991	9
	أثناء تطبيق SCF	-0.174	0.869	5
	بعد تطبيق SCF	0.098	1.789	6
	المجموع	-3.990	16.858	20
ذات جودة أرباح مرتفعة	قبل تطبيق SCF	0.865	1.823	6
	أثناء تطبيق SCF	-0.944	1.239	10
	بعد تطبيق SCF	-2.912	6.782	9
	المجموع	-1.218	4.335	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

بلغ متوسط **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، (8.835-) بإنحراف معياري (24.991) بعدد مشاهدات (9) ، بينما بلغ متوسط **التحفظ المحاسبي ذات جودة أرباح المرتفعة** قبل تطبيق (SCF) (2006-2010)، بـ (0.865) بإنحراف معياري (1.823) بعدد مشاهدات (6).

يلاحظ أن مستوى التحفظ المحاسبي كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (0.865) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (-8.835).

أما بالنسبة لفترة الدراسة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، بلغ متوسط **التحفظ المحاسبي** ذات **جودة أرباح منخفضة** (0.174-) بإنحراف معياري (0.869) بعدد مشاهدات (5) ، بينما بلغ متوسط **التحفظ المحاسبي ذات جودة أرباح المرتفعة** أثناء تطبيق (SCF) (2011-2015)، (0.944-) بإنحراف معياري (1.239) بعدد مشاهدات (10).

في حين يلاحظ أن مستوى التحفظ المحاسبي كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (-0.174) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (-0.944).

في حين بلغ متوسط **التحفظ المحاسبي ذات جودة أرباح منخفضة** خلال فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، (0.098) بإنحراف معياري (1.789) بعدد مشاهدات (6) ، بينما بلغ متوسط **التحفظ المحاسبي ذات جودة أرباح المرتفعة** بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، بـ (2.912-) بإنحراف معياري (6.782) بعدد مشاهدات (9).

أيضا يلاحظ أن مستوى التحفظ المحاسبي كان أعلى لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (0.098) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة (2.912-).

- **المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة قبل تطبيق SCF لديها أعلى متوسط في التحفظ، و المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة لديه أقل متوسط التحفظ قبل التطبيق SCF وكان سالبا.**

تشير النتائج عموما حسب نموذج كوثاري انخفاض في مستوى **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة أثناء تطبيق (SCF) (2011-2016)، **مقارنة بالمؤسسات** ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما أظهر الإحصاءات الوصفية ارتفاع في مستوى **التحفظ المحاسبي** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة قبل تطبيق (SCF) (2006-2010) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة من نفس الفترة، كما شهدت الفترة بعد تطبيق (SCF) (2016-2020)، انخفاض في مستوى **التحفظ المحاسبي** للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة من نفس الفترة، والشكل البياني أدناه يوضح نتائج هذه الإحصاءات الوصفية:

الشكل (4–21): نتائج الإحصاء الوصفي التحفظ المحاسبي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوثاري

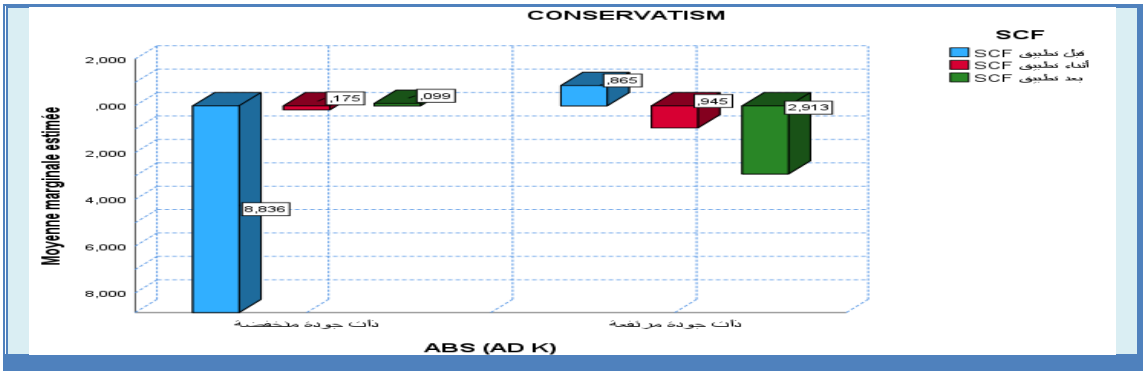

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. الاختبار الإحصائي لتقييم عامل التحفظ المحاسبي

لاختبار إدعاء الإحصاءات الوصفية نستخدم اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) الذي يسمح باختبار ثلاث فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفروق في متوسطات **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM**، الناتجة عن إختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية.
- الفروق في متوسطات **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM**، الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفروق في متوسطات **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM**، الناجمة عن تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4–48): نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق التحفظ المحاسبي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)

نموذج القياس	الفرضية	درجة الحرية Ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الاختبار F	مستوى المعنوية Sig
نموذج كوثاري	AD-K	1	40.960	0.295	0.590
	SCF	2	44.736	0.322	0.726
	SCF * AD-K	2	164.736	1.187	0.316

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يشير اختبار تحليل التباين الثنائي إلى عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في **التحفظ المحاسبي CONSER-VATISM** نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج قياس جودة المستحقات الاختيارية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

في حين لم تظهر فروق دالة إحصائيا في **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM** ، نتيجة مستويات جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

كما لم تظهرت النتائج فروق دالة إحصائيا في **التحفظ المحاسبي CONSERVATISM** ، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث كانت قيمة مستوى معنوية اختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية السادسة

يهدف هذا الفرض إلى إختبار مدى وجود فروق جوهرية للعوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، وفق ثلاث نماذج للقياس "كوثاري، جونز المعدل، وجونز)، وقد صيغت في الصورة العدمية على النحو التالي:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل الاقتصادية (الربحية، الحجم، المديونية، معدل نمو المؤسسة، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي،) على جودة الارباح من منظور ممارسات ادارة الارباح محاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائر للفترة 2006–2020".".

بحيث قسمت إلى محورين أساسين: الأول: هدف إلى التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، الثاني: تعلق هذا المحور بالتحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضية.

الفرع الأول: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

تقوم فكرة الإنحدار المتعدد على اختبار أثر متغيرين مستقلين أو أكثر في متغير تابع، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أشهر الطرق في تقدير معالم نموذج الإنحدار، والتي تقوم على مجموعة من الإفتراضات، وللتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء النموذج، نتبع المراحل التالية:

1. **إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اعتدالية البواقي)**

نلاحظ في الجدول 49.4 نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وفقا للثلاثة نماذج، موضحة كالتالي:

الجدول (4–49): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

نماذج قياس المستحقات الاختيارية		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار Statistiques	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.	قيمة الاختبار Statistiques	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	البواقي	0.108	45	0.200	0.961	45	0.138
Modèle de Jones modifié (1995)	البواقي	0.084	45	0.200	0.972	45	0.348
Modèle de Jones (1991)	البواقي	0.100	45	0.200	0.974	45	0.401

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يتضح من نتائج إختبار أعلاه أن جميع قيم مستوى المعنوية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد (α=0.05) وبالتالي، يتم قبول الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على أن البواقي الناتجة عن النماذج الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي . هذا يعني أن شرط التوزيع الطبيعي، وهو أحد الشروط الأساسية لاستخدام طريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)**، قد تحقق. وعليه، يمكن الاعتماد على هذه النماذج لتحليل جودة الأرباح المحاسبية، الأشكال البيانية المرفقة تعزز هذه النتيجة وتوضح توافق البواقي مع التوزيع الطبيعي لكل نموذج.

الشكل (4–22): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب نموذج كوثاري

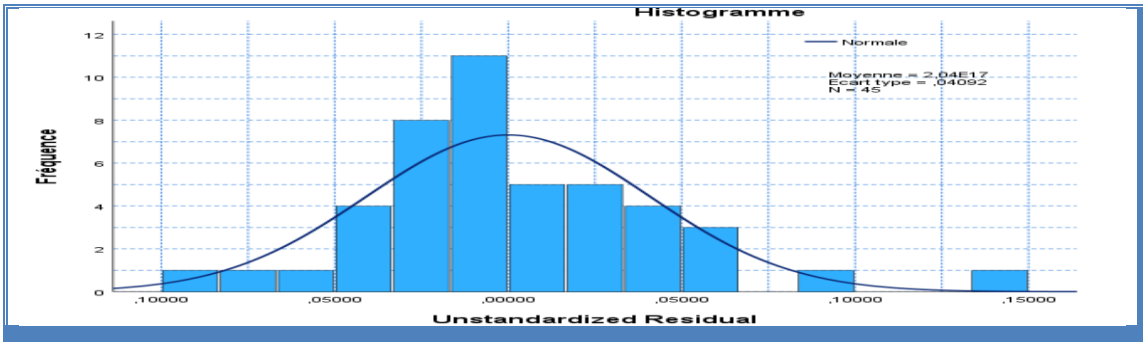

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الشكل (4–23): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب نموذج جونز المعدل

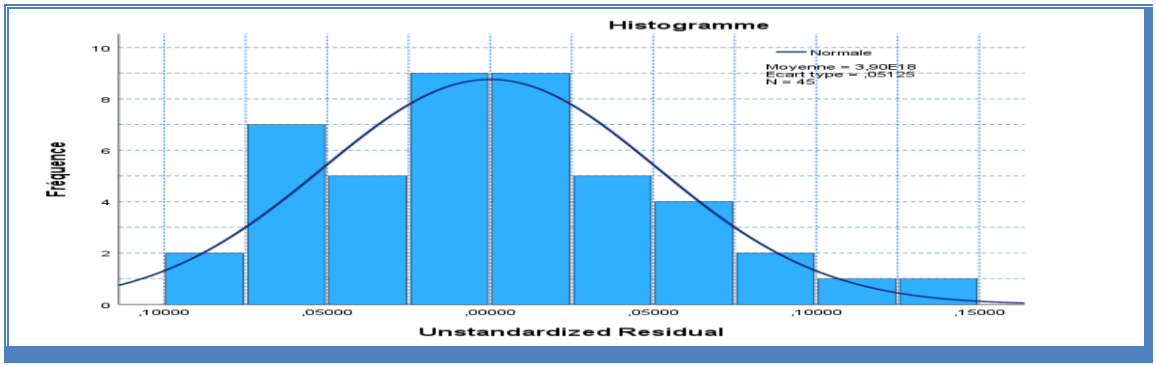

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

الشكل (4–24): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب نموذج جونز

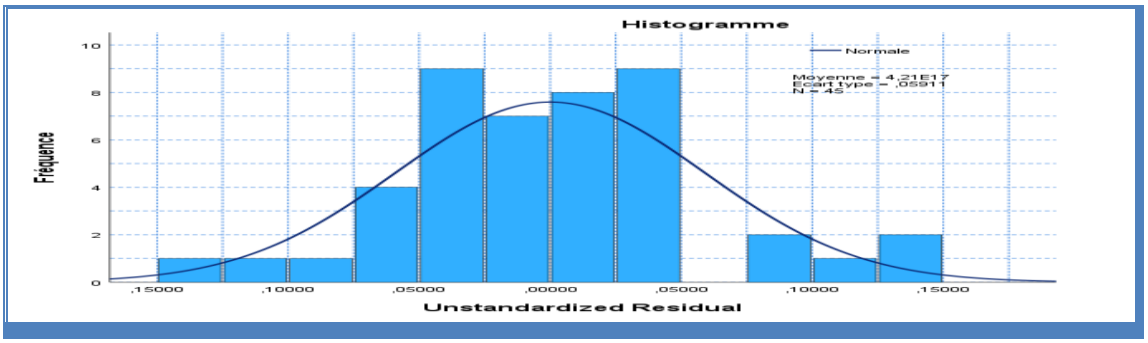

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

2. اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي – اختبار الارتباط الذاتي–

يُستخدم اختبار **داربن–واتسون (Durbin-Watson)** لتقييم مدى استقلالية البواقي في النموذج، حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية (H0)التي تفيد بوجود استقلال ذاتي بين البواقي (عدم وجود إرتباط ذاتي(، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

بالاعتماد على نتائج نموذج **كوثاري (Modèle de S.P. Kothari et al (2005))**، بلغت قيمة اختبار DW=2.17 من الجدول الخاص بالقيم الحرجة لاختبار داربن–واتسون، عند عدد المتغيرات المستقلة K=1 ودرجات حرية الخطأ ddl=45 ومستوى معنوية α=0.05، كانت قيمة الحد الأدنى du=1.57، بما أن قيمة DW تقع ضمن النطاق 2<DW<4-du ، فإننا نقبل الفرضية الصفرية(H0) ، مما يعني أن البواقي مستقلة ذاتيًا ولا يوجد ارتباط ذاتي بينها.

وبالتالي يمكن القول إن شرط استقلالية البواقي، وهو أحد الشروط الأساسية لاستخدام طريقة **المربعات الصغرى العادية** (OLS)، قد تحقق في هذا النموذج.

ونلاحظ من الشكل الذي يمثل دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن جميع المعاملات داخل مجال الثقة، مما يعني أن الشرط محقق وهو هناك استقلال ذاتي للبواقي.

الشكل (4–25): إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج كوثاري

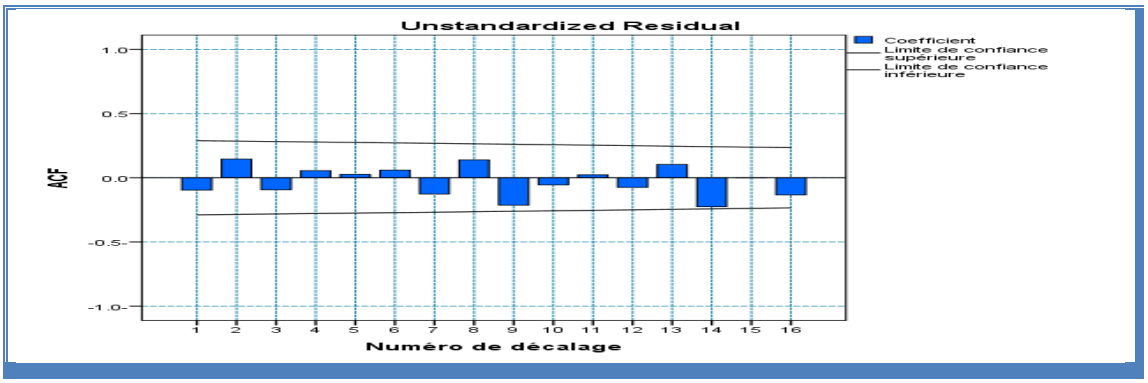

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

فحسب **نموذج جونز المعدل (Modèle de Jones modifié (1995))**، فإن قيمة إختبار DW تساوي إلى 2.22 ، كما أن قيمة du تساوي 1.67 وقيمة dl تساوي 1.38 (من جدول القيم الحرجة لـ **Durbin-Watson**) عند K=3 (حيث يوجد أن K عدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهي ثلاثة متغيرات)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي ddl=45 (من جدول تحليل

التباين)، عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فإن قيمة داربن –واتسون محصورة بين $2<DW<4-du$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن شرط الإرتباط الذاتي من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

ونلاحظ من الشكل الذي يمثل دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن جميع المعاملات داخل مجال الثقة، مما يعني أن الشرط محقق وهو هناك استقلال ذاتي للبواقي.

الشكل (4–26): إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج جونز المعدل

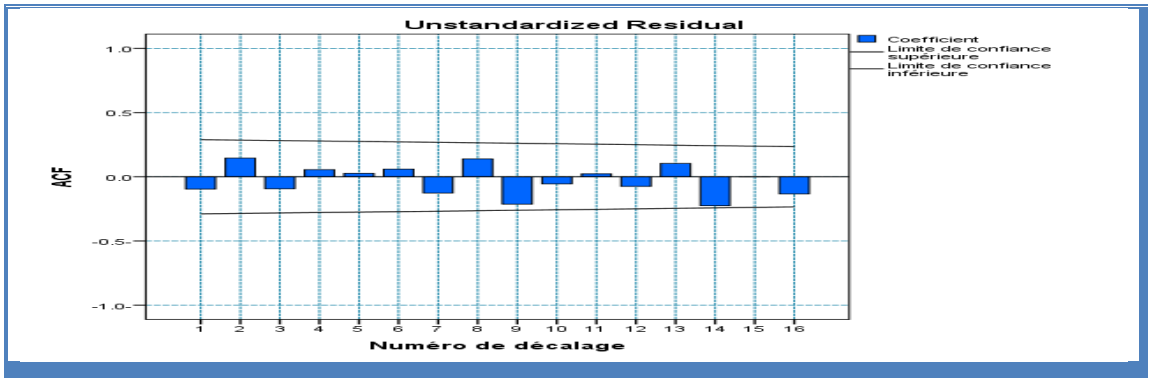

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

وحسب **نموذج جونز (Modèle de Jones (1991))**، فإن قيمة إختبار DW تساوي إلى 2.24، كما أن قيمة du تساوي 1.72 وقيمة dl تساوي 1.34 (من جدول القيم الحرجة لـ **Durbin-Watson**) عند K=4 (حيث يوجد أن K عدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهي أربعة متغيرات)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي ddl=45 (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فإن قيمة داربن –واتسون محصورة بين $2<DW<4-du$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

ونلاحظ من الشكل الذي يمثل دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن جميع المعاملات داخل مجال الثقة، مما يعني أن الشرط محقق وهو هناك استقلال ذاتي للبواقي.

الشكل (4–27): إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج جونز

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

3. اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

من مخرجات تحليل الانحدار شكل الانتشار البواقي مع القيم الاتجاهية، كما هو موضح بالشكل التالي:

يهدف تحليل انتشار البواقي مع القيم الاتجاهية إلى التحقق من مدى تحقيق الافتراضات الأساسية لتحليل الانحدار باستخدام طريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)** يتم ذلك من خلال رسم شكل انتشار (Scatter Plot) للبواقي مقابل القيم المتوقعة من النموذج، هذا التحليل يساعد في الكشف عن المشكلات المحتملة مثل **عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity)** أو **عدم خطية العلاقة (Non-linearity)** ، الشكل الموالي يوضح هذا الانتشار:

الشكل (4–28): اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (اختبار تجانس البواقي) حسب نموذج كوثاري

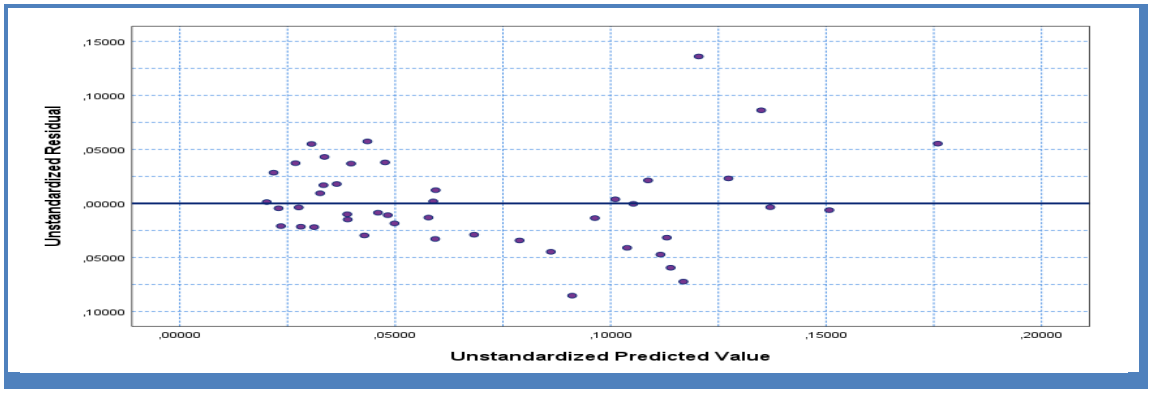

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من خلال تحليل انتشار البواقي مع القيم الاتجاهية، يمكن التحقق من مدى توافق البيانات مع الافتراضات الأساسية لتحليل الانحدار.

في هذا النموذج، يظهر الشكل البياني أن البواقي موزعة بشكل عشوائي حول خط الصفر، دون وجود نمط أو اتجاه واضح (مثل زيادة أو تناقص منتظم أو تجمع في جانب معين)، هذا التوزيع العشوائي يشير إلى تحقيق افتراض ثبات التباين، مما يعكس ملاءمة النموذج وقدرته على تحقيق الافتراضات المطلوبة لتحليل الانحدار باستخدام طريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)**

الشكل (4–29): اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (اختبار تجانس البواقي) حسب نموذج جونز المعدل

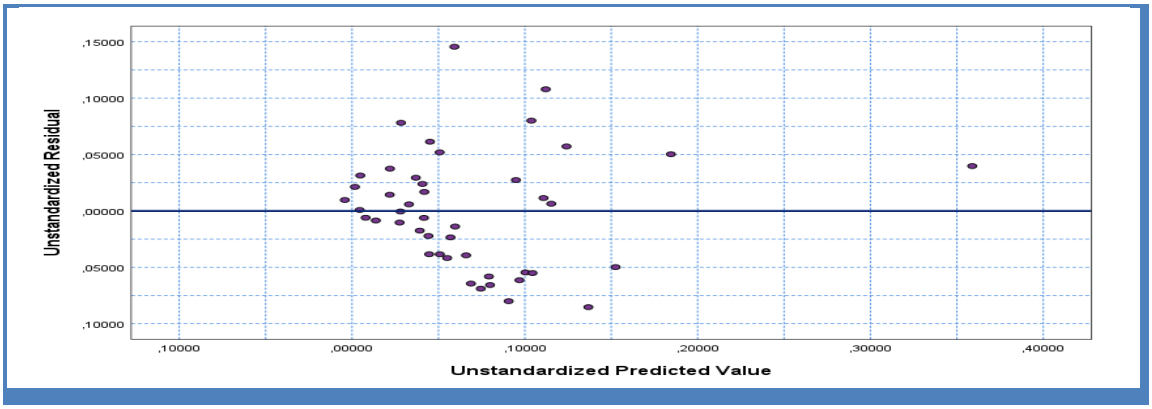

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

من خلال تحليل انتشار البواقي وفقًا لنموذج جونز المعدل، يظهر أن توزيع البواقي يتخذ شكلاً عشوائيًا حول خط الصفر، الذي يمثل الحد الفاصل بين البواقي السالبة والموجبة، حيث لا يمكن ملاحظة أي نمط أو إتجاه محدد في هذا التوزيع (مثل زيادة أو

تناقص منتظم أو تجمعها في جانب معين)، يشير هذا التوزيع العشوائي إلى تحقيق افتراض ثبات التباين، مما يعني أن الشرط الرابع من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) قد تحقق في هذا النموذج.

الشكل (4–30): اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (اختبار تجانس البواقي) حسب نموذج جونز

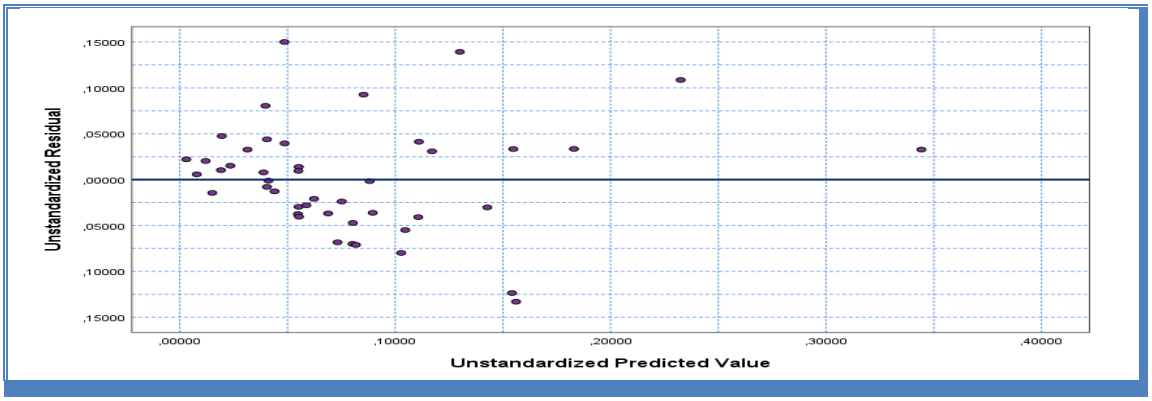

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يلاحظ هنا أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والموجبة)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن الشرط الرابع من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

وفقًا لتحليل انتشار البواقي باستخدام نموذج جونز، يتبين أن توزيع البواقي يظهر بشكل عشوائي حول خط الصفر، الذي يمثل الحد الفاصل بين البواقي السالبة والموجبة، حيث لا يمكن رصد أي نمط أو إتجاه محدد في هذا التوزيع (مثل زيادة أو تناقص منتظم أو تجمعها في جانب معين)، وعليه يمكن الحكم بأن افتراض ثبات التباين قد تحقق، مما يعني أن الشرط الرابع من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) قد تم استيفاؤه وفقًا لنموذج جونز.

4. تحليل اختبار عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة) – التداخل الخطي–

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من عدم وجود تداخل خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الإنحدار، ويحدث هذا التداخل الخطي عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة بشكل كبير ببعضها البعض، مما يؤدي إلى مشكلات في تقدير معاملات النموذج ويؤثر على دقة النتائج، الجدول التالي يوضح هذا الاختبار:

الجدول (4–50): نتائج إختبار التداخل الخطي

النموذج	المتغيرات	احصائيات التعدد الخطي	
		السماحية	معامل تباين التضخيم
Modèle de Jones modifié (1995)	حجم المؤسسة	0.720	1.388
	خطر الاستغلال	0.783	1.276
	التحفظ المحاسبي	0.896	1.116
Modèle de Jones (1991)	ربحية المؤسسة	0.983	1.017
	حجم المؤسسة	0.719	1.391
	خطر الاستغلال	0.777	1.287
	التحفظ المحاسبي	0.895	1.117

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق (07) بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 29

تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التضخم التبايني (Variance Inflation Factor - VIF) لجميع متغيرات الدراسة أقل من الحد المقبول وهو (5)، هذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، حيث أن القيم المنخفضة لـ VIF تعكس استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض، وعليه يمكن القول إن هذا الشرط من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) قد تحقق، مما يعزز دقة وموثوقية النموذج المستخدم.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضية

بعد القيام بعملية اختبار صلاحيات البيانات للتحليل الإحصائي، سيتم في هذا الجزء اختبار فرضية الدراسة عن طريق دراسة مدى تأثير بعض العوامل الاقتصادية للمؤسسة على جودة الأرباح المحاسبية.

أولا: اختبار الفرضية ونماذج القياس " التأكد من وجود إرتباط قوي ذو دلالة إحصائية"

يتمثل التنبؤ بجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح في عملية منهجية تبدأ بتحديد المتغير التابع (جودة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية) و المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية المرتبطة)، حيث يتم دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات للتحقق من وجود ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية، وفي حال تأكيد هذه العلاقة، يتم بناء نموذج إنحدار خطي يصف العلاقة بدقة. بعد ذلك، يخضع النموذج لاختبارات الجودة مثل معامل التحديد R^2 وإختباري F و t لضمان قدرته التفسيرية ومعنويته الإحصائية، ثم يتم استخدام معادلة الإنحدار للتنبؤ بقيم جودة الأرباح بناءً على قيم العوامل الاقتصادية، مع تقييم دقة التنبؤ من خلال مقارنة القيم المتنبأ بها مع القيم الفعلية، وتجدر الإشارة إلى أن قوة وموثوقية التنبؤ تزداد كلما ارتفعت قوة الارتباط بين المتغيرات وتحسنت جودة نموذج الإنحدار المستخدم، سيتم اختبار هذه الفرضية وفق الخطوات الآتية:

1. تحليل نتائج تحليل الارتباط

يهدف تحليل الارتباط إلى قياس طبيعة العلاقة بين متغيرين (طردية أو عكسية) وقوة هذه العلاقة باستخدام معامل الارتباط (r) يشير معامل الإرتباط الموجب إلى علاقة طردية، بينما يشير المعامل السالب إلى علاقة عكسية، وتحدد قوة العلاقة بناءً على قيمة r التي تتراوح بين -1 و+1، حيث تشير القيم القريبة من ±1 إلى علاقة قوية، بينما تشير القيم القريبة من 0 إلى علاقة ضعيفة.

قبل الاعتماد على قيمة r، يجب اختبار دلالته الإحصائية من خلال مقارنة القيمة الإحتمالية (Sig) بمستوى الدلالة (0.05) إذا كانت Sig<0.05، فهذا يعني أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، أي أن معامل الإرتباط يختلف معنويًا عن الصفر، مما يشير إلى وجود إرتباط خطي حقيقي بين المتغيرين، والجدول (51.4) يبين نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات بناءا على القيم الواردة:

الجدول (4–51): نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع / المتغير المستقل	المستحقات الاختيارية حسب Modèle de Jones (1991)		المستحقات الاختيارية حسب Modèle de Jones modifié (1995)		المستحقات الاختيارية حسب Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	
	Corrélation de Pearson	Sig. (bilatérale)	Corrélation de Pearson	Sig. (bilatérale)	Corrélation de Pearson	Sig. (bilatérale)
ربحية المؤسسة	-0.347	*0.019	-0.053	0.727	-0.035	0.819
حجم المؤسسة	-0.537	*0.001	-0.569	*0.001	-0.508	*0.001
مديونية المؤسسة	-0.074	0.629	-0.093	0.545	-0.248	0.101
معدل النمو	-0.105	0.491	-0.077	0.616	-0.113	0.460
مخاطر الاستغلال	0.530	*0.001	0.590	*0.001	0.712	*0.001
مؤشر السيولة	-0.305	*0.042	-0.231	0.127	-0.302	*0.044
المدفوعات الضريبية	-0.012	0.940	0.129	0.399	0.248	0.100
التحفظ المحاسبي	-0.431	*0.003	-0.530	*0.001	-0.286	0.057
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						
عدد المشاهدات N=45						

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق (08) بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 29

من خلال تحليل مصفوفة إرتباط بيرسون، يمكن استخلاص طبيعة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع (جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح) كما يلي:

1.1. نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع حسب نموذج كوثاري

تشير نتائج مصفوفة إرتباط بيرسون حسب نموذج كوثاري إلى وجود علاقة **عكسية ضعيفة "سالبة"** ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من حجم *المؤسسة*، *ومؤشر السيولة*، مما يعني أن زيادة هذه المتغيرات ترتبط بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي **العلاقة طردية** مع جودة الأرباح المحاسبية، أي ارتفاع في جودة الأرباح المحاسبية، كما أظهرت النتائج علاقة **طردية ضعيفة "موجبة"** ذات دلالة إحصائية بين *خطر الاستغلال* والمستحقات الاختيارية، مما يشير إلى إرتباط إيجابي بينهما،مما يعني أن

الارتفاع في هذا المتغير يؤدي الى الميول لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي **العلاقة عكسية** مع جودة الأرباح المحاسبية، أي انخفاض في مستوى جودة الأرباح المحاسبية، في المقابل لم تظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من *ربحية المؤسسة، المديونية، معدل النمو، المدفوعات الضريبية، والتحفظ المحاسبي*، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل خطي واضح على جودة الأرباح وفقًا للنموذج.

2.1. نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع حسب نموذج جونز المعدل

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة **عكسية ضعيفة "سالبة"** ذات دلالة إحصائية بين (*حجم المؤسسة والتحفظ*) و المستحقات الاختيارية، مما يعني أن زيادة حجم المؤسسة والتحفظ يرتبطان بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **العلاقة طردية** مع جودة الأرباح المحاسبية، أي ارتفاعها، كما أظهرت النتائج وجود علاقة **طردية ضعيفة** ذات دلالة إحصائية بين كل من (*خطر الاستغلال*) والمستحقات الاختيارية، مما يشير إلى إرتباط إيجابي بين هذا المتغير وممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **العلاقة عكسية** مع جودة الأرباح المحاسبية، فكلما ارتفع خطر الاستغلال إنخفضت جودة الأرباح المحاسبية.

في المقابل، لم تظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من *ربحية المؤسسة، معدل النمو، مستوى السيولة، المديونية، والمدفوعات الضريبية*، مما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل خطي واضح على جودة إدارة الأرباح وفقًا للنتائج.

3.1. نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع حسب نموذج جونز

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة **عكسية ضعيفة** ذات دلالة إحصائية بين *حجم المؤسسة، الربحية، مؤشر السيولة* و *التحفظ المحاسبي* والمستحقات الاختيارية، مما يعني أن زيادة هذه المتغيرات ترتبط بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **العلاقة طردية** مع جودة الأرباح المحاسبية، بمعنى زيادة هذه المتغيرات يؤدي الى مستويات منخفضة من جودة الأرباح المحاسبية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة **طردية ضعيفة** ذات دلالة إحصائية بين كل من *خطر الاستغلال* والمستحقات الاختيارية، مما يشير إلى إرتباط إيجابي بين هذا المتغير وممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **العلاقة عكسية** مع جودة الأرباح المحاسبية، بمعنى أي زيادة في هذه المتغير تؤدي الى انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية.

في المقابل، لم تظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من *معدل النمو، المديونية، والمدفوعات الضريبية*، مما يدل على أن هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل خطي واضح على جودة الأرباح وفقًا للنتائج.

ثانيا: الاختيار الإحصائي لتقييم اختبار الفرضية

1. بناء نموذج الانحدار وقياس جودة توفيق النموذج

أظهر الارتباط أن النماذج الثلاثة متقاربة في نتائجها، مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة، غير أنه في جميع نماذج القياس ظهر اشتراك فيما يتعلق بقوة الارتباط مع مخاطر الاستغلال و جودة الأرباح المحاسبية.

- ✓ **نتائج تحليل الانحدار المتعدد**

تم اعتماد تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح بدلالة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2020)، والجداول التالية تبين نتائج تحليل الانحدار:

الجدول (4–52): نتائج جودة توفيق النموذج المقدر

النموذج	معامل الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $AdjR^2$	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة داربن–واتسون Durbin-Watson
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	0.712	0.508	0.496	0.413	2.171
Modèle de Jones modifié (1995)	0.768	0.590	0.560	0.530	2.742
Modèle de Jones (1991)	0.734	0.539	0.493	0.619	3.068

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الملحق (07) بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 29

يبين الجدول (52.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأفضل توليفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (ربحية المؤسسة، حجم المؤسسة، مديونية المؤسسة، مؤشر السيولة، معدل النمو، مخاطر الاستغلال، المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي)، على جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح للفترة (2006-2020):

حيث يتضح أنه:

حسب نموذج كوثاري يلاحظ ان معامل التحديد المصحح R^2 يساوي إلى 0.508 ، وهذا يعني أن المتغير المستقل خطر الاستغلال يفسر 50.8% من الانحرافات الكلية في جودة الأرباح، وهي تعبر عن جودة توفيق متوسطة، في حين أن 49.2% من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

أما بالنسبة **لنموذج حونز المعدل**، فتشير النتائج أن معامل التحديد المصحح R^2 يساوي إلى 0.590، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (حجم المؤسسة، خطر الاستغلال والتحفظ المحاسبي) تفسر 59% من الانحرافات الكلية في جودة الأرباح، وهي تعبر عن جودة توفيق متوسطة، في حين أن 41% من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

أما حسب **نموذج جونز**، فتشير النتائج أن معامل التحديد المصحح R^2 يساوي إلى 0.539، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (ربحية المؤسسة، حجم المؤسسة، خطر الاستغلال والتحفظ المحاسبي) تفسر 53.9% من الإنحرافات الكلية في جودة الأرباح، وهي تعبر عن جودة توفيق متوسطة، في حين أن 46.1% من الإنحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

من أجل معرفة معنوية النموذج الكلية نستخدم الجدول التالي:

الجدول (4–53): نتائج تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	متوسط مجموع المربعات Carré moyen	قيمة الاختبار F	معنوية الاختبار Sig
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	الإنحدار	0.076	1	0.076	44.312	0.001
	البواقي	0.074	43	0.002		
	الكلي	0.150	44	-		
Modèle de Jones modifié (1995)	الإنحدار	0.166	3	0.55	19.662	0.001
	البواقي	0.116	40	0.003		
	الكلي	0.282	44	-		
Modèle de Jones (1991)	الإنحدار	0.180	4	0.045	11.693	0.001
	البواقي	0.154	40	0.004		
	الكلي	0.333	44	-		

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

يتضمن الجدول (53.4) نتائج تحليل التباين لإختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الإنحدار المقدر، حيث يهدف الاختبار إلى تقييم الفرضية الصفرية ($H0$) التي تنص على أن جميع معاملات النموذج غير معنوية (تساوي الصفر)، مقابل الفرضية البديلة (H_1)التي تشير إلى أن هناك على الأقل معامل واحد ذو دلالة إحصائية (يختلف عن الصفر)، فإذا كانت قيمة مستوى المعنوية (Sig)أكبر من (5%)، يتم قبول الفرضية الصفرية، أما إذا كانت أقل من (5%)، يتم رفضها لصالح الفرضية البديلة.

بالنظر إلى نتائج النماذج الثلاثة (**Modèle de S.P. Kothari et al (2005)** ،**Modèle de Jones modifié (1995)** ،**Modèle de Jones (1991)**) نجد أن قيم إختبار F بلغت على التوالي 44.312، 19.662، و11.693، مع مستوى معنوية Sig=0.001 لجميع النماذج، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α=0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني وجود معاملات في نموذج الإنحدار ذات دلالة إحصائية وتؤثر بشكل معنوي على جودة الأرباح.

3. إختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج:

من أجل إختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستخدم الجدول التالي:

الجدول (4–54): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد

النموذج	المتغيرات	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة الاختيار t	معنوية الاختيار Sig
		معاملات الإنحدار β	الخطأ المعياري Erreur standar	Bêta		
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	الثابت	0.019	0.010	-	1.969	0.045
	خطر الاستغلال	0.686	0.103	0.713	6.657	0.001
Modèle de Jones modifié (1995)	الثابت	0.544	0.248	-	2.195	0.034
	حجم المؤسسة	-0.023	0.010	-0.254	-2.154	0.037
	خطر الاستغلال	0.544	0.149	0.411	3.639	0.001
	التحفظ المحاسبي	-0.003	0.001	-0.383	-3.623	0.001
Modèle de Jones (1991)	الثابت	0.645	0.290	-	2.226	0.032
	ربحية المؤسسة	-0.305	0.117	-0.282	-2.609	0.013
	حجم المؤسسة	-0.026	0.012	-0.266	-2.105	0.042
	خطر الاستغلال	0.467	0.175	0.325	2.667	0.011
	التحفظ المحاسبي	-0.002	0.001	-0.292	-2.572	0.014

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للملحق رقم(07) بالاعتماد على برنامج Spss

في هذه الخطوة، تم إجراء اختبار المعنوية الجزئية لتحديد أي من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر وهو ما تم التوصل له في الخطوة السابقة، حيث يهدف هذا الاختبار إلى تقييم الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على أن معامل الانحدار (β) غير معنوي (يساوي الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig أكبر من 5%، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى أن معامل الانحدار (β) معنوي (يختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig يكون أقل من (5%.

هذا الاختبار يساعد في تحديد المتغيرات المستقلة التي تؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع، مما يعزز فهم العوامل الأكثر تأثيرًا في النموذج ويوجه الجهود نحو تحسين تفسير العلاقة بين المتغيرات.

من الجدول الذي يحتوي على نتائج النماذج الثلاثة (نموذج كوثاري، نموذج جونز المعدل، ونموذج جونز)، يمكن تحليل العلاقة بين العوامل والمتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) على النحو التالي:

فحسب **نموذج كوثاري (Modèle de S.P. Kothari et al (2005)**:

يظهر أن الثابت له تأثير إيجابي على ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة المعامل β=0.019 وكانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية Sig=0.045 هذا يشير إلى أن الثابت يلعب دورًا بسيطًا ولكنه ذو دلالة في تفسير جودة الأرباح.

أما بالنسبة لمتغير "خطر الاستغلال"، فقد أظهر تأثيرًا إيجابيًا قويًا جدًا مع معامل β=0.686 ومستوى دلالة Sig=0.001 هذا يعني أن زيادة خطر الاستغلال ترتبط بالرفع في مستوى ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، ومنه نستنتج أن معامل خطر الاستغلال معنوي.

أما بالنسبة **لنموذج جونز المعدل (Modèle de Jones modifié (1995)**، فتشير النتائج:

بلغت قيمة معامل الإنحدار للثابت أيضًا تأثيرًا إيجابيًا على ممارسات إدارة الأرباح، حيث كانت قيمة المعامل β=0.544 ودالة إحصائيًا عند Sig=0.034 من جهة أخرى، أظهر متغير "حجم المؤسسة" علاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي علاقة موجبة مع جودة الأرباح، حيث كانت قيمة المعامل β=–0.023 ومستوى الدلالة Sig=0.037، مما يشير إلى أن زيادة حجم المؤسسة يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية، وبالنسبة لمتغير "خطر الاستغلال"، فقد أظهر تأثيرًا إيجابيًا قويًا جدًا مع معامل β=0.544 ومستوى دلالة Sig=0.001، مما يدل على ارتباطه بسلوك ممارسات بعلاقة طردية وبالتالي تدني مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أما "التحفظ المحاسبي"، فقد أظهر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح (β=–0.003 ، Sig=0.001)، مما يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى ارتفاع في جودة الأرباح.

في حين تشير النتائج حسب **نموذج جونز (Jones (1991)**:

أظهر معامل الإنحدار للثابت تأثيرًا إيجابيًا ودالاً إحصائيًا على ممارسات إدارة الأرباح β=0.645 ، Sig=0.032 أما متغير "ربحية المؤسسة"، فقد أظهر علاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح β=–0.305 ، Sig=0.013، مما يعني أن زيادة الربحية قد تؤدي إلى ارتفاع في جودة الأرباح المحاسبية. كذلك، أظهر "حجم المؤسسة" تأثيرًا سلبيًا β=–0.026 ، Sig=0.042، مما يشير إلى أن زيادة الحجم يؤدي إلى ارتفاع من جودة الأرباح، أما بالنسبة لـ"خطر الاستغلال"، فقد كان له تأثير إيجابي ودال إحصائيًا β=0.467، Sig=0.011، مما يعزز دوره كعامل رئيسي في تدنية مستوى جودة الأرباح المحاسبية، في حين أظهر "التحفظ المحاسبي" علاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح β=–0.002، Sig=0.014، مما يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى ارتفاع في جودة الأرباح.

- **تفسير العلاقات بين المتغيرات والمتغير التابع:**

– العلاقة الطردية بين الربحية وجودة الأرباح المحاسبية تشير إلى أن زيادة ربحية المؤسسة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع في جودة الأرباح المحاسبية بنسبة 30.5%، وتفسر العلاقة العكسية بين عامل الربحية وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن المؤسسات عند ربحية أعلى لا تلجأ الى التلاعب بأرباحها لتحقيق أهداف معينة أو من أجل تحسين الأرقام المحاسبية بصورة مصطنعة، وقد يكون بسبب أن المؤسسات ذات الربحية الأعلى تخضع لمعايير رقابية صارمة من قبل الجهات التنظيمية والمساهمين، وأيضا تجنب المخاطر القانونية والمحاسبية التي قد تضر بالمؤسسة على المدى الطويل "تحقيقات مالية"، أي علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية.

– هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وجودة الأرباح المحاسبية، هذا يعني أن زيادة حجم المؤسسة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع في جودة الأرباح بنسبة 2.3% في نموذج جونز المعدل و2.6% في نموذج جونز، فالعلاقة الطردية قد تكون ناتجة تجنب التكاليف السياسية والاجتماعية في المؤسسات الكبيرة، نظرا لخضوعها لرقابة دائمة وصارمة من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية مثل المحللين الماليين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح وهو ما جاءت به نظرية الوكالة، مما يزيد من

الحد إحتمالية ممارسات إدارة الأرباح أو التلاعب المحاسبي، بمعنى أن المؤسسات كبيرة الحجم لا تميل الى استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على ارباحها، أي علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية.

– هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية، هذا يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح بنسبة 0.3% في نموذج جونز المعدل و0.2% في نموذج جونز ، هذه العلاقة الطردية قد تعكس تأثير التحفظ المحاسبي على تقليل التقديرات المتفائلة للأرباح والتقليل من استخدام التقديرات المحاسبية مثل (تقييم المخزون، والمخصصات، والاستهلاك...الخ)، بمعنى تقييد فرص المرونة المتاحة للإدارة للتلاعب بالأرباح، بمعنى تقليل ممارسات إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية، أي علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وحجم المستحقات الاختيارية.

– هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين خطر الاستغلال وجودة الأرباح المحاسبية، هذا يعني أن زيادة خطر الاستغلال يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، وهو ما يعكسه استغلال الإدارة لمعلومات داخلية أو ممارسات غير أخلاقية لتحقيق مكاسب شخصية أو مؤسسية على حساب أطراف أخرى، وذلك عن طريق ما يسمى بممارسات إدارة الأرباح وتتمثل مثلا في: (تحقيق أهداف الربحية "تأجيل الإعتراف بالمصروفات أو تضخيم الإيرادات"، أو الحصول على مكافآت أكبر أو إخفاء مشاكل مالية حقيقية، او تحسين صورة المؤسسة أمام المستثمرين والدائنين)، هذا يحسن من الأرقام الظاهرة في البيانات المالية على المدى القصير، إلا أن هذه الأرقام المعلنة أقل موثوقية وأقل قدرة على تمثيل الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، ويكون إما بسبب ضعف الرقابة الداخلية أو غياب الأخلاقيات المهنية، وهذا يزيد من خطر اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة من قبل المستثمرين والدائنين.

➢ **وعليه نستنتج أن المعنوية الجزئية للنموذج كالتالي:**

- جميع المعاملات في النماذج الثلاثة ذات دلالات إحصائية (Sig<0.05)، مما يعني أنها جميعها معنوية.
- المتغير "خطر الاستغلال" يظهر كعامل رئيسي في جميع النماذج وله تأثير إيجابي قوي جدًا ودال إحصائيًا.
- بعض المتغيرات مثل "حجم المؤسسة" و"التحفظ المحاسبي" و "الربحية" تظهر تأثيرات سلبية ولكنها تظل ذات دلالات إحصائية، مما يشير إلى أهمية هذه العوامل في تفسير جودة الأرباح المحاسبية.
- الثوابت في جميع النماذج لها تأثيرات إيجابية ودالة إحصائيًا، مما يعكس وجود عوامل أخرى غير مدرجة تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام.

4. أهمية المتغيرات في بناء النموذج

الأشكال التالية تبين أهمية المتغيرات المستقلة (الربحية، حجم المؤسسة، خطر الاستغلال والتحفظ المحاسبي) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح وحسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة:

الشكل (4–31): أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الاستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج كوثاري

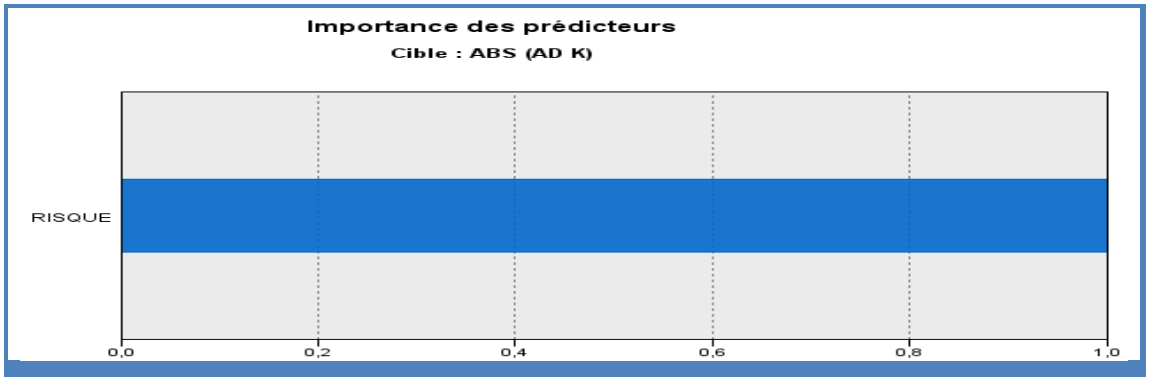

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

نلاحظ من الشكل أعلاه حسب نموذج كوثاري، أن هناك متغير واحد فقط يساهم في تفسير التغيرات التي طرأت على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، ألا وهو مستوى خطر الاستغلال وأهميته في بناء النموذج الخطي المتعدد 100% .

الشكل (4–32): أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الاستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل

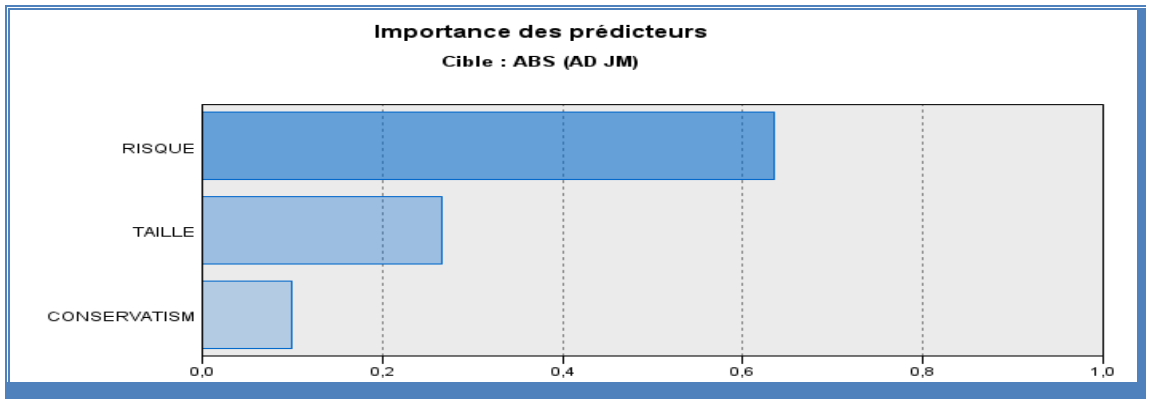

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

نلاحظ من الشكل أعلاه حسب نموذج جونز المعدل، أن هناك ثلاثة متغيرات يساهم في تفسير التغيرات التي طرأت على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، ألا وهي (حجم المؤسسة، خطر الاستغلال والتحفظ المحاسبي) وأهميتهم في بناء النموذج الخطي وفق النسب المئوية التالية:

- خطر الاستغلال يساهم في بناء النموذج بنسبة 64% .
- حجم المؤسسة يساهم في بناء النموذج بنسبة 27 % .
- التحفظ المحاسبي يساهم في بناء النموذج بنسبة 9% .

الشكل (4–33): أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الاستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز

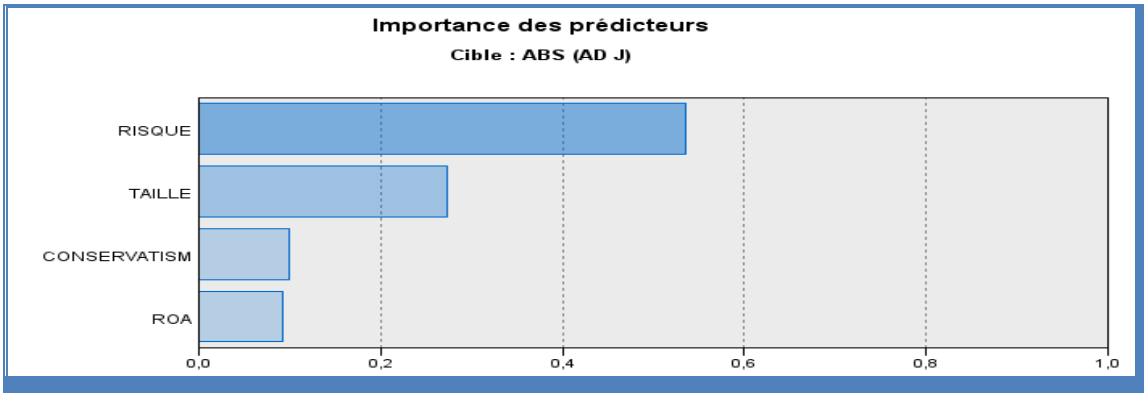

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 29

نلاحظ من الشكل أعلاه حسب نموذج جونز المعدل، أن هناك أربع متغيرات تساهم في تفسير التغيرات التي طرأت على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، ألا وهي (ربحية المؤسسة، الحجم المؤسسة، خطر الاستغلال والتحفظ المحاسبي) وأهميتهم في بناء النموذج الخطي وفق النسب المئوية التالية:

- خطر الاستغلال يساهم في بناء النموذج بنسبة 54% .
- حجم المؤسسة يساهم في بناء النموذج بنسبة 27 % .
- التحفظ المحاسبي يساهم في بناء النموذج بنسبة 10 % .
- مؤشر الربحية يساهم في بناء النموذج بنسبة 9 %

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

إعتمدت الدراسة على ثلاثة نماذج رئيسية لتقدير المستحقات الاختيارية كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في البيئة الجزائرية، نموذج جونز (Jones, 1991)، نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995) ، نموذج كوتاري(Kothari et al., 2005) ، تم اختيار هذه النماذج نظراً لاستخدامها الواسع في الدراسات السابقة لقياس المستحقات الاختيارية، مما يتيح فهماً أعمق لممارسات إدارة الأرباح.

ولتحليل البيانات، إعتمدت الدراسة على مجموعة من الاختيارات الإحصائية المعلمية واللامعلمية، بالإضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد، مستندة في ذلك إلى المنهجيات المستخدمة في الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، فيما يلي عرض لنتائج اختبار فرضيات الدراسة:

المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج فرضيات قياس جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح

الفرع الأول: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى

هدف اختبار الفرضية الأولى إلى تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2006-2020.

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن 44.44% من العينة (20مشاهدة من أصل 45) مارست إدارة الأرباح، بينما 55.56% (25 مشاهدة) لم تمارسها.

ولتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء اختبار احصائي تمثل في اختبار ذو الحدين(Binomial Test) ، عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$،حسب النماذج الثلاث:

- **نموذج كوثاري**: القيمة الاحتمالية (Sig) $P = 0.000 < 0.05$
- **نموذج جونز المعدل**: القيمة الاحتمالية (Sig) $P = 0.002 < 0.05$
- **نموذج جونز**: القيمة الاحتمالية (Sig) $P = 0.002 < 0.05$.

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات، مع ملاحظة أن نسبة المؤسسات غير الممارسة كانت أعلى نسبياً.

خلصت نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2006-2020، حيث تشير هذه النتيجة إلى احتمال تقلص هامش المرونة المتاح للإدارة للتلاعب بالأرباح المعلنة، مما قد يعكس تحسناً نسبي في جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية.

بالرغم من ان نسبة المؤسسات غير الممارسة اكبر نسبيا من المؤسسات الممارسة الا أن نسبة 44.44% تعتبر مهمة، ذلك ان النظام المحاسبي المالي يمنح فرصا للإدارة لانتهاج استراتيجيات لممارسات إدارة الأرباح بهدف التلاعب في نتائج النشاط.

إن نسبة 44.44% من المؤسسات التي تمارس إدارة الأرباح تشير إلى وجود مرونة كافية في النظام المحاسبي المالي تتيح للإدارة التأثير على الأرباح المعلنة، من خلال تعدد البدائل المحاسبية المتاحة في معالجة العمليات المالية، ووجود مساحة للتقدير الشخصي في تطبيق المبادئ المحاسبية، وتكمن خطورة هذه النتيجة كون المؤسسات المدروسة هي مؤسسات مساهمة مدرجة، يفترض أن تكون أكثر

التزاما بالشفافية والاصلاح، وتخضع لرقابة هيئة السوف المالي، وفي ظل استمرار هذه الممارسات يعني أن المعلومات المحاسبية المعروضة للمستثمرين قد تكون مضللة أو معدلة بقصد تحسين صورة الأداء وهو ما يؤثر مباشرة على القيمة السوقية لهذه المؤسسات إذ يمكن أن تؤدي الأرباح المدارة إلى رفع سعر السهم مؤقتا، لكن مع الوقت وعند اكتشاف التلاعب يتراجع سعر السهم وتنهار الثقة، ومنه تؤثر بشكل مباشر على وزنها في السوق بحيث تفقد تدريجيا مصداقيتها، ما قد يؤثر على مكانتها داخل المؤشر العام للسوق، وهذا ما يشكل عائقا أمام تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر ويقلل من جاذبيته للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي.

حيث توافق معظم الدراسات الجزائرية الحديثة التي أكدت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية وشيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات التي تنشط في البيئة الجزائرية، في حين بعض الدراسات، خاصة تلك التي ركزت على قطاعات أو متغيرات محددة، لم تجد شيوعاً عاماً للممارسات أو لم تسجل فروقاً معنوية بين المؤسسات، مما يعكس خصوصية السياق الجزائري وتفاوت النتائج حسب العينة والمنهجية.

وعليه يمكن القول أن هناك تحسن نسبي في جودة الأرباح المحاسبية، لكن مع وجود تحديات تتمثل في :

- استمرار وجود ممارسات إدارة الأرباح بنسبة معتبرة.
- الحاجة إلى تطوير آليات الإفصاح والشفافية في السوق المالي الجزائري بما يحد من فرص التلاعب بالأرباح ويزيد من ثقة المستثمرين.
- ضرورة تعزيز دور المدققين الخارجيين في إكتشاف هذه الممارسات وضمان الإلتزام بالمعايير المحاسبية.
- التحيين المستمر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع البيئة الجزائرية.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية

هدف اختبار الفرضية الثانية إلى تحديد مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، حيث تناولت الدراسة تحليل جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح في ثلاث مؤسسات مدرجة في البورصة الجزائرية (صيدال، الأوراسي، ورويبة) خلال الفترة 2006-2020 .

أظهر التحليل الوصفي تبايناً في مؤشرات جودة الأرباح بين المؤسسات الثلاث (صيدال، رويبة، والأوراسي)، بحيث تميزت مؤسستا صيدال والأوراسي بتقارب نسبي في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية وإنحراف معياري منخفض، بينما أظهرت مؤسسة رويبة قيماً أعلى ومتقلبة.

وللتأكد من إدعاء هذه الفرضية ولتعميق التحليل تم إجراء اختبارات إحصائية لفحص مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات جودة الأرباح المحاسبية بين هذه المؤسسات.

نظراً لعدم إستيفاء شروط التوزيع الطبيعي والتجانس في تباين المستحقات الاختيارية، كما أظهرته اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilkو Levene، تم اللجوء إلى اختبار Kruskal-Wallis اللامعلمي .

أظهرت نتائج اختبار Kruskal-Wallis عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات الثلاث وفقاً للنماذج الثلاثة :

1. **نموذج كوثاري**: H = 2.051، P = 0.359 > 0.05 (Sig).
2. **نموذج جونز المعدل**: H = 4.650، P = 0.098 > 0.05 (Sig) .
3. **نموذج جونز**: H = 5.070، P = 0.079 > 0.05(Sig).

في جميع النماذج الثلاثة (كوثاري، جونز المعدل، وجونز)، كانت قيم مستوى المعنوية Sig >α=0.05، حيث كانت قيمة المعنوية أكبر وفق النموذج كوثاري، وبناء على الاختيارات الإحصائية يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائري، حيث تشير هذه النتائج إلى أن الاختلافات في طبيعة نشاط المؤسسات لم تؤدي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة أرباحها المحاسبية، مما قد يعكس أن الظاهرة منتشرة أفقيا عبر مختلف مؤسسات البورصة ويدل على عدم تفاوت في الاستراتيجيات المحاسبية بين المؤسسات والتي نؤثر على ممارسات إعداد التقارير المالية، ورغم أن النتيجة تبدو محايدة إحصائيا إلا ان أثرها على مستوى البورصة أكثر عمق مما قد يبدو، بحيث إذا كانت جميع مؤسسات الدراسة بغض النظر عن طبيعتها تصدر أرباحا منخفضة الجودة أو متلاعب بها، فإن هذا يشير الى ضعف مصداقيتها كمؤشر على الأداء المالي الحقيقي، وبالتالي تنخفض القيمة السوقية الفعلية للمؤسسة مقارنة بالقيمة السوقية المحاسبية الظاهرة، وذلك لفقدان الثقة في القوائم المالية بشكل عام، بمعنى آخر: غياب الفروق يعني غياب التميز في جودة المعلومات، وبالتالي غياب الحوافز الاستثمارية، ففي البورصات الكفؤة يكون هذا التميز عاملا في تحديد وزن المؤسسة داخل السوق (من حيث الثقة، التداول، الجاذبية .....الخ)، أما في بورصة الجزائر أين لم تسجل فروق فتظهر المؤسسات أمام المستثمر المحلي او الأجنبي متشابهة في المخاطر وضعف الإفصاح، مما يؤدي الى ركود التداول وانخفاض الرغبة في الاستثمار، وبالتالي تباث أو تراجع الوزن النسبي للمؤسسات في المؤشر العام للبورصة الجزائرية خاصة وهي سوق تعد ناشئة وتطمح الى جذب الاستثمار.

إن هذا التفسير في غياب الفروق الإحصائية يمكن إرجاعه إلى أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتتبع ممارسات محاسبية وسياسات تنظيمية ساهمت في خلق بيئة متجانسة بينها، ربما تعود إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهو ما يجعل المستثمرين وصناع القرار لا يتخذون جودة الأرباح المحاسبية عاملا ضروريا في التمييز بين المؤسسات محل الدراسة وتجعلهم يركزون على عوامل أخرى مثل الأداء المالي أو العائد على الاستثمار.....الخ

الفرع الثالث: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة

هدف اختبار الفرضية الثالثة إلى مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2006-2020.

أظهرت نتائج التحليل الوصفي انخفاضاً في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في الفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يشير إلى تحسن في جودة الأرباح المحاسبية، كما لوحظ انخفاض في الانحراف المعياري لحجم المستحقات الاختيارية، مما يدل على تقارب أكبر في ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) ، أظهرت النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين الفترات قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لجميع النماذج الثلاثة :

1. **نموذج كوثاري**: F = 8.803، Sig = 0.001.
2. **نموذج جونز المعدل**: F = 5.750، Sig = 0.006.
3. **نموذج جونز**: F = 2.397 ، Sig = 0.003.

وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

نظراً لعدم إستيفاء شروط التوزيع الطبيعي والتجانس في تباين المستحقات الاختيارية، كما أظهرته اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilkو Levene، تم إجراء اختبار Tamhane للمقارنات المتعددة، حيث أظهرت

النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين الفترة قبل تطبيق SCF والفترتين أثناء وبعد التطبيق، مع عدم وجود فروق دالة بين الفترتين أثناء وبعد التطبيق، وفقاً لنتائج اختبار Tamhane ، تم تسجيل الفروق التالية :

1. **نموذج كوثاري** :
   - بين الفترة قبل SCF وأثناءSCF : متوسط الفرق = 0.0685، Sig = 0.008.
   - بين الفترة قبل SCF وبعدSCF : متوسط الفرق = 0.0641، Sig = 0.018.
2. **نموذج جونز المعدل** :
   - بين الفترة قبل SCF وأثناءSCF : متوسط الفرق = 0.0767، Sig = 0.037.
   - بين الفترة قبل SCF وبعدSCF : متوسط الفرق = 0.0789، Sig = 0.042.
3. **نموذج جونز** :
   - بين الفترة قبل SCF وأثناءSCF : متوسط الفرق = 0.065، Sig = 0.013.
   - بين الفترة قبل SCF وبعدSCF : متوسط الفرق = 0.046، Sig = 0.009.

تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين الفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذه النتائج تشير إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي قد ساهم في تحسين جودة الأرباح المحاسبية من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية المدرجة، مما يؤدي الى تحسين تسعير الأسهم بناء على معطيات واقعية، ويعزز من القيمة السوقية العادلة للمؤسسة، ومنه زيادة التداول على أسهمها، والتقليل من تقلبات سعر السهم، وبالتالي استقرارها المالي والسمعة السوقية، هذه النتائج تتوافق فيما توصلت إليه العديد من الدراسات التي عالجت هذه الظاهرة، والتي نذكر منها: (دراسة عبد الله منصولر السبيعي و آخرون 2024، عبد النور شنين 2019، دراسة بلال كيموش، حمزة بوسنة 2016، أبو بكر يوسف صلاح 2016، نضال زلوم عمر 2015، دراسة Anna K. Hope and Davide C. Kelley, 2019، دراسة Junus, Onong and al., 2019، دراسة Nouri and Abaoud, 2014 ، و Sellami and Fakhfakh; 2013)، حيث أن هذا التبني بالتطبيق سواءا كان إلزاميا أو اختياريا كان متبوعا برغبة تعزيز الشفافية في القوائم المالية، والتي تساهم في ضمان المصالح ذات العلاقة و جذب الاستثمارات الأجنبية وتقليل ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية التي أصبحت مركز إهتمام كبير في البيئة المحاسبية، غير أن بعض الباحثين يرون أن انخفاض أو ارتفاع الجودة لا يعكس بالضرورة مدى تقلص او توسع هامش المناورة بل يتأثر أو ينسب الى عوامل أخرى قد تتعلق بالبيئة السياسية والاقتصادية، والأطر القانونية.....الخ، وهو ماجعل وجهات النظر مختلفة بمرجعية نتائج دراسات سابقة والتي تتعارض مع نتائج دراستنا نذكر منها: (كهينة شاوشي، 2016، و دراسة حنان قسوم، 2016، و دراسة فؤاد صديقي، 2016، ودراسة Réda Sefsaf, 2012، ودراسة Alex Augusto Timm Rathke et al., 2016)، وهي ما أكدت أن الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية أتاح فرصة المناورة والتلاعب بالخيارات المحاسبية، والتي كانت في بعض الأحيان علني مندرجة ضمن المعايير و خفية كانت خارج المعايير المحاسبية "الغش"، وأيضا استخدام التقديرات الشخصية والتي لا يعرف حوافزها وخلفياتها وذلك لغياب تنظيم وتوجيه واضح للتنفيذ، وبالتي تؤدي الى ظهور ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي التظاثير على جودة الأرباح المحاسبية.

وبالنسبة لرأي الباحثة فهذه الاختلافات في النتائج بين الدارسات السابقة يمكن إرجعها الى عدى عوامل تلخص كالتالي:

➢ **من ناحية بيئة الدراسة**

✓ تختلف البيئات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية بين الدول المختلفة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة قد تختلف نتائجها عن تلك التي أجريت في الدول النامية أو الناشئة.

✓ تختلف طبيعة الأسواق المالية ومستوى تطورها بين الدول، ففي الأسواق المالية الأكثر تطورًا، قد يكون هناك رقابة أشد وإفصاح أكبر، مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح.

✓ تختلف الثقافة المحاسبية والممارسات المهنية بين الدول، ففي بعض الدول قد يكون هناك تقبل أكبر لبعض الممارسات المحاسبية التي تعتبر غير مقبولة في دول أخرى.

➢ **المنهجية وعينة الدراسة المستخدمة**

✓ تختلف النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح، فبعض الدراسات تعتمد على نموذج من نماذج القياس، بينما تعتمد دراسات أخرى على نماذج مختلفة، وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى نتائج متباينة.

✓ تختلف الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسات، فبعض الدراسات أجريت بعد زمن قليل من تطبيق النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية، بينما إرتكزت أخرى على فترة معتبرة بعد التطبيق، وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى نتائج مختلفة.

✓ تختلف القطاعات التي تغطيها الدراسات، فبعض الدراسات تركز على قطاع معين، مثل القطاع الصناعي أو القطاع المالي، بينما تغطي دراسات أخرى قطاعات مختلفة، وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى نتائج متباينة.

✓ يختلف حجم العينة المستخدمة في الدراسات، فبعض الدراسات تعتمد على عينات كبيرة، بينما تعتمد أخرى على عينات صغيرة، وقد تؤثر العينة المستخدمة على دقة النتائج.

وبالنظر إلى الأدبيات المحاسبية التطبيقية، يتبين أن تقارب القواعد المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية يتأثر بعوامل بيئية متنوعة، مما يؤدي إلى توجيه المؤسسات نحو استراتيجيات متباينة لإدارة الأرباح، وتتجسد هذه العوامل في بيئة الأعمال الجزائرية في:

أولا: تأثير الرقابة الجبائية على الممارسات المحاسبية

في الجزائر، يرتبط النظام المحاسبي المالي ارتباطا وثيقًا بالنظام الجبائي، حيث تعتمد الضرائب على المعالجات المحاسبية للنتيجة النهائية للسنة المالية، وهذا الارتباط يوجه المؤسسات نحو الامتثال للقواعد الجبائية، حتى في ظل استخدامها للمرونة التي يتيحها النظام المحاسبي المالي. ومع ذلك، ترى الباحثة أن هذا الارتباط يخلق نوعًا من الرقابة التي تحد من الممارسات الاختيارية لإدارة الأرباح، حيث يمكن استخدام الاختلافات بين المحاسبة والقانون الجبائي للكشف عن هذه الممارسات.

- قيود على خصم التكاليف: يفرض القانون الجبائي قيودًا على خصم بعض التكاليف، مثل أجور الأزواج العاملين في المؤسسات الفردية والهدايا غير الإعلانية والمصروفات النقدية التي تتجاوز مبلغًا معينًا، مما يحد من قدرة المؤسسات على تخفيض أرباحها الخاضعة للضريبة بشكل كبير.
- معاملة فوائض القيمة: حدد القانون الجبائي نسبة محددة من فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأصول التي تدخل ضمن الربح الخاضع للضريبة، مما يقلل من قدرة المؤسسات على التلاعب بهذه الفوائض لتحقيق أهداف ضريبية.
- نظام الإهتلاك المالي: يختلف النظام المحاسبي المالي عن القانون الجبائي فيما يتعلق بمدة الإهتلاك وأساسه وطرق الإهتلاك، وهذا الاختلاف يفرض على المؤسسات الالتزام بقواعد الإهتلاك القانونية عند حساب الضريبة، حتى وإن كانت تفضل طرق إهتلاك أخرى لأغراض إعداد التقارير المالية.

ثانيا: المزايا الضريبية وعلاقتها بإدارة الضرائب

في ظل التشريع الجبائي الجزائري، تتمتع تجمعات الشركات (سواء كانت عامة أو خاصة أو متعددة الجنسيات) بمزايا ضريبية كبيرة فيما يتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال وحقوق التسجيل، وهذا يخلق حافزًا لدى المؤسسات لتبني استراتيجيات إدارة الضريبة التي تسمح لها بالإستفادة من هذه الإعفاءات، ويمكن التمييز بين نوعين من استراتيجيات إدارة الضريبة:

- إدارة الضريبة من خلال الاستغلال الأمثل للمزايا الجبائية القانونية: هذا النوع من الإدارة يتضمن استغلال الثغرات القانونية والتخطيط الضريبي لتقليل الضرائب المستحقة بطرق قانونية، وفي بيئة الأعمال الجزائرية، قد تلعب العلاقات السياسية والنفوذ دورًا في الحصول على هذه المزايا.
- إدارة الضريبة من خلال ممارسات غير قانونية (التهرب الضريبي وتبييض الأموال): هذا النوع من الإدارة يتضمن استخدام شركات الأوفشور وغيرها من الأدوات لإخفاء الأصول والأرباح والتهرب من الضرائب، وذلك باستخدامها طرق إحتيالية ترمي إلى غسيل الأموال القذرة والتهرب من دفع الضرائب في بلدان الملاك الأصلية.

تشير الأدبيات المحاسبية إلى أن الرقابة الجبائية والمزايا الضريبية تؤثران بشكل كبير على ممارسات إدارة الأرباح في الجزائر، ففي حين تحد الرقابة الجبائية من قدرة المؤسسات على التلاعب بالأرباح الخاضعة للضريبة، فإن المزايا الضريبية تخلق حافزًا لدى المؤسسات للبحث عن طرق مبتكرة لتقليل الضرائب المستحقة، سواء بطرق قانونية أو غير قانونية، ومنه فإن فهم هذه العوامل البيئية أمر ضروري لفهم طبيعة ممارسات إدارة الأرباح في الجزائر وتقييم تأثيرها على جودة التقارير المالية.

ثالثا: تأثير التقاليد القانونية على الممارسات المحاسبية

تعتبر القواعد القانونية في أي بلد الإطار الذي يحدد العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وينظم المهن المختلفة، بما في ذلك مهنة المحاسبة. وفي الجزائر، يرتبط النظام المحاسبي المالي ارتباطا وثيقًا بالنظام القانوني، الذي ينتمي إلى الأنظمة القانونية القارية، التي تتميز بصرامتها وعدم مرونتها. وفي هذا السياق، يكون تشريع المعايير والإجراءات المحاسبية مفصلاً وشاملاً، مما يقلل من هامش المرونة المتاح للمديرين لاستغلاله في إدارة الأرباح.

- **طبيعة النظام القانوني:** إن النظام القانوني القاري يتميز بكونه نظامًا قانونيًا مكتوبًا يعتمد على التشريعات والقوانين المفصلة والشاملة، مما يحد من دور الاجتهاد القضائي ويقلل من المرونة المتاحة للأفراد والمؤسسات في تفسير وتطبيق القوانين، وهذا يؤثر بشكل مباشر على الممارسات المحاسبية، حيث يلتزم المحاسبون بتطبيق الشروط القانونية المحددة والمفصلة، مع التركيز بشكل خاص على حماية مصالح الدائنين (إدارة الضرائب، البنوك التجارية...)، وتتولى الدولة عملية التنظيم المحاسبي من خلال توفير جهاز تنفيذي على السلطة الكافية لوضع وتنفيذ القواعد المحاسبية، مع سهر الجهاز القضائي على تطبيقها والموافقة عليها، مما يسمح بإنشاء أو بمعالجات وممارسات محاسبية ضعيفة غير قدرة على توجيه المؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح.
- **دور الدولة في التنظيم المحاسبي:** تلعب الدولة دورًا رئيسيًا في التنظيم المحاسبي في الجزائر، حيث تتولى وضع وتنفيذ القواعد المحاسبية من خلال جهاز تنفيذي يتمتع بسلطة كافية، ويسهر الجهاز القضائي على تطبيق هذه القواعد والموافقة عليها، وهذا يقلل من دور المهنة المحاسبية في وضع المعايير والإجراءات المحاسبية، ويجعل الممارسات المحاسبية أكثر تركيزًا على الإمتثال للقواعد القانونية والإجراءات الحكومية.

رابعا: تأثير عدم تركم خبرة العمل المحاسبي في الجزائر

واجهت ممارسات إدارة الأرباح في الجزائر تحولًا ملحوظًا عند بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، فبدلاً من أن يمثل هذا النظام الجديد أداة لتعزيز هذه الممارسات، بدا وكأنه يفرض قيودًا غير متوقعة، ويرجع ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي، في مراحله الأولى،

كان بمثابة لغز معقد بالنسبة للعديد من المحاسبين، الذين وجدوا صعوبة في فهم تفاصيله وإستيعاب متطلباته الجديدة، كما أن ارتباطهم بالممارسات المحاسبية التي تعود إلى حقبة المخطط الوطني المحاسبي (PCN) والتي فاقت (35 سنة)، قد أعاق قدرتهم على التكيف السريع مع النظام الجديد، ليجدوا أنفسهم أمام نقص الخبرة والمهارة اللازمة لاستخدام أدوات إدارة الأرباح المتاحة، وعلى رأسها المستحقات الاختيارية، وبالتالي قد حد من قدرة المؤسسات على ممارسة هذه الأساليب بفعالية في العشر سنوات الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي".

- **غموض وتعقيد النظام المحاسبي المالي** :يعاني النظام المحاسبي المالي من بعض الغموض والتعقيد في فقراته، بالإضافة إلى عدم وجود إرشادات واضحة بشأن كيفية تنفيذه، خصوصا في ظل النقص الكبير للدورات التكوينية للمحاسبين، وهذا يجعل من الصعب على المحاسبين فهم وتطبيق النظام بشكل صحيح، مما يقلل من قدرتهم على استخدام المرونة المتاحة لإدارة الأرباح.
- **التأثير المتبقي للمخطط الوطني المحاسبي** :لا يزال هناك تأثير متبقي للمخطط الوطني المحاسبي (PCN) على الممارسات المحاسبية في الجزائر، حيث يعتمد العديد من المحاسبين على الممارسات القديمة التي كانوا يستخدمونها في ظل المخطط الوطني المحاسبي، وهذا يقلل من قدرتهم على التكيف مع النظام المحاسبي المالي الجديد واستخدام أدواته بشكل فعال.
- **نقص الخبرة في استخدام المستحقات الاختيارية** :يتطلب استخدام المستحقات الاختيارية لممارسة إدارة الأرباح أن يكون المحاسب متمرسًا ومتمكنًا من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي يمارسه، وفي ظل نقص الخبرة لدى العديد من المحاسبين الجزائريين في استخدام المستحقات الاختيارية، فإن قدرتهم على إدارة الأرباح تكون محدودة.

ومنه فجودة الأرباح المحاسبية تعد عاملاً مهما في تقييم مصداقية المعلومات المالية، وهي ترتبط بشكل مباشر بممارسات إدارة الأرباح، حيث تشير الدراسات إلى أن ممارسات إدارة الأرباح، سواء كانت تهدف إلى تحسين أو تقليل الأرباح المعلنة، قد تؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية من خلال تقديم صورة غير دقيقة عن الأداء المالي لمؤسسة، في حين تشير دراسات أخرى إلى هذه العلاقة لا ترتبط فقط بتطبيق النظام المحاسبي المالي بل يتأثر أيضاً بالسياقات السياسية والاقتصادية والقانونية التي تسود في الدولة.

الفرع الرابع: تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الرابعة

هدف اختبار الفرضية الرابعة إلى مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية نتيجة تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2006-2020

أظهرت نتائج التحليل الوصفي تقارباً نسبياً في مستوى جودة الأرباح نتيجة تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي، أي بين الفترتين الأولى والثانية، على سبيل المثال، وفقاً لنموذج كوثاري :

- **قبل تراكم خبرة العمل المحاسبي (2011–2015)**: المتوسط الحسابي = 0.045، الانحراف المعياري = 0.027.
- **بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي (2016–2020)**: المتوسط الحسابي = 0.049، الانحراف المعياري = 0.041.

تم ملاحظة هذا التقارب من خلال تحليل الأشكال البيانية، حيث تبين وجود تقارب في قيم المتوسط الحسابي لممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية بين الفترتين (الفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، والفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء اختبار "ت" للعينات المستقلة، أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين الفترتين لجميع النماذج الثلاثة :

1. **نموذج كوثاري**: t = -0.343، درجة الحرية = 28، Sig = 0.734 > 0.05.
2. **نموذج جونز المعدل**: t = 0.153، درجة الحرية = 28، Sig = 0.879 > 0.05.

3. **نموذج جونز**: t = -0.746 ، درجة الحرية = 28، Sig = 0.462 > 0.05.

نظراً لعدم استيفاء شروط التوزيع الطبيعي للبيانات حسب نموذجي جونز المعدل وجونز، كما أظهره اختبار كولموجروف–سميرنوف، تم إجراء اختبار مان–ويتني (U de Mann-Whitney) كبديل لامعلمي. أكدت نتائج هذا الاختيار عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية:

1. **نموذج جونز المعدل**: U = 104.00، Sig = 0.744 > 0.05.
2. **نموذج جونز**: U = 109.00، Sig = 0.902 > 0.05.

وفقا لهذه النتائج، تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية بين الفترتين قبل وبعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير هذه النتائج إلى أن تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي لم يؤد إلى تغيير جوهري في مستوى جودة الأرباح المحاسبية، قد يعزى هذا إلى استقرار الممارسات المحاسبية بعد الفترة الأولية من تطبيق النظام، أو إلى عوامل أخرى تؤثر على جودة الأرباح بغض النظر عن مدة تطبيق النظام المحاسبي، فربما أن قرار إدارة الأرباح في المؤسسات لا يتخذ غالبا على المستوى الفني (المحاسبين)، بل على المستوى الإداري الأعلى، ضمن استراتيجيات إدارية تسويقية أو تمويلية، وبذلك فإن الخبرة المحاسبية في حد ذاتها، حتى وإن كانت عالية لا تعني بالضرورة ارتفاع الجودة أو انخفاضها، لأن استخدامها قد يكون موجها من الإدارة لخدمة أهداف معينة، خاصة فيما يتعلق بتثبيت سعر السهم أو تحسين مؤشرات الأداء المالي أمام السوق، وهو ما يعد مؤشرا سلبيا على مستوى نضج البيئة المحاسبية الداعمة لكفاءة السوق المالي في الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات الخاصة باختبار تأثير العوامل الاقتصادية

الفرع الاول: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الخامسة

هدفت الفرضية الخامسة إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في مجموعة العوامل الاقتصادية المتمثلة في:(ربحية المؤسسة، حجم المؤسس، المديونية، معدل النمو، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020، من أجل قياس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على مجموعة العوامل الاقتصادية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة، مع التركيز على تفاعل جودة الأرباح المحاسبية (منخفضة ومرتفعة) عبر فترات قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام، تم تصنيف المؤسسات إلى فئتين بناءً على جودة أرباحها باستخدام الترميز الثنائي.

أولا: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل " الربحية، الحجم، المديونية، معدل النمو"

1. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل ربحية المؤسسة

هدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في ربحية المؤسسة (ROA) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020 . أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي:

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيقSCF : المتوسط = 0.056، الانحراف المعياري = 0.041

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.064، الانحراف المعياري = 0.018

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.080-، الانحراف المعياري = 0.158

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.074، الانحراف المعياري = 0.049

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.031، الانحراف المعياري = 0.031

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.004، الانحراف المعياري = 0.052

حيث تشير النتائج إلى أن المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة حققت متوسطًا منخفضًا لربحية المؤسسة (ROA) بعد تطبيق SCF، وخاصة في فترة ما بعد التطبيق (2016-2020)، حيث بلغ متوسط ROA -0.080 كما أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أن جميع المؤسسات سواء ذات جودة أرباح منخفضة أو مرتفعة، شهدت انخفاضا في ربحية المؤسسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في نموذج كوثاري، سجلت المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة أدنى مستوى لربحية المؤسسة في فترة ما بعد SCF، حيث بلغ متوسط ROA -0.080 .

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ما يلي:

- تأثير مستوى جودة الأرباح: $F = 1.189$، $Sig = 0.282 > 0.05$
- تأثير تطبيق النظام المحاسبي: $F = 9.203$ ، $Sig = 0.001 < 0.05$
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF: $F = 2.587$ ، $Sig = 0.088 > 0.05$

تشير النتائج للإحصاءات الوصفية انخفاضا عامًا في الربحية بعد تطبيق SCF، مع تسجيل أدنى المستويات خلال الفترة 2016-2020، مع تدهور حاد لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة مقارنة بالمؤسسات ذات الجودة المرتفعة .

يعكس ذلك تحديات كبيرة واجهتها المؤسسات للتكيف مع النظام الجديد، خاصة تلك التي كانت تعتمد بشكل كبير على ممارسات إدارة الأرباح، أو ارتفاع التكاليف التشغيلية.

أظهرت نتائج تحليل التباين الثنائي (ANOVA) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في ربحية المؤسسة (ROA) نتيجة لإختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية، حيث كانت قيمة مستوى المعنوية Sig أكبر من 0.05 .

يشير ذلك إلى أن جودة الأرباح المحاسبية وحدها ليست عاملاً أساسيا يؤثر على الربحية، في حين أظهرت النتائج فروقًا دالة إحصائيًا في ربحية المؤسسة نتيجة لتطبيق SCF، حيث كانت قيمة Sig أقل من 0.05، كما أظهرت الإحصاءات الوصفية انخفاضا ملحوظًا في الربحية بعد تطبيق النظام، خاصة للمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة .

يعكس ذلك التأثير الكبير للنظام الجديد على الأداء المالي للمؤسسات، والذي قد يكون مرتبطًا بتكاليف الإمتثال العالية، القيود المفروضة على الخيارات المحاسبية، وصعوبة التكيف مع متطلبات الشفافية الجديدة.

كما لم تُظهر النتائج فروقًا دالة إحصائيًا نتيجة للتفاعل بين جودة الأرباح وتطبيقSCF ، حيث كانت قيمة Sig أكبر من 0.05 .

يشير ذلك إلى أن تأثير كل من جودة الأرباح و SCF على الربحية مستقل عن الآخر، فالنظام الجديد أثر بشكل متساوٍ على جميع المؤسسات بغض النظر عن مستويات جودة أرباحها.

2. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل حجم المؤسسة

هدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في حجم المؤسسة (TAILLE) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020 .أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي:

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 22.421، الانحراف المعياري = 0.996

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 23.512، الانحراف المعياري = 0.876

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 23.665، الانحراف المعياري = 0.829

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 23.151، الانحراف المعياري = 1.088

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 23.140، الانحراف المعياري = 0.664

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 23.382، الانحراف المعياري = 0.699

وفقًا للنتائج الوصفية، يظهر أن متوسط حجم المؤسسة (TAILLE) لكل من المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة والمرتفعة شهد فروقًا عبر الفترات المختلفة، سجلت المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة متوسط حجم 22.421 قبل تطبيق SCF، و 23.512 أثناء التطبيق، و 23.665 بعد التطبيق، نفس النتائج بالنسبة للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة، حيث نلاحظ ارتفاع في حجم المؤسسة.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) ، أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- تأثير جودة الأرباح: $Sig = 0.926 > 0.05$ ، $F = 0.009$
- تأثير تطبيق SCF: $Sig = 0.048 > 0.05$، $F = 2.885$
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF: $Sig = 0.174 > 0.05$ ، $F = 1.831$

لم تظهر فروق دالة إحصائياً في حجم المؤسسة (TAILLE) نتيجة لمستويات جودة الأرباح المحاسبية أو التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF، حيث أن النمو في حجم المؤسسة لا يعتمد بشكل كبير على جودة الأرباح المحاسبية. بمعنى آخر، سواء كانت المؤسسة تحقق أرباحًا ذات جودة عالية أو منخفضة، فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر بشكل مماثل على حجمها، في حين أظهرت فروق دالة إحصائياً في حجم المؤسسة (TAILLE) نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، أي أن الإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي كان له أثر على حجم المؤسسة، فالمؤسسات بعد التطبيق لوحظ ارتفاع في حجمها.

تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق معايير محاسبية موحدة مثل النظام المحاسبي المالي (SCF) يمكن أن يؤثر على النمو أو التوسع في حجم المؤسسات، وقد يكون ذلك نتيجة لتحسين الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويسهل الحصول على التمويل، هذا يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة ويشجع على الاستثمار، هذا يشير إلى أهمية المعايير المحاسبية الموحدة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية.

3. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل مديونية المؤسسة

هدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في مديونية المؤسسة (L'ENDETTEMENT) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020 .أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي:

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيقSCF: المتوسط = 0.256، الانحراف المعياري = 0.176

أثناء تطبيقSCF: المتوسط = 0.258، الانحراف المعياري = 0.357

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.351، الانحراف المعياري = 0.189

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.121، الانحراف المعياري = 0.036

أثناء تطبيق SCF زالمتوسط = 0.452، الانحراف المعياري = 0.276

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.460، الانحراف المعياري = 0.252

أشارت نتائج الإحصاء الوصفي أن مديونية المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة كانت أعلى في فترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2010) مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة، بعد تطبيق SCF لوحظ أن المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة شهدت زيادة في مستوى مديونيتها، خصوصًا في الفترة من 2011 إلى 2020.

هذه النتائج تشير إلى أن مديونية المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة قد إرتفعت بشكل ملحوظ أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بتلك ذات جودة الأرباح المنخفضة.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- تأثير جودة الأرباح: F = 0.602، Sig = 0.443 > 0.05
- تأثير تطبيق SCF: F = 3.363 ، Sig = 0.045 < 0.05
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF: F = 1.864 ، Sig = 0.169 > 0.05

وفقًا لنموذج كوثاري، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تباينًا واضحًا في مديونية المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة عبر الفترات المختلفة، ففي فترة ما قبل تطبيقSCF ، كانت مديونية المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة أعلى مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة. ومع ذلك، في الفترات اللاحقة (أثناء وبعد تطبيقSCF)، تزايدت مديونية المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة بشكل واضح، يبرز ذلك الأثر الكبير لتطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين مديونية المؤسسات ذات الأرباح العالية.

ولكن في الفترة التي تلت تطبيق SCF (2011–2020)، كان هناك ارتفاع ملحوظ في مديونية المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات الأرباح المنخفضة، بالرغم من ذلك، لم تظهر فروق دالة إحصائيًا في تفاعل مستوى جودة الأرباح مع SCF بالنسبة لمجموعات الجودة المختلفة.

بناءا على ما سبق يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مديونية المؤسسة (L'ENDETTEMENT) نتيجة لمستويات جودة الأرباح المحاسبية أو التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF .

في حين أظهرت فروق دالة إحصائياً في مديونية المؤسسة (L'ENDETTEMENT) نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) قد أثر على مديونية المؤسسات، بغض النظر عن مستوى جودة الأرباح المحاسبية.

4. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل معدل نمو المؤسسة

هدف هذا الاختبار الى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في معدل نمو المؤسسة (CROISSANCE) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020، أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيقSCF: المتوسط = 0.010، الانحراف المعياري = 0.156

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.331، الانحراف المعياري = 0.701

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.222-، الانحراف المعياري = 0.254

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.045، الانحراف المعياري = 0.096.

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 1.230، الانحراف المعياري = 3.845.

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.052، الانحراف المعياري = 0.234.

من خلال تحليل معدلات نمو المؤسسات (CROISSANCE) عبر فترات مختلفة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية (منخفضة وعالية) وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات.

وفقًا لنموذج كوثاري، كان معدل نمو المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة قبل تطبيقSCF (2006-2010) يساوي 0.010 بإنحراف معياري 0.156، بينما كانت قيمة معدل النمو للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة 0.045 بنفس الفترة، وبالنسبة لفترة أثناء تطبيقSCF (2011-2015) ، شهدت المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة زيادة ملحوظة في معدل نموها (1.230) مقارنة بتلك ذات الجودة المنخفضة (0.331)، أما فيما بعد تطبيق SCF (2016-2020) ، إنخفض معدل النمو في المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة إلى 0.222-، بينما بلغ 0.052 للمؤسسات ذات الجودة المرتفعة.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- تأثير جودة الأرباح: $F = 0.488$، $Sig = 0.489 > 0.05$.
- تأثير تطبيقSCF: $F = 0.869$ ، $Sig = 0.427 > 0.05$.
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيقSCF: $F = 0.196$ ، $Sig = 0.823 > 0.05$.

وفقا لهذه النتائج، لم تظهر فروق دالة إحصائياً في معدل نمو المؤسسة (CROISSANCE) نتيجة لمستويات جودة الأرباح المحاسبية أو تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أو التفاعل بينهما.

تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وجودة الأرباح المحاسبية لم يؤثرا بشكل جوهري على معدل نمو المؤسسات.

تشير هذه إلى أن معدل نمو المؤسسات قد يعتمد على عوامل أخرى غير جودة الأرباح المحاسبية أو تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي قد تشمل هذه العوامل الظروف الاقتصادية العامة، والابتكار التكنولوجي، واستراتيجيات التسويق، وغيرها، وأن تطبيق معايير محاسبية جديدة قد لا يكون له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي للمؤسسات في المدى القصير.

ثانيا: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل " خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي"

1. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل خطر الاستغلال

هدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في خطر الاستغلال (RISQUE) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020. أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.143، الانحراف المعياري = 0.057

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.039، الانحراف المعياري = 0.045

بعد تطبيق SCF :المتوسط = 0.067، الانحراف المعياري = 0.060

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.111، الانحراف المعياري = 0.030

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.038، الانحراف المعياري = 0.019

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.040، الانحراف المعياري = 0.048

من خلال تحليل متوسطات خطر الاستغلال (RISQUE)، عبر فترات مختلفة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية (منخفضة وعالية) وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات.

وفقًا لنموذج كوثاري، كان متوسط خطر الاستغلال ذات جودة الأرباح المنخفضة قبل تطبيقSCF (2006-2010) يساوي 0.143 بإنحراف معياري 0.027 ، بينما كان متوسط خطر الاستغلال للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة 0.111 لنفس الفترة، وبالنسبة لفترة أثناء تطبيقSCF (2011–2015) ، شهدت المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة انخفاض ملحوظ في خطر استغلالها (0.038) متقاربة مع المؤسسات ذات الجودة المنخفضة (0.039)، أما فيما بعد تطبيق SCF (2016-2020) ، ارتفع خطر الاستغلال نسبيا مقارنة بفترة أثناء تطبيق SCF بالنسبة للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة (0.040، 0.067) على التوالي، ولكن مقارنة بالفترة قبل تطبيق SCF يظل منخفضا.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- تأثير جودة الأرباح: $F = 2.110$، $Sig = 0.154 > 0.05$.
- تأثير تطبيقSCF: $F = 15.648$ ، $Sig = 0.001 < 0.05$.
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيقSCF: $F = 0.465$ ، $Sig = 0.631 > 0.05$.

لم تظهر فروق دالة إحصائياً في خطر الاستغلال (RISQUE) نتيجة للتفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF ، في حين أظهرت فروق دالة إحصائياً في خطر الاستغلال (RISQUE) نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، وكذلك لم تظهر فرق دال احصائيا نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية.

تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) قد أثر على خطر الاستغلال للمؤسسات، بغض النظر عن مستوى جودة الأرباح المحاسبية.

2. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل مستوى السيولة

هدف هذا الاختبار إلى تقييم وجود فروق جوهرية في مستوى السيولة (LIQUIDITE) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020 .أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 1.520، الانحراف المعياري = 0.494

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 1.732، الانحراف المعياري = 0.559

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 1.687، الانحراف المعياري = 0.978

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 1.816، الانحراف المعياري = 0.775

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 1.810، الانحراف المعياري = 0.920

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 1.746، الانحراف المعياري = 0.807

أظهر نتائج تحليل مستوى السيولة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة خلال فترات ما قبل، أثناء، وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ، أن مستوى السيولة للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة كان قريبًا من المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة في فترات مختلفة. على سبيل المثال، في الفترة قبل تطبيق SCF (2006-2010)، كان متوسط مستوى السيولة للمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة (1.520) مقابل (1.816) للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة، هذه النتائج تكررت أيضًا في فترات التطبيق وبعده، مع بعض التفاوتات الطفيفة بين المتوسطات.

أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ارتفاع في مؤشر السيولة في الفترة بعد التطبيق مقارنة بالفترة قبل التطبيق، حيث شهدت الفترة أثناء التطبيق (2011-2015) ارتفاع أكبر في مؤشر السيولة لدى المؤسسات منخفضة الجودة، في حين أظهرت انخفاض في مؤشر السيولة لدى المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة بعد التطبيق مقارنة بالفترة قبل التطبيق.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج ما يلي :

1. **نموذج كوثاري** :

- تأثير جودة الأرباح: F = 0.358، Sig = 0.553 > 0.05.
- تأثير تطبيق SCF: F = 0.060 ، Sig = 0.942 > 0.05.
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF: F = 0.101 ، Sig = 0.902 > 0.05.

ووفقا لهذه النتائج، لم تظهر فروق دالة إحصائياً في مستوى السيولة (LIQUIDITE) نتيجة لمستويات جودة الأرباح المحاسبية أو تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أو التفاعل بينهما.

تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وجودة الأرباح المحاسبية لم يؤثرا بشكل جوهري على مستوى السيولة للمؤسسات.

3. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل المدفوعات الضريبية

هدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في المدفوعات الضريبية (IMPOTS) نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020. أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.017، الانحراف المعياري = 0.010

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.015، الانحراف المعياري = 0.006

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.001، الانحراف المعياري = 0.001

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.018، الانحراف المعياري = 0.008

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.009، الانحراف المعياري = 0.003

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.005، الانحراف المعياري = 0.005

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي للمدفوعات الضريبية IMPOTS خلال فترات الدراسة قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) تقاربا بين المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة، وفقًا لنموذج كوثاري، كانت المدفوعات الضريبية للمؤسسات ذات الجودة المرتفعة أعلى في فترة ما قبل تطبيق SCF (2006-2010)، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0.017 مقارنة بـ 0.018 للمؤسسات ذات الجودة المرتفعة، و أثناء وبعد تطبيق SCF ، لوحظ انخفاض في المدفوعات الضريبية للمؤسسات ذات الجودة المنخفضة والمرتفعة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أثر بشكل واضح على المدفوعات الضريبية، ففي فترة تطبيق SCF (2011-2015) ، كانت المدفوعات الضريبية للمؤسسات ذات الجودة المرتفعة أقل مقارنة بالمؤسسات ذات الجودة المنخفضة، بعد تطبيق النظام (2016-2020) سجلت المؤسسات ذات الجودة المرتفعة والمنخفضة انخفاض ملحوظة في المدفوعات الضريبية مقارنة بفترة ما قبل التطبيق، مما يعكس تأثير النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء الضريبي، إلا أن هذا التأثير كان متفاوتًا بين المؤسسات ذات الجودة المرتفعة والمنخفضة، حيث كانت المدفوعات الضريبية للمؤسسات ذات الجودة المرتفعة أعلى في الفترات اللاحقة لتطبيق النظام.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج حسب نموذج كوثري ما يلي :

- تأثير جودة الأرباح: F = 0.002 :، Sig = 0.968 > 0.05.
- تأثير تطبيق:SCF F = 17.817، Sig = 0.001 < 0.05.
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق: SCF F = 1.895، Sig = 0.164 > 0.05.

استناداً إلى هذه النتائج، تم قبول الفرضية الصفريَّة والتي مفادها عدم وجود فروق دالة إحصائياً في المدفوعات الضريبية (IMPOTS) نتيجة لمستويات جودة الأرباح المحاسبية أو التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF .

في حين أظهرت فروق دالة إحصائياً في المدفوعات الضريبية (IMPOTS) نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

وبالتالي تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) قد أثر على المدفوعات الضريبية للمؤسسات، بغض النظر عن مستوى جودة الأرباح المحاسبية.

4. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل التحفظ المحاسبي

هدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى وجود فروق جوهرية في مستوى التحفظ المحاسبي نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020. أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب نموذج كوثري ما يلي :

- **المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 8.835–، الانحراف المعياري = 24.991

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.174-، الانحراف المعياري = 0.869

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 0.098، الانحراف المعياري = 1.789

- **المؤسسات ذات جودة أرباح مرتفعة:**

قبل تطبيق SCF: المتوسط = 0.865، الانحراف المعياري = 1.823

أثناء تطبيق SCF: المتوسط = 0.944-، الانحراف المعياري = 1.239

بعد تطبيق SCF: المتوسط = 2.912–، الانحراف المعياري = 6.782

أظهرت نتائج التحليل الوصفي إختلافات واضحة بين المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة عبر الفترات الزمنية قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فقد سجلت المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة مستويات أعلى من التحفظ المحاسبي في معظم الفترات، حيث بلغ متوسط التحفظ المحاسبي في الفترة قبل تطبيق (8.835-) SCF مقارنة بـ 0.865 للمؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة.

كما شهدت الفترة بعد تطبيق (2016-2020) SCF انخفاضا في التحفظ المحاسبي للمؤسسات ذات الأرباح المرتفعة مقارنة بتلك ذات الأرباح المنخفضة.

لتأكيد هذه النتائج إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الثنائي (Two-way ANOVA) أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري ما يلي :

- تأثير جودة الأرباح: $F = 0.295$، $Sig = 0.590 > 0.05$.
- تأثير تطبيق SCF: $F = 0.322$ ، $Sig = 0.726 > 0.05$.
- التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق SCF: $F = 1.187$ ، $Sig = 0.316 > 0.05$.

استناداً إلى هذه النتائج، تم قبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التحفظ المحاسبي (CONSERVATISM) نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية أو التفاعل بين جودة الأرباح وتطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما تشير النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لم أثر على مستوى التحفظ المحاسبي لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر.

➢ بعد القيام باختبار هذه الفرضيات (08) يتضح أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى تغيرات ملحوظة في معظم العوامل الاقتصادية، أي أحدث بعض الأثار الهيكلية في المؤسسات المسعرة، خاصة مع انخفاض عام في الربحية، مخاطر الاستغلال، والمدفوعات الضريبية، للمؤسسات ذات الأرباح المرتفعة الجودة والمنخفضة، وأيضا أدى إلى ارتفاع في مستوى حجم المؤسسات

ومديونيتها، في حين لم يظهر أثر على بقية العوامل (السيولة، معدل النمو، والتحفظ المحاسبي)، ولم تظهر النتائج أي أثر لمستويات جودة الأرباح المحاسبية على أي عامل من العوامل، أيضا لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية باستخدام اختبار التباين الثنائي لتفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية (مرتفعة، منخفضة) مع تطبيق النظام المحاسبي المالي، على أي عامل من العوامل، وهذا ما يظهر أن سوق البورصة الجزائرية لم يصل الى مرحلة يرتبط فيها الأداء المالي المحاسبي بالأداء الاقتصادي الفعلي، وهذا ما يعكس حالة من الانفصال بين الأرقام المحاسبية وسلوك السوق المالي، ويسهم في ضعف فاعلية بورصة الجزائر في عكس القيمة الحقيقية للمؤسسات المسعرة، ويبقى السوق في دائرة من الثبات الهيكلي وضعف التسييل والتوسع.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية السادسة

هدفت الفرضية السادسة الى اختبار تأثير النظام المحاسبي المالي والعوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2006-2020، تم استخدام ثلاث نماذج لقياس المستحقات الاختيارية "كوثاري، جونز المعدل، جونز"، تم صياغة الفرضية الصفرية كالتالي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل الاقتصادية (الحجم، المديونية، معدل نمو المؤسسة، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) على جودة الارباح من منظور ممارسات ادارة الارباح محاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائر للفترة 2006–2020"

أولا: التأكد من وجود ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية

1. تحليل علاقات الارتباط لكل نموذج قياس

– **نموذج كوثاري:** علاقة عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح "المستحقات الاختيارية"، وكل من حجم المؤسسة ومؤشر السيولة، وعلاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين خطر الاستغلال و جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح "المستحقات الاختيارية" ، في حين لم تظهر علاقة ذات دلالة احصائية لكل من (الربحية، المديونية، معدل النمو، المدفوعات الضريبية، والتحفظ المحاسبي).

– **نموذج جونز المعدل:** علاقة عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة، التحفظ المحاسبي، وجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح "المستحقات الاختيارية"، وعلاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين (خطر الاستغلال) وجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح "المستحقات الاختيارية" ، في حين لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من (الربحية، المديونية، معدل النمو، المدفوعات الضريبية).

– **نموذج جونز:** علاقة عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة، الربحية، مؤشر السيولة والتحفظ المحاسبي و جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح "المستحقات الاختيارية"، وعلاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين خطر الاستغلال و جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح "المستحقات الاختيارية"، في حين لم تظهر علاقة ذات دلالة احصائية لكل من (المديونية، معدل النمو، المدفوعات الضريبية).

2. نتائج تحليل الإرتباط

- أظهرت النتائج وجود علاقات إرتباط متفاوتة بين العوامل الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، مع اختلافات طفيفة بين النماذج الثلاثة المستخدمة (كوثاري، جونز المعدل، جونز).
- كانت أقوى العلاقات الإرتباطية مع مخاطر الاستغلال (علاقة طردية) حسب جميع نماذج القياس.

- أظهرت علاقة ارتباطية مع حجم المؤسسة (علاقة عكسية) مع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" المستحقات الاختيارية"، حسب جميع النماذج.
- أظهرت علاقة ارتباطية مع التحفظ المحاسبي (علاقة عكسية) مع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" المستحقات الاختيارية"، حسب نموذج جونز المعدل ومعدل جونز.
- أظهرت علاقة ارتباطية مع مؤشر السيولة (علاقة عكسية) مع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" المستحقات الاختيارية"، حسب نموذج كوثاري ونموذج جونز.
- أظهرت علاقة ارتباطية مع ربحية المؤسسة (علاقة عكسية) مع جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" المستحقات الاختيارية"، حسب نموذج جونز.

ثانيا: اختبار الفرضية إحصائياً

بعد التأكد من وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع تم الاعتماد على تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح بدلالة العوامل الاقتصادية:

1. **نتائج تحليل الانحدار المتعدد "جودة توفيق النموذج المقدر"**
   - **نموذج كوثاري** : R^2 معامل التحديد= 0.508، (Sig = 0.001) F = 44.312.
   - **نموذج جونز المعدل** :R^2 معامل التحديد = 0.590، (Sig = 0.001) F = 19.662.
   - **نموذج جونز**: R^2 معامل التحديد = 0.539، (Sig = 0.001) F = 11.693.

هذه النتائج تشير إلى أن النماذج تفسر ما بين 50.8% و 59% من التباين في جودة الأرباح المحاسبية .

2. **المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية في النماذج "المعنوية الجزئية لمعالم النموذج"**

- **نموذج كوثاري**: خطر الاستغلال (Sig = 0.001 ، β = 0.686)، وبالتالي خطر الاستغلال له تأثير إيجابي قوي على ممارسات إدارة الأرباح.
- **نموذج جونز المعدل**: حجم المؤسسة (Sig = 0.037 ، β = -0.023)، خطر الاستغلال (β = 0.544 ، Sig = 0.001)، التحفظ المحاسبي (Sig = 0.001 ، β = -0.003)، وبالتالي حجم المؤسسة والتحفظ المحاسبي له علاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح، خطر الاستغلال له تأثير إيجابي قوي.
- **نموذج جونز**: ربحية المؤسسة (Sig = 0.013 ، β = -0.305)، حجم المؤسسة (β = -0.026 ، Sig = 0.042)، خطر الاستغلال (Sig = 0.011 ، β = 0.467)، التحفظ المحاسبي (Sig = 0.014 ، β = -0.002)، وبالتالي ربحية ،حجم والتحفظ المحاسبي المؤسسة لهما علاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح، خطر الاستغلال له تأثير إيجابي.

ومنه نستنتج أن:

- أن العوامل الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في تحديد جودة الأرباح المحاسبية في البيئة الجزائرية، خاصة في المؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية.
- خطر الاستغلال يظهر كعامل رئيسي في جميع النماذج، حيث يرتبط إيجابًا بجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" المستحقات الاختيارية"، وبالتالي سلبيا مع جودة الأرباح المحاسبية، وعليه فإن ارتفاع مخاطر الاستغلال يؤدي الى أرباح محاسبية غير مستقرة أو قابلة للتعديل، مما يقلل من موثوقيتها كأساس لتقييم السهم، وبالتالي تسعر بأقل من قيمتها المحاسبية.
- ربحية وحجم المؤسسة والتحفظ المحاسبي يظهرون كعوامل مؤثرة سلبًا على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح" المستحقات الاختيارية"، وبالتالي إيجابًا على جودة الأرباح المحاسبية، مما قد يشير إلى تحسن في جودة التقارير المالية

للمؤسسات ذات الربحية الأعلى والأكبر حجماً والأكثر تحفظاً، عادة يعد عامل الحجم والربحية من أهم العوامل التي تؤثر على قابلية السهم للتداول، فالمؤسسات الكبيرة وذات الربحية الأعلى عادة ما تظهر جودة أرباح أعلى بفضل وجود أنظمة رقابة داخلية أفضل، وعليه حجم تداول أكبر، ثقة أكبر وتحسن في الوزن السوقي للسهم، أما بالنسبة لعامل التحفظ فهو يضمن ألا تكون الأرباح المحاسبية مبالغ فيها، وبالتالي التقليل من تقلبات سعر السهم في السوق، والرفع من الاستقرار والمكانة في السوق المالي.

- النماذج الثلاثة تختلف في درجة تفسيرها للانحرافات في جودة الأرباح، حيث يفسر نموذج جونز المعدل النسبة الأكبر (59%).

➢ وبناء على هذه النتائج لاختبار العوامل الاقتصادية نلاحظ اجمالا وجود عوامل مشتركة ومتباينة بين الاختبارين ونستنتج الآتي:

✓ النظام المحاسبي المالي أثر على كل من الربحية، حجم المؤسسة وخطر الاستغلال وكان هناك تأثير لهذه العوامل على جودة الأرباح المحاسبية بمعنى ان هذه العوامل مشتركة مما يستدعي فهم العلاقات المعقدة بين هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية.

✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى الى خفض الربحية، وارتفاع حجم المؤسسة، وقلل من خطر الاستغلال.

✓ ارتفاع حجم المؤسسات أدى الى ارتفاع في جودة الأرباح المحاسبية، والحد من خطر الاستغلال أدى الى ارتباط مهم بارتفاع ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وبالتالي انخفاض جودة أرباحها، بينما انخفاض الربحية في هذه المؤسسات يثير المخاوف بحيث يجب التأكد من أن هذا الانخفاض ناتج عن عوامل مشروعة مرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وليس بسبب التلاعب في الأرباح، أي أن المؤسسات تحافظ على رقابة داخلية قوية وشفافة في تقاريرها المالية، فاذا تحقق هذا الشرط فمن المرجح ان تكون الأرباح المحاسبية ذات جودة عالية على الرغم من الانخفاض في الربحية، أما في ما يخص عامل التحفظ المحاسبي فلم يكن لتطبيق النظام المحاسبي المالي تأثير في حين كان لهذا العامل تأثير على جودة الأرباح المحاسبية وهو ما يمكن تفسيره أن المؤسسات المدروسة حافظت على مستوى مستقر من سياسات التحفظ قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي انها كانت تتبنى سياسات محاسبية متحفظة قبل التطبيق، ولكن في المقابل المؤسسات التي لديها مستوى عال من التحفظ حققت جودة ارباح محاسبية مرتفعة.

✓ وجود عوامل مشتركة بين الاختبارين يساعد في ضبط العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق النظام المحاسبي المالي) والمتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية)، ويساهم في تقليل الخطأ الناتج عن تأثير هذه المتغيرات على النتائج، مما يزيد من دقة التحليل.

هذه النتائج تسلط الضوء على التغيرات الهامة في البيئة المحاسبية والاقتصادية للمؤسسات الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتؤكد على أهمية مراعاة العوامل الاقتصادية عند تقييم جودة الأرباح المحاسبية، يُوصى بإجراء المزيد من الدراسات لفهم الآليات الدقيقة لهذه التأثيرات وتطوير استراتيجيات لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء هذه النتائج.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتناول الاحصاءات الوصفية وإجراء الاختيارات الإحصائية لاختبار صحة نتائج الفرضيات والخاصة بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2006-2020، وتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل زمنية فترة قبل تطبيق SCF (2006-2010)، فترة أثناء التطبيق (2011-2015)، والفترة بعد التطبيق (2016-2020)، كما تم تصنيف المؤسسات عينة الدراسة إلى فئتين وفق التقسيم الثنائي،(1) و (2) مؤسسات ذات الأرباح مرتفعة الجودة وأخرى منخفضة الجودة.

حيث اعتمدنا في الدراسة على ثلاثة نماذج رئيسية لتقدير المستحقات الاختيارية كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية: نموذج جونز، نموذج جونز المعدل، ونموذج كوثاري، ولتحليل بيانات الدراسة، تم استخدام اختبارات إحصائية والتي اعتمدت على طريقتين رئيسيتين: التحليل الأحادي المتغير والتحليل المتعدد المتغيرات، وقد تضمنت هذه الطرق كلا من الاختيارات المعلمية واللامعلمية للتأكد من وجود فروقات جوهرية في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقًا للمتغيرات المستقلة للدراسة، بالإضافة إلى استخدام الانحدار الخطي المتعدد، ومن أهم ما توصلنا اليه نورد ما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل أن 44.44% من المؤسسات مارست إدارة الأرباح، مما يشير إلى وجود هامش للتلاعب في النتائج المالية رغم تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي أن هناك استغلال للمرونة المتاحة فيه أدت إلى استعمالها من طرف المؤسسات محل الدراسة للتأثير على رقم الربح المعلن عنه بغرض تحقيق أهداف معينة.
- توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية في جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات المختلفة، مما يعكس أن البيئة الاقتصادية والتنظيمية الجزائرية لم تؤثر بشكل متفاوت على ممارسات إعداد التقارير المالية.
- ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، حيث أظهرت النتائج انخفاضاً في المستحقات الاختيارية وتقارباً أكبر في ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات.
- أشارت النتائج إلى أن تراكم خبرة العمل المحاسبي لم يؤد إلى تغيير جوهري في مستوى جودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي وهو ما يفسر استقرار الممارسات المحاسبية.
- كما أظهرت النتائج حسب نموذج كوثاري تغيرات ملحوظة في بعض العوامل الاقتصادية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث انخفضت معدلات الربحية، وتراجعت نسب المدفوعات الضريبية، وخطر الاستغلال، مما يشير إلى تحسن في كفاءة إدارة رأس المال العامل، وارتفاع في حجم، ومديونية المؤسسة، مع بقاء تأثير تفاعل مستويات جودة الأرباح المحاسبية و تفاعلها مع تطبيق النظام المحاسبي المالي على هذه العوامل غير دال احصائيا.
- فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، برز خطر الاستغلال كأهم عامل مؤثر في جودة الأرباح المحاسبية، مع وجود تأثير طردي لكل من ربحية، حجم المؤسسة والتحفظ المحاسبي.
- تشير نتائج تحليل الإنحدار المتعدد إلى أن النماذج المستخدمة تفسر ما بين 50.8% و 59% من التباين في جودة الأرباح المحاسبية، مع تفوق طفيف لنموذج جونز المعدل.

خاتمة

الخاتمة

تمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة الى اختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2020، والذي تطلب اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية، **حيث عالج الجزء الأكبر لهذا الموضوع مساهمة أو انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح كم منظور ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية.**

أظهرت النتائج أن تطبيق SCF قد أحدث نقلة نوعية في كيفية إعداد التقارير المالية، حيث ساهم في تحسين جودة الأرباح المحاسبية بشكل ملحوظ لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية، من خلال تعزيز الشفافية وتقليل الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح، فقد أظهرت البيانات انخفاضا في المستحقات الاختيارية وتشتت المستحقات الكلية، مما يعكس تحسنًا في استقرار التقارير المالية وزيادة الثقة بين المستثمرين، هذا التغيير في جودة البيانات المحاسبية يُعد حجر الزاوية لبناء الثقة مع المساهمين، ويُحفز على تحسين المناخ الاقتصادي بشكل عام.

وعلى الرغم من هذه التحسينات في جودة الأرباح، تم ملاحظة تراجع طفيف في العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق SCF، مما يطرح تساؤلات حول مدى ارتباط تحسين الشفافية المحاسبية بتحسين الربحية في المدى القصير، حيث يشير هذا التراجع إلى أن جودة الأرباح لا تؤدي دائمًا إلى زيادة فورية في العوائد المالية، مما يسلط الضوء على ضرورة فحص التأثيرات على الأداء المالي في الأجل الطويل.

فيما يخص ممارسات إدارة الأرباح، أظهرت الدراسة أن SCF قد ساهم في تقليص هذه الممارسات، لكن لم يقضِ عليها تمامًا، فنجد أن بعض المؤسسات استمرت في تطبيق استراتيجيات محاسبية قد تضر بجودة الأرباح، ما يشير إلى أن SCF ليس حلاً نهائيًا، هذه النتائج تفتح المجال لفهم أفضل للضغوط التي قد تواجه المؤسسات، التي ربما تجد نفسها مجبرة على إدارة الأرباح وفقًا لمتطلبات السوق أو التوقعات الاقتصادية.

وكذلك أظهرت النتائج تفاعلًا معقدًا بين جودة الأرباح وعوامل اقتصادية متعددة مثل ربحية المؤسسة، حجم المؤسسة، التحفظ المحاسبي ومخاطر الاستغلال حيث أن تأثير هذه العوامل يختلف من نموذج لأخر، ما يستدعي دراسة أعمق لفهم كيفية تأثير هذه المتغيرات في سياق تطبيق SCF.

فالنظام المحاسبي المالي لا يعد مجرد إجراء تقني، بل هو أداة استراتيجية تُساهم في تحسين الوضع المالي للمؤسسات ودعم استقرار الاقتصاد الوطني، فتعزيز تطبيق معايير محاسبية دقيقة ومتطورة سيُساعد المؤسسات الجزائرية على المنافسة في السوق العالمية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل، لذلك يتطلب الأمر استمرار العمل على تحديث وتطوير النظام المحاسبي بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والعالمية لضمان استدامة النمو وتحقيق النجاح المستقبلي.

نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

أولا: نتائج تحليل الجانب النظري

من خلال الاطلاع على الأدبيات المحاسبية التي ترتبط بموضوع الدراسة الحالية والتي تمحورت حول قياس مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن عرض أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

- تعتبر جودة الأرباح المحاسبية مفهومًا متعدد الأبعاد يتداخل فيه عدة عوامل مؤثرة مثل الدقة، الموثوقية، الاستمرارية، والقدرة على التنبؤ، حيث لا يوجد تعريف واحد موحد لهذا المفهوم، بل تتباين التعاريف لتشمل جوانب متنوعة من كيفية قياس وتفسير الأرباح المعلنة، هذا التعدد يجعل عملية قياس جودة الأرباح مهمة شاقة ومعقدة، حيث تتطلب إعتبار عدة معايير مهنية ومحاسبية متشابكة، فمن خلال هذه الدراسة تبين أن الأرباح التي تعكس أداءً ماليًا حقيقيًا وقويًا غالبًا ما تتمتع بقدرة أكبر على التنبؤ بمستقبل المؤسسة.
- أظهرت الدراسة أن التدفقات النقدية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد جودة الأرباح المحاسبية، فالأرباح التي تتوافق مع تدفقات نقدية مستدامة تعتبر أكثر موثوقية وتُعطي صورة دقيقة عن أداء المؤسسة المالي في المستقبل، كما أن هذه الأرباح تساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة، مما يعكس حاجة المؤسسات إلى التركيز على تحسين التدفقات النقدية لتعزيز جودة الأرباح التي تُعلن عنها.
- تم اكتشاف أن دوافع إدارة الأرباح تتنوع بين دوافع مشروعة وأخرى انتهازية، ففي بعض الحالات يسعى المديرون إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتقليل التقلبات في الأرباح وتحقيق استقرار مالي يساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية، مثل تمهيد الدخل، أما في حالات أخرى تُستخدم هذه الممارسات لتحقيق مكاسب شخصية أو استراتيجيات قصيرة الأجل، مثل التلاعب بالأرقام لتحقيق أهداف محددة، سواءً كانت مرتبطة بالعقود أو توقعات السوق.
- تضمنت الدراسة عرضًا لعدد من الاستراتيجيات المعتمدة في إدارة الأرباح، مثل التلاعب بالمستحقات المحاسبية أو إعادة ترتيب العمليات التشغيلية بهدف تحسين الأرباح المعلنة، وقد تم تحديد استخدام أساليب متعددة مثل تعديل السياسات المحاسبية أو التحكم في المصروفات والإيرادات في فترات معينة لتوجيه الأرباح حسب الأهداف المرجوة، ورغم أن هذه الاستراتيجيات قد تُساهم في تحسين صورة الأرباح بشكل مؤقت، إلا أنها قد تضر بجودة الأرباح على المدى الطويل.
- أظهرت النتائج علاقة عكسية واضحة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الأرباح المحاسبية، حيث أنه كلما زادت محاولات الإدارة للتلاعب بالأرباح، تقلصت موثوقية الأرباح المعلنة، وهذا يُعتبر بمثابة إشارة خطر للمستثمرين والمحللين الذين قد يجدون صعوبة في تفسير الأرقام المالية بشكل صحيح عند وجود تلاعبات محاسبية.
- برز دور النظام المحاسبي المالي في الجزائر (SCF) كأداة أساسية لتحسين جودة الأرباح من خلال الإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) ، حيث يساهم هذا النظام في تعزيز الشفافية وتقليل المرونة في تطبيق المعايير المحاسبية التي قد تُستغل في ممارسات إدارة الأرباح، كما أن الإلتزام الصارم بمعايير IFRS يساهم في تقديم صورة أكثر دقة للأرباح، مما يساعد المؤسسات على تقديم تقارير مالية أكثر مصداقية ويُقلل من فرص التلاعب بالبيانات المالية.

- يختلف تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية، حيث توصلت نتائج الدراسات إلى نتائج متباينة بين من خلصت الى تأثيرات سلبية وأخرى ايجابية في حين لم تتوصل بعض الدراسات الى تأثيرات ذات دلالة احصائية.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة عن طريق الدراسة التطبيقية والتي جاءت لقياس مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من خلال استعمال المستحقات الاختيارية توصلنا إلى عدة نتائج والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الإجابة على الفرضية الرئيسية الأولى "كانت هناك ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة في البورصة الجزائرية ، لكن هذه الممارسات انخفضت بشكل ملحوظ بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

حيث أظهرت المستحقات الكلية (التي تمثل مقياسًا لجودة الأرباح) انخفاضا واضحًا في التشتت بعد تطبيقSCF، مما يشير إلى تحسين في التوزيع وتقليص الفروقات بين المؤسسات.

كما أظهرت المستحقات الاختيارية، التي تعتبر مؤشرًا على ممارسات إدارة الأرباح وعلى تقليص التلاعب بالأرباح، انخفاضا ملحوظًا بعد تطبيقSCF ، مما يدل على تقليص ممارسات إدارة الأرباح المتطرفة بعد تطبيقSCF.

كذلك من خلال تحليل التغيرات في المستحقات غير الاختيارية (المتعلقة بالتلاعبات الحسابية)، لوحظ انخفاض كبير في تباين هذه المستحقات أي زيادة استقرار المؤسسات المالية، تم ملاحظة انخفاض في ΔREVit/Ait-1 (مؤشر التغير في الإيرادات)، وبذلك تظهر نتائج الدراسة أن ممارسات إدارة الأرباح كانت قائمة في هذه المؤسسات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2006-2010)، حيث كانت المستحقات الاختيارية تشير إلى وجود تلاعب بالأرباح، إلا أنه بعد تطبيق النظام SCF (2011-2020) شهدت هذه الممارسات انخفاضا ملحوظًا، فقد انخفض المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية بشكل كبير، مما يعكس تقليص التلاعب بالأرباح وتحسنًا في جودة البيانات المالية، كما أظهرت النتائج انخفاضا في التشتت بين المؤسسات، مما يعكس استقرارا أكبر وتحسينًا في الشفافية المالية. بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن ممارسات إدارة الأرباح كانت موجودة في البداية ثم تقلصت بشكل ملحوظ بعد تطبيق النظام SCF. **(رفض الفرضية الأولى)**.

- الاجابة على الفرضية الثانية" لا توجد فروق في جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر"

حيث أظهرت النتائج تباينًا كبيرًا في مستوى جودة الأرباح بين المؤسسات الثلاث مدرجة في البورصة :صيدال، رويبة، و الأوراسي ، مما يعكس استراتيجيات متفاوتة في إدارة الأرباح، بالنسبة لـ مؤسسة رويبة، أظهرت نتائج نموذج جونز أكبر تقلبات في المستحقات الاختيارية، حيث بلغ المتوسط 0.123، في حين سجلت في نموذج جونز المعدل 0.104، وفي نموذج كوثاري كانت النتيجة 0.097، هذه الأرقام تشير إلى أن مؤسسة رويبة تتبنى ممارسات محاسبية مرنة تتفاعل بسرعة مع التغيرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تقلبات أكبر في جودة الأرباح، أما مؤسسة صيدال التي تعمل في قطاع الأدوية، فقد أظهرت استقرارا أكبر في جودة الأرباح، حيث بلغ المتوسط في نموذج جونز و نموذج جونز المعدل 0.043، وفي نموذج كوثاري بلغ 0.059، هذه الأرقام تشير إلى أن صيدال تتبع ممارسات محاسبية أكثر استقرارا، مما ينعكس في استقرار الأرباح على المدى الطويل. من جهة أخرى، مؤسسة الأوراسي،

التي تنشط في قطاع البناء، سجلت نتائج مشابهة لـ مؤسسة صيدال، حيث كانت المستحقات الاختيارية منخفضة نسبيًا، تراوحت بين 0.051 و 0.052 عبر النماذج الثلاثة، مما يدل على أن المؤسسة تحافظ على استقرار نسبي في إدارتها المالية.

و أظهرت نتائج اختبار Levene تجانس التباين بين المؤسسات ، أنه في جميع النماذج تم رفض الفرضية الصفرية، مما يدل على عدم تجانس التباين بين المؤسسات الثلاث، تشير هذه النتائج إلى أن التباين في ممارسات المحاسبة بين المؤسسات ليس متماثلًا، مما يوضح التنوع الكبير في استراتيجيات إدارة الأرباح المتبعة من قبل هذه المؤسسات.

تعكس نتائج الدراسة تباينًا واضحًا في جودة الأرباح بين مؤسسة روبية و مؤسسة صيدال و مؤسسة الأوراسي، حيث تميل مؤسسة روبية إلى إتباع ممارسات محاسبية مرنة تُظهر تقلبات أكبر في الأرباح، في حين أن مؤسسة صيدال و مؤسسة الأوراسي تتمتعان بمستويات أكثر استقرارا في إدارة الأرباح، فالفروق الملحوظة في نتائج نموذج جونز، التي بلغت F = 4.265 و Sig = 0.021، تشير إلى أن الممارسات المحاسبية بين هذه المؤسسات لا تختلف بشكل كبير، كما لم تظهر نتائج اختباري Kruskal-Wallis وجود فروق دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات عينة الدراسة، حيث كانت قيم المعنوية أكبر من 0.05 مما يعزز فكرة عدم تفاوت في الاستراتيجيات المحاسبية بين المؤسسات. **(قبول الفرضية الثانية)**.

- الاجابة على الفرضية الثالثة" كانت هناك فروق في جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي "

من خلال الدراسة نلاحظ تحسن ملموس في جودة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF حيث أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن هناك فروقات دالة إحصائيًا في جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية قبل، أثناء، وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF ،حيث تبين أن تطبيق النظام ساعد بشكل كبير في تقليل المستحقات الاختيارية، مما أدى إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية بشكل ملحوظ، هذه النتائج تؤكد أن النظام المحاسبي المالي SCF له تأثير جوهري على تقليل التلاعب بالأرباح، مما يعزز شفافية البيانات المالية ويساهم في تحسين قرارات المستثمرين.

من خلال اختبار تمهان (Tamhane) ، تم الكشف عن فروقات دالة إحصائيًا بين الفترات قبل، أثناء، وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تبين أن الفروق بين فترات ما قبل التطبيق وأثناء التطبيق هي الأكثر دلالة، ما يشير إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF ساهم في تحسين جودة الأرباح المحاسبية بشكل فوري مع انخفاض مستوى المستحقات الاختيارية. ورغم ذلك، لم تظهر فروقات كبيرة بين فترات ما بعد التطبيق وأثناء التطبيق، مما يعكس استقرارا نسبيًا في التأثيرات بعد فترة معينة من تطبيق النظام.

في هذا الاختيار تم قياس جودة الأرباح المحاسبية من خلال تحليل المستحقات الاختيارية في فترات قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث لوحظ انخفاض في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية بعد تطبيق النظام، مما يشير إلى تحسن جودة الأرباح المحاسبية، الأرقام المتعلقة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري أظهرت زيادة في جودة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يثبت وجود إختلافات جوهرية في جودة الأرباح المحاسبية بسبب تأثير النظام المحاسبي في كل مؤسسة. **(رفض الفرضية الثالثة)**.

- الاجابة على الفرضية الرابعة " لا توجد فروق في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر نتيجة تراكم خبرة العمل المحاسبي"

أظهرت النتائج في إطار دراسة أثر تراكم خبرة العمل المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية في البورصة الجزائرية أن هناك تقاربًا نسبيًا في الجودة بين الفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في نموذج كوثاري، تم تسجيل متوسط جودة الأرباح قبل تراكم الخبرة بـ 0.045 مع انحراف معياري قدره 0.027، مقارنة بمتوسط 0.049 وانحراف معياري قدره 0.041 بعد تراكم الخبرة. هذه الفروق، وإن كانت طفيفة، تظل دون دلالة إحصائية وفقًا لاختبار "ت" لعينتين مستقلتين، مما يشير إلى عدم وجود تأثير جوهري لتراكم الخبرة في تحسين جودة الأرباح.

لم تظهر نتائج اختبار "ت" أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الفترتين (t = -0.746 ، Sig = 0.462)، مما يعني أن تراكم الخبرة لم يكن له تأثير ملموس على تحسين جودة الأرباح المحاسبية من منظور هذا النموذج.

تم استخدام اختبار كولموجروف–سميرنوف لفحص ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وقد أظهرت النتائج أن معظم البيانات قبل وبعد تراكم الخبرة تتبع التوزيع الطبيعي، بإستثناء نموذج جونز بعد تركم الخبرة حيث أظهرت قيمة Sig = 0.001، وجونز المعدل أيضا بعد تراكم الخبرة، حيث أظهرت قيمة Sig = 0.044 أن البيانات بعد تراكم الخبرة في هذين النموذجين لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بالنظر إلى أن بعض البيانات لم تتبع التوزيع الطبيعي، تم اعتماد اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) لتحديد وجود فروق جوهرية بين الفترتين قبل وبعد تراكم الخبرة، أظهرت النتائج أن Sig لكل من نموذج جونز المعدل ونموذج جونز كانت أكبر من 0.05 (0.744 و0.902 على التوالي).(**قبول الفرضية الرابعة**).

- الاجابة على الفرضية الخامسة " لا توجد فروق في مستوى (الربحية، الحجم، خطر الإستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي) للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر نتيجة تفاعل جودة الأرباح قبل وأثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي"

– تشير النتائج إلى أن المؤسسات ذات الربحية الأعلى في الفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي حققت جودة أرباح مرتفعة مقارنة مع المؤسسات ذات الأداء الضعيف، أما في الفترة أثناء التطبيق سجلت المؤسسات ذات الربحية الأعلى أرباح ذات جودة منخفضة مقارنة بالمؤسسات ذات الأداء المنخفض، في المقابل لوحظ إنخفاظ حاد في الربحية حيث سجلت المؤسسات ذات الربحية الأعلى جودة أرباح مرتفعة مفارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة حيث سجلت هذه الأخيرة أداءا ماليا سلبيا.

تم تطبيق اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات ربحية المؤسسة (ROA) وفقًا لجودة الأرباح والفترات الزمنية المختلفة وذلك باختبار ثلاث فرضيات حيث أظهرت النتائج:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات ربحية المؤسسة نتيجة لإختلاف مستويات جودة الأرباح المحاسبية، مما يشير إلى أن جودة الأرباح وحدها ليست عاملاً جوهريا يؤثر على الربحية، وأن تفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع فترات تطبيق SCF لم يكن دالًا إحصائيًا حسب نموذج كوثاري، حيث كانت القيم الإحتمالية (Sig) أكبر من 0.05، في حين أظهرت النتائج فروقًا دالة إحصائيًا في ربحية المؤسسة نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) .

يلاحظ أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على ربحية المؤسسة، حيث يعكس تحديات تواجهها المؤسسات في التكيف مع النظام الجديد، قد تشمل هذه التحديات ارتفاع تكاليف الامتثال، والقيود المفروضة على الخيارات المحاسبية، وصعوبة التكيف مع متطلبات الشفافية الجديدة، وبالتالي فإن المعايير المحاسبية الجديدة قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للمؤسسات في المدى القصير، خاصة إذا كانت المؤسسات تعتمد على ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام.

بشكل عام تشير النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) له تأثير ملموس على ربحية المؤسسة (ROA) عبر جميع النماذج المستخدمة، ولايوجد أثر لمستويات جودة الأرباح المحاسبية في تغيير مستوى الربحية عند تفاعلها مع تطبيق SCF .

أظهرت النتائج وجود فروق معنوية في حجم المؤسسات نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بشكل عام، المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة شهدت ارتفاع في مستوى الحجم بعد تطبيق النظام.

تم تطبيق اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات حجم المؤسسة المدرجة في البورصة الجزائرية نتيجة لتفاعل جودة الأرباح والفترات الزمنية المختلفة، أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين حجم المؤسسة TAILLE نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية، حيث كانت قيم مستوى المعنوية (Sig) أكبر من 0.05.

تشير النتائج إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) قد أدى إلى تغييرات في حجم المؤسسة (TAILLE)، ولكن ليس بشكل كبير مرتبط بجودة الأرباح المحاسبية، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية لمستويات جودة الأرباح المحاسبية على الحجم، كانت النتائج أكثر وضوحًا في تأثير SCF على حجم المؤسسة مقارنة بتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع النظام SCF، حيث تبين وجود فروق دالة إحصائيًا في حجم المؤسسات نتيجة لتطبيق SCF، ولكن لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند تفاعل جودة الأرباح مع التطبيق SCF.

- أظهرت النتائج وجود فروق معنوية في مديونية المؤسسات نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بشكل عام، المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة والمنخفضة شهدت ارتفاع في مستوى مديونيتها بعد تطبيق النظام.

من خلال اختبار تحليل التباين الثنائي(ANOVA) ، تبين أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا في مديونية المؤسسات نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بينما لم تظهر فروق دالة إحصائيا لتأثير مستويات جودة الأرباح المحاسبية على مستوى المديونية، أي أن جودة الأرباح المحاسبية ليست عاملا حاسما يؤصر على المديونية، كما لم تظهر فروق دالة إحصائيًا نتيجة لتفاعل جودة الأرباح المحاسبية مع تطبيق SCF، ومنه فأن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) هو العامل المستقل و الرئيسي الذي يؤثر على مديونية المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة، يشير ذلك إلى أن النظام الجديد قد ساهم في تغيير هياكل التمويل للمؤسسات وتحسين وصولها إلى التمويل، حيث قد يغير من قدرتها على الاقتراض أو شروط الاقتراض المتاحة لها، وقد يكون نتيجة لزيادة الثقة في تقاريرها المالية.

- تشير النتائج عموما إلى انخفاض معدل نمو المؤسسات في الفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع ملاحظة ارتفاع كبير لمعدل نمو المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة في الفترة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا الارتفاع انخفض بعد ذلك، حيث أن المؤسسات التي تتمتع بمعدلات نمو كبيرة حققت جودة أرباح مرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات معدلات نمو بطيئة وذلك خلال فترة

أثناء تطبيق النظام المحاسبي، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن المؤسسات التي لديها معدلات نمو بطيئة تميل إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح بغية تضخيم أرباحها من أجل تغطية القصور في النمو والتأثير المحتمل على أسعار الأسهم في المؤسسة مستقبلا.

هذه النتائج لا يثبتها بالضرورة تطبيق النظام المحاسبي أي أنه ليس السبب المباشر في انخفاض معدلات النمو، وهذا ما أثبتته التحاليل الإحصائية " تحليل التباين الثنائي(ANOVA)" بمعنى أن هذه الفروق قد تكون ناتجة عن الصدفة أو عوامل أخرى لم يتم أخدها بعين الاعتبار.

تم اختبار الفروق بين متوسطات معدل نمو المؤسسات باستخدام اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) أظهرت النتائج أن هناك عدم وجود تفاعل دال إحصائيًا بين تفاعل جودة الأرباح المحاسبية وتطبيق SCF في معدل نمو المؤسسات، حيث كانت قيمة Sig = 0.823 ، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود تفاعل دال إحصائيًا بين هذه العوامل، كما لم تظهر فروق دالة إحصائيًا بين الفترات الزمنية المتعلقة بتطبيق SCF نفسها أو بناءً على جودة الأرباح المحاسبية.

وعليه أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثامنة أنه لم تظهر فروق دالة إحصائياً في معدل نمو المؤسسة (CROISSANCE) نتيجة لمستويات جودة الأرباح المحاسبية أو تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أو التفاعل بينهما، يشير ذلك إلى أن عوامل أخرى غير محاسبية قد تكون أكثر أهمية في تحديد نمو المؤسسات.

- أظهرت النتائج انخفاض في متوسط خطر الاستغلال بشكل ملحوظ بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF مقارنة بالفترة ما قبل التطبيق، فالمؤسسات التي تتمتع بخطر استغلال أقل حققت جودة أرباح مرتفعة في جميع مراحل الدراسة، يمكن تفسيره أن المؤسسات ذات خطر استغلال مرتفع تميل إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح للتلاعب بالمستحقات والأنشطة الحقيقة للمؤسسة بهدف تلبية توقعات المحللين وتجنب الأثار السلبية لعدم تحققها وبالتالي تسجيل جودة أرباح منخفضة، وحققت المؤسسات ذات خطر استغلال أعلى جودة أرباح منخفضة.

حيث أن النتائج لم تظهر فروق دالة إحصائياً في خطر الاستغلال (RISQUE) نتيجة للتفاعل مستويات جودة الأرباح، أو نتيجة تفاعل هذه المستويات مع تطبيق SCf، و أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF له تأثير كبير في خفض خطر الاستغلال، حيث كانت المؤسسات التي طبقت SCF أقل عرضة لخطر الاستغلال مقارنة بتلك التي لم تطبقه، أي أن النظام المحاسبي الماليSCF يؤثر على خطر الاستغلال بغض النظر عن جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسة، فالنظام SCF يمكن أن يكون فعالًا في تقليل خطر الاستغلال حتى في المؤسسات التي لديها بالفعل ممارسات محاسبية جيدة، هذا التغيير كان أكثر وضوحًا في المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة، حيث شهدت انخفاضا ملموسًا في مستويات الخطر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، يمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة الشفافية والرقابة التي يوفرها النظام المحاسبي المالي الجديد، مما يحد من قدرة المديرين على التلاعب بالأرقام المالية، ويساهم في تحسين حماية المستثمرين وزيادة ثقتهم في السوق المالي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

وعليه أظهرت النتائج أن النظام المحاسبي المالي قد أثر على خطر الاستغلال بغض النظر عن مستوى جودة الأرباح المحاسبة.

- لا يمكن القول بشكل قاطع أن السيولة انخفضت أو ارتفعت بشكل عام خلال فترة الدراسة، حيث أشارت النتائج إلى تقارب في مستويات السيولة بين المجموعات المختلفة، مع بعض التذبذبات الطفيفة خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF مع

ملاحظة ان المتوسطات الاعلى للسيولة حققت ارباح ذات جودة مرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات مستوى السيولة الأقل خلال جميع الفترات، يمكن تفسيرها أن المؤسسات ذات السيولة الأعلى أقل ميلا للاتجاه نحو ممارسة سلوك إدارة الأرباح كونها أقل تعرضا للضغوط المالية، ولا تحتاج الى تزيين نتائجها المالية بغية مواكبة توقعات المحليين او ارضاء المستثمرين.

عند استخدام اختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA) لاختبار الفروق بين المتوسطات في مستوى السيولة ، أظهرت النتائج أنه لا يوجد تفاعل ذو دلالة إحصائية بين مستويات جودة الأرباح المحاسبية وفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF كانت قيمة Sig لجميع الاختيارات أكبر من 0.05، مما يعني أنه لم يتم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير SCF على مستوى السيولة، سواء كان ذلك في تفاعل جودة الأرباح أو تطبيق النظام المحاسبي، أو نتيجة التفاعل بينهما، مما يشير الى أن مستوى السيولة للمؤسسات محل الدراسة قد تعتمد على عوامل أخرى غير جودة الأرباح المحاسبية أو تطبيق النظام المحاسبي المالي، قد تشمل هذه العوامل استراتيجيات إدارة النقد، والظروف الاقتصادية، والسياسات التمويلية للمؤسسة، ولأن تطبيق النظام الجديد قد لا يكون له تأثير مباشر على قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل.

- بالنسبة للمدفوعات الضريبية أظهرت النتائج انخفاض لدى المؤسسات المرتفعة والمنخفضة الجودة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن المؤسسات لجأت إلى ممارسة إدارة الأرباح بهدف التقليل من العبء الضريبي وهو ما يمكن ملاحظته خلال الفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF أن المؤسسات ذات مستوى أقل من المدفوعات الضريبية حققت جودة أرباح منخفضة.

من خلال تحليل التباين الثنائي، تبين أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) كان له تأثير دال إحصائي على المدفوعات الضريبية، حيث كانت قيمة Sig = 0.001 أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، في حين لم تظهر نتائج الدراسة تفاعلًا دالًا إحصائيًا بين جودة الأرباح المحاسبية والفترات الزمنية قبل، أثناء، وبعد تطبيق SCF ، حيث كانت قيمة Sig المتعلقة بتفاعل جودة الأرباح مع SCF (0.164) أكبر من مستوى المعنوية، مما يعني أنه لم يكن هناك تأثير كبير لجودة الأرباح في تفسير التغييرات في المدفوعات الضريبية خلال الفترات المختلفة.

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن الإستنتاج أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) كان له تأثير دال على المدفوعات الضريبية للمؤسسات، لكن جودة الأرباح المحاسبية لم تؤثر بشكل كبير على هذا التفاعل، كما أن التفاوت بين المؤسسات ذات الجودة المرتفعة والمنخفضة في المدفوعات الضريبية كان واضحًا في الفترات الزمنية المختلفة، مما يشير إلى أن SCF قد ساعد على تحسين كفاءة المحاسبة الضريبية في المؤسسات ذات الجودة العالية، بينما بقيت المؤسسات ذات الجودة المنخفضة في مستويات أقل من المدفوعات الضريبية.

- فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي، فحسب نموذج كوثاري أظهرت المؤسسات ذات مستوى تحفظ أعلى جودة أرباح منخفضة أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في حين قبل تطبيق كانت المؤسسات ذات مستوى تحفظ أعلى تتمتع بجودة أرباح مرتفعة.

عموما لا يمكن تحديد اتجاه موحد لارتفاع أو انخفاض التحفظ المحاسبي، حيث يبدو أن المؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة قد زادت من تحفظها، في حين خففت المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة من تحفظها بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال اختبار تحليل التباين الثنائي، لم تظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا بين الفترات الزمنية (قبل، أثناء، وبعد تطبيق SCF) فيما يخص مستوى التحفظ المحاسبي، كذلك عدم وجود تأثير دال إحصائي نتيجة لتفاعل مستويات جودة الأرباح أو نتيجة التفاعل مع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF حيث كانت قيمة مستوى المعنوية (Sig) أكبر من 0.05.

تشير هذه النتائج أن جودة الأرباح المحاسبية وتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF لم يؤثرا بشكل جوهري على مستوى التحفظ المحاسبي للمؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة المدروسة، يشير ذلك إلى أن عوامل أخرى غير محاسبية قد تكون أكثر أهمية في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي للمؤسسات، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وحده غير كافٍ لتغيير ممارسات التحفظ المحاسبي.

- وعليه تظهر نتائج: أن تطبيق النظام المحاسبي المالي كان له تأثير ذو دلالة إحصائية على (الربحية، الحجم، المديونية، المدفوعات الضريبية، وخطر الاستغلال)، في حين لم يكن له تأثير ذو دلالة احصائية على (مؤشر السيولة، معدل النمو، والتحفظ المحاسبي)، كما لم تظهر النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على هذه العوامل نتيجة التفاعل لمستويات جودة الأرباح المحاسبية، أو نتيجة تفاعل مستويات جودة الأرباح مع تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF .**(قبول الفرضية الخامسة)**

- الاجابة على الفرضية السادسة " هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل الاقتصادية (الربحية، الحجم، المديونية، معدل نمو المؤسسة، خطر الاستغلال، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، التحفظ المحاسبي) على جودة الارباح من منظور ممارسات ادارة الارباح محاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائر للفترة 2006-2020"

أظهرت نتائج تحليل الارتباط علاقة عكسية "سالبة" بين حجم المؤسسة و المستحقات الاختيارية وفقاً لجميع النماذج (كوثاري، جونز المعدل، جونز"، وأيضا علاقة عكسية "سالبة" بين الربحية، مؤشر السولة، التحفظ المحاسبي، والمستحقات الاختيارية وذلك بشكل متفاوت بين نماذج القياس الثلاث، وبالتالي علاقة طردية مع جودة الأرباح المحاسبية، في المقابل أظهرت النتائج علاقة طردية "موجبة" بين خطر الاستغلال و المستحقات الاختيارية وفق جميع نماذج القياس، وبالتالي علاقة عكسية مع جودة الأرباح، أما تحليل الإنحدار المتعدد فقد أشار إلى أن نماذج قياس جودة الأرباح الثلاثة تفسر نسباً متفاوتة من التباين في جودة الأرباح (بين 50.8% و 59%)، مع تفاوت في أهمية المتغيرات التفسيرية في كل نموذج، وقد ساهم بشكل خاص "خطر الاستغلال" في تفسير التغيرات في جودة الأرباح في جميع النماذج، بالإضافة إلى حجم المؤسسة، والربحية، والتحفظ المحاسبي.

أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيقSCF ، مما يدل على تأثير النظام المحاسبي الجديد في تحسين جودة الأرباح، وأظهرت تأثيرًا لافتًا لتطبيق SCF على عدة عوامل اقتصادية، مع فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الحالات في ربحية وحجم المؤسسة ، ومخاطر الاستغلال، والتحفظ المحاسبي.

تفسر كالاتي: كما كان متوقع خلصت النتائج الى وجود علاقة سالبة معنوية لمتغير الربحية والتحفظ المحاسبي، مما يعني أن المؤسسات التي تتمتع بمستويات ربحية أعلى و تتبنى سياسات تحفظ محاسبي أكثر صرامة لا تميل لممارسة إدارة الأرباح مما يعزز جودة أرباحها ، أيضا كما كان متوقع فبالنسبة لعامل خطر الاستغلال فتشير النتائج الى وجود علاقة إيجابية معنوية، مما يعني أن المؤسسات التي تواجه مستويات مرتفعة من خطر الاستغلال تتميز بحجم ممارسات أعلى في الإدارة الأرباح وذلك بهدف تلبية توقعات المحللين الماليين وتجنب الآثار السلبية المترتبة عن عدم تحققها، وبالتالي حققت انخفاض في جودة أرباحها المحاسبية، أما بالنسبة لعامل الحجم

ظهرت نتائج مخالفة لما كان متوقع، حيث أشارت إلى وجود علاقة سالبة معنوية، فالمؤسسات ذات الحجم الأكبر لا تميل الى التلاعب بأرباحها ويمكن تفسيره أن المؤسسات كبيرة الحجم تخضع لمستويات أعلى من التدقيق والرقابة المشددة وبالتالي ارتفاع جودة أرباحها، في حين لم تظهر أي علاقة ذات دلالة احصائية لباقي المتغيرات والمتمثلة في: (السيولة وذلك كون العلاقة معقدة وتعتمد على عوامل أخرى كالحجم، المديونية...الخ، أما بالنسبة لمؤشر المدفوعات الضريبية على الرغم من وجود أثر لتطبيق النظام المحاسبي على هذا العامل أدى إلى انخفاضه ولكن لا يمكن ارجاع تفسير هذا الانخفاض لتوجه المؤسسات نحو سلوك إدارة الأرباح بل يعزى إلى عوامل أخرى كالحوافز الضريبية، أما في ما يتعلق بمعدل النمو و المديونية لم تظهر النتائج وجود علاقات ذات دلالة احصائية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض معدلات النمو والمديونية لم تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية)، مما يعني أن هذه العوامل في بيئة الاعمال الجزائرية لا تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية.

هذا يشير إلى أن تطبيق SCF أحدث تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال الجزائرية، لكن العلاقة بين جودة الأرباح والعوامل الاقتصادية تظل معقدة وتتطلب مزيدًا من البحث في السياق الجزائري لتحديد العوامل المؤثرة الأخرى. **(رفض الفرضية السادسة)**

مقترحات الدراسة

في ظل النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من المقترحات التي من شأنها المساهمة في تحسين جودة الأرباح المحاسبية وذلك من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام العديد من الطرق والوسائل والآليات، نذكر منها:

- ✓ يجب تطوير آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل يتلاءم مع خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية، مع الحفاظ على التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، كما يجب إنشاء هيئة مستقلة تتولى متابعة وتقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحديث متطلباته وفقاً للمستجدات المحلية والدولية.
- ✓ يجب العمل على تطوير برامج تدريبية متخصصة للمحاسبين والمدققين لتعزيز قدراتهم في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي وتقييم جودة الأرباح، كما يجب تعزيز التعاون بين الهيئات المهنية والأكاديمية لتطوير البحث العلمي في مجال المحاسبة والتدقيق.
- ✓ يجب تعزيز الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية من خلال تفعيل دور الهيئات الرقابية والإشرافية، كما يجب تطوير آليات فعالة لكشف التلاعبات في التقارير المالية وتحديد الممارسات الانتهازية التي تؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية.
- ✓ من الضروري رفع مستوى الوعي بمخاطر التلاعب بالأرباح المحاسبية من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمحاسبين والمدراء الماليين، وأيضا وجب تطوير برامج تأهيلية متخصصة في مجال كشف ممارسات إدارة الأرباح وتقييم جودتها، مع التركيز على تعزيز السلوك الأخلاقي والمهني في المجال المحاسبي .
- ✓ يتعين على الجهات المختصة إصدار تشريعات وقوانين تتضمن عقوبات رادعة للمتلاعبين بالأرباح المحاسبية، مع ضرورة تحديث الإطار القانوني بشكل مستمر ليواكب التطورات في الممارسات المحاسبية، كما يجب تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية وتفعيل دورها في مكافحة الممارسات الانتهازية .

✓ وجب تعزيز دور الهيئات الرقابية في متابعة جودة التقارير المالية للمؤسسات المدرجة في البورصة، وتطوير معايير محلية لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية تتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، كما يجب إلزام المؤسسات المدرجة بالإفصاح عن مؤشرات جودة الأرباح ضمن تقاريرها المالية.

✓ يتعين تفعيل دور لجان المراجعة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح وتطوير آليات الإفصاح والشفافية في البورصة الجزائرية، كما يجب تحفيز المؤسسات على الإدراج في البورصة من خلال تقديم امتيازات ضريبية وتعزيز الثقة في السوق المالي من خلال تطوير أنظمة الرقابة والحوكمة.

✓ من المهم تطوير نظام معلوماتي متكامل يربط بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يسهل عملية المتابعة والرقابة ويضمن التطبيق السليم للنظام، كما يجب تعزيز دور الهيئات المهنية في تقديم الاستشارات والدعم الفني للمؤسسات.

الافاق البحثية

- دراسة المفاضلة بين نماذج القياس المستخدمة في قياس جودة الأرباح المحاسبية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية.
- دراسة تأثير جودة الارباح المحاسبية على القيمة السوقية للمؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية.
- دراسة العلاقة بين مستوى الشفافية المحاسبية وتحركات السهم في بورصة الجزائر.
- استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بسعر السهم بناء على جودة المعلومات المحاسبية.
- دراسة تأثير التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين.
- دراسة تأثير الحوكمة الرقمية على جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالأداء المالي.
- تحليل أثر المناخ الأخلاقي على جودة التقارير المالية في المؤسسات المدرجة.
- دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح.
- دراسة تأثير التخصص الصناعي للمراجع على الحد من الفساد المالي.
- دراسة أثر متغيرات أخرى مثل المتغيرات المحاسبية والجبائية على جودة الأرباح المحاسبية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1. أحمد شوقي إسماعيل، **"المحاسبة الإبداعية في إدارة الأرباح"**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة،2018.
2. حيدر محمد بني عطا، **"مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة"**، ط1، دار الحامد عمان، 2007.
3. رضوان حلوة حنان، "**مدخل النظريه المحاسبيه الاطار الفكري والتطبيقات العملية**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، طبعه الاولى، 2005 .
4. عباس مهدي الشيرازي ،**"نظريه المحاسبة"**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ، 1990.
5. عبد الكريم بوحفص، **الأساليب الإحصائية وتطبيقها يدويا وباستخدام برنامج SPSS**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
6. عبد المجيد الطيب فار، **إدارة الأرباح**، دار جليس الزمان، الطبعة، عمان، الاردن، 2010.
7. عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، الطبعة الأولى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
8. محمد ابو نصار جمعه حميدات،" **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**" ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة 2013.
9. محمد بن صالح شراز، **التحليل الإحصائي للبيانات SPSS**، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015.
10. محمد حسن عمر، الساكني سعد، **"معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية"**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.
11. يوسف محمود جربوع،" **نظريه المحاسبة: الفروض– المفاهيم –المبادئ– المعايير"**، مؤسسه الوراق، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2013.

ثانيا: المقالات والتظاهرات العلمية

12. إبتهاج اسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، **العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 101، 2014.
13. أحسين عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
14. أحمد يوسف ابو جبريل، علي عبد القادر الذنيبات، **اثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الاردنية، الاردن، المجلج12، العدد04، 2016.
15. إدريس أبو بكر أدم، هلال يوسف صلاح، **دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف، مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
16. إسماعيل قزال، صونيا زحاف، احلام قزال، **قياس إتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 05/04، ورقلة، الجزائر، 2019.
17. أمية هناء جابي، حكيم ملياني، **أهمية التحول من الاساس النقدي إلى اساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصرنة المحاسبة العمومية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء02، 2017.
18. أمينة فداوي ، **نحو مفاضلة إحصائية بيت نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 03، العدد 05، عنابة، الجزائر، 2013.

19. آيت محمد مراد، أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر (تحديات وأهداف)**، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 13-14 اكتوبر 2009، جامعة البليدة، الجزائر.

20. بلال كموش، حمزة بوسنة، **إدارة الأرباح من خلال المستحقات–دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2016.

21. بلال كيموش، **إدارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي: حالة النظام المحاسبي المالي في الجزائر(2003– 2015)**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 26، جوان 2019.

22. بلال كيموش، **دور المصروفات والنواتج الغير نقدية واحتياج رأس مال العامل في إدارة الأرباح**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 14، 2014.

23. جرد نور الدين، آيت محمد مراد، **قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، 2018.

24. حماد، رشا،"**دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية (دراسة ميدانية)**"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد02، 2010.

25. حمزة بن سويسي، دراسة تأثير تغير أسعار وقيم أسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على قيمة مؤشر دزاير أندكس، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد07، العدد 02، 2023.

26. حنان السعيدي، تحليل أداء سوق الاسهم لبورصة الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد02، 2020.

27. حنان قسوم، **دور النظام المالي المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة القوائم المالية**، دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر ،2016.

28. خليل محمد ابراهيم احمد،" **مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها، دراسة نظرية تطبيقية**"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، المجلد25، العدد02، 2005.

29. الخيال، توفيق عبد المحسن القثامي، فواز سفير معيض، "**إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 47، العدد 01، 2010.

30. دجلة عبد الحسين عبد، **أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الاداء**، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي، **مجلة إقتصاديات الأعمال**، المجلد 05، العدد 04.

31. الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في السعودية، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، السعودية، خلال الفترة 18-19 ماي 2010.

32. زمان يوسف كريم، **قياس الأهمية النسبية وتقدير مخاطر التدقيق خلال مراحل عمل المدقق الخارجي**، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، 2024.

33. سدة احمد احمد حسن، **تحليل العلاقة بين جودة الأرباح ودورة حياة المؤسسة وانعكاسها على ربحية السهم**، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المالية التجارية، المجلد24، العدد 04، اكتوبر2023.

34. صلاح حواس، حسياني عبد الحميد،" **تعزيز دور لجان المراجعة ظاهرة اتساع رقعة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية** "، مجلة المؤسسة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، العدد 2 ، 2013 .

35. ضياء عبد المحسن القاموسي، آية عبد الكريم ابراهيم، "**تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات لعراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية**"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد41، السنة 2018.

36. عبد الحميد العيسوي محمود، **أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 04، العدد01، يناير 2020.

37. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن & عمر محمد الحسن أحمد هاشم، **أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي** –دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 17، 2016.

38. عبد الله منصور السبيعي، **أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية**، **المجلة العربية للإدارة** ، مجلد 44، العدد 05، 2024.

39. عبد الناصر ابراهيم نور، حنان العواوودة، **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية**، دراسة اختيارية على الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، جامعة الاردن، الاردن، المجلد 02، العدد 13، 2017.

40. عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة،"**مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 10 ، العدد 04، 2014.

41. عثمان، علي سيد مبارك، "**تعظيم فائدة القوائم المالية الفترية واجراءات المراجعة**"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة لقازيق، العدد الثاني، 2003.

42. عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، "**أثر الحكومة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)**"،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

43. عيادي عبد القادر، **تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الاطار النظري للمحاسبة**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15 ، 2016.

44. عيسى ريم، استامبولي اسيا، "**اثر الزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولي على تمهيد الدخل**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، دمشق، المجلد 41، العدد 01، 2019.

45. فارس، دعاء احمد سعيد، **دراسة اثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الاسهم**، دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2020.

46. فواز سفير القتامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 47، العدد01، يناير 2010.

47. قوشيش آمينة، لقليطي الأخضر، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ممارسات المحاسبة الابداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد13، العدد 02، 2019.

48. كنزة برأهمية، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS على جودة المعلومات المالية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد08، العدد02، 2021

49. محمد السعيد أوبيرة، و آخرون، **تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية**، دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد07، العدد 01، 2021.

50. محمد جاسم محمد، **اثر مكنونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج Kothari et al, 2005 على قيمة المؤسسة، تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2009 إلى 2013**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 14، العدد 01، 2017.

51. محمد محمود جاسم، **انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح**، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الخامس، بابل، العراق، جويلية 2005.

52. محمد موسى حمدان، محمد أبو عجيلة، **جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح**، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد15، العدد 01، 2012.

53. نعيم تومان مرهون الزيادي، **"تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية – دراسة تطبيقية "**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق المجلد 17 ، العدد 2 ، 2015.

54. نمر محمد الخطيب، صديق فؤاد، مداخله بعنوان" **مدى انعكاس لاصلاح المحاسبي على جوده المعلومات المحاسبية والمالية – تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF"**، الملتقى العالمي العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعه ورقلة، يومي –30 نوفمبر 29

55. هالة عبد الله الخوالي، اميرة محمد كمال،" **دراسة تحليلية للعلاقة بين القدرة الادارية وممارسات تمهيد الدخل وآثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية"**، جامعة القاهرة، كلية التجارة، المجلد 13، العدد04، اكتوبر2022.

56. هواري محمد السويسي، بدر الزمان خمقاني، **"نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدة من تطبيق النظام المحاسبي المالي"**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011 .

ثالثا: الرسائل الجامعية

57. إبراهيم أحمد محمد النعاس، **"إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في المؤسسات المساهمة الليبية (دراسة تطبيقية) "**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، 2014.

58. آسيا لعروسي، **"تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر: دراسة تحليلية إحصائية "**، أطروحة دكتوراه في علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر،2019.

59. أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية**، دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ،أطروحة دكتوراة منشورة، عنابة، الجزائر، 2014.

60. بدر الزمان خمقاني، رسالة ماجيستر **بعنوان " فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية** "، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.

61. بدر الزمان خمقاني، **نحو نموذج لإكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

62. بهاء صبحي عواد، "**أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للمؤسسة"**، أطروحة دكتوراه في فلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية ، الأردن، 2011.

63. الحاج نوري، "**انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008.

64. حسن علي حسن المباشر، **"علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014.

65. حمزة بوسنة ، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

66. حمزة بوسنة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

67. خالد بريش، آيت محمد مراد، **ممارسات الإدارة لاساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية** ،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

68. صونيا زحاف، **أهمية الإلتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها**، اطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

69. طارق الهندي، " **استخدام نموذج جونز المعدل و نموذج مخصصات القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية** " رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد ، قسم المحاسبة جامعة تشرين الجمهورية العربية السورية ،2015 منشورة.

70. عبد النور شنين، **المساهمة في تحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية– دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية 2006-2014**، اطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

71. علي محمود رمضان، **أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

72. فريد منصور حمدان سليم، **أثر تطبيق الاساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

73. فؤاد صديقي، **ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

74. كهينة شاوشي، **إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

75. لوالبية فوزي، محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصاديةفي ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية، أطروحة دكتورة منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020.

76. ماجد اسماعيل ابو حمام ،"**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجوده التقارير المالية** "،رساله ماجستير، كليه التجارة الجامعة الإسلامية، غزه، 2009 .

77. محمد عوني عيد أبو جبة، **أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

78. معاطي، محمد كامل، **اطار مقترح لقياس وتقييم جودة أرباح المنشأ الدولية من منظور الثقافة الوطنية بغرض دعم اتخاذ القرارات**، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2016.

79. معروف هادي مسعود، "**دور اليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح(بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية)**"، رسالة ماحيستير، جامعة حلوان، 2010.

80. ميسون دهام حماد الشمري، "**أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي (دراسة تطبيقية على بنك الإسكان والتمويل (2010–2014)**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.

رابعا: القوانين، والمراسيم التنظيمية

81. القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

82. المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 20 جمادي الأول عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المؤرخة في 28 ماي 2008.

83. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

المراجع باللغة الأجنبية

84. Ali TazdaIt,2009, "**maîtrisé du système comptable financier"**, ACG, Alger, 1er édition.

85. Anna K. Hope and David C. Kelley, 2019 **"The Impact of International Financial Reporting Standards on Earnings Quality: Evidence from European Union",** European Accounting Review, Vol 28, N 02.

86. Alexander Eisele,**Target shooting? Benchmark-driven earnings management in Germany**, dissertation doctor of Philosophy in Management, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, of the University of St. Gallen,2012.

87. Barth, Mary E., Wayne R. Landsman, and Mark H. Lang, 2008, "**International accounting standards and accounting quality**", Journal of accounting research, Vol 46, No 3.

88. Bartov, Eli., Gul, Ferdinand A. and Tsui, Judy S.L., 2000, "**Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications**", Working Paper, Available from: https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00015-5, date of access: 28/03/2024.

89. Cai, Lei, Asheq Razaur Rahman, and Stephen M. Courtenay, 2008 **"The effect of IFRS and its enforcement on earnings management: An international comparison."** Available at SSRN 1473571 (2008).

90. Cetin Yurt, Ugur Ergun, 2015 **"Accounting Quality Models: A Comprehensive Literature Review ",** International Journal of Economics, Commerce And Management, United Kingdom, Volume 3, No 5.

91. Chiha, Hayfa, Nadia Sbei Trabelsi, and Sarra Elleuch Hamza, 2013, **"The effect of IFRS on earnings quality in a European stock market: Evidence from France."** Interdisciplinary Journal of Research in Business ISSN 2046-7141, Vol 02, Issue 12.

92. Claude FRANCOEUR, Ridha SHABOU et al,2008 , **"Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables la comptabilité",** le controle et l'audit entre changement et stabilité**,** France, May 2008. disponible sur L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Available from: <halshs-00525423>

93. Cussatt, Marc, Li Huang, and Troy J. Pollard. **,** 2018, **"Accounting quality under US GAAP versus IFRS: The case of Germany"**, Journal of International Accounting Research, Vol 17, No 3.

94. Dumas, Guillaume, 2014, **"La gestion des résultats des entreprises innovantes",** PhD Thesis. Toulouse , Available from: https://theses.fr/2014TOU10039.

95. Ghaoui Chaouki, 2008, "**La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière à moyen et long terme des émissions subséquentes d'actions?**", Mémoire Maîtrise en administration des affaires, Université du Québec à Montréal, Canada, Available from: http://www.archipel.uqam.ca/1236/.

96. GIDEON, Bona Doni, et al., 2018, "**Earnings Quality: Does' Principles Standards versus Rules Standards' Matter?.**" Journal of Applied Economic Sciences, Vol 13, Issue 2.

97. Guy Djougoue, "**fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise":** une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise, colloque international la gouvernance: Quelles pratiques promouvoir pour le développement économiques de l'Afrique, Lille, France, 3/11/2007.

98. Jenkins, D., Kane, G., and Velury, U., 2006, "**Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s"**. Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 25(1).

99. H. Vander Bauwhede, M. Willekens, 2003, **"Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence"**, Tijdschrift voor Economie en Management Vol 13,N° 2.

100. Hamza, Sarra Elleuch. 2012, **"Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens"**, Comptabilité-Contrôle-Audit Vol 18, No 1.

101. Hanen Ben Ayed-Koubaa, 2009, **"L'impact des mecanismes internes de gouvernement de l'entreprise sur la qualité de l'information comptable",** la Comptabilité - contrôle - Audit, Strasbourg, France.

102. Healy, Paul M., and James M. Wahlen, 1999, **"A review of the earnings management literature and its implications for standard setting",** Accounting horizons Vol 13, No 04.

103. Hervé Stolowy, Gaéton Breton, 2000, "**A framework for the classification of accounts manipulations"**,Availableat:SSRN: https://papers.ssm.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=263290. (26/03/2024)

104. Ines Fakhfakh Ben Amar, **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thèse du doctorat en Sciences de Gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2010, disponible sur le site: http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf

105. Ines Fakhfakh Ben Amar, **" Free Cash Flow, Gestion Des Résultats Et Gouvernement Des Entreprises: Etude Comparative Des Entreprises Françaises Et Américaines ".** Thèse du Doctorat en Sciences de Gestion (Spécialité Comptabilité), Université De Reims Champagne-Ardenne, France, 2009.

106. Junus, Onong, Soegeng Soetedjo, and H. Habiburrochman, 2019**, "Earnings quality: the Impact of implementation of IFRS-based financial accounting standard."** Opción: Revista de Ciencias Humanas y Sociales 24.

107. Kouaib, Amel, and Anis Jarboui, 2014, **"External audit quality and ownership structure: interaction and impact on earnings management of industrial and commercial Tunisian sectors."** Journal of Economics Finance and Administrative Science, Vol 19, Issue 37 .

108. Lanouar, Charfeddine, Rabeb Riahi, and Abdelwahed Omri, 2013, **"The determinants of earnings management in developing countries: A study in the Tunisian context."** The IUP Journal of Corporate Governance, Vol 12.No 1.

109. Lara, Juan Manuel García, Beatriz García Osma, and Fernando Penalva, 2016, **"Accounting conservatism and firm investment efficiency."** Journal of accounting and economics, Vol 61, No1.

110. Nouri, Yosr, and Ezzeddine Abaoub, 2014, "**Accounting manipulations and IFRS: Evidence from French companies",** International Journal of Economics and Finance, Vol 6, No 11.

111. Patrice M.. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, 1995, **"The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accruals Estimation Errors",** The Accounting Review, Vol 70, No 02.

112. Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, 1995, "**Detecting Earnings Management**", The Accounting Review**,** vol 70, No 2.

113. Peterson, Kyle., Schmardebeck, Roy. And Wilks, T. Jeffrey., 2013, "**Accounting consistency and earnings quality**", Working Paper, Avaible From: http://www2.eccles.utah.edu/sites/default/files/media/peterson_paper .pdf,

114. Rathke, Alex Augusto Timm, et al., 2019, **"International financial reporting standards and earnings management in Latin America",** Revista de administração contemporânea , Vol 20.

115. Réda Sefsaf, 2012, **"Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables"**, Thèse de doctorat en sciences de gestion**,** université d'Angers, France.

116. Sellami, Mouna, and Hamadi Fakhfakh. 2013, "**Effect of the mandatory adoption of IFRS on real and accruals-based earnings management: Empirical evidence from France)",** International Journal of Accounting and Economics Studies Vol 2, No1.

117. SLOAN, Richard G., 1996, **Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?.** Accounting review.

118. Sundvik, Dennis, 2019**, "The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management."** Journal of Applied Accounting Research, Vol 20, No 1.

119. Syed Zulfiqar Ali shah and al,. 2009" **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**", European Journal of Scientific Research, Voluje 26, No.4.

120. Thomas Jeanjean, 2001, **Contribution à l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées 2ème congres de L'AFC**, France, disponible sur L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <halshs-00584633>

121. Watts, Ross L., and Jerold L. Zimmerman, 1986, **"Positive accounting theory",** Prentice Hall,.

122. Yoshihiro Tokuga, Tomoaki Yamashita**, 2011 "Big Bath and Management Change"**, Working Paper No 123, Raduate School of Management, Kyoto University.

123. Yosr Hrichi, 2013 **Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises**, La Revue des Sciences de Gestion, 2013/5 (No 263-264).

المواقع الإلكترونية

124. **http://www.cosob.org**

125. **http://www.sgbv.dz**

الملاحق

الملحق رقم 01: حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج الميزانية المحاسبية

	l'année		Variation du besoin en fonds de roulment (ΔBFR)	Dotations aux amortissements et provisions	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Dotations aux amortissements et provisions et Reprises	Accrual Total (M01) AT
EL AURASSI	PCN	2006	-350994155,6	147247078,6	-	147247078,6	-498241234,2
		2007	820491433,2	158100309	-	158100309	662391124,2
		2008	334428504,5	159012230,8	-	159012230,8	175416273,7
		2010	-797003561	158338589,2	-	158338589,2	-955342150,2
	SCF	2010	-433123094,3	214101141,4	27189343,2	186911798,2	-620034892,5
		2011	-543767159,2	204338450,3	38214895,05	166123555,2	-709890714,4
		2012	896593463,7	288246775	50765758,06	237481016,9	659112446,8
		2013	116995850,2	678204838,8	65827656,66	612377182,1	-495381332
		2014	133821708,7	779743092,3	43383740,95	736359351,3	-602537642,6
		2015	602469017,5	804054463,4	54594564,69	749459898,7	-146990881,2
		2016	-163362725,9	827841723,6	93039221,66	734802501,9	-898165227,8
		2017	141050285,5	785685915,8	51313616,24	734372299,5	-593322014
		2018	-54058674,42	688249122,5	60893984,18	627355138,3	-681413812,8
		2019	223289874,8	693198826,9	36882662,94	656316164	-433026289,1
		2020	32044424,44	610606948,2	72012003,86	538594944,3	-506550519,9
NCAROUIBA	PCN	2006	-319750867	102593737		102593737	-422344604
		2007	117033065	102578870		102578870	14454195
		2008	699511807	180519000		180519000	518992807
		2010	-201071935	138345000		138345000	-339316935
	SCF	2010	-408576769	215081957		215081957	-623658726
		2011	261770537	305110579	36396830	268713749	-6943212
		2012	142619588	360894729	29397896	331496833	-188877245
		2013	-197632889	337623594	61279430	276344164	-473977053
		2014	198316345	471393651	5041476	466352175	-268035830
		2015	-37501451	516406162	12214428	504191734	-541693185
		2016	-265288239	603224179	14081771	589142408	-854430647
		2017	989019796	744037721	3247456	740790265	248229531
		2018	-328221192	534682928	49028820	485654108	-813875300
		2019	-2492408614	2560766169	45018988	2515747181	-5008155795
		2020	1842080818			0	1842080818
SAIDAL	PCN	2006	5602379678	537190191,4		537190191,4	5065189487
		2007	1297291213	584486230,5		584486230,5	712804982,7
		2008	-3488414617	761734123		761734123	-4250148740
		2010	2961933932	1170510055		1170510055	1791423877
	SCF	2010	-1364325284	1962879560	1417710036	545169524,1	-1909494808
		2011	-1315871439	1488030462	730292504,9	757737957,5	-2073609396

		2012	236533621,8	2144929105	575024462,4	1569904642	-1333371020
		2013	-181546080,3	1431299340	501957026,1	929342313,4	-1110888394
		2014	1739219824	1130374262	292035551,3	838338710,8	900881112,9
		2015	-1292004786	1328939749	421168878,9	907770870,5	-2199775657
		2016	-115151786	1299102638	719627105,1	579475533,3	-694627319,3
		2017	-748915611,7	868249692,6	370500844,6	497748848	-1246664460
		2018	2072649335	367628220,6	71672256,7	295955963,9	1776693371
		2019	937998625,1	1399508839	664533494	734975345	203023280,1
		2020	262663033,1	1088338702	214605132,8	873733569	-611070535,9

الملحق رقم 02: حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

FTPE = CAF – V/BFR
AT = R – FTPE

	l'année		**Capacité d'autofinance-ment (CAF))**	**Variation du besoin en fonds de roulment (ΔBFR)**	**Flux de trésoerie provenant de l'exploitation (FTPE)**	**Resultat de l'exercice (R)**	**Accrual Total (M02) AT**
EL AURASSI	**PCN**	**2006**	826908391,2	-350994155,6	1177902547	147247078,6	-498241234,2
		2007	846001828	820491433,2	25510394,75	158100309	662391124,2
		2008	908238548,8	334428504,5	573810044,3	159012230,8	175416273,7
		2010	988299846,5	-797003561	1785303408	158338589,2	-955342150,2
	SCF	**2010**	299664133,8	-433123094,3	732787228,1	186911798,2	-620034892,5
		2011	-409748989,3	-543767159,2	134018169,9	166123555,2	-709890714,4
		2012	765361749,2	896593463,7	-131231714,5	237481016,9	659112446,8
		2013	969232360,4	116995850,2	852236510,3	612377182,1	-495381332
		2014	1474456700	133821708,7	1340634991	736359351,3	-602537642,6
		2015	1358793672	602469017,5	756324654,4	749459898,7	-146990881,2
		2016	1066676494	-163362725,9	1230039220	734802501,9	-898165227,8
		2017	1283560294	141050285,5	1142510009	734372299,5	-593322014
		2018	1066966322	-54058674,42	1121024996	627355138,3	-681413812,8
		2019	678828218,6	223289874,8	455538343,8	656316164	-433026289,1
		2020	-122054048	32044424,44	-154098472,4	538594944,3	-506550519,9
NCAROUIBA	**PCN**	**2006**	108269039	-319750867	428 019 906,00	5 675 302,00	-422344604
		2007	127300105	117033065	10 267 040,00	24 721 235,00	14454195
		2008	231597670	699511807	-467 914 137,00	51 078 670,00	518992807
		2010	267064958	-201071935	468 036 893,00	128 719 958,00	-339316935
	SCF	**2010**	470716551	-408576769	879 293 320,00	255 634 594,00	-623658726
		2011	456755689	261770537	194 985 152,00	188 041 940,00	-6943212
		2012	500099531	142619588	357 479 943,00	168 602 698,00	-188877245
		2013	505213703	-197632889	702 846 592,00	228 869 539,00	-473977053

		2014	777205791	198316345	578 889 446,00	310 853 616,00	-268035830
		2015	693176929	-37501451	730 678 380,00	188 985 195,00	-541693185
		2016	719817846	-265288239	985 106 085,00	130 675 438,00	-854430647
		2017	38180015	989019796	-950 839 781,00	-702 610 250,00	248229531
		2018	210618142	-328221192	538 839 334,00	-275 035 966,00	-813875300
		2019	-559682969	-2492408614	1 932 725 645,00	-3 075 430 150,00	-5008155795
		2020	0	1842080818	-1 842 080 818,00		1842080818
SAIDAL	**PCN**	**2006**	1709183716	5602379678	-3 893 195 961,98	1 171 993 524,80	5065189487
		2007	1817479036	1297291213	520 187 822,97	1 232 992 805,67	712804982,7
		2008	2090335233	-3488414617	5 578 749 849,45	1 328 601 109,78	-4250148740
		2010	4045510422	2961933932	1 083 576 489,68	2 875 000 367,00	1791423877
	SCF	**2010**	1653882195	-1364325284	3 018 207 479,77	1 108 712 671,33	-1909494808
		2011	2854445675	-1315871439	4 170 317 113,99	2 096 707 717,59	-2073609396
		2012	3535065594	236533621,8	3 298 531 971,83	1 965 160 951,43	-1333371020
		2013	3587489640	-181546080,3	3 769 035 720,47	2 658 147 326,76	-1110888394
		2014	2316090264	1739219824	576 870 440,34	1 477 751 553,22	900881112,9
		2015	2051588861	-1292004786	3 343 593 647,39	1 143 817 990,89	-2199775657
		2016	2088637138	-115151786	2 203 788 924,38	1 509 161 605,06	-694627319,3
		2017	1874044496	-748915611,7	2 622 960 107,53	1 376 295 647,88	-1246664460
		2018	1470170355	2072649335	-602 478 980,29	1 174 214 390,98	1776693371
		2019	1528489349	937998625,1	590 490 723,98	793 514 004,08	203023280,1
		2020	1063669910	262663033,1	801 006 877,27	189 936 341,33	-611070535,9

الملحق رقم 03: تقدير المستحقات غير الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Codage			**Y**	**X1**	**X2**	**X3**	**X4**	**X5**
L'entreprise	**l'année**		**TAit/Ait-1**	**1/Ait-1**	**ΔREVit /A(i,t-1)**	**PPEit/ Ait-1**	**[(ΔREVit - ΔRECit/Ait-1)]**	**ROA (i,t)**
EL AURASSI	**Avant SCF**	**2006**	-0,08677	0,0000000001741	0,29494	0,43548	0,22972	0,11836
		2007	0,11535	0,0000000001741	0,01719	0,41556	0,00363	0,10997
		2008	0,02804	0,0000000001599	0,02659	0,36536	0,00103	0,11296
		2010	-0,14403	0,0000000001508	-0,03865	0,32303	-0,02186	0,11934
NCAROUIBA	**Avant SCF**	**2006**	-0,31612	0,0000000007485	0,18072	0,48614	0,19838	0,00425
		2007	0,01082	0,0000000007485	0,13577	0,83216	-0,01902	0,01190
		2008	0,24985	0,0000000004814	0,12426	0,49518	0,33200	0,02227
		2010	-0,14792	0,0000000004359	0,28214	0,63982	0,28214	0,04439
SAIDAL	**Avant SCF**	**2006**	0,17057	0,0000000000337	0,43040	0,15264	0,15523	0,03947
		2007	0,02400	0,0000000000337	0,05777	0,14716	0,00794	0,03849
		2008	-0,13266	0,0000000000312	-0,09605	0,15198	0,05574	0,07115
		2010	0,09593	0,0000000000535	0,04130	0,30924	0,18203	0,12357

الملحق رقم 04: تقدير المستحقات غير الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Codage			Y	X1	X2	X3	X4	X5
L'entreprise	l'année		TAit/Ait-1	1/Ait-1	ΔREVit /A(i,t-1)	PPEit/ Ait-1	[(ΔREVit - ΔRECit/Ait-1)]	ROA (i,t)
EL AURASSI	Après SCF	2010	-0,08916	0,0000000001438	-0,22218	0,30021	-0,20242	0,01308
		2011	-0,08236	0,0000000001160	-0,01077	0,22662	0,01826	-0,05299
		2012	0,06065	0,0000000000920	0,00927	0,24153	-0,01946	0,04639
		2013	-0,04353	0,0000000000879	0,17609	0,75216	0,18059	0,02992
		2014	-0,05051	0,0000000000838	0,07587	0,61248	0,06663	0,06136
		2015	-0,01222	0,0000000000831	-0,01687	0,59094	-0,01681	0,05068
		2016	-0,07471	0,0000000000832	-0,01740	0,63668	-0,01306	0,02829
		2017	-0,05058	0,0000000000852	0,01427	0,62094	0,00903	0,04742
		2018	-0,05884	0,0000000000863	-0,00924	0,58265	-0,00693	0,03869
		2019	-0,03811	0,0000000000880	-0,05862	0,55525	-0,05004	0,00202
		2020	-0,04550	0,0000000000898	-0,11208	0,65676	-0,11307	-0,06337
NCAROUIBA	Après SCF	2010	-0,21507	0,0000000003448	0,39011	0,54908	0,23645	0,08541
		2011	-0,00232	0,0000000003341	0,21213	0,64912	0,17388	0,04632
		2012	-0,04652	0,0000000002463	0,25527	0,56825	0,22552	0,03669
		2013	-0,10316	0,0000000002176	0,07889	0,64940	0,05507	0,04174
		2014	-0,04889	0,0000000001824	0,18631	0,79026	0,11910	0,04312
		2015	-0,07513	0,0000000001387	0,06054	0,70648	0,02662	0,02266
		2016	-0,10245	0,0000000001199	0,05917	0,59616	-0,05555	0,01408
		2017	0,02675	0,0000000001078	-0,25045	0,57267	-0,18734	-0,08081
		2018	-0,09361	0,0000000001150	0,03188	0,72941	-0,03768	-0,02731
		2019	-0,49737	0,0000000000993	-0,19033	0,58966	-0,05003	-0,39094
		2020	-0,09722	0,0000000001271	0,19033	0,63241	-0,38815	-0,02090
SAIDAL	Après SCF	2010	-0,08207	0,0000000000430	0,01372	0,53589	-0,08307	0,03924
		2011	-0,07340	0,0000000000354	0,03519	0,35171	0,05481	0,07686
		2012	-0,04888	0,0000000000367	0,01433	0,35391	-0,01635	0,06546
		2013	-0,03700	0,0000000000333	-0,08105	0,28141	-0,05227	0,08831
		2014	0,02993	0,0000000000332	-0,05558	0,26471	-0,04288	0,04678
		2015	-0,06964	0,0000000000317	0,00617	0,24160	-0,00566	0,03275
		2016	-0,01989	0,0000000000286	0,00685	0,39097	0,01206	0,03253
		2017	-0,02687	0,0000000000216	0,00092	0,29699	0,01059	0,02848
		2018	0,03677	0,0000000000207	0,00107	0,17966	-0,00905	0,02967
		2019	0,00513	0,0000000000253	-0,02337	0,42780	-0,01065	0,01962
		2020	-0,01511	0,0000000000247	0,01032	0,42617	-0,01063	0,00467

الملحق رقم 05: تقدير معاملات نماذج قياس المستحقات غير الاختيارية

Modèle j. jones Avant SCF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,046	,130		-,350	,735
	X1	-399815917,070	365192229,051	-,670	-1,095	,305
	X2	,157	,347	,150	,453	,663
	X3	,310	,476	,398	,652	,533

a. Variable dépendante : Y

Modèle j. jones Après SCF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,027	,050		,545	,590
	X1	-382913108,005	257641325,866	-,337	-1,486	,148
	X2	,230	,149	,326	1,537	,135
	X3	-,109	,103	-,205	-1,061	,298

a. Variable dépendante : Y

Modèle j. jones modéfié Avant SCF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,054	,134		-,402	,699
	X1	-418827016,314	369571439,191	-,702	-1,133	,290
	X4	,201	,421	,160	,479	,645
	X3	,332	,475	,427	,700	,504

a. Variable dépendante : Y

Modèle j. jones modéfié Après SCF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,010	,051		,203	,841
	X1	-230443879,131	249131206,153	-,203	-,925	,363
	X4	,083	,154	,105	,537	,595
	X3	-,095	,107	-,179	-,894	,378

a. Variable dépendante : Y

Modèle SP Kothari Avant SCF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,068	,172		,397	,703
	x1	-879815892,899	552251644,808	-1,474	-1,593	,155
	x4	,140	,418	,111	,335	,748
	x3	,701	,574	,900	1,221	,262
	x5	-2,013	1,812	-,583	-1,111	,303

a. Variable dépendante : y

Modèle SP Kothari Après SCF

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,043	,036		-1,198	,241
	x1	-218711319,819	170264661,080	-,192	-1,285	,209
	x4	-,116	,110	-,148	-1,051	,302
	x3	-,017	,074	-,031	-,224	,824
	x5	,859	,147	,756	5,839	,000

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم 06: تقدير المستحقات الاختيارية

l'entreprise	L'année	Accrual Total	Modèle j. jones 1991		Modèle j. jones modéfié 1995		Modèle SP Kothari 2005	
			Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires	Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires	Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires
EL AURASSI	2006	-0,08677	0,11178	-0,19855	0,11809	-0,20485	0,01415	-0,10092
	2007	0,11535	0,06198	0,05338	0,06594	0,04941	-0,01460	0,12995
	2008	0,02804	0,05359	-0,02555	0,05471	-0,02667	-0,04360	0,07164
	2010	-0,14403	0,03385	-0,17788	0,03984	-0,18387	-0,08133	-0,06270
	2010	-0,08916	-0,13890	0,04974	-0,07850	-0,01065	-0,04461	-0,04455
	2011	-0,08236	-0,07169	-0,01067	-0,04685	-0,03551	-0,11972	0,03737
	2012	0,06065	-0,05953	0,12018	-0,04586	0,10651	-0,02493	0,08558
	2013	-0,04353	-0,07552	0,03198	-0,07711	0,03358	-0,06991	0,02638
	2014	-0,05051	-0,08169	0,03118	-0,07226	0,02175	-0,02644	-0,02407
	2015	-0,01222	-0,10036	0,08813	-0,07694	0,06472	-0,02542	0,01320
	2016	-0,07471	-0,10549	0,03079	-0,08100	0,00630	-0,04587	-0,02884
	2017	-0,05058	-0,09730	0,04672	-0,07815	0,02757	-0,03219	-0,01839
	2018	-0,05884	-0,09892	0,04009	-0,07607	0,01723	-0,03744	-0,02140
	2019	-0,03811	-0,10790	0,06979	-0,04685	-0,03551	-0,11972	0,03737
	2020	-0,04550	-0,13197	0,08647	-0,04586	0,10651	-0,02493	0,08558
NCAROUIBA	2006	-0,31612	0,06085	-0,37698	0,08257	-0,39870	-0,09500	-0,22113
	2007	0,01082	-0,01981	0,03063	-0,04068	0,05150	-0,03365	0,04447
	2008	0,24985	-0,01936	0,26921	0,02983	0,22002	-0,00657	0,25642
	2010	-0,14792	0,06849	-0,21641	0,08693	-0,23485	0,08333	-0,23124
	2010	-0,21507	-0,10257	-0,11250	-0,11233	-0,10273	-0,08153	-0,13353
	2011	-0,00232	-0,15025	0,14793	-0,12457	0,12225	-0,10717	0,10485
	2012	-0,04652	-0,09789	0,05137	-0,09236	0,04584	-0,10090	0,05438
	2013	-0,10316	-0,13627	0,03312	-0,10757	0,00442	-0,07184	-0,03132
	2014	-0,04889	-0,11353	0,06464	-0,10761	0,05872	-0,07273	0,02384
	2015	-0,07513	-0,11650	0,04137	-0,09718	0,02205	-0,06862	-0,00651
	2016	-0,10245	-0,09755	-0,00490	-0,08911	-0,01334	-0,06051	-0,04194
	2017	0,02675	-0,16140	0,18814	-0,09495	0,12170	-0,12370	0,15045
	2018	-0,09361	-0,11652	0,02291	-0,09922	0,00562	-0,09930	0,00570
	2019	-0,49737	-0,15626	-0,34111	-0,12457	0,12225	-0,10717	0,10485
	2020	-0,09722	-0,07417	-0,02305	-0,09236	0,04584	-0,10090	0,05438
SAIDAL	2006	0,17057	0,10148	0,06908	0,06789	0,10267	0,08785	0,08272
	2007	0,02400	0,04126	-0,01725	0,03642	-0,01241	0,06534	-0,04134
	2008	-0,13266	0,01958	-0,15224	0,04867	-0,18134	0,01184	-0,14450
	2010	0,09593	0,08100	0,01493	0,11703	-0,02109	0,01459	0,08134
	2010	-0,08207	-0,07193	-0,01014	-0,06790	-0,01417	-0,01785	-0,06422
	2011	-0,07340	-0,04395	-0,02944	-0,03719	-0,03621	0,00318	-0,07658
	2012	-0,04888	-0,04947	0,00059	-0,04357	-0,00531	0,00134	-0,05022
	2013	-0,03700	-0,06214	0,02514	-0,03885	0,00184	0,02709	-0,06409
	2014	0,02993	-0,05444	0,08437	-0,03646	0,06639	-0,00940	0,03933
	2015	-0,06964	-0,03714	-0,03250	-0,03082	-0,03882	-0,02505	-0,04459
	2016	-0,01989	-0,05216	0,03227	-0,04291	0,02302	-0,02913	0,00923
	2017	-0,02687	-0,04053	0,01366	-0,03243	0,00556	-0,02932	0,00245
	2018	0,03677	-0,02733	0,06410	-0,02266	0,05943	-0,02388	0,06065
	2019	0,00513	-0,06184	0,06697	-0,03719	-0,03621	0,00318	-0,07658
	2020	-0,01511	-0,05372	0,03861	-0,04357	-0,00531	0,00134	-0,05022

الملحق رقم 07: مصفوفة المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية بدلالة المتغيرات المستقلة

L'entreprise	L'ANNEE	SCF	ABS (AD K)	NOTE	ABS (AD JM)	NOTE	ABS (AD J)	NOTE	ROA	TAILLE	L'ENDETTEM	CROISSANCE	RISQUE	LIQUIDITE	IMPOTS	CONSERVAT
SAIDAL	2006	1	0,08272	2	0,10267	1	0,06908	1	0,03947	24,11	0,09343	0,00464	0,11228	1,35	0,00767	4,32
	2007	1	0,04134	2	0,01241	2	0,01725	2	0,03849	24,19	0,08364	0,13423	0,09741	1,39	0,00910	0,58
	2008	1	0,14450	1	0,18134	1	0,15224	1	0,07115	23,65	0,13659	-0,21226	0,19154	1,73	0,02446	-3,20
	2009	1	0,08134	2	0,02109	2	0,01493	2	0,12357	23,87	0,10784	0,06753	0,13662	1,94	0,02753	0,62
	2010	1	0,06422	1	0,01417	2	0,01014	2	0,03924	24,06	0,05744	-0,00146	0,13446	1,92	0,01454	-1,72
	2011	2	0,07658	1	0,03621	1	0,02944	2	0,07686	24,03	0,05848	0,07946	0,02987	2,08	0,01582	-0,99
	2012	2	0,05022	1	0,00531	2	0,00059	2	0,06546	24,13	0,06168	0,02894	0,02053	2,08	0,01631	-0,68
	2013	2	0,06409	1	0,00184	2	0,02514	2	0,08831	24,13	0,09671	-0,17511	0,01105	2,25	0,01663	-0,42
	2014	2	0,03933	2	0,06639	1	0,08437	1	0,04678	24,18	0,10710	-0,14595	0,07146	3,37	0,00981	0,61
	2015	2	0,04459	2	0,03882	1	0,03250	2	0,03275	24,28	0,22261	0,01992	0,05602	2,87	0,00941	-1,92
	2016	3	0,00923	2	0,02302	2	0,03227	2	0,03253	24,56	0,24568	0,02398	0,01737	2,12	0,01355	-0,46
	2017	3	0,00245	2	0,00556	2	0,01366	2	0,02848	24,60	0,27564	0,00416	0,00613	2,03	0,00574	-0,91
	2018	3	0,06065	1	0,05943	1	0,06410	1	0,02967	24,40	0,32777	0,00503	0,05763	2,17	0,00321	1,51
	2019	3	0,07658	1	0,03621	1	0,06697	1	0,01962	24,42	0,30827	-0,08964	0,02086	2,21	0,00192	0,26
	2020	3	0,05022	1	0,00531	2	0,03861	1	0,00467	24,43	0,29628	0,04441	0,00366	2,33	0,00217	-3,22
NCAROUIBA	2006	1	0,22113	1	0,39870	1	0,37698	1	0,00425	21,01	0,36204	-0,19340	0,16853	0,85	0,00196	-74,42
	2007	1	0,04447	2	0,05150	2	0,03063	2	0,01190	21,45	0,11200	0,10188	0,14221	0,86	0,01750	0,58
	2008	1	0,25642	1	0,22002	2	0,26921	1	0,02227	21,55	0,25347	0,13156	0,14740	1,14	0,01048	10,16
	2009	1	0,23124	1	0,23485	1	0,21641	2	0,04439	21,79	0,27582	0,29155	0,22822	0,93	0,02089	-2,64
	2010	1	0,13353	1	0,10273	1	0,11250	1	0,08541	21,82	0,16946	0,08290	0,17159	1,21	0,03215	-2,44
	2011	2	0,10485	1	0,12225	1	0,14793	1	0,04632	22,12	0,18488	0,15880	0,11919	1,16	0,02226	-0,04
	2012	2	0,05438	2	0,04584	2	0,05137	2	0,03669	22,25	0,15424	0,22368	0,02501	0,99	0,01649	-1,12
	2013	2	0,03132	2	0,00442	2	0,03312	2	0,04174	22,42	0,27263	0,06393	0,04454	1,03	0,01201	-2,07
	2014	2	0,02384	2	0,05872	2	0,06464	2	0,04312	22,70	0,37128	0,16933	0,01216	1,04	0,01042	-0,86
	2015	2	0,00651	2	0,02205	2	0,04137	2	0,02266	22,84	0,37543	0,06187	0,01287	0,97	0,00424	-2,87
	2016	3	0,04194	2	0,01334	2	0,00490	2	0,01408	22,95	0,31493	0,06588	0,01939	0,83	0,00149	-6,54
	2017	3	0,15045	1	0,12170	1	0,18814	1	-0,08081	22,89	0,28909	-0,29113	0,15744	0,67	0,00000	-0,35
	2018	3	0,00570	2	0,00562	2	0,02291	2	-0,02731	23,03	0,16099	0,04898	0,10461	0,59	0,00000	2,96
	2019	3	0,10485	1	0,12225	1	0,34111	1	-0,39094	22,79	0,16620	-0,39698	0,12529	0,23	0,00021	1,63
	2020	3	0,05438	2	0,04584	2	0,02305	2	-0,12124	22,65	0,25709	0,62120	0,13791	0,72	0,00000	3,30
CHAINE EGH EL AURASSI	2006	1	0,10092	1	0,20485	1	0,19855	1	0,11836	22,47	0,20282	-0,05211	0,03538	2,01	0,01772	-0,73
	2007	1	0,12995	1	0,04941	2	0,05338	2	0,10997	22,56	0,18664	0,05829	0,13026	2,20	0,02740	0,96
	2008	1	0,07164	2	0,02667	2	0,02555	2	0,11296	22,62	0,15971	0,09280	0,05845	2,36	0,02181	0,23
	2009	1	0,06270	2	0,18387	1	0,17788	1	0,11934	22,66	0,17331	-0,13090	0,12318	2,99	0,02803	-1,15
	2010	1	0,04455	1	0,01065	2	0,04974	2	0,01308	22,88	0,66527	-0,00798	0,08682	1,70	0,00584	-5,50
	2011	2	0,03737	2	0,03551	2	0,01067	2	-0,05299	23,11	0,82151	-0,59106	0,03896	1,23	0,01175	1,23
	2012	2	0,08558	1	0,10651	1	0,12018	1	0,04639	23,16	0,89223	1,56749	0,01648	1,09	0,00409	1,25
	2013	2	0,02638	2	0,03358	2	0,03198	2	0,02992	23,20	0,80230	12,14753	0,05830	1,64	0,00341	-1,39
	2014	2	0,02407	2	0,02175	2	0,03118	2	0,06136	23,21	0,70616	0,41728	0,02871	2,15	0,00721	-0,82
	2015	2	0,01320	2	0,06472	1	0,08813	1	0,05068	23,21	0,69485	-0,06602	0,03437	2,81	0,00968	-0,24
	2016	3	0,02884	2	0,00630	2	0,03079	2	0,02829	23,19	0,71230	-0,07288	0,02856	2,28	0,00656	-2,71
	2017	3	0,01839	2	0,02757	2	0,04672	2	0,04742	23,17	0,70936	0,06287	0,00534	2,42	0,01058	-1,08
	2018	3	0,02140	2	0,01723	2	0,04009	2	0,03869	23,15	0,74015	-0,03782	0,00134	2,00	0,00928	-1,55
	2019	3	0,03737	2	0,03551	2	0,06979	1	0,00202	23,13	0,72876	-0,24472	0,04227	2,73	0,00008	-19,24
	2020	3	0,08558	1	0,10651	1	0,08647	1	-0,06337	23,07	0,72099	-0,60702	0,04135	2,53	0,00000	0,77

الملحق رقم 08: تحليل نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق نماذج القياس

Corrélations

		ABS (AD K)	ABS (AD JM)	ABS (AD J)
ROA	Corrélation de Pearson	-,035	-,053	-,347
	Sig. (bilatérale)	,819	,727	,019
	N	45	45	45
TAILLE	Corrélation de Pearson	-,508	-,569	-,537
	Sig. (bilatérale)	<.001	<.001	<.001
	N	45	45	45
L'ENDETTEMENT	Corrélation de Pearson	-,248	-,093	-,074
	Sig. (bilatérale)	,101	,545	,629
	N	45	45	45
CROISSANCE	Corrélation de Pearson	-,113	-,077	-,105
	Sig. (bilatérale)	,460	,616	,491
	N	45	45	45
RISQUE	Corrélation de Pearson	,712	,590	,530
	Sig. (bilatérale)	<.001	<.001	<.001
	N	45	45	45
LIQUIDITE	Corrélation de Pearson	-,302	-,231	-,305
	Sig. (bilatérale)	,044	,127	,042
	N	45	45	45
IMPOTS	Corrélation de Pearson	,248	,129	-,012
	Sig. (bilatérale)	,100	,399	,940
	N	45	45	45
CONSERVATISM	Corrélation de Pearson	-,286	-,530	-,431
	Sig. (bilatérale)	,057	<.001	,003
	N	45	45	45
ABS (AD K)	Corrélation de Pearson	1	,810	,762
	Sig. (bilatérale)		<.001	<.001
	N	45	45	45
ABS (AD JM)	Corrélation de Pearson	,810	1	,899
	Sig. (bilatérale)	<.001		<.001
	N	45	45	45
ABS (AD J)	Corrélation de Pearson	,762	,899	1
	Sig. (bilatérale)	<.001	<.001	
	N	45	45	45

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفات	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XIV
قائمة الاختصارات والرموز	XV
مقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لجودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بتطبيق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: جودة الأرباح المحاسبية	**03**
المطلب الأول: الأرباح المحاسبية	**03**
الفرع الأول: مفهوم الأرباح المحاسبية	**04**
الفرع الثاني: أهمية الأرباح المحاسبية	**06**
الفرع الثالث: خصائص الأرباح المحاسبية	**07**
الفرع الرابع: القياس والاعتراف بالإيرادات والمصروفات	**09**
المطلب الثاني: مفاهيم جودة الأرباح المحاسبية	**14**
المطلب الثالث: أهمية و محددات جودة الأرباح المحاسبية	**19**
الفرع الأول: أهمية جودة الأرباح المحاسبية	**20**
الفرع الثاني: محددات جودة الأرباح المحاسبية	**21**
المبحث الثاني: إدارة الأرباح المحاسبية	**26**
المطلب الأول: إدارة الأرباح المحاسبية	**26**
المطلب الثاني: دوافع واستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح	**32**
الفرع الأول: دوافع ممارسات إدارة الأرباح	**32**
أولاً: الدوافع التعاقدية	**33**
ثانيًا: الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم سوق المال	**38**
ثالثًا: الدوافع التنظيمية (Watts & Zimmerman, 1978) 41	**39**
الفرع الثاني: استراتيجيات ممارسة إدارة الأرباح	**40**
أولاً: استراتيجية تعظيم الربح Profit Minimization Strategy	**41**

ثانيًا: استراتيجية تخفيض الربح Profit Minimization Strategy	**41**
ثالثًا: استراتيجية القلبات والتذبذبات بالدخل Income Smoothing	**41**
المطلب الثالث: الأساليب والطرق المساعدة لممارسات إدارة الأرباح	**42**
الفرع الأول: أساليب ممارسات إدارة الأرباح	**42**
أولاً: الممارسات الحقيقية لإدارة الأرباح Real Earnings Management	**42**
ثانيًا: الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح Accruat-Based Earnings Management	**45**
الفرع الثاني: طرق ممارسات إدارة الأرباح	**50**
أولاً: تمهيد الدخل Income Smoothing	**50**
ثانيًا: تنظيف القوائم المالية Big Bath Accounting	**52**
ثالثًا: غسيل محفظة الاستثمار Flushing the investment portfolio	**53**
رابعًا: المبالغة في الاحتياطات والمخصصات Cookie jar Reserves	**53**
خامسًا: الرهان الكبيرة على المستقبل Big Bet on the Future	**54**
سادسًا: أبعاد الطفل المشكلة Throw out a problem child	**54**
سابعًا: الأرباح التشغيلية مقابل الأرباح الغير تشغيلية 56	**54**
ثامنًا: التسديد المبكر للدين Early Debt Repayment	**54**
تاسعًا: استخدام أدوات المشتقات المالية Using Financial Derivatives	**55**
عاشرًا: التلاعب بالدفاتر Cooking The Books 57	**55**
المبحث الثالث: جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي	**59**
المطلب الأول: مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح	**59**
الفرع الأول: جودة المستحقات (Accruls Quality)	**59**
الفرع الثاني: استمرارية الأرباح (Earnings Persistence)	**60**
الفرع الثالث: القدرة على التنبؤ بالأرباح (Erarnings Predictability)	**60**
الفرع الرابع: إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية أو غير العادية)	**61**
المطلب الثاني: جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح	**69**
الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية	**70**
الفرع الثاني: جودة الأرباح من جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	**74**
أولاً: جودة الأرباح المحاسبية من خلوها نم ممارسات إدارة الأرباح	**74**
ثانيًا: جودة الأرباح المحاسبية من استمراريتها	**76**
ثالثًا: جودة الأرباح من دقتها وقدرتها على التنبؤ	**76**
رابعًا: جودة الأرباح المحاسبية من جودة التقارير المالية	**77**
المطلب الثالث: جودة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي من منظور ممارسات إدارة الأرباح	**78**
الفرع الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF)	**78**

الفرع الثاني: العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والنظام المحاسبي المالي من منظور إدارة الأرباح	**80**
أولاً: أساس الاستحقاق	**81**
ثانيًا: التقديرات المحاسبية في ضوء المعايير المحاسبية	**81**
ثالثًا: التغيير في السياسات والطرق المحاسبية	**82**
رابعًا: سوء تطبيق مفهوم الأهمية النسبية	**83**
خلاصة الفصل	**85**
الفصل الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة	
تمهيد	**87**
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	**88**
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح	**88**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت علاقة تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بإدارة الأرباح	**93**
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية	**98**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**11**
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح	**101**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت علاقة تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بإدارة الأرباح	**104**
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية	**110**
المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**112**
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**112**
المطلب الثاني: أهم ما ميز الدراسة عن سابقتها	**114**
خلاصة الفصل	**116**
الفصل الثالث: عرض منهجية وأدوات الدراسة التطبيقية	
تمهيد	**118**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	**119**
المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية	**119**
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية	**119**
الفرع الأول: الإطار التنظيمي لبورصة الجزائر	**119**
الفرع الثاني: عينة الدراسة	**124**
المطلب الثالث: نموذج الدراسة	**126**

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وطرق قياسها	**127**
المطلب الأول: المتغير التابع	**127**
الفرع الأول: النموذج المستخدم في قياس جودة الأرباح المحاسبية باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية	**127**
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات ذات أرباح مرتفعة الجودة أو منخفضة الجودة	**129**
المطلب الثاني: المتغير المستقل	**130**
المطلب الثالث: المتغيرات الضابطة	**130**
المبحث الثالث: أدوات الدراسة التطبيقية	**134**
المطلب الأول: مصادر جمع البيانات	**134**
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة	**134**
الفرع الأول: الخصائص الاحصائية للبيانات	**134**
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي	**136**
المطلب الثالث: إجراءات الدراسة التطبيقية	**138**
خلاصة الفصل	**139**
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية – تحليل البيانات واختبار الفرضيات–	
تمهيد	**141**
المبحث الأول: قياس جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	**142**
المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الأولى – ممارسات إدارة الأرباح–	**142**
الفرع الأول: الخصائص الاحصائية للمستحقات الاختيارية	**142**
الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الأولى	**149**
المطلب الثاني اختبار الفرضية الثانية – قياس جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات–	**149**
الفرع الأول: الخصائص الاحصائية لاختبار الفرضية الثانية	**150**
الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الثانية	**153**
المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الثالثة –أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي–	**159**
الفرع الأول: الخصائص الاحصائية لاختبار الفرضية الثالثة	**159**
الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الثالثة	**162**
المطلب الرابع: نتائج اختبار الفرضية الرابعة – أثر تراكم خبرة العمل المحاسبي–	**169**
الفرع الأول: الخصائص الاحصائية لاختبار الفرضية الرابعة	**169**
الفرع الثاني: الاختبار الإحصائي لتقييم الفرضية الرابعة	**171**
المبحث الثاني: قياس أثر العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي	**175**
المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الخامسة	**175**

الفرع الأول: نتائج اختبار عامل ربحية المؤسسة، حجم المؤسسة، مديونية ومعدل نمو المؤسسة	**175**
أولا: نتائج اختبار عامل ربحية المؤسسة	**175**
ثانيًا: نتائج اختبار عامل حجم المؤسسة	**178**
ثالثا: نتائج اختبار عامل مديونية المؤسسة	**181**
رابعا: نتائج اختبار عامل معدل نمو المؤسسة	**184**
الفرع الثاني: نتائج اختبار عامل خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي	**186**
أولا: نتائج اختبار عامل خطر الاستغلال	**186**
ثانيا: نتائج اختبار عامل مستوى السيولة	**189**
ثالثا: نتائج اختبار عامل المدفوعات الضريبية	**192**
رابعا: نتائج اختبار عامل التحفظ المحاسبي	**194**
المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية السادسة	**197**
الفرع الأول: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي	**197**
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضية	**203**
أولاً: اختبار الفرضية ونماذج القياس "التأكد من وجود ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية"	**203**
ثانيًا: الاختيار الإحصائي لتقييم اختبار الفرضية	**205**
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	**213**
المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج فرضيات قياس جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح	**213**
الفرع الأول: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى	**213**
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية	**214**
الفرع الثالث: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة	**215**
الفرع الرابع: تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الرابعة	**219**
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات الخاصة باختبار تأثير العوامل الاقتصادية	**220**
الفرع الاول: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الخامسة	**220**
أولا: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل " الربحية، الحجم، المديونية، معدل النمو"	**220**
ثانيا: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار عامل " خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي"	**225**
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية السادسة	**229**
أولا: التأكد من وجود ارتباط قوي ذو دلالة احصائية	**229**
ثانيا: اختبار الفرضية إحصائيًا	**23**
خلاصة الفصل	**232**
الخاتمة	**234**
قائمة المراجع	**246**

قائمة الملاحق	255
الفهرس	264